الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلسِ نوابِ الشّعبْ

المدة النيابية الأولى 2023 .2027
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الجلسة السادسة | 6 | السبت 8 نوفمبر 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 914
2- عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026..... 914
3- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026..... 926
4- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد المستشار الأول لرئاسة الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة..... 955
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026..... 961
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026..... 982
7- استئناف الجلسة وبيانات وأجوبة السيد مدير ديوان رئاسة الحكومة..... 1011
8- رفع الجلسة..... 1018

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم السبت 8 نوفمبر 2025 برئاسة السيد برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مشروع ميزانيات مهمة رئاسة الجمهورية ومهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب، أسعد الله أوقاتكم بكل خير.

نستأنف أشغال جلستنا العامة المشتركة المتواصلة ونواصل مناقشة المهمات والمهمات الخاصة وننتقل إلى مناقشة مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وذلك وفقا للترتيبات التي تم إعلامكم بها.

وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد مراد الحلومي المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة وكافة أعضاء الوفد المرافق لرئاسة الجمهورية من مستشارين ومن إطارات عليا برئاسة الجمهورية.

وبهذه المناسبة نعبر مجددا عن خالص تقديرنا لسيادة رئيس الجمهورية ولمؤسسة رئاسة الجمهورية ولكافة العاملين بها ونثمن المجهودات المبذولة على كافة المستويات للارتقاء ببلادنا إلى أفضل المراتب وصون كرامة بناتها وأبنائها.

وفي البداية ومثل ما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، تتولى كل من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، تقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفهما وذلك في حيز زمني لا يتجاوز 15 دقيقة.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى اللجنتين الموقرتين أتوجه ببالغ الشكر والتقدير لمكتبيهما ولكافة أعضائهما وللطاقم الإداري المرافق. المصدح للجنتين، تفضل.

عرض ومناقشة مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026

السيد أيمن البوغديري، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدين نائبا رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين،

عملا بإحكام الفصل 13 مرسوم عدد 1 لسنة 2024 مؤرخ في 13 سبتمبر 2024، المتعلق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني لجهات والأقاليم وعملا بمبدأ التنسيق في دراسة ومناقشة مشاريع الميزانية والمهام، عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة خصصت لدراسة مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وقد انعقدت جلسة للاستماع لممثلي رئاسة الجمهورية يوم الإثنين 3نوفمبر 2025 بمقر مجلس نواب الشعب، بحضور أعضاء اللجنتين، حيث تم الاستماع إلى عرض قدمه ممثلو رئاسة الجمهورية حول مهمة رئاسة الجمهورية، تضمن مختلف بنود المهمة وأهدافها وبرامجها، تلاه نقاش مستفيض. تناول الجوانب المالية والإدارية والبرامجية المتصلة بالمهمة ويعرض هذا التقرير خلاصة أعمال الجلسة المشتركة وما انبثق من ملاحظات وتوصيات صادرة عن اللجنتين في الغرض وهنا أحيل الكلمة إلى السيد رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للسيد المقرر تفضل.

السيد بلال السعيدي، رئيس لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات الأقاليم،

السيدات والسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

يسعدني ويشرفني باسمي وباسم كافة الزملاء من كلا اللجنتين أن نتلو على مسامعكم التقرير المشترك المتعلق بميزانية مهمة رئاسة الجمهورية ولا يفوتني في هذا السياق أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير إلى كافة السيدات والسادة النواب من كلا المجلسين لما أبدوه من جدية في الطرح وحرص على التدقيق وسعي صادق إلى الإضافة والنقد البناء.

كما أتوجه بجز بجزيل الشكر إلى السيدات والسادة ممثلي رئاسة الجمهورية الذين حضروا أشغال الجنتين وعبروا عن تفاعل إيجابي ومسؤول مع مختلف الأسئلة والمقترحات التي قدمها السادة النواب ومؤكدين استعدادهم الدائم للتعاون البناء مع البرلمان في إطار احترام الدستور،

وأحيل الآن الكلمة إلى السيدين مقرري اللجنة لتلاوة التقرير المشترك حول مهمة رئاسة الجمهورية، تفضلوا لكم الكلمة.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل المصدح للمقررين، تفضلوا.

محمد العايش الجامعي، مقرر لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم

صباح الخير،

بسم الله الرحمن الرحيم،

نتلو عليكم بإذن الله:

تقرير
لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

I. التقديم

تسهر رئاسة الجمهورية على تحقيق العدل والحرية والكرامة وإرساء نظام دستوري جديد يؤسس لدولة ومجتمع القانون في إطار نظام جمهوري يقوم على الفصل بين الوظائف التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتعمل رئاسة الجمهورية على ضمان احترام الدستور والقانون وترسيخ وحدة الدولة واستمراريتها وضمان السير العادي للسلط العمومية، وذلك عبر ممارسة السلطة الترتيبية العامة وضمان تنفيذ القوانين.

وتنخرط سياسة مؤسسة رئاسة الجمهورية في إطار سياسة عامة للدولة التونسية تسعى إلى تحقيق ديمقراطية سياسية مشفوعة بديمقراطية اجتماعية واقتصادية وضمان حق المواطنين في الاختيار الحر والمساءلة والتوزيع العادل والمنصف للثروات الوطنية والى تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية دائمة.

II .أعمال اللجنة :

في إطار دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وبناء على قرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 16أكتوبر 2025 والمتعلّق بإبداء الرأي في مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026، عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة عمل مشتركة مع لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم يوم الاثنين 03 نوفمبر 2025 استمعت خلالها الى ممثلي رئاسة الجمهورية حول مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026.

في بداية الجلسة قدم ممثل رئاسة الجمهورية عرضا مفصلا تضمن الملامح العامة للمهمة وتطرق الى مهام السيد رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة والمتمثلة أساسا في ممارسة الوظيفة التنفيذية بمساعدة الحكومة وضمان استقلالية الدولة وسلامة ترابها واستمراريتها وترسيخ وحدتها وتوفير الأمن والاستقرار وشروط العيش الكريم لأبناء الوطن على شتى انتماءاتهم والسهر على احترام الدستور وضبط السياسة العامة للدولة إضافة الى التعيين في الوظائف العليا العسكرية والمدنية والديبلوماسية و تحقيق الديمقراطية والإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية وبأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها من خلال مؤسسة فداء.

وأضاف أن مهمة رئاسة الجمهورية تنطوي على ثلاثة برامج كما يلي:

- برنامج الامن القومي والعلاقات الخارجية ويهدف الى:

- تدعيم الأمن القومي الشامل ومتعدد الابعاد.
- حسن تمثيل الجمهورية التونسية ودعم العلاقات الخارجية .
- الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي الشامل.

- برنامج الامن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية ويهدف إلى:

- حماية السيد رئيس الجمهورية والشخصيات الرسمية داخل وخارج أرض الوطن.
- تأمين مقرات السيادة.
- حماية ضيوف تونس من الشخصيات الأجنبية خلال زيارتهم الرسمية الى تونس او مشاركتهم في التظاهرات التي تنظم ببلادنا.

- برنامج القيادة والمساندة ويهدف الى:

القيام بعمليات المتابعة والتقييم والإشراف وذلك عبر:

- حسن توظيف الموارد البشرية والعمل على تأهيلها.
- ترشيد النفقات والسهر على تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.
- ترشيد استهلاك الطاقة وتكريس مبادئ التصرف السليم في المعدات والوسائل.
- تأمين الاستشارة في مختلف المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية
- تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.



أوضح ممثل رئاسة الجمهورية أنه تم ضبط نفقات مهمة رئاسة الجمهورية لسنة 2026 في حدود 705 229 أد مقابل 259 214 أد بعنوان سنة 2025 أي بزيادة قدرها 446 15 أ د تمثل نسبة قدرها 7.2 بالمائة.

توزيع الاعتمادات حسب البرامج:

برنامج الامن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية:

ضُبطت نفقات برنامج الأمن القومي والعلاقات الخارجية لسنة 2026 في حدود 722 10 أ د مقابل481 10أ د سنة 2025 وتتوزع على الأنشطة التالية:

- ✓ ضبط السياسات العامة في مجال الأمن القومي والدفاع ومتابعتها 893 1 أ د
- ✓ الأنشطة الرئاسية: 618 7 أ د
- ✓ القيام بالبحوث والدراسات الاستشرافية: 211 1 أ د

برنامج الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية:

ضُبطت نفقات برنامج الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية لسنة 2026 في حدود 316 178 أ د مقابل 094 166 أ د سنة 2025 وتتوزع على الأنشطة التالية:

- ✓ حماية سيادة رئيس الجمهورية والشخصيات الرسمية: 375 65 أ د
- ✓ تأمين المقرات السيادية: 663 55 أ د
- ✓ التسيير والتكوين والتدخلات: 278 57 أ د

برنامج القيادة والمساندة:

ضُبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2026 في حدود 667 40 أ د مقابل 684 37 أ د سنة 2025 وتتوزع على الأنشطة التالية:

- ✓ القيادة والمساندة: 706 28 أ د
- ✓ الإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية: 960 7 أ د
- ✓ الرقابة الإدارية والمالية: 017 2 أ د
- ✓ الموفق الإداري: 984 1 أ د

بين ممثل رئاسة الجمهورية أن نفقات مهمة رئاسة الجمهورية سجلت ارتفاعا بمبلغ 446 15 أ د مقارنة بسنة 2025 موزّعة كما يلي:

بلغت نفقات التأجير 831 168 أ د مقابل 206 161 أد سنة 2025 أي بزيادة 625 7 أ د

بالنسبة لنفقات التسيير، بين ممثل رئاسة الجمهورية أنها بلغت 500 35 أ د مقابل 000 34 أد سنة 2025 أي بزيادة 500 1 أ د

بالنسبة لنفقات التدخلات، بين ممثل رئاسة الجمهورية أنها بلغت 551 9 أ د مقابل 501 5 أد سنة 2025 أي بزيادة قدرها 050 4 أ د

بالنسبة لنفقات الاستثمار، أوضح ممثل رئاسة الجمهورية أنها ضبطت في حدود 894 14 أ د تعهدا و823 15 أد دفعا مقابل 697 8 أد تعهدا و552 13 أد دفعا سنة 2025

أمرر الكلمة إلى السيدة مقررة لجنة العلاقات الخارجية، تفضلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح لمقررة لجنة مجلس نواب الشعب، تفضلي.

مقارنة بين تطور النفقات بين سنتي 2025 و2026

	مجموع الاعتمادات 2026 (1)	ميزانية 2025 (2)	(1) – (2)	نسبة التطور (1)/(2)
مجموع نفقات التأجير	168,831	161,206	7,625	4,73%
مجموع نفقات التسيير	35,5	34	1,5	4,41%
مجموع نفقات التدخلات	9,551	5,501	4,050	73,62%
مجموع نفقات الاستثمار (دفع)	15,823	13,552	2,271	16,76%
مجموع نفقات رئاسة الجمهورية (اعتمادات الدفع)	**229,705**	**214,259**	**15,446**	**7,21%**

السيدة أسماء الدرويش، مقررة لجنة العلاقات الخارجية وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا، سيدي الرئيس،

أرحب بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية.

في تفاعلهم ثمن النواب اللقاءات مع مختلف هياكل الدولة ومؤسساتها باعتبارها تتيح فرصا هامة للتواصل المباشر والأفقي والتنسيق في إطار وحدة الدولة وتناغم مؤسساتها ودعوا إلى ضرورة فتح قنوات التواصل المباشر بين ممثلي غرفتي البرلمان ورئاسة الجمهورية وإيجاد صيغة لذلك منها إعادة تفعيل خطة المكلف بالعلاقات مع رئاسة الجمهورية بمجلس نواب الشعب أو تعيين مستشار لدى رئاسة الجمهورية مكلّف بالعلاقة مع المجلسين، كما دعوا إلى عقد جلسة حوار مغلقة بين نواب المجلسين والسيد رئيس الجمهورية للتحاور مع النواب لبسط إشكاليات وملفّات جهاتهم.

استفسر النواب عن نفقات رئاسة الجمهورية ومنها خاصة نفقات التدخل التي شهدت زيادة ملحوظة وتساءلوا عن طبيعة هذه النفقات وعما إذا كانت تتعلق بتحويلات اجتماعية أو منح للمؤسسات أو

للتدخلات ذات الطابع التنموي وكذلك الشأن بالنسبة للزيادة في نفقات الاستثمار وطلبوا اطلاعهم على المشاريع والبرامج الاستثمارية التي رصدت هذه النفقات لفائدتها وعما إذا كانت تهم تحديث التجهيزات الأمنية او المنشآت الرئاسية أو تهم برامج رقمنة جديدة داخل مؤسسة رئاسة الجمهورية.

على صعيد آخر أكد النواب ضرورة سد الشغورات على مستوى الوظائف العليا في الدولة (ولاة، كتاب عامين للولايات...) وإعادة ضبط دور ومهام الولاة والمعتمدين والعمد تبعا للتقسيم الترابي الجديد ضمانا لحسن سير هياكل الدولة وحفظا لمصالح المواطنين وتفاديا لكل التجاوزات التي من شأنها تعطيل المشاريع والإنجازات الجارية، و دعا النواب الى الدفع نحو مزيد التفاعل الإيجابي لممثلي السلطة التنفيذية مع النواب والعمل المشترك قصد تطهير الإدارة ولدرء التجاوزات الإدارية والمالية والأخلاقية التي عاينها النواب وحتى تنطلق الإدارة نحو الإصلاح الفعلي واقترحوا في هذا السياق توحيد هياكل الرقابة وتجميعها في هيكل رقابي موحّد.

وأضاف النواب في هذا الصدد أن عدم التفاعل من طرف بعض الجهات من معتمدين وولاة يساهم بشكل كبير في تعطيل المشاريع رغم رصد الاعتمادات اللازمة لها كما لاحظوا أنه وفي حالات عديدة لا يتم تشريك النواب في متابعة المشاريع التنموية الجهوية رغم أنهم نقطة الوصل بين ممثلي الوظيفة التنفيذية والمواطنين والمعبر عن مشاغلهم والملم بها ورغم ذلك فإنهم لا يجدون تجاوبا مع مقترحاتهم من أجل إيجاد حلول للوضعيات العالقة ومنها على سبيل المثال تعطل اسناد رخص الربط بشبكات المياه والكهرباء وشبكات التطهير بعدد من المناطق وهو ما قد يخلق مناخا من الاحتقان.

هذا واقترح عدد من النواب إعادة تقسيم المناطق ذات الأولوية بما يراعي حاجيات وخصوصيات المعتمديات ذات الطابع الريفي.

على صعيد آخر حث النواب على تركيز الهيئات الدستورية على غرار المحكمة الدستورية وعلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية التي صارت تمثل عبئا على دافعي الضرائب ومنها مثلا شركة الخطوط الجوية التونسية وتساءلوا في هذا الصدد عن مساعي الدولة لحل مسألة أموال الناقلة الوطنية المجمدة بالخارج.

استفسر النواب عن عدد من مؤسسات الدولة على غرار المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وطلبوا اطلاعهم على الدراسات التي انجزها المعهد وخاصة منها المعنية بالهجرة كما استفسروا عن غياب التنسيق مع النواب أو تشريكهم في اعداد مثل هذه الدراسات ودعوا الى ضرورة تفعيل دور المعهد ودعمه بكفاءات وطنية تكون حافزا نحو مزيد فعاليته واسهامه في رسم استراتيجيات الدولة في الداخل وفي حلحلة المشاريع المعطلة وإنجاز دراسات في شأنها.

وفي ذات السياق تساءل عدد من النواب بخصوص بطء تنقيح القانون الأساسي للمجلس الوطني للجهات والأقاليم وإدراجه كمهمّة خاصة لتجاوز العراقيل الإدارية والإجرائية التي عطّلت سيره.

كذلك استفسروا عن موعد تفعيل المجلس الأعلى للتربية خاصة أن كل مبادرات الإصلاح التربوي عالقة في انتظار هذا التفعيل كما طلبوا مزيد التوضيح حول مؤسسة الموفق الإداري ومهامها ونشاطاتها.

وتساءل البعض عن تاريخ إصدار مجلّة الأملاك العمومية لحلّ الإشكاليات العالقة المتعلّقة بالتنمية وعن تاريخ الانتهاء من تنقيح مجلّة الاستثمار ومجلة الصرف وتنقيح قانون الشراكة بين القطاع العام والخاص التي من شأنها أن تفتح الطريق أمام استثمارات جديدة وواعدة داخليا وخارجيا.

وأمرر الكلمة إلى نائبة رئيس اللجنة.

السيدة ريم الصغير، نائبة رئيس لجنة العلاقات الخارجية وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

شكرا، مرحبا بالملإ الكريم. أواصل تلاوة التقرير.

من جهة أخرى أثار عدد من النواب ملف الصلح الجزائي والأملاك المصادرة ومدى تقدمهما خاصة وأن الموارد المتأتية منهما قادرة على توفير اعتمادات هامة للدولة لإنجاز عدد من المشاريع تغنيها عن التداين الداخلي والخارجي.

هذا وتطرق عدد من النواب الى جملة من القوانين التي تعد ثورية وهامة ومع ذلك لم يتم تطبيقها فعليا على ارض الواقع مما أضر بالمعنيين بها ومنها على سبيل المثال قانون المناولة وقانون الشيكات ولاحظوا في هذا السياق ضرورة التركيز على المقاربة التنظيمية في الأداء التي شدد عليها رئيس الجمهورية وتكريس وحدة الدولة من خلال انخراط جميع الأطراف المتداخلة وكل مؤسسات الدولة في تنفيذ ما وقع الاتفاق عليه.

في سياق آخر اقترح عدد من النواب بعث كتابة دولة لذوي الإعاقة تناغما مع تأكيد السيد رئيس الجمهورية على ترسيخ الدور الاجتماعي للدولة والاهتمام بالفئات الهشة.

على صعيد آخر دعا النواب الى إعادة النظر في معايير اختيار الديبلوماسيين والعمل على سد الشغورات على مستوى عدد من التمثيليات الديبلوماسية حتى تتمكن من الاضطلاع بالدور المناط بعهدتها على المستوى التنموي عبر جلب الاستثمارات أو على المستوى الاجتماعي عبر الإحاطة بالتونسيين بالخارج.

وفي سياق متصل حث النواب على العمل على دعم الديبلوماسية البرلمانية وحث التمثيليات الديبلوماسية على مزيد التفاعل مع النواب وتسهيل مهامهم خلال نشاطهم خارج تراب الوطن.

هذا وأكد النواب ضرورة التركيز على دعم الديبلوماسية الاقتصادية وتوسيع شراكات تونس مع محيطها الإقليمي والدولي وعدم اقتصارها على الشركاء التقليديين.

كما استفسروا عن مسألة المجمع الكيمياوي بقابس حيث لاحظوا أن مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 لم يرصد اعتمادات لحل الاشكال.

وفي إجاباته ثمّن ممثّل رئاسة الجمهورية حرص النواب على إيجاد همزة وصل بين رئاسة الجمهورية والبرلمان بغرفتيه لمزيد تعزيز التواصل بين الطرفين بما يسمح بالتقدم بالوظيفتين وبما يضمن المصلحة العليا للبلاد مبينا أن السيد رئيس الجمهورية يولي هذا التواصل مكانة هامة في إطار الحرص على وحدة وتناغم هياكل الدولة، على أن يتم تحديد آلية التواصل المناسبة لذلك، وفي ما يخص مقترح الجلسة الحوارية فقد وعد ممثل رئاسة الجمهورية بتبليغ المقترح الى السيد رئيس الجمهورية.

بالنسبة لمؤسسة فداء أفاد رئيسها أنها احدثت بمقتضى المرسوم عدد 20 لسنة 2022 والمؤرّخ في 09 أفريل 2022 وهي تهدف للإحاطة بضحايا الاعتداءات الإرهابية من عسكريين واعوان قوات

الامن الداخلي والديوانة وأولي الحق من شهداء الثورة وجرحاها كما بين أنه وقع الترفيع في الاعتمادات المرصودة لها وهو ما يفسر الزيادة في ميزانية التدخلات من ميزانية رئاسة الجمهورية.

وفي نفس الإطار بين ممثل رئاسة الجمهورية أن الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية بنسبة 7.2 بالمائة مقارنة بسنة 2025 يعود الى ارتفاع نفقات التأجير والتي تقدر بـ 49,37 % من مجموع الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية والزيادة متأتية من الانتدابات الجديدة والمنح الخصوصية.

من ناحية أخري تعهد ممثل رئاسة الجمهورية بالسعي الى تسهيل مهام النواب خلال نشاطهم خارج حدود الوطن وذلك ضمن ما تسمح به التراتيب المنظمة لهذا المجال وحسب الإمكانيات المتوفرة لدى كل تمثيلية دبلوماسية.

كما أشار الى أن العمل متواصل من أجل سد الشغورات على مستوى التمثيليات الديبلوماسية استنادا الى معايير الكفاءة والجدية ومدى القدرة على تقديم الإضافة

تطرّق ممثل رئاسة الجمهورية إلى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية واعطى فكرة عن الدراسات التي انجزها في مواضيع مختلفة وتعهد بإبلاغ السيد رئيس الجمهورية بكل مقترحات النواب المتعلقة بتحسين وتطوير عمل هذا المعهد.

وفي رده على الاستفسار حول تفعيل المعهد الأعلى للتربية أفاد ممثل رئاسة الجمهورية أنه هيئة دستورية ذات طابع استشاري، تم إنشاؤها بموجب دستور 2022، بهدف تقديم الرأي في الخطط الوطنية الكبرى للتربية والتعليم والبحث العلمي والتكوين المهني، تحدد تركيبته واختصاصاته وطرق سيره بمقتضى مرسوم رئاسي.

في ما يخص إعادة هيكلة المؤسسات بين ممثل رئاسة الجمهورية انه تسنى انقاذ العديد منها ومازال العمل متواصلا من طرف لجان مختصة للنظر في سبل انقاذ عدد منها.

في سياق آخر أشار ممثل رئاسة الجمهورية إلى أهمية دور الديبلوماسية الاقتصادية وإلى ضرورة تهيئة أرضية ملائمة لاستقطاب المستثمرين مع المحافظة على السيادة الوطنية وأكّد أهمية حسن توظيف الأموال في خضم التحولات الجيوسياسية الجديدة.

III .قرار اللجنة:

انهت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والاقاليم النظر في مهمة رئاسة الجمهورية من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

شكرا، دام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم، فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب،

في البداية يشرفني أن أرحب بالسيد مراد الحلومي المستشار الأول لسيادة رئيس الجمهورية والوفد المرافق له، متمنيا لهم النجاح والتوفيق في مهامهم الوطنية، كما أشكر أيضا أعضاء اللجنتين لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات، لجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم ولجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة لمجلس نواب الشعب ممثلة في مكتبها وأثمن ما تقدم من ملاحظات ومقترحات ضمن تقريرهم المشترك.

شكرا لكم مجددا ونفتح باب النقاش الخاص بنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأحيل الكلمة بداية إلى السيد النائب المحترم بالقاسم يعقوبي له أربع دقائق بعد أن تنازلت له السيدة النائب المحترم ريم بن الحاج محمد بدقيقتين فليتفضل.

السيد بلقاسم اليعقوبي

شكرا السيد الرئيس،

السادة والسيدات المستشارين لدى رئاسة الجمهورية، مرحبا بكم جميعا،

أما بعد، من هذا المنبر البرلماني المشترك بين الغرفتين الأولى والثانية ومن داخل مجلس نواب الشعب، أتوجه إلى القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الجمهورية التونسية الزعيم قيس سعيد بأكبر عبارات الشكر والتقدير، متمنيا له كل النجاح والتوفيق والصحة والتقدم لما يقوم به من عمل جبار بالليل وبالنهار من أجل تونس وشعبها، أتمنى من الله أن يكون في عونكم يا سيادة الرئيس. كما لا يفوتني أن أتوجه إلى كل الإطارات والموظفين والعملة بالقصر الرئاسي وإلى كل الأسلاك الأمنية بأجمل وأطيب تحية.

أيها السادة والسيدات الكرام، إن تونس أمانة بين يدينا جميعا، فلنحافظ عليها وعلى مؤسساتها ومكتسباتها ونكون سدا وجدارا قويا لسيادة رئيس الجمهورية حفظه الله وأبقاه، لأن تونس ليست جثة مطروحة في ضيعة تأكلها الضباع والذئاب والكلاب، بل تونس برجالها ونسائها الوطنيين الأحرار الذين يحافظون عليها حتى تبقى عالية شامخة ورايتها ترفرف فوق البنيان الشامخة وفي كل بلدان العالم.

أيها الإخوة والأخوات الحضور، اليوم لم نعد نفهم من الصالح ومن الطالح، المواطن يتذمر من عدم الاستجابة والتراخي الموجود داخل الإدارة، والمسؤول "الفم لا يقول لا والمصلحة لا تتقضى" مع احتراماتي للمسؤولين الشرفاء، لو كان كل مسؤول متشبع بالوطنية والضمير المهني، ويطبق تعليمات سيادة الرئيس لكانت كل الجهات بخير، فالرجاء كل الرجاء تطهير الإدارة وخاصة المحلية منها والقريبة من المواطن لأن بعض المسؤولين هم السبب الرئيسي في فشل الإدارة والاحتقان وأن السلطة للشعب وحده، جئنا إلى هنا حاملين أمانتين ثقيلتين، الأولى هي تونس والثانية هي شعبنا الذي أودع ثقته فينا لندافع عليه وعلى حقوقه المشروعة التي ضمنها له الدستور، بأن يعيش في بيئة سليمة ونظيفة يطيب فيها العيش للجميع، فنحن في ولاية أريانة بالأخص معتمدية المنيهلة التي تعيش تهميشا كاملا من جميع المرافق الأساسية للحياة.

سيدي الكريم، إن بعض المسؤولين حتى النواب لا يقبلون بهم، نحن في المنيهلة مثلا بكل صدق أحدثك، مواطنون يعيشون في تهميش وفي ظلمة كبيرة، عندما يضع ملفه في الإدارة يبقى ستة أشهر أو سنة ينتظر يعني هناك احتقان خاصة للمجالس المنتخبة، المواطن يسأل عن المنتخبين ويقول "نحن لا نراهم"، المسؤولون لا يدعوننا للحضور لا في اجتماع ولا في زيارة ميدانية والسيد الرئيس أوصى بكل التفاف

بين السلطة المحلية والجهوية والسلطات المنتخبة وشكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم علي الماجري وله دقيقتان.

السيد علي الماجري

السادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

حضرات الحضور الكرام، الاحترام والتقدير إلى كافة مؤسسات الرئاسة،

أتحدث اليوم بصفتي نائب عن ولاية منوبة التي ما زالت تعاني من ضعف في التفاعل والاستجابة من قبل مصالح الولاية، هناك قطيعة حقيقية بين الإدارة والممثلين المنتخبين، سواء من الغرفة الأولى أو الثانية، إذ لم يتم إشراكهم في أي قرار أو مشروع يخص الجهة، رغم كثرة الاجتماعات والزيارات التي تبقى شكلية لا غير وأخص بالذكر معتمدية البطان الجديدة وغيرها التي تعيش الوضع نفسه، هناك من يرغب في التعامل مع من هو تابع لمسار 25 جويلية وكأن خدمة الوطن أصبحت انتقائية.

كما أود الإشارة إلى أن الشكليات والشكايات التي يتقدم بها المواطنون والمجالس المحلية لمكتب بالضبط بالرئاسة من المفترض أن تفتح فيها تحقيقات جدية وأن ترفع إلى رئيس الجمهورية للإعلام والمتابعة، لكن ما يحصل هو العكس تماما، من يشتكي يصبح هو المتهم وتفتح في وجهه أبواب التضييق والمراقبة، بدءا بدراسة الموضوع بموضوعية من قبل فريق في الرئاسة، وليس من مصالح الولاية نفسها، هناك ملفات وقع التستر عليها وهذا الوضع يجعلنا نتساءل كيف يمكن الإصلاح إذا كان البحث في التقصير يسند إلى من يقصر.

بعض المسؤولين في ولاية منوبة لا يطبقون تعليمات رئيس الجمهورية ولا يؤمنون بالنهج الإصلاحي الذي دعا إليه، نأمل أن يكون هناك تدخل مباشر ومتابعة دقيقة من رئاسة الجمهورية لما يجري في الجهة لأن الوضع لم يعد يحتمل التجاهل أو التعتيم وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد منصور الصمايري له دقيقتان.

السيد منصور الصمايري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بديوان السيد رئيس الجمهورية، كل واحد باسمه وبصفته،

مرحبا بزملائي الكرام،

السيد رئيس الجمهورية التونسية الأستاذ قيس السعيد، تحية طيبة تليق بالجناب، تحية إجلال وإكبار تليق بما أقدمتم عليه ذات 25 جويلية، فكانت إجراءات تاريخية قطعت مع ماضي تحطمت فيه طموحات التونسيين والتونسيات لتؤسس لمرحلة جديدة شعارها البناء والتشييد، مرحلة جديدة تحفظ فيها كرامة التونسي كفرد، وكرامة تونس كدولة مستقلة ذات سيادة.

مرحلة أسستم فيها فخامة السيد رئيس الجمهورية للديمقراطية في معناها العميق والحقيقي، ليس ديمقراطية الشعارات والارتهان للخارج، فبفضل البناء القاعدي الذي هو أبرز إصلاحاتكم للتنظيم الإداري التونسي، أصبحت للعمادة، كأصغر رقعة ترابية في الجمهورية، لها تمثيلية كاملة وصوت مسموع في النطاقين المحلي والجهوي وحتى على المستوى الوطني وكانت قمة هذا البناء غرفة نيابية ثانية تخطط للتنمية والاقتصاد ضمن المشاريع والمقترحات النابعة من عمق العمادات والأحياء في صميم نبض الشارع وتطلعات المواطنين.

السيد رئيس الجمهورية، لقد أسستم لمرحلة جديدة من تاريخ البلاد التونسية، أتحدت فيها القاعدة مع القمة وتوافقت فيها إرادة المواطنين مع تطلعات قياداتهم السياسية، فكانت حربا ضارية على الفساد فتحت فيها جميع الملفات المشبوهة وأزيل فيها اللبس عن كل التكتلات والتحالفات التي تهدف لضرب مصلحة تونس، كانت مرحلة غلت فيها الأيادي الخونة والناهبين لثروات البلاد وتم التمكين فيها للشرفاء والوطنيين الغيورين على مصلحة البلاد المؤمنين بحق تونس في التنمية والسيادة...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

واصل.

السيد منصور الصمايري

وكان لكم سيدي الرئيس، المواقف المشرفة في الذود عن تونس وإعلاء رايتها والدفاع عن سيادتها وفي دفاعكم الواضح والصريح عن جميع القضايا الإنسانية العادلة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية فوقفتم خير وقفة إلى جانب شعبنا الأبي في فلسطين وكنتم بذلك المثال في الذود عن العروبة وفي نصرة المظلومين فوق أي أرض كانوا وتحت أي سماء.

وإننا سيدي الرئيس إذ رأينا فيكم الصدق والقدرة وقوة العزم، فانخرطنا فيما أنتم بصدده من مسار لإصلاح تونس وإعلاء رايتها والذود عنها، وإننا هنا لا ندخر جهدا ولا نبخل بقطرة عرق، بل بقطرة دم من أجل وطننا العزيز الذي حياه الله بقيادتكم الرشيدة والحكم العادل، فإننا ننوه السيد رئيس الجمهورية بمزيد مد جسور التواصل بين قياداتنا وبين المجلس الوطني للجهات والأقاليم حتى نرفع إليكم سيدي الرئيس صورة عن واقع تونس الذي لا يخفاكم.

ثورة حقيقية بلا تزويق ولا تزوير، لننقل إليكم الحقائق سيدي الرئيس كما هي في المدن والأحياء وليس كما يرغب البعض ممن لا يوالون الوطن في طمس الحقائق والتلاعب بها، لا هدف لهم في ذلك سوى تعطيل قاطرة الإصلاح التي انطلقت في تونس ذات 25 جويلية، فنحن على العهد باقون وعلى خطاك سائرون وسنبقى ثابتون صامدون بإذن الله عز وجل والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم نور الدين العكروت له ست دقائق، تفضل.

السيد نورالدين العكروت

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء ممثلي رئاسة الجمهورية،

تمر بلادنا بمرحلة دقيقة تتطلب قيادة واضحة ورؤية موحدة واستقرارا سياسيا يطمئن المواطن والمستثمر والشركاء الدوليين وفي هذا السياق نثمن حرص رئاسة الجمهورية على الحفاظ على هيبة الدولة ومواقفها الثابتة في حماية القرار الوطني وتحركاتها الدبلوماسية الهادئة التي تسعى إلى إعادة تموضع تونس خارجيا على أساس الندية

والاحترام المتبادل. كما نثمن اهتمامها بملف الأمن القومي بمفهومه الشامل، الأمن الغذائي، الصحي، الطاقي والرقمي.

إن مهمة رئاسة الجمهورية تظل من أهم أعمدة الدولة التونسية والوقوف عندها اليوم يناقش المسؤول هو تعزيز للدولة وليس انتقادا لها. فمن منطق روح الإيجابية، نؤكد أن التنسيق بين رئاسة الجمهورية وبقية مؤسسات الدولة يظل أساسيا لنجاح السياسة العمومية، حيث نثمن جهود رئاسة الجمهورية في تعزيز الشفافية والمصداقية في الأداء ونرى أهمية نشر تقارير سنوية على النشاطات والإنجازات، تقديم رؤية إستراتيجية واضحة للسنوات القادمة، تعزيز الاتصال بالمواطنين ووسائل الإعلام المؤسسية، دعم التشاور مع البرلمان في الملفات الكبرى.

هذه الخطوات تعمل على توحيد الرؤية الوطنية وطمأنة المواطنين وتعزيز الثقة، فإن دورنا الرقابي لا يتعارض مع دعم الدولة ومؤسساتها، بالعكس نحن هنا لنساند كل جهد يخدم مصلحة تونس ويعزز الدولة ومؤسساتها ومن موقع المسؤولية ندعو رئاسة الجمهورية للاستمرار في تبني سياسة التوازن بين الاستقرار والمرونة، تعزيز التنسيق المؤسسي، توظيف أدوات الاستشراف الاستراتيجي في وضع القرارات، وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية وبهذا نؤكد على التزامنا بالدعم البناء والعمل مع رئاسة الجمهورية بروح التعاون والمسؤولية الوطنية العليا، تعزيز الشفافية المالية للرئاسة هي أحد أهم معايير الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، يجب أن تعكس ميزانية الرئاسة الأولوية الوطنية وأن تكون واضحة في توزيع الموارد بين السياسة الأمنية الدبلوماسية والاستثمارية، إذ يجب أن تتضمن آليات تقييم الأداء ومؤشرات النتائج لقياس مدى إنجاز المشاريع والأهداف محددة، مما يدعم البرلمان في متابعة النفقات وتقييم البرنامج ويعزز فعاليات القرار ويساهم في تعزيز الثقة.

ختاما نجدد التزامنا بالدفاع على الدولة ومؤسساتها وإرساء ممارستها الديمقراطية التي تضع المواطن في قلب القرار وتحفظ سيادة تونس وكرامة شعبها.

عاشت تونس حرة مستقلة، أبية أبد الدهر والمجد للشهداء والعزة لتونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم أكرم بن سالم وله دقيقتان، تفضل.

السيد أكرم بن سالم

شكرا سيدي الرئيس،

لي ست دقائق سيدي الرئيس تنازل لي السيد جلال القروي والسيد سليم سالم.

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد المستشار الأول وبالسادة المرافقين،

الحقيقة اليوم سيدي الرئيس سأغتنم الفرصة لكي أبلغ رسالة إن شاء الله تصل إلى السيد رئيس الجمهورية عن طريق السيد المستشار الأول وبقية إطارات الرئاسة.

اليوم لا يوجد تونسي ينكر الجهد الكبير والشيء الكبير الذي يقوم به السيد الرئيس في مكافحة الفساد في النهوض بالدولة التونسية وباقتصادها وبالحياة الكريمة للشعب التونسي، هذا لا أحد يشكك فيه حتى أعداؤه لا يمكن أن يشككوا في النزاهة وفي نظافة اليد وفي النية الطيبة والصادقة.

بينما سيدي الرئيس لا أحد يمكنه أن ينير تونس بأكملها، لا أحد قادر أن يطلع على مشاكل الجمهورية ومشاكل الشعب بأكملها، اليوم في التواصل بين رئيس الجمهورية وبين الإدارة هناك معلومات خاطئة ترد عليه من الوزراء، من المديرين العامين، من مديري الهياكل الجهوية، اليوم على حسب تحليلي البسيط، مصدر المعلومة يجب أن يكون من الشعب والشعب لا يمكنه أن يقابل السيد الرئيس، 12 مليون، بل لديه نواب من غرفتين يمثلون الشعب، لسنا جميعنا صادقون فلا بأس أن يختارنا بالفرد ونجلس معه ونبلغ مشاكل المواطنين ونبلغ حلولهم لأن الشعب نفسه يساهم في إيجاد الحلول، السيد الرئيس هناك حلول تصدر من مواطنين يجلسون في المقاهي ومستواهم لا يتجاوز السادسة ابتدائي أؤكد لك سيدي الرئيس أن من مستواه سادسة ابتدائي مع حب كبير للوطنية قادر أن ينجز قانون ميزانية أفضل من هذا، قانون ميزانية ومشروع قانون ميزانية قامت به السيدة وزيرة المالية بدون كفاءة، صفر كفاءة، إنسان جاهل جالس في المقهى قادر أن يكتب أفضل منه.

ما هو مفهوم قانون المالية؟ العدالة الاجتماعية، بماذا العدالة الاجتماعية؟ أن نوظف أداءات على "الزواولة"، أن نضيف 200 دينار من هنا و200 من هناك ودينار من هنا ودينار من هناك بينما من يملكون المال وأصحاب رؤوس الأموال لا يتم المساس بهم.

ما يأتينا اليوم في قانون المالية لا يخدم المواطن التونسي ولا كان من انتظارات الشعب التونسي حتى ولو كان في ظاهره هو كذلك، لكن لا سيدي الرئيس، المسألة أن لديك تعيينات في رئاسة الحكومة تتعامل مع النواب وتتعامل مع الشعب الوطني بكل "حقرة"، عذرا على الكلمة، ماذا نعرف عن رئاسة الحكومة؟ نشاهدها تنشر صورها مع السيد رئيس الجمهورية وهي تقول نعم، ومنذ يومين جاءت إلى هنا لتقدم عرضا لتقرأ علينا من الورقة لمدة تسعين دقيقة، لدرجة أنني السيد الرئيس أعتبر إنجازها أن تتكلم مدة تسعين دقيقة، نظرا إلى أنه لا يوجد أي إنجاز.

الإنجازات التي انتظرها الشعب التونسي هي ملف الأملاك المصادرة، هي مجلة الاستثمار، هي مجلة الصرف، هي مجلة المياه وغيره من الوعود. اليوم ماذا يوجد؟ هناك وزارات لا يقومون بالتنسيق فيما بينهم لأن رئيس الفريق "خارب" لأن رئيس الفريق غير قادر حتى أن يتحكم في فريق عمل وينسق بين الوزارات، اليوم هناك صناديق وأوامر ترتيبيه لا تصدر لماذا؟ لأنه لا يوجد تنسيق بين وزارة المالية ووزارة الشؤون الاجتماعية وغيره من هياكل الدولة لماذا؟ لأن رئيس الفريق غير قادر.

لا بأس اليوم في مراجعة التعيينات، أن ننظر ونستعرف بالخطأ لأنه عندما تأتي رئيسة الحكومة تحت هذه القبة مع وزيرة المالية والابتسامة تملأ وجوههم، وحال البلاد على هذا النحو 90% من مداخيل الدولة جباية و8.9 مداخيل غير جبائية والباقي سنكملهم بالاقتراض الداخلي والخارجي، هذه إنجازات الحكومة؟ هذا ما استطعنا القيام به اليوم؟ الناس تأتي وتقرأ علينا "exposé" بساعة ونصف وشعارات عن الدينار أحسن عملة في إفريقيا، قمنا باستخلاص نسبة الديون، كله غير صحيح، عندما نقول أقوى عملة في إفريقيا يعني التضخم المالي منخفض والدخل الفردي عالي، عندما نقارن بالاقتصادات الموازية التي تشبهنا في إفريقيا فقط لن نخرج إلى

العالم، المغرب مثلا وجنوب إفريقيا والدول الأخرى، اليوم نأتي لكي نتباهى ونقول كلاما نضحك به على ذقون الشعب. هذا لا يستقيم السيد الرئيس، اليوم، يجب إعادة النظر في التعيينات الموجودة في الحكومة واليوم يجب أن تفتح قناة تواصل مع النواب، يا أخي لا نفرض عليك، لن يقدم لك أحد مطلبا، اختر واحد أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة اشخاص تقرأ فيهم حسن النية والأهلية وأنهم يتمتعون بنظافة اليد واسألهم عن المشاكل الحقيقية للشعب وما هي الحقيقة وليس ما يبلغونه لك.

نقطة أخيرة سأسوقها في شكل ملاحظة، ميزانية الطوارئ لسنة 2025 تساوي 1739 مليون دينار، اليوم بقانون المالية هذا المبلغ حسب الفصل 24 يسمح لوزيرة المالية أن تتصرف فيه بدون الرجوع لا إلى المجالس، لا إلى مراقب مصاريف ولا شيء، يجب أن يقع إعادة النظر في هذا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم الفتحي معالي له دقيقتان.

السيد الفتحي معالي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيد المستشار الأول لرئيس الجمهورية وبالوفد المرافق،

باسمي وباسم أبناء جهة قبلي، أتوجه بتحية تقدير وإجلال واحترام إلى سيادة الرئيس لما يقدمه من جهد في حماية الدولة وصون السيادة الوطنية وتعزيزها وتجذير حضور تونس خارج الوطن وثبات مواقفه إزاء القضايا الإنسانية والقضية العربية الأولى، قضية الشعب العربي بفلسطين.

نأمل اليوم أن تمتد هذه الإرادة التي لا تلين إلى ميدان التنمية، مشروع تنمية الصحراء والجنوب هو المشروع بخصائصه وتنوع مجالاته والآفاق التي سيحدثها في الإقليم الخامس هو الذي سيحدث النقلة النوعية التنموية التي ستقضي على البطالة وتزيد أبناء الجهة تمسكا بأرضهم وجهتهم واعتزازهم بوطنهم.

ولكل ذلك نرجو من السيد الرئيس أن يأذن بانطلاق هذا المشروع في أقرب الآجال، إن رئاسة الجمهورية قادرة اليوم أن تكون القلب النابض للتنمية العادلة في تونس ونحن في قبلي مستعدون أن نكون شركاء فعليين في هذا المسار المنشود.

عاشت تونس حرة منيعة أبية أبد الدهر، وفقنا الله جميعا لما فيه خير البلاد والعباد، شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيدة سيرين قزارة لها ست دقائق.

السيدة سيرين قزارة

مرحبا بالحضرات والحضور الكرام تحت قبة البرلمان،

مرحبا بإطارات رئاسة الجمهورية،

إن المجلس الوطني للجهات والأقاليم هو مشروع سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، دام الله وحفظه نحو البناء والتشييد.

يشرفني أن أتقدم اليوم أمام الغرفتين التشريعية والرقابية التنموية بكامل الفخر والاعتزاز، لأنه في تاريخ تونس كأول مرة يوجد أربع نواب للأشخاص ذوي الإعاقة.

في الغرفة الثانية إذا كان يتصور نواب الغرفتين والشعب التونسي بأننا مجرد تمثيلية صورية، أحب أن أقول بصوت عالي لا، لا، لا، نحن اليوم جئنا ندافع عن قضية الإعاقة، نعم وعن كل قضية تنموية في البلاد التونسية وهذه رؤية سيادة رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، وهو البناء القاعدي من محلي، جهوي، إقليمي ووطني. نعم، نعم، نعم.

لذا أثمن مشروع سيادة رئيس الجمهورية وأشكر هذا الفكر الذي جعلني الآن بينكم لأدافع بكل شراسة على استحقاقات الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم داخل المجلس بين الغرفتين أو خارج المجلس. نذكركم السادة النواب من غرفتين، أن مشروع سيادة رئيس الجمهورية قائم على العدالة والحرية واحترام الكرامة وإرساء النظام الدستوري الجديد ويؤسس لدولة القانون وتحقيق الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لضمان حق المواطن في اختيار توزيع العدالة، عدالة الثروات الوطنية.

أكررها مثلما قال سيادة رئيس الجمهورية، ذوي الإعاقة من نواب أو غيرهم لم يطلبوا منّة أو فضلا من أي إنسان سواء كان مسؤولا أو غير مسؤولا، لا نختلف نحن ذوي الإعاقة عن أي إنسان عادي، نختلف فقط في أجسامنا فقط، ونحن قادرون على تحقيق الأهداف والنجاح والحمد لله اليوم ذوي الإعاقة شرف للشعب التونسي بأسره، لأن اليوم توجد أبطال من ذوي الإعاقة في الرياضة، المجتمع المدني، التمثيلية الدولية، دكاترة وغيرهم.

حسب الدستور النواب ذوي الإعاقة موجودين حسب الدستور في الفصل عدد 54 وأيضا في الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة الاتفاقية تمت في 2008.

السادة إطارات رئاسة الجمهورية التونسية، لا أريد اليوم الحديث عن مهمة رئاسة الجمهورية على مجرد أرقام في العموم، هي ركيزة من ركائز النظام السياسي التونسي الذي يقوم على الفصل بين الوظائف التشريعية والتنفيذية والقضائية في إطار نظام جمهوري يسعى للمحافظة على سيادة الشعب التونسي وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل تحية شكر وتقدير إلى سيادة رئيس الجمهورية أن يرجع هيبة الدولة في ترسيخ وحدة الدولة وتوفير الأمن والاستقرار وظروف العيش الكريم لأبناء الوطن.

أيها السادة الأفاضل، سوف أتقدم بملف فساد، وأطالب أن يصل إلى سيادة رئيس الجمهورية من أجل الإنصاف والعدالة وإعطاء لكل حق حقه، لأنه مازالت هناك إدارة عميقة في تونس تعمل ضد توجهات سيادة رئيس الجمهورية، إن هذا الملف جدا حساس، ما آمل أن يتم تطهير المؤسسات من الفاسدين وتخليص البلاد والعباد وهي أن يكون الجميع عبرة للبقية للقضاء على تيار الفساد داخل مؤسسات بلادنا، مما يضمن إرساء المناخ الاجتماعي السليم ويضمن التطوير والازدهار للبلاد وللتبليغ عن أي خلل يمس أمن هياكل الدولة ورعاية وحماية وأنه لا أحد فوق القانون وشعارنا في ذلك الحق يعلو على الجميع.

في الخاتمة، نجد التزام بدافع عن الدولة وإرساء ممارسات الديمقراطية تضع المواطن في قلب القرار وتحفظ سيادة تونس وكرامة الشعب، عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر والمجد للشهداء والعزة للوطن وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم السيدة هدى الجلاصي ولها ثمان دقائق. تفضلي.

السيدة هدى الجلاصي

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا سيدي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم ولنائبيه،

مرحبا بممثلي سيادة الجمهورية،

مرحبا بجميع الحضور،

أتقدم بهذه المداخلة بخصوص المهمة الخاصة لرئاسة الجمهورية وهي من أبرز المهام التي تستوجب المتابعة الدقيقة والمساءلة الصريحة، في إطار بين الشفافية وحسن التصرف في المال العام.

لقد لاحظنا في مشروع قانون المالية لسنة 2026 أن الاعتمادات المخصصة لرئاسة الجمهورية تشهد زيادة ملحوظة مقارنة بالسنوات السابقة، في وقت تعاني فيه بقية مؤسسات الدولة من ضغط كبير على ميزانيتها وخاصة في القطاعات الاجتماعية والتنموية وهنا يطرح التساؤل المشروع: ما هو مبرر هذا التوسع في نفقات مؤسسة يفترض أن تكون قدوة في الترشيد والانضباط المالي؟ صحيح أن لرئاسة الجمهورية أدوار سياسية وأمنية ودبلوماسية كبرى، ولكن ذلك لا يبرر غياب الوضوح في تفاصيل الإنفاق ولا يعفى من مبدأ المحاسبة والشفافية، فمن حق الرأي العام ومن واجبنا كمجلس أن نعرف ما هي أوجه صرف هذه الاعتمادات، ما مدى مردوديتها الفعلية؟ وهل تتلاءم مع أولويات البلاد في هذه المرحلة الدقيقة؟

السادة الحضور والسيدات،

نحن لا ننقد مؤسسات رئاسة الجمهورية، بل ندعو إلى تكريس مبدأ العدالة في توزيع الموارد بين مؤسسات الدولة ولإخضاع كل المهمات الخاصة دون استثناء للرقابة المالية والبرلمانية، فمن غير المقبول أن تبقى هذه المهمة خارج دائرة التقييم المفصل، في حين تطالب بقية الوزارات والمؤسسات بالتقشف والضغط على نفقاتها. لذلك أطالب بما يلي:

نشر تقرير تفصيلي سنوي حول استعمال اعتمادات مخصصة للمهمة الخاصة برئاسة الجمهورية،

مراجعة حجم النفقات ذات الطابع غير المباشر، التنقلات، المهمات، التظاهرات والمصاريف الإدارية بما يضمن الترشيد،

تعزيز آليات الرقابة الداخلية والخارجية على هذه المهمة،

توجيه جزء من الاعتمادات الزائدة نحو دعم الجهات والبرامج الاجتماعية بما ينسجم مع أولويات المرحلة الحالية.

أما عن مشروع وثيقة قرطاج 2 التي تدحرجت أمورها داخل قوى المنظمات التي قامت بإعداد هذه الوثيقة تحت عنوان الإنقاذ إلى الأسوأ، فكلنا على علم أن هناك عديد من الأحزاب والتي لا داعي لذكر أسمائها بتحويل مسار الدولة من إنقاذها إلى غرقها وإننا نلاحظ أنه لا يوجد مشروع تنفيذ في عديد من البنود التي لم يتم تفعيلها وهل كانت الوثيقة في حد ذاتها أداة إصلاح حقيقية أم تطويق سياسي رغم أن هناك غموض تام في هذه الوثيقة؟

السادة الحضور، إن هيبة الدولة لا تقاس بحجم ميزانية القصور الرئاسية، بل بمدى احترام المال العام وحسن توجيهه لخدمة المواطن ونحن اليوم نحتاج إلى مؤسسات قوية وشفافة، لا إلى ميزانيات منتفخة تحدث مزيد من الفوارق داخل أجهزة الدولة نفسها، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسنين المحفوظي له دقيقتان.

أحيل الكلمة الآن للسيد سالم الماكني، له أربع دقائق، تفضل.

السيد سالم الماكني

شكر سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

السادة ممثلي رئيس الجمهورية،

زملائي النواب المحترمين،

نجتمع اليوم تحت سقف هذا المجلس، إيمانا منا بأن الأولوية الوطنية العليا هي تجاوز التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تضمن مستقبل بلادنا، وإننا كمجلس نؤكد مساندتنا للإرادة الرئاسية في بناء دولة القانون والمؤسسات وفي حربها ضد الفاعلين الخفيين الذين يعطلون مسار التنمية، لكن لا يمكن ترجمة هذه الإرادة النبيلة إلى واقع ملموس دون معالجة للعوائق الهيكلية الموروثة التي تتجسد في الفساد المستشري والشلل الإداري الذي أدى إلى تجميد مئات المشاريع العمومية الحيوية.

إن هذا الشلل يمثل عبئا ثقيلا على المواطن والاقتصاد، ووقفه يتطلب قرارا سياديا حاسما لتمكين الدولة من إنجاح معركتها ضد الفساد فإننا نقترح أن تدعم الرئاسة الجهاز التنفيذي عبر آليات تعزز الحوكمة وتكافح التقاعس.

إننا ندعم التوجه نحو التحول الرقمي ونقترح أن يصدر توجيه رئاسي بإلزام جميع الهياكل الإدارية بتبني برنامج الصفر ورقية في خدماتها الأساسية، هذه الخطوة هي أقصر الطرق وأكثرها فعالية لإنهاء الاحتكاك بين المواطن والإدارة، مما يدعم جهود مكافحة الفساد الإداري.

لدعم الرئاسة في فرض معايير عالية نقترح تعميم آلية التدقيق السريع والمفاجئ في ملفات إقرار الذمة، التصريح بالمكاسب للمسؤولين الساميين، مع وضع معيار إداري واضح يربط بين التقاعس والمسائلة الإدارية الفورية لرفع مستوى الثقة في الجهاز الحكومي.

كذلك ملف المشاريع المعطلة وهو نزيف للمال العام، يجب وقفه بقرار سيادي، الحكومة بحاجة إلى مساندة قوية لحلحلة الملفات العالقة، لذا نقترح ما يلي:

إنشاء آلية دعم عليا تعنى بملف المشاريع المعطلة، وتمنح صلاحيات تجاوز استثنائية ومؤقتة للبت في الإشكاليات القانونية والعقارية العالقة، هذه الآلية يجب أن تكون قوة دفع من الرئاسة لتمكين الوزراء من الإنجاز بجدول زمني لحلحلة كل مشروع ذات أولوية.

لضمان أعلى مستوى من الشفافية ودعما لدور البرلمان نقترح إطلاق منصة وطنية للمتابعة تشرف عليها الرئاسة، تتيح للمواطنين والنواب الاطلاع على حل كل مشروع معطل، مما يعزز الرقابة الوطنية على الأداء.

السادة ممثلي رئاسة الجمهورية، إننا كمجلس نقف داعمين وراصدين لجهود إنجاح الرؤية الوطنية ونحن نؤمن بأن قدرة الدولة على الإنجاز هي الترجمة الحقيقية للسيادة.

شكرا على الإصغاء ونأمل أن نرى ثمار هذا الدعم قريبا في كل جهة من جهات الوطن، تحيا تونس وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم ريم بن الحاج محمد، لها ست دقائق.

السيدة ريم بن الحاج محمد

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

السادة نائبيه،

زملائي نواب الغرفتين،

أرحب بإطارات رئاسة الجمهورية في رحاب البرلمان،

كنائب وطني للجهات والأقاليم عن ولاية تونس أقول بكل فخر واعتزاز، شكرا لسيادة الرئيس الأستاذ قيس سعيد على عمله الدؤوب وحبه للبلاد وعمله من أجل الوطن والمواطنين.

أيها السادة الكرام، السيادة للشعب التونسي وذكر في الدستور والشعب مع الحق والعدالة، مع الكرامة والسيادة، الشعب يريد دولة عادلة وحقوق محفوظة، الشعب انتخب سيادة الرئيس بكل حرية وديمقراطية، الشعب ضد الفساد وضد الفاسدين، ضد الظلام وضد الظالمين.

الشعب التونسي مسرور بالرئاسة وإطاراتها وله ثقة كبيرة في الرئيس، سيدي الرئيس معا نحو البناء ونحو التشييد، معا لبناء تونس الجديدة، معا من أجل الوطن العزيز، معا من أجل تونس الحبيبة، معا من أجل البناء القاعدي محلي، جهوي، إقليمي وطني وهذا الفكر الجديد رغم التعطيلات والتظليلات المحدثة ضد المجالس المحلية على كامل تراب الجمهورية.

سيدي الرئيس على العهد باقون ولا رجوع إلى الوراء، نحن جنود للوطن، داعمين قراراتكم وإنجازاتكم من أجل وطننا الغالي، من أجل تونسنا الحبيبة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم حسنين المحفوظي، له دقيقتان.

السيد حسنين محفوظي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء النواب من الغرفتين،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

سيدي رئيس الجمهورية،

اليوم ونحن في مناقشة ميزانية رئاسة الجمهورية التي انتقدها البعض من الأطراف وقالوا بأنها زادت، لن أنقد اليوم ولن أتحدث عن الميزانية لأننا لا نعرف في الحقيقة احتياجات رئاسة الجمهورية.

اليوم سأتحدث عن الوضع الذي وصلت له البلاد، كشاب تونسي يرى زملاءه من خريجي الجامعات التونسية ومن خيرة شباب الوطن ضائعا، الذي أمضى ما يفوق عشرين سنة معطلا بلا مستقبل ولا طعم للحياة، المريض نفسانيا من القهر والظلم ومنهم من هاجر خلسة أو ذهب عقله أو مات وغيرهم وهنا أريد أن أوجه رسالة وأقول لك ماذا تنتظر يا سيادة رئيس الجمهورية؟

اليوم من طالت بطالتهم أملهم الوحيد فيك وفي الله سبحانه وتعالى ينتظرون منك قرارا رئاسيا ينصفهم ويمسح دموعهم.

سيدي رئيس الجمهورية، ألم تتساءل كيف سيعيشون؟ حين يمرضون ليس لهم دفتر علاج ولا المال كيف سيعالج هؤلاء المعطلون؟

اليوم أصحاب الشهادات العليا يا سيدي الرئيس الحقيقة الرجل رجل والمرأة مرأة "بالفلاقي" يحتاجون عدة أشياء في حياتهم اليومية، نحن نعرف اليوم أن سعر الحلاقة والحمام أصبح عشرة دنانير، فمن أين سيغطون هذه المصاريف يا سيادة الرئيس؟

ألم تقولوا ليست لدينا ميزانية وهي لا تكفي لكنكم تزيدون في أجور الإطارات وتوفرون الامتيازات...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

تفضل.

السيد حسنين محفوظي

لماذا تزيدون للغني الكثير من المال والعائلات المعوزة في كل عام تزيدونها عشرة دنانير أو عشرين دينارا ومنحة الصغار ستة دنانير لا تشتري مقياس حرارة.

الأراضي الدولية التي أغلبها مهمشة على تعاقب السنوات وبور لا تنبت شيئا لماذا لا تسوغونها للمعطلين حتى ينتفع وتنتفعوا معه، قلتم ليست لدينا حلول فها هي الحلول، لو وقعت في كل ولاية الدراسات وتقسيم الأراضي الدولية لأصحاب الشهادات العليا لما وجد أي معطل.

أما على المستوى الجهوي فإن ولاية القصرين يا سيادة الرئيس تنتظر منك زيارة رسمية منذ مدة وقد منحتك الثقة التامة نريد منك زيارة لتقف شخصيا على المشاكل.

اليوم القصرين كلت وملت من وعود الوزراء مع احترامي للبعض منهم، اليوم نرى تعيينات فاشلة ومسؤولين ناقمين على المواطن ويغلقون الأبواب، عكس ما صرحت به وقلت "أنقصوا من الحجاب ولا تغلقوا الأبواب" فأيهما الأسهل تعيين وزير أو مندوب؟

القصرين اليوم دون مندوب فلاحة ودون كاتب عام ولاية ودون معتمد أول، أكبر المعتمديات دون معتمدين، المدير الجهوي للإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية أحيل على التقاعد منذ أسبوع نتمنى ألا يتأخروا في تعويضه ويبقى المواطن في انتظار شهادة بيضاء وشهادة إعاقة، زيادة على المشاريع المعطلة في ولاية القصرين التي يمكن أن تنقص الكثير من البطالة.

سيدي الرئيس، اليوم عندك وزير لا يقبل الملفات من عند النواب، اليوم رفض السيد الوزير تسلم مطلب لبناء مسجد في ولاية القصرين وقال لي لا نقبل الملفات فلمن سأقدمه؟ الأرض موجودة والهبة موجودة والاعتمادات متوفرة من المواطن، ولكنه لم يقبل مني الملف، هل هذا معقول؟

وفي النهاية سيدي الرئيس نحن أبناء هذا المشروع نمد أيادينا لكل إنسان وطني وغيور على البلاد ونقول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت ولن نقبل أن نكون شهود زور.

عاشت تونس منيعة أبد الدهر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم جاب الله بن صالح.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا برئيس الجمهورية،

بما أن الرئاسة السلطة التنفيذية الأولى نرجو توضيح بعض النقاط سيدي الرئيس.

ما سبب عدم التفاعل بيننا وبين الوزراء وعدم استقبالهم للنواب؟ هل هو أمر رئاسي أو عمل فردي؟ ما سبب عدم الفصل الواضح بين وظيفتي الغرفتين بين الدور التشريعي والتنموي؟ نرجو أن يكون الأمر واضحا بعدم التداخل بين الدور التنموي والتشريعي من السيد رئيس الجمهورية.

ما سبب التهميش الواضح للمجالس المنتخبة المجالس المحلية والجهوية والإقليمية من السلط المحلية والجهوية؟ وعدم أخذ القرارات اللازمة؟

غياب رئيسة الحكومة عن مناقشة الميزانية هو أمر مقلق سيدي الرئيس نريد توضيح ذلك.

ما سبب عدم التدخل الواضح في الوضع البيئي في ولاية قابس ولم نجد أمرا واضحا من السيد الرئيس يقطع جميع النزاعات.

ثقتنا في السيد رئيس الجمهورية لا حدود لها يكفي أنها كانت قطعا مع العشرية السوداء وإرجاع إشعاع تونس وحرصها الدائم على التعويل على الذات.

سيدي الرئيس، التعويل على الذات يعني بدرجة أولى الفلاحة والفلاح. نرجو منكم سيدي الرئيس زيارة إلى ولاية قبلي والوقوف على صعوبات الفلاح من قرب ومحاولة تذليلها. نحن نثمن إجراءاتك الأخيرة لكن لا بد من الزيارة فالفلاحون في انتظارك.

ختاما سيدي الرئيس، الفصل 22 من الدستور ينص: "تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم." وتهيئ لهم أسباب العيش الكريم...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

دقيقة تفضل.

السيد جاب الله بن صالح

هذا يعني سيدي الرئيس، أن أصحاب الشهائد ممن طالت بطالتهم ينتظرون قرارا جريئا وينصفهم.

المعطلون يريدون الانتداب المباشر لا بأس أن يكون حسب السن وحسب مدة التخرج لكن لا بد من انتداب مباشر في الوظيفة العمومية فهم يعانون وكما قال زميلي "المرأة مرأة والرجل رجل" ومنهم من لديه أطفال ويعانون وليس لديهم أي مورد رزق، فالأمر حارق نرجو النظر فيه السيد رئيس الجمهورية وشكرا لكم وربي يوفقكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات الأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم شاكر بن بلقاسم، تفضل.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بإطارات رئاسة الجمهورية والسادة الزملاء والسادة الإداريين،

أريد أن أقول شكرا سيدي الرئيس لأنك لبيت وأنصفت الفلاحين بعد تذمرهم وطلبهم كان مشروعا أن نذلل الصعوبات أمامهم ونسهل لهم تسويق منتوجاتهم واليوم بان بالكاشف أن الإدارات أو الوزارات لا تبلغ كل شيء لرئاسة الجمهورية لأن رئاسة الجمهورية وحين أعطى هذا الأمر ونادى السيد وزير الداخلية ووزيرة المالية كان بعد طلب من النواب هنا وكنا طالبنا لأن الفلاح يتذمر وأوصلنا مشاكله لأنه اليوم بان بالكاشف أن الإدارات لا تبلغ كل شيء ولا تفعّل كل شيء.

سيادة رئيس الجمهورية بدأ بثورة تشريعية وبعدها قال يجب ثورة إدارية، عرف المشكل في تونس اليوم ليست فقط مشكلة التشريعات، بل أيضا مشكلة الإدارات، اليوم لا توجد إرادة إدارية في أن نتقدم ونحن اليوم ما زال أمامنا شهر أو شهرين وسننطلق في دراسة المخطط إذا كنت اليوم سأضبط الأولويات في المخطط وسيكون الانطلاقة الأولى لتونس الجديدة بهذه لن نتقدم، مديرين جهويين اليوم أو ولاة لا يتبنون الفكر والفلسفة التي يدعو إليها رئيس الجمهورية للأمانة.

اليوم حين ندخل لصفحات أي ولاية أو أي إدارة جهوية يعملون لصالح نفس المعتمديات، يعني اليوم ما زال عندهم تكريس المركزية واليوم جئنا إلى هنا لنضمن التوازن بين الجهات والأقاليم وهذا موجود فهذه صلاحياتنا لكن يجب علينا كلنا أن نتبناها اليوم حتى نتقدم.

اليوم الإدارات في الجهات عن بكرة أبيها في كل مؤسساتها حتى في الشؤون الدينية، الأشد ورعا وخشية لله، اليوم يتعاملون مع معتمديات معينة فقط، بقية المعتمديات حتى لا نقول مهمشة ونبعد على كلمة مهمشة لم تأخذ حظوتها في التنمية وبقيت هكذا وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة السيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له ست دقائق. تفضل.

السيد علي الحسومي البيولي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات النواب المحترمون،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية الأفاضل،

نجتمع اليوم لمناقشة مهمة رئاسة الجمهورية وهي المؤسسة التي تمثل رأس الدولة ووحدة الوطن والساهرة على احترام الدستور في سياق سياسي واقتصادي يفرض علينا جميعا الوضوح والشجاعة.

إن المسار الذي انطلق يستند إلى رؤية رئيس الجمهورية التي تهدف إلى إعادة تأسيس الجمهورية على مبادئ جديدة، لذا فإن النقاش اليوم حول مدى ترجمة الصلاحيات الدستورية الموكولة للرئاسة إلى سياسات واستراتيجيات وطنية ملموسة.

إن الوضع السياسي الحالي يتميز بتغيير في بوصلة القرار الوطني حيث تعود السيادة إلى الشعب وتترسخ سلطة القانون. التحدي الاقتصادي الراهن يتطلب من رئاسة الجمهورية بصفتها الضامن لسيادة الدولة أن تقود بفاعلية سياسة التعويل على الذات وهو خيار استراتيجي لا رجعة فيه.

إن تونس اليوم في أمس الحاجة للقطع مع أي شكل من أشكال التبعية الخارجية ورفض إملاءات المانحين الدوليين.

إن الرؤية الرئاسية لترسيخ ثقافة التعامل الند للند مع الشركاء الأجانب هي الطريق الوحيد لاستعادة زمام المبادرة الاقتصادية وحماية مقدرات الدولة وهي مسؤولية تقع بالأساس على القائد الأعلى للبلاد الذي يحدد التوجهات العامة.

نشيد بالتوجه الاجتماعي الواضح الذي رسمه رئيس الجمهورية والذي يركز على الأبعاد الاجتماعية للدولة وضرورة حماية الفئات الضعيفة، يجب أن يستمر هذا التوجه قويا وموجها لعمل المؤسسات

الحكومية مع ضمان أن تعكس فصول قانون المالية هذا التوجه بشكل دائم وعادل.

إن فلسفة البناء القاعدي وتغيير بوصلة التنمية نحو اللامركزية ليس مجرد شعارات، بل هي استراتيجية عميقة لتصحيح مسار التنمية، هي تهدف إلى إيصال مطالب الشعب التونسي إلى مراكز القرار، وقد تم تجسيد هذه الفلسفة بشكل شامل وفعال في إعداد مخطط التنمية 2026 - 2030 لضمان أن تكون القرارات التنموية مستمدة من الجهات والأقاليم وليس فقط من المركز.

سيدي الرئيس، لتحقيق هذه الرؤية الجديدة يجب أن تستغل مؤسسة الرئاسة على أكمل وجه كافة هياكلها الاستشارية وهنا أشير إلى المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية يجب أن يفعّل دوره ليصبح ورشة وطنية فكرية حقيقية لإنتاج سياسات اقتصادية بناءة.

ندعو إلى أن يتم استغلال هذا المعهد ليكون منارة للاستشراف المستقبلي والاعتماد على إحصائيات علمية دقيقة في صياغة القرارات الكبرى ومن الضروري أن ينفتح المعهد على بقية مؤسسات الدولة لا سيما المجلس الوطني للجهات والأقاليم في إطار التشاركية الفعالة لإيجاد حلول جذرية للمشاكل القطاعية المعقدة.

إن ضمان السيادة الوطنية يتطلب أيضا السيادة على المعلومة، يجب أن تقود رئاسة الجمهورية في إطار تفعيل دور الدولة إلى إطلاق منصة قرطاج الرقمية كآلية وطنية تضمن ربط القواعد الرقمية للوزارات المختلفة، مما يعزز الشفافية وسرعة اتخاذ القرار ويحمي البيانات الوطنية.

وفي الختام إن الوعود الرئاسية تشكل التزامات أخلاقية ووطنية، لذا ندعو إلى ضرورة إيجاد حل جذري ومستدام لملف الدكاترة الباحثين وأصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم ووضع برامج حكومية مسقفة بالزمن تترجم هذه الوعود إلى إجراءات إدماج حقيقية.

يجب على أجهزة الدولة تحت إشراف الرئيس البت نهائيا في ملف الشهائد المدلسة لتكريس مبدأ المحاسبة والحفاظ على مصداقية مؤسسات التعليم العالي والإدارة التونسية وضمان العدالة.

إن تفعيل دور الرئاسة هو تفعيل الأدوات الاستراتيجية لخدمة مشروع الدولة الجديدة وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة أومينة حرباوي، تفضل.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الجمهورية،

لم أرغب في أن أتدخل لكن أتيحت لي فرصة لأخاطب سيادة رئيس الجمهورية الذي ساندناه من 2019 لليوم نعرف السيد الرئيس أن الحمل كبير ولكنك على قدر الثقة.

في إطار وحدة الدولة وتناغم مؤسساتها ندعو إلى ضرورة تعيين ولاة ومعتمدين وعمد يساندون ويساهمون في إنجاح مشروع رئيس الجمهورية، لا لإفشاله.

هناك بعض الولاة لا يعترفون بالمجالس المنتخبة وتتعمد تعطيل مصالح المواطنين وهذا الشيء أصبح عمدا وعلنا فالسلطة التنفيذية معينة لخدمة الدولة والشعب لا لخدمة أجندات خفية.

فلذا نطلب من سيادة رئيس الجمهورية التدخل السريع لإعادة النظر في هذه التعيينات، كنا قد راسلنا رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية في هذا الغرض ونؤكد على تدخلك سيدي الرئيس لأن ما يحدث في بعض الولايات لا يمكن السكوت عليه. شكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائبة المحترمة نورس هيشري لها ست دقائق. تفضلي.

السيدة نورس هيشري

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

يهمني في المداخلة اليوم أن أثمن ما قام به رئيس الجمهورية من إجراءات عاجلة وبالسرعة القصوى تلبية لاحتياجات فلاحي وتجار جميع أنحاء الجمهورية التونسية، من هذا المنبر الحر أؤكد كنائب شعب عن ولاية نابل ونائب المجلس الوطني للجهات والأقاليم وأصغر نائب في المجلس الوطني وفي البرلمان ككل تمسكي بخيارات السيد رئيس الجمهورية الوطنية والشعبية وأننا لن نقفز من السفينة فوقت الأزمات تظهر إرادة الأحرار الذين اختاروا نهج التحرر الوطني في زخم 25 جويلية 2021 سيحرسه الأحرار فقط.

اليوم من خلالكم سأوجه نداء إلى السيد رئيس الجمهورية حول التعيينات فالأزمة الكبيرة في تونس اليوم هي التعيينات، حيث أن تعيينات المنظومات السابقة ما زالت موجودة وهناك مسؤولون كانوا عناوين واضحة وأبواق دعاية لمنظومات الخراب اليوم ما زلنا نتعامل مع معتمدين والعمد ومديرين جهويين ومديرين عامين للمنظومات السابقة ما الفرق اليوم حين تغير الوزراء أو الولاة في كل عام وتبقي على نفس المساعدين معه؟ هل أن المديرين العامين في وزارة المالية الذين عملوا مع النهضة ومع المنظومات السابقة ومع تلك الكرتلات سيجدون سياسة جديدة يعملون بها في هذا المسار؟ وهل سيأتوننا بقانون مالية يحرر الشعب التونسي؟ وهل سيحققون ما سيكون قادرا على تحرير هذه البلاد؟ مستحيل.

اليوم كلام السيد رئيس الجمهورية واضح ولا يطبقه أي وزير وقد حفظت الكلام الذي يقوله للسيدة رئيسة الحكومة في كل جلسة ولم أعد أقرأ ما ينشر لأنه يعيد عليها نفس الكلام وكذلك على كافة الوزراء ولا يطبقه أحد منهم، اليوم تعيينات الشباب وتعرفون أن الشباب طموح وقادر على التغيير ونابع بالأفكار وقادر على التغيير وفي الحقيقة لا يوجد أي شاب على رأس الوزارة في حين أن السيد رئيس الجمهورية يدعم الشباب، اليوم حتى وزير الشباب والرياضة وحتى في ما يخصنا كشباب عمره يتجاوز الستين سنة أو يقارب سبعين سنة وحتى المديرين العامين كذلك كيف سنغير؟ ألا يمكنكم التغيير؟

الدولة الوحيدة التي لم تضع في التعيينات شباب تونس، الذي ينتج في الخارج حيث أن الدول الأخرى تستغله وتعينه في أكبر المناصب ما عدى في تونس، نحن اليوم في سياسة قمع للشباب التونسي.

الدولة الوحيدة رغم توصيات وخيارات السيد رئيس الجمهورية ويؤكد في كل كلامه على الشباب إلا أنه لليوم لم تنتهجوا خيار الشباب والخيار الوطني وكلكم تعرفون أن شباب تونس قادر على التغيير وطموح.

في توصية إلى السيد رئيس الجمهورية وطلب، فالسلطة التنفيذية وكافة أعضاء الحكومة غير قادرين على إيصال صوت الشعب التونسي، بالنسبة لي من لا ينزل للميدان ويحس بالمواطن البسيط ويذهب إلى آخر نقطة في البلاد التونسية ويذهب إلى وسط الولايات وعمق الولايات غير قادر أن يوصل الحقيقة فهو يزين الحقيقة المرة بالتجميل فيها مساحيق تجميل يوصلها المديرون الجهويون والمديرون العامون الذين ينتمون إلى المنظومات السابقة، لكن السيد رئيس الجمهورية اليوم لا يلتقي بنواب الشعب ولم يعين مستشارا ليقوم بذلك، فنحن صدى صوت المواطن ونحن سنوصل صوته كما هو ونحن من سنوصل ملفات الفساد لأننا اليوم لم نر أي ملف فساد تم النظر فيه من قبل أعضاء الحكومة ولم نر أي شيء قد تغير وسيتواصل تغييره لهم لأن التغيير ليس فقط في أعضاء الحكومة لكن في الناس الذين وراءهم الذين سكنوا الإدارة العميقة هذا ما نطلبه اليوم وشكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم ناجي بن كيلاني له أربع دقائق. تفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير لكل الزملاء،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

في الحقيقة سأستغل الوقت لبعث الرسائل للسيد رئيس الجمهورية كنائب اليوم بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وكفاعل سياسي في الدولة التونسية.

أولا، أوجه له تحية والتأكيد مرة أخرى على أن المجلس الوطني للجهات والأقاليم ملتزمون بخيارات السيد رئيس الجمهورية. كما أريد أن أشكره على تدخله في هنشير الشعال وأرجو أن ترجع كل المركبات الفلاحية لسالف نشاطها وذلك هو أساس خيار التعويل على الذات هو أن نعتمد بشكل أساسي على عناصر ومقومات الاقتصاد الوطني والركيزة الأساسية هي الفلاحة وحين نتحدث عن الفلاحة نتحدث عن الفلاح الشعب وهي المركبات الفلاحية.

مسألة أخرى في ولاية صفاقس عديد المشاريع المعطلة وللأسف البعض منها رُصدت لها الاعتمادات ولعل على سبيل الذكر لا الحصر المستشفى الجهوي ببئر علي ين خليفة والذي تفضل سيادته بزيارته، ما زال إلى حد الآن يراوح مكانه، كذلك مشروع تبرورة ما زال إلى حد الآن دون تقدم ملحوظ.

النقطة المهمة الأخرى هو أن اليوم تقريبا الكل يعلم أن تونس دخلت مرحلة جديدة وأننا بصدد إصلاح أو تصحيح مسار التاريخ الاقتصادي والسياسي في تونس وهنا أدعو سيادة رئيس الجمهورية إلي مواصلة العمل أولا على تكريس النظام السياسي الجديد وأتحدث هنا على فلسفة الأقاليم، للأمانة اليوم كنائب شعب في المجلس الوطني للجهات والأقاليم أشعر وكأننا لم نذهب بعد إلى أبعد مدى يمكن في فلسفة الأقاليم على الأقل من الجانب الاقتصادي، اليوم لأن الهدف واضح تكريس التوازن بين الجهات وداخلها وبين الأقاليم، ولكن أكثر من ذلك هو خلق ديناميكية بين المعتمديات والولايات والأقاليم وهذا كله لا يمكن أن يكون إلا بإيضاح صلاحيات المجالس المحلية وخاصة إيضاح علاقتها بالوظيفة التنفيذية وأكثر من هذا كله اليوم كما نعرف فإن المجلس الوطني للجهات والأقاليم منبثق عن المجالس المحلية لكن النصوص القانونية اليوم لم توضح بعد علاقة المجلس الوطني ببقية المجالس من المحلي والجهوي للإقليمي.

مسألة أخرى أؤكد على أن مخطط التنمية 2026-2030 والذي انبثق من المجالس المحلية لا يجب أن يصاغ بالطريقة القديمة، وهنا نحذر من أن الإدارة تتحول من المرافقة إلى التوجيه لأن سيادة رئيس الجمهورية ونعرف جميعا أن التوجه واضح: القضاء على المركزية وأن يصل صوت كل الجهات ومخططاتها ويكون فيما بعد التقييم والتأليف على أساس التوازن وخلق الديناميكية كما ذكرت سابقا.

اليوم المخطط في وزارة الاقتصاد والتخطيط إن شاء الله حين يصل لمجلس نواب الشعب أو إلى المجلس الوطني الجهات والأقاليم تصلنا الخيارات التي عبر عليها كل المجالس والمقترحات التي عبرت عليها كل المجالس.

مسألة أخرى أود من السيد الرئيس أن يواصل في سياسة محاربة الفساد...

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إذن شكرا للسادة النواب على ما تفضلوا به من تدخلات قيمة تعكس حرصهم على تطوير أداء كل مؤسسات الدولة، شكري أيضا إلى السادة أعضاء اللجنتين على ما قدموه من ملاحظات وتوصيات من خلال تقريرهم المشترك، أشكر أيضا السيد مستشار رئيس الجمهورية الحاضر بيننا والسادة الإطارات من رئاسة الجمهورية على حسن إصغائها وننتظر تفاعلهم.

إذن نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق ليتولى السيد رئيس مجلس النواب رئاسة الجلسة وإدارة النقاش والحوار مع نواب مجلس الشعب. شكرا.

(كانت الساعة الحادية عشرة صباحا)

استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية

(كانت الساعة الحادية عشرة والربع صباحا)

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نستأنف الجلسة.

السيدات والسادة النواب المحترمون من المجلسين، نواصل أشغالنا في جزئها المتعلق بالنقاش العام مع أعضاء مجلس نواب الشعب وقبل أن أعطي الكلمة للنائب المحترم أيمن نقرة، أجدد الترحيب بالسيد مراد الحلومي المستشارِ الأول لدى رئيس الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة وكافة أعضاء الوفد الممثل لرئاسة الجمهورية من مستشارين وإطارات عليا برئاسة الجمهورية. مرحبا بكم مجددا.

والكلمة الآن للنائب المحترم صابر المصمودي، عذرا، الدكتور صابر المصمودي عن كتلة الأحرار له عشر دقائق.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالحضور الكرام، مرحبا بممثلي وإطارات الدولة وممثلي رئاسة الجمهورية.

سادتي الكرام،

كلنا ثقة أنكم ستنقلون وبكل أمانة مشاغلنا واستفساراتنا إلى السيد رئيس الجمهورية، نحن حقيقة نعول عليكم.

طرح العديد من الزملاء أنه اليوم هناك غياب علاقة بين المؤسسات التشريعية ومؤسسة الرئاسة، في شخصي، لا نطلب علاقة مباشرة مع السيد رئيس الجمهورية، نحن نحترم المقامات هناك رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم وهناك تواصل لكن الحقيقة اليوم ما نطلبه هو علاقة بين المؤسسات، تفاعلتم إيجابيا منذ السنة الفارطة وأكدتم أن السيد رئيس الجمهورية متفهم لهذا الموضوع نأمل في القريب أن تكون هناك علاقة مؤسساتية، لأن اليوم ما بقي لنا هو التوجه لمكتب الضبط برئاسة الجمهورية وأنا في شخصي توجهت لكن ليس هناك تواصل مباشر وفي اعتقادي هذا مهم ومهم جدا.

حقيقة لن أناقش الأرقام، فأنا مع توفير كل الإمكانات لمؤسسة رئاسة الجمهورية، كل الإمكانات للسيد رئيس الجمهورية للتقدم في كل برامجه وفي ذلك يمكننا التقييم لاحقا، ملاحظاتي ستكون في علاقة بما أدرج بالمهمة من أهداف رئاسة الجمهورية وهي منبثقة عن الدستور وكما نص عليه الفصل 91: "السيد رئيس الجمهورية هو حامي لهذا الدستور" ومن خلال ما طرح من نقاط لي بعض الملاحظات ونتمنى أن يكون لاحقا هناك إجابات لما يشغلنا.

سادتي الكرام،

يختم بنص الدستور السيد رئيس الجمهورية القوانين، ما يشغلني اليوم أننا تقدمنا بمقترحات قوانين ووقعت المصادقة عليها في الجلسة العامة وختمها السيد رئيس الجمهورية، من الأمثلة المنتفعون بالخدمات الصحية والمسؤولية الطبية والقوانين المالية، لكن للأسف لم تصدر النصوص الترتيبية وفي اعتقادي هذه ملاحظة يجب أخذها بعين الاعتبار، أنا عندما أتحدث على المنتفع بالخدمات الصحية، الوزير الحالي كان مستشارا للسيد رئيس الجمهورية ذلك الوقت، فلماذا لم تصدر النصوص الترتيبية؟ وهنا يجب أن تكون هناك توضيحات.

تحدث زملائي عن إسناد الوظائف العليا المدنية التي بنص الدستور هي من مشمولات السيد رئيس الجمهورية، لكن لنا تساؤلات: بعض الأمثلة، أكثر من أو حوالي خمس سنوات لم يقع تعيين الرئيس المدير العام لشركة المترو بصفاقس نتساءل عند الوزارة؟ فتجيب بأن القرار لدى السيد رئيس الجمهورية، لأنه من المهم لجهة صفاقس أن نعلم لماذا لم يقع تسمية لمدة خمس سنوات رئيس مدير عام لشركة مترو صفاقس، هل تخلينا عن المشروع؟ نطلب استفسارات لذلك نطلب علاقة مع رئاسة الجمهورية.

هناك أيضا ما يتحدث عنه هذه الأيام حول المجمع الكيميائي، هناك شراكة بين تونس والصين، المدير التنفيذي المساعد لم يقع تعيينه منذ أكثر من سنة ولا يوجد ممثل لهذه الشركة في الصين يحمي حقوق التونسيين، نتساءل لماذا؟

نقطة أخرى مذكورة هي حق عرض مشاريع القوانين وأعتقد أنها نقطة مهمة ومهمة جدا، الأولوية للسيد رئيس الجمهورية، للأسف اليوم لا نعلم كعلاقة مؤسساتية الأولويات، فيتقدم السادة النواب بمقترحات قوانين وأعتقد في شخصي أنه بين مؤسسة الحكومة ومؤسسة مجلس نواب الشعب يجب أن يكون هناك نقاش وتحديد رزنامة تشريعية تطرح على السيد رئيس الجمهورية ويمكن مناقشتها بين السيد رئيس الجمهورية والسيد رئيس مجلس النواب، عندما نتحدث عن التكامل، نحن للأسف في بعض الأحيان يبدو كأنه تنازع بين المقترحات والمشاريع.

ملاحظة كذلك بالنسبة لمجالس الوزراء، اليوم لا توجد لدينا رزنامة تشريعية وفي السابق كان بإمكاننا على الأقل في بيان مجلس الوزراء الاطلاع على القوانين والأوامر والنصوص الترتيبية التي وقع درسها، في المدة الأخيرة لا نعلم ماذا يدور في مجالس الوزراء فكمجلس تشريعي يهمنا المتابعة ومن الأحسن أن يكون هناك نقاش وحديث عن الأولويات التشريعية وعلى الأقل نعلم ماذا يدور في المجالس الوزارية.

وفي نقطة من النقاط ذكرتم الدفع بعدم قبول مشاريع القوانين أو مشاريع التعديل التي تمس من مجال السلطة الترتيبية هذا نص دستوري وهذه من مشمولات المحكمة الدستورية واليوم نتساءل، نعلم أنه كانت هناك أولويات، لكن السؤال اليوم مطروح: لماذا لم يقع إيداع مشروع المحكمة الدستورية؟

نحن تقدمنا منذ مدة في شهر جويلية بمقترح قانون يلتزم بما نص عليه الدستور وهو الآن في انتظار طرحه على مكتب المجلس، نفس الشيء اليوم نحن بمجلس أعلى للقضاء مؤقت، في حين أن الدستور ينص على ثلاثة مجالس، فمتى يقع إيداع نصوص المجالس العليا للقضاء؟

ملاحظة هامة في التقدير وتعود بي إلى ما ذكرته بأن الفصل 91 ينص على أن السيد رئيس الجمهورية هو حامي الدستور ونحن كلنا ثقة في شخص السيد رئيس الجمهورية، ذكرتم في إحدى النقاط إصدار المراسيم في حالة حل مجلس نواب الشعب وفي الحقيقة هناك ثلاث حالات تمكن رئيس الجمهورية من إصدار مراسيم خلال العطلة البرلمانية أو لمدة معينة بتفويض من مجلس نواب الشعب لكن يشترط في كل هذه الحالات أن تعرض المراسيم في الدورة القادمة وهنا نتساءل: سنة 2024، كان هناك إصدار لأربعة مراسيم وإلى اليوم لم تعرض هذه المراسيم للموافقة على مجلس النواب، أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تنسيق لتحديد الجهة التي عليها عرض المراسيم ولا يبقى نص الفصل 73 من الدستور مهجورا.

سادتي الكرام،

سادتي الأفاضل،

كلنا ثقة كما ذكرت في البداية أنكم ستنقلون مشاغلنا إلى السيد رئيس الجمهورية وكلنا نسعى إلى أن ننهض وينعم الشعب التونسي في هذا البلد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الدكتور صابر مصمودي والكلمة الآن للنائب المحترم أيمن نقرة عن كتلة صوت الجمهورية، له خمس دقائق، تفضل.

السيد أيمن نقرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة السادة الحضور.

انطلاق من الدور الاجتماعي الموكول للدولة والذي يخص جميع المواطنين من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب نحن نعتبر أنه من أهم دعائم الاقتصاد هو توفير الاستثمار، ولكن الاستثمار لا يمكن أن يكون إلا بضمان حقوق جميع العاملين والعاملات في هذه القطاعات،

هناك طلب من المواطنين من أجل إيصال صوتهم من منطلق ثقتهم في مؤسسة رئاسة الجمهورية.

صحيح أنه كان هناك مستثمر أجنبي بالقيروان كان لديه مصنع خياطة والآن لدينا قرابة 300 عامل وعاملة يطالبون بحقوقهم وقد ذكروا أنه تم طردهم تعسفيا، ولكن المستثمر الأجنبي لديه ما يقوله في هذا الشأن، ولكن في الحقيقة تم طردهم منذ أربع سنوات ولديهم أحكام قضائية ويطالبون بتنفيذها في حدود التعويضات المالية أو أن يتم إرجاع إدماجهم في العمل وضمان حقوقهم وهذه المسؤولية لدى مصالحكم.

قانون المناولة، هذا القانون توجهت به رئاسة الجمهورية واليوم بقدر ما نثمن الوضعيات التي سويت بقدر ما نعود إلى الوضعيات التي لم تسو بعد وعلى سبيل الذكر: أعوان المبيتات الجامعية وأعوان البريد العاملين على "RBG" وعديد الوضعيات الأخرى ووضعيات بعض أعوان المستشفيات وهنا نتحدث عن المطبخ وهو عمل قار وليست إسداء خدمات، فرجاء أن نحاول أن تكون هناك مراقبة في عدم التلاعب بالكلمات لأن هناك أنشطة رئيسية داخل هذه المؤسسات.

بالنسبة إلى مسألة هيكلة المؤسسات مثلا الصناديق الاجتماعية التي تعاني اليوم ولم نتبين أي رؤية واضحة والسيد رئيس الجمهورية تحدث عنها عديد المرات، نرى اليوم حتى في التقاعد هناك فرق بين صندوق وصندوق والفروقات كبيرة وكل الناس سواسية نريد تماشيا مع ما ذكره السيد رئيس الجمهورية، أن تكون هناك إرادة حقيقية لإصلاح الصناديق الاجتماعية.

بخصوص تركيز المؤسسات وكما قال زميلي سابقا نحن هنا نقول: السيد رئيس الجمهورية رجل قانون نتساءل عن تركيز المحكمة الدستورية، أيضا تسوية وضعية أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقا والذين جاؤوا إلى مقر مجلس النواب وتحدثوا عن وضعيتهم بكل جرأة ويطالبون السيد رئيس الجمهورية بالتدخل.

أيضا من أحد المواضيع الكبرى وأنا أتحدث معكم لأن السيد رئيس الجمهورية هو الذي يتبنى هذه الوضعيات مثل تشغيل أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم ومن بينهم الدكاترة المعطلون عن العمل، هذا موضوع وطني ويتطلب عناية أكبر من ذلك من لدن السيد رئيس الجمهورية ومن لدنكم أنتم ويتطلب رقابة مباشرة لتنفيذه، حتى لو أن قانون المالية وبيان الحكومة أتى على هذه الظروف، ولكن أين النصوص الترتيبية؟ كيف ستتم الإجراءات؟ من ستشمل؟ وهل سيتم تحديد الفترة؟ كيف ستتم هذه الوضعيات.

أيضا تم ذكر المراسيم التي تم اتخاذها والقانون ينص على أن يتم عرضها على مجلس نواب الشعب في الدورة الأولى التي تأتي بعد إصدار المراسيم من الانعقاد وإلى اليوم لم يصل أي شيء إلى هنا.

القيروان فيها عديد من العمادات الكبرى وأذكر هنا القيروان الشمالية كعمادة الباطن التي تستحق نظرة في إحداث بلدية وأيضا تستحق نظرة في إحداث دار خدمات إدارية لأنها بعيدة عن وسط المدينة قليلا والناس تعاني وفيها كثافة سكانية كبرى.

الوضع البيئي في القيروان هو محل اهتمام مباشر من طرف السيد رئيس الجمهورية، لديكم كل التفاصيل وإن شاء الله تكون هناك عناية أكبر وتوفير إمكانيات في هذا الإطار لأن القيروان تستحق دائما الأفضل.

بالنسبة إلى الوظائف الكبرى فهي من مشمولات السيد رئيس الجمهورية ونحن لدينا ثقة في السيد رئيس الجمهورية من خلال تقييمه الدوري والرسمي الذي يعتمد على كل ما هو موجود بصفة رسمية وليس هناك أي محاباة فهناك انضباط في خدمة الدولة وإن شاء الله تكون هناك مراجعات في القريب العاجل.

توقيتنا تقريبا سينتهي، نحن في خدمة بلادنا ولا نرى سوى هذه الراية فقط والعمل على خدمة الناس يعد شرف كبير لنا وأنا شخصيا موجود هنا لخدمة المواطنين في كل شبر من القيروان. مع الشكر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميل المحترم أيمن نقرة، الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري غير منتمي، له ست دقائق، تفضل.

السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية.

سأتحدث عن موضوع مهم جدا وهو الدور الاقتصادي الفعلي لرئاسة الجمهورية، بلادنا اليوم تواجه أزمة موارد وأزمة أسواق ونحن في حاجة إلى عقود صادرات واستثمارات ويجب أن تكون رئاسة الجمهورية المحرك الاقتصادي، لأن العالم كله سبقنا دور رئيس الجمهورية لا يجب أن يقتصر على تمثيل الدولة فقط، بل دور الرئيس هو جلب الثروة للدولة.

الأمثلة عديدة، مثلا رئيس الجزائر الذي أمضى مؤخرا عقودا بعشرات المليارات من الدولارات بإيطاليا، رئيس كوريا أمضى عقودا مع السعودية تفوق ثلاثين مليار دولار، رؤساء الدول الذين يجلبون الاستثمارات والعقود ويبنون العلاقات، الإشكال اليوم في تصدير خيراتنا من زيت الزيتون والتمور لا يمكن أن يتم ذلك من خلال الحصول على تفويض "délégation" من وزارة التجارة لفتح أسواق خارجية هذا ليس أسلوب عمل. رئاسة الجمهورية، لأن رؤساء الدول اليوم هم الذين يتنقلون ويجلبون العقود والاستثمارات، يمكن أن تحل الإشكال وتفتح الأسواق يجب أن نتوجه مباشرة إلى الدول ونبرم العقود مباشرة قبل العودة، اليوم انتهى زمن الدبلوماسية السياسية في كل العالم اليوم المكان للدبلوماسية الاقتصادية من دون الإكثار من الأمثلة فالجميع يعلم أن الاقتصاد هو الذي يحرك العالم والمصالح الاقتصادية هي التي تسير لا شيء آخر اليوم.

في تونس نصدر حوالي خمسة وخمسين مليار دينار في حين أن المغرب يصدر ثلاثة أضعاف ما نصدره وهي لم تكن كذلك من قبل، لكنها قامت باستثمارات اقتصادية "des attachés économiques" قوية في العواصم الاستراتيجية وفي المناطق الاستراتيجية في العالم وحققت "des market Access" وكانت هناك زيارات رسمية دائمة " des missions économiques" ذات بعد اقتصادي بحضور قيادة الدولة.

أنا أقترح وسأقدم حلولا ألا نتخلى عن الزيارات الرسمية والبعثات الاقتصادية لأنها مهمة جدا ويجب أن تكون بقيادة السيد رئيس الجمهورية وأن يتم إحداث وحدة داخل قصر قرطاج نسميها "économic deal office" لمتابعة العقود. يجب أن تكون لدينا "des attachés économiques" خاصة بنا لأن تمثيلياتنا الخارجية ضعيفة للأسف و"Feedback" ضعيفة مهما تشتغل لا ميزانيات ولا أي شيء.

إذا أردنا أن نعمل فيجب أن نذهب إلى العواصم الكبرى وأن نتوجه إلى الدول التي يمكن أن نطور علاقاتنا الاقتصادية معها ونركز "des attachées économiques" ونمنحها الصلاحيات ولما لا تكون سنة 2026 سنة اختراق للأسواق ونضع شعارا وهدفا ونشتغل

لتحقيقه لأن الخارج هو سوق وليست علاقات بروتوكول نحن في حاجة إلى قفزة اقتصادية.

نحن نناقش ميزانية الدولة وتبلغ الزيادة في تحقيق النمو 1% و2% وميزانية الوزارات لن تصل إلى تحقيق أي شيء، تونس تحتاج إلى قفزة يجب أن نكون في مستوى معين ثم ننتقل إلى مستوى آخر وإلا سنبقى دائما في سياسة الترقيع كل سنة نأخذ أموالا من البنك المركزي ونضع القليل هنا ونقترض من الداخل والخارج، هذا لا يبني دولة عظيمة ونحن دولة عظيمة تونس بلد قوي ويجب أن نؤمن بذلك لكي نستطيع الاستمرار، نحن حقيقة "on est minimalistes"، لا نرى الصورة الكبرى لكن في العالم هناك فرص كثيرة فقط يجب أن نذهب ونأخذ هذه الفرص، الزيارات الرسمية يجب أن تتحول إلى زيارات لعقد صفقات تجارية ففي العالم الجديد من لا يفتح أسواقا تغلق عليه الأسواق.

هذه في الحقيقة نقطة في الدور الاقتصادي لرئاسة الجمهورية هذا دور مهم جدا ويجب أن نعمل به وأنا حتى الآن لم أره في مهام رئاسة الجمهورية وفي التمثيلية حسب الدستور دور سيادة رئيس الجمهورية المحوري في علاقاتنا الخارجية.

وأريد أن أتحدث في الدقيقة الأخيرة المتبقية عن "باردو" بصفتي نائب عن الجهة، الوضع أكثر من كارثي في مدينة تاريخية، مدينة تعتبر عاصمة السياسة في تونس فيها مجلس نواب الشعب ومجلس الجهات والأقاليم وغدا إن شاء الله ستكون فيها المحكمة الدستورية، مدينة يشهد لها التاريخ ما يحدث بها يعتبر فضيحة بأتم معنى الكلمة، أفقر بلدية في الجمهورية هي بلدية باردو، هناك فضلات في كل مكان مئات السيارات الإدارية، كل الوزراء، السيد رئيس الجمهورية، الإداريون، نواب الشعب من كامل البلاد التونسية يمرون يوميا منها ولا ترى سوى الحفر والفضلات، أنا من أبناء بلدية باردو وكنت عضوا في المجلس البلدي، الميزانية لا تستطيع فعل شيء، باردو تحتاج "un plan Marshall"، تحتاج إلى لفتة من السيد رئيس الجمهورية لأننا لم نجد أي حل آخر، من غير المعقول في بلد تحترم نفسها أن توجد حضيرة أشغال لـ "RFR" بجانب مقر مجلس نواب الشعب وهذا ما ساهم في قتل مدينة باردو التي لم تعد مثل التي كنا نعرفها في السابق وعلى الأقل ندعم البلدية على الأقل نترك قدرا من النظافة في المدينة هذا ما أطلبه وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم ظافر الصغيري، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد القادر بن زينب عن كتلة الأحرار، له عشر دقائق تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أود في البداية أن أشكر السيد رئيس الجمهورية على التفاعل السريع مع المداخلة الأخيرة التي قمنا بها في مجلس نواب الشعب فيما يخص الفلاحة وتزويد السوق وأنصف مناطق الإنتاج هذا يدل على حنكة السيد رئيس الجمهورية وشعوره بالمسؤولية ويعرف أن البلاد اليوم بحاجة ماسة للفلاحة والفلاح وأننا لا نستطيع التقدم في أي جانب إلا من خلالهما واليوم تلقيت مئات المكالمات الهاتفية من المواطنين يشكرون فيه السيد رئيس الجمهورية واعتبروا أن القرار كان جريئا أثلج صدور الفلاحين والتجار.

في الحقيقة أريد أن أغتنم هذه الفرصة والسادة الحاضرين معنا اليوم عندما تكون الصابة وافرة في البلاد نريد أن ينعم بها المستهلك قبل كل شيء وعندما وجدنا إنتاجا يصل إلى 450 أو 500 ألف طن من القوارص في مناطق الإنتاج بولاية نابل وددنا أن يصل كل الإنتاج إلى مختلف الجهات مثل سيدي بوزيد وقفصة والقيروان وبقية المناطق الجنوبية وغيرها وبذلك نشغل الفلاح وسائقي الشاحنات الذين تحصلوا عليها عن طريق "leasing" وكما يقول المثل "كثر الجراد يرخص اللحم".

وعندما نجد في سوق سيدي بوزيد 15 شاحنة تبيع القوارص وعشر شاحنات تبيع التمر وست أو سبع شاحنات يبيعون الرمان حينها ستنخفض الأسعار ثم بعد ذلك يقوم التاجر بشراء صندوقين من الفلفل بثلاثة دنانير ثم يشتري عشرين صندوقا بـ 700 مليما ويبقى دائما يستظهر بالوصل بثلاثة دنانير وهكذا يواصل الفلاح معاناته، اليوم يجب علينا أن نكون على علم بكل هذه المسائل لا أن نركز في أتفه المسائل يجب أن نتجند للفلاح عند قدوم الموسم الفلاحي من خلال متابعة الفواتير أو الحمولة الغير قانونية والاستظهار بالباتيندا وكذا، هذا المعمول به في كل العالم حيث أن الفلاح يتمتع بعديد الامتيازات ويكون معفيا الفلاح في فصل الشتاء غارقا وفي الصيف محروقا لا يعلم بحاله إلا الله، اليوم صعبنا على الفلاح شراء اللامونيتر بحيث أنه يجب عليه أن يذهب إلى وزارة الفلاحة وإلى مركز الحرس وإلى مركز الأمن فأين نحن؟ هل نحن في غزة؟ هل أن الفلاح يصنع القنابل الذرية باللامونيتر من الذي وجه لهم هذه التهم؟ لأن بائعي اللامونيتر بالجهة يعرفون جميع فلاحين المنطقة إن كان ذلك المشتري فلاح أو منتمي أو إرهابي.

ثم بعد ذلك نجد أشخاصا أخرى يريدون ضرب النظام والاقتصاد ويبلغون بأن الناس جاعت وأن هناك حشرة أكلت القوارص في حين أن هذا ليس صحيحا.

السيد وزير الفلاحة، نحن لا نلوم السيد رئيس الجمهورية، هل تعلمون لماذا؟ لقد جربنا التعيينات التي قام بها من قبل، من المشيشي ونادية... كذا ومن يقوم بتعيينه في الصباح يدعونه إلى العشاء مع أعوان النظام السابق ونحن لا نلقي اللوم عليه عند التأخير في التعيينات والتأني والتثبت المستمر.

مع كامل الاحترام للسيد وزير الفلاحة وندعو له بالشفاء العاجل ونحن نحبه كإنسان، لكن كوزير لم ينجح نحن نقول ذلك لأننا نعلم ما يجري بالمعتمديات فنحن فلاحين وتجار وكل شيء ونحن نقول لكم أن السيد وزير الفلاحة لم ينجح والبلاد لن تتوقف على شخص واحد فقط، ففاقد الشيء لا يعطيه لأن تكوينه ليس فلاحي، اليوم يجب على الوزراء الذين يقع تعيينهم من رئيس الجمهورية أن يعملوا على مساعدته بجدية وأن يأتي بأفكار جديدة وكما يقول المثل: "دبر يا وزير ولا راسك يطير" لذلك يجب التوصل إلى حلول جذرية.

عندما أدى السيد رئيس الجمهورية زيارة إلى منزل بوزلفة اكتظت الجهة بالسيارات وأصبحوا يبيعون الرمان والسفرجل والقوارص وغيرها وأصبحت هناك حركية تجارية كبيرة في البيع والشراء كل ذلك بقرار وهذا ما جعلني أشك أن السيد رئيس مجلس نواب الشعب المخاطب الوحيد للسيد رئيس الجمهورية، أخفى عنه الحقائق يريد مقابلته بمفرده وذكر أنه أبلغ السيد رئيس الجمهورية بطلب مقابلة النواب لكنه رفض ذلك وأنا أتحمل مسؤوليتي في ما أقوله كاملة، لماذا يرفض السيد رئيس الجمهورية مقابلتنا؟ نحن معه في نفس المركب ولا

قدر الله إذا حصل أي شيء وندعو الله أن يحمي بلادنا فنحن سنحاسب معه جميعا ويشرفنا ذلك وسنتحمل مسؤوليتنا كاملة ولا نخاف من ذلك، لكن اليوم لا أريد نقد السيد رئيس الجمهورية مثلما فعل الزميل في مجلس نواب الشعب ولكل توجهاته الخاصة، لماذا لا أنقد رئيس الجمهورية لأن المواطنين الذين صوتوا له صوتوا لي أيضا واليوم لا أحد يشكك في نزاهة ونظافة السيد رئيس الجمهورية وعندما حكم البلاد كانت بيت "فرززو" وليست بيت نحل يصنع العسل.

اليوم لم نسمع أي شخص يتحدث عن عودة مداومة العمل يوم السبت فمنذ يوم الجمعة الجميع يغادر مقر عملهم بعد صلاة الجمعة ثم يباشرون العمل يوم الإثنين على الساعة الحادية عشر صباحا، ألمانيا بعد الاحتلال قامت النساء ببنائها، ولكن نحن نريدها كما يقول المثل "سباقة وجراية وما تاكلش الشعير".

أصحاب الشهائد العليا، يجب أن نقف إلى جانبهم وأن نشغلهم بالرغم من أن الدولة مخطئة لأن التوجهات الجامعية لا تنتمي إلى متطلبات سوق الشغل ويجب أن تتماشى الشعب الجديدة مع متطلبات سوق الشغل لكي يتمكنوا من العمل إثر التخرج مباشرة.

يجب علينا أن نقف إلى جانب السيد رئيس الجمهورية ونسانده فنحن نعلم جيدا أن السيد رئيس الجمهورية لم يكن تاجرا أو فلاحا، بل كان رجل قانون ومربي الأجيال والناس الذين آمنوا به لكن اليوم وجدنا أنفسنا في طريق مسدود، فعندما أجد اليوم التعيينات على مستوى المعتمدين، وأن هناك الفراغات على مستوى 88 معتمدية، ولكن تونس ولادة ألم يعد بها نساء ورجالا؟ عندما نقيل الكتاب العامين ومعتمدين والولاة ألم يعد هناك أشخاص جديرة بالتعيين، أغلب الولاة ليس لديهم خبرة لكن هذا لا يعني أن نقيل أيضا الكاتب العام والمعتمد الأول حينها يجد نفسه في التسلل ليس بإمكانه التقدم وكما تعلمون فإن كل شيء به ضغط كبير والناس يعانون ونحن نخرج من مأزق وهذا لا يعني أن الأمور سوداوية، بل ممتازة وعندما لم نخضع اليوم لـ "FMI" حتى إن اقترضنا من البنك المركزي فهو تابع للدولة التونسية والشعب التونسي ولكي نحافظ على السيادة الوطنية ونسدد ديوننا ونوفي بالتزاماتنا ولم نعد نسمع اليوم أنه لا توجد رواتب وكذا وكذا.

اليوم والحمد لله أصبح هناك استقرار لكن في المقابل نريد أن نعمل ونقدم نصائح وننتقد السيد رئيس الجمهورية في بعض المسائل، وكنت اتصلت بالسيد رئيس الجمهورية والأكيد أنه يتابعنا واقتنعت بذلك بعد المداخلة، السيد رئيس الجمهورية، لديك معتمدين قامت بتعيينهم النهضة ويوسف الشاهد وهناك معتمدين تم تعيينهم بولاية نابل منذ 16 سنة في نفس المعتمدية وهو لم يعد بإمكانه تقديم أي شيء ونحن لسنا مع قطع الأرزاق ولكن قم بنقله إلى معتمدية أخرى فإذا لم ينجح في معتمدية بسليمان ولكن بإمكانه تحقيق ذلك في مارث أو بنزرت أو في تطاوين بإمكانك القيام بهذه الحركة إلى متى؟ فمنذ سنتين ونحن ننتظر ذلك ثم نقول أن هناك حركة للمعتمدين ولا تتم وبذلك يشعر الجميع بالاستياء ولا يرغبون في العمل.

نحن في ولاية نابل السيدة الوالية مشكورة تقوم بمجهودات وولاية نابل تعرف بأنها من أكبر الولايات على مستوى أقطابها الثلاثة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نعيد المصدح للسيد عبد القادر بن زينب حتى يكمل فكرته تفضل.

السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس.

لقد ذكرنا أنه يوجد بنابل 3 أقطاب وهي كالتالي فلاحية وصناعية وسياحية، والسيدة الوالية تقوم بعملها ولكن تواجهها عدة عراقيل من قبل السيد كاتب عام الولاية والسيد المعتمد الأول الذي بقي يشغل منصبه بقليبية طيلة تسع سنوات ثم أربع سنوات معتمد أول في نابل وقام بربط علاقاته بين قليبية ونابل ولم تعد الأمور على ما يرام على مستوى المعتمدين والكتاب العامين وأنا أتحمل مسؤوليتي في ذلك ويقع عرقلة السيدة الوالية وكنا أعلنا عن ذلك عديد المرات لكن اتضح بالكاشف أن ما يقوله النائب لا يغير أي شيء من الواقع ونحن نحب بلادنا وعندما ننقد يكون ذلك من منطلق الوطنية.

معتمد قربة 16 سنة ومعتمد قرمبالية عشر سنوات هؤلاء من قام بتعيينهم؟ هل تولينا منصبنا منذ عشر سنوات فقد قام بذلك أشخاص آخرون لا نستطيع أن نبني معهم لأن هناك فكر جديد وبرنامج جديد، لقد تحدثت عن الكاتبة العامة لبلدية قربة صدقوني يقع بيع الرمال ليلا هناك زحف يحدث على ملك الدولة لأن الوزير أعلن بيعها بخمسة أو ستة دنانير وهناك من يعيشون في أكواخ منذ ثلاثين سنة لا يمتلكون بطاقات تعريف ولا يستطيعون تدريس أبنائهم ولا يتوفر لديهم الماء والكهرباء، لماذا لا تقع مراجعة مثل هذه الأمور والكاتبة العامة قدمت استقالتها....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم عبد القادر بن زينب، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق، تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي ديوان السيد رئيس الجمهورية،

لنكن متفقين بأننا عندما اتخذنا هذا المسار كنا اتفقنا جميعا بأن هذا الطريق كله أشواك ويجب أن تكون قناعتنا بأن التوجهات التي اتخذها سيادة رئيس الجمهورية وأن القرارات التي اتخذها هي قرارات ذات دلالة، أي أنه عندما اتجه نحو دولة اجتماعية يجب أن نكون كشعب "يريد" وأن نعدّل أوتارنا على هذا المسار، ولكن علينا أن نكون أيضا صرحاء مع أنفسنا لأنه عندما نبدأ في البناء وهنا نتحدث عن "البناء"، فإن البناء ليس أمرا سهلا لأنه بعد ذلك هذا سيتم تشييد فوق ذلك البناء، نحن قمنا بمرحلة العبور وبدأنا في البناء.

عندما تبدأ بعض الأقنعة تسقط في وسط الطريق من قبل بعض المتآمرين ومن قبل من يزور السفارات ليلا نهارا من أجل التسول ومن أجل الفتات، نقول له غادر الطريق واترك الشرفاء يقودون السفينة لأن السفينة لديها قائد فقط ولديها جيش وراء السفينة وهذه حرب تحرير وكما قال سيادة الرئيس، حرب تحرير وطنية والحرب تتطلب قائد وجنود والجندي الذي يخاف من الحرب عليه مغادرة الميدان لأنه في الجيش لابد أن نجد من هو غير مقتنع بذلك المسار وبتلك الحرب لأن حرب المبادئ أقوى من بعض القناعات وهناك من هو مقتنع والراية الوطنية أولوية لديه.

تريدون السيادة وتريدون العيش الكريم وقد قلتم "خبز وماء" والآن أصبحتم تقولون لا توجد لدينا تنمية ولا يوجد لدينا كذا، على الشعب أن يصبر بعض الشيء، فالتنمية لا تأتي بين عشية وضحاها،

أوجد في أكثر منطقة توجد بها المشاكل هي منطقة سيدي حسين فالأحياء الشعبية بقدر ما أذكر لكم المشاكل الموجودة فيها فهي مشاكل تنموية معقدة من الصحة للشباب، للرياضة، للتربية، للبنية التحية، للتلوث، للبيئة أي أنك تجد مشكل في كل المجالات، ولكن هذا الشعب اختار يوم 25 جويلية أن يخرج وأن يصوت للحق.

الآن لدينا رئيس نظيف، نزيه، أمين ذو مبادئ، ماذا تريدون، هل نعود لمن يكذب علينا ولمن يأتينا بأرقام مزيفة؟ بما أننا اخترنا هذا التوجه علينا أن نتحمل مسؤوليتنا مع بعضنا جميعا، نحن في نفس السفينة وقد قال السيد الرئيس يجب أن تعملوا في إطار وحدة الدولة، لو نريد أن نفهم هذا الكلام نجد أن هذا الكلام لديه معنى لدى كل فرد منا، تريدون منا أن نعمل على انفراد السلطة التنفيذية من جهة والسلطة التشريعية من جهة والرقابية من جهة لنعمل مع بعضنا، لنبني مع بعضنا، البناء لا يكون من جهة واحدة لذلك إما أن نتفق وأن نسير في نفس المسار أو أن السفينة ستغرق بنا جميعا ويا خيبة المسعى.

السيد رئيس الجمهورية، أريد أن أتوجه لك من هذا المنبر، لدينا أولويات نرجو أن تأخذها الإدارة بعين الاعتبار لأن الإدارة لا تخلو من بعض العصابات لنقل هذا بكل صراحة، هناك من يعطل في الإدارة، فعندما أسجل في منصة "BTS" المحدودة المدة 55 مواطنا من بينهم المعاق ومنهم من هو تحت الصفر ومن بينهم من يعاني من مشاكل أمراض مزمنة وفي الأخير لا يتحصل أي شخص من العائلات المعوزة والمحدودة الدخل ومن المعاقين على قرض هل يعقل هذا، ما معنى هذا؟ هذا ضرب للمسار أنا أعتبره ضربا للمسار وأن هؤلاء الناس يريدون بنا الرجوع للوراء ومن لا يريد أن يسلك هذا المسار عليه أن يأخذ حقيبته ويغادر يتركنا نعمل ونبني مع الشرفاء تونس جديدة، عندما نتحدث عن السيادة الوطنية علينا أن نكون جميعا مقتنعين بها، من هو غير مقتنع فليغادر.

نأتي إلى الدبلوماسية أرجو أن يتم التكثيف من الدبلوماسية الكفأة نقوم بتكوينهم في جميع المجالات، أتحدث عن الدبلوماسية السياسية والاقتصادية والثقافية علينا أن نسير مع بعضنا هذه المسارات تسير متوازية لا يمكنها أن تنفصل عن بعضها البعض، يجب في آسيا، في إفريقيا، فالتوجه الحالي يجب أن يكون إفريقيا وكذلك أمريكيا الجنوبية واللاتينية، يجب أن يكون لدينا في هذه الدول تمثيليات لأننا دخلنا على اقتصاد منفتح يجب أن تعمل جميع الدبلوماسيات مع بعضها البعض حتى يمكننا خلق الاستثمار دون التخلي عن السيادة وهذا المسار الذي اختاره الشعب والذي اختاره سيادة رئيس الجمهورية الذي بنى وقد بنى دولة ويريد أن تدوم هذه الدولة لسنوات ونحن لسنا من الدول التي بعد أن يسقط رئيسها تنهار نحن بصدد بناء دولة لا تنهار حتى لو خربها المخربون ونعلمكم بأن العصفور لن يعود إلى الفتات وعليكم أن تفهموا تلك الكلمة فهي ذات معاني ونحن بالمرصاد لكل من يترصد بتونس وبشعبها وأرجو لفة كريمة لمنطقة سيدي حسين لأن البيئة أثرت كثيرا على الاستثمار في تلك المنطقة، كما أن وجود المصب هناك يعتبر مأساة، فمنطقة العطار لا يوجد بها حتى مستوصف ليتلقون العلاج فيه وأقول لكم أن ذلك الشعب مازال "يحب البلاد كما لا يحب البلاد أحد"، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا. الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، عشر دقائق.

السيدة سيرين المرابط

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية في رحاب مجلس نواب الشعب،

مرحبا بضيوف المجلس تحت قبة التعددية،

قبة التعبير الحر وصوت الشعب المختلف ولا عزاء لكل محترفي الصيد في المياه العكرة،

لماذا اخترت هذه البداية؟ لأن بعض المواقف الصادرة عن بعض الزملاء المحترمين جدا، وأقول جيدا المحترمين جدا والناقدة للجو العام والمستاءة من طريقة تسيير دواليب الدولة يستعملها بعض الناعقين لتأليب الرأي العام ويضيفون لها عنوان من قبيل "وشهد شاهد من أهلها" والمنظومة تتآكل، المسار يترنح، لقد بدؤوا يستفيقون، هم الآن يقفزون من الباخرة قبل أن تغرق، وكل التعبيرات الركيكة والقوالب الجاهزة التي لا تنطلي إلا على أصحاب العقول البسيطة أي عندما زميل أو زميلة يتوجه بخطاب فيه نقد، فهل هذا دليل على فشل المنظومة؟

ألم تنادوا بأن الديمقراطية قوامها التعبير وحرية الكلمة أم أن الديمقراطية لديكم لا تكون سوى بالتوافق والنفاق واقتسام الغنيمة؟ هل أن الديمقراطية لديكم لا تكون سوى عندما يكون الخطان المتوازيان اللذان لا يلتقيان أبدا يتقاطعان بما يرضي المصلحة العليا للوطن؟ الديمقراطية التي تريدونها هي التي يتعين فيها آخر أمين عام لحزب ثار عليه الشعب كمستشار خاص لرئيسكم المكلف بالمصالحة الوطنية، الديمقراطية بالنسبة لكم لا تكون سوى بالمال السياسي الذي يمول الأحزاب والانتخابات التي لا توجد فيها أي فرصة لأبناء الشعب وهذه الكلمة أريد أن أضع تحتها الكثير من الأسطر لأن العديد من الزملاء والزميلات لو لم يكن السيد قيس سعيد والاقتراع على الأفراد لا يمكنهم أن يصعدوا ولا يمكنهم أن يحلموا بوجودهم في هذه القبة.

هل أن الديمقراطية بالنسبة إليكم تكون بالسطو على مؤسسات الدولة وبتعيين قضاة على المقاس وبتحقيق مصالح لكم ولعائلاتكم ولأصحابكم ولأحبابكم؟ لا، ربما الديمقراطية بالنسبة لكم لا تكون سوى بعد حذف علم تونس ويوضع مكانه العلم الأسود كسواد قلوبكم وهنا أذكر بحادثة، حادثة العلم في رادس الرئيس الوحيد الذي رأيته يبكي من قلبه على حجب العلم أم أن الديمقراطية بالنسبة إليكم لا تكون سوى "بقعداتكم" وبالذهاب والتردد على السفارات وبالإملاءات الأجنبية.

خلاصة القول واضحة، الرئيس قيس سعيد ليس ملاك طاهر وهو ليس معصوم من الخطأ وليس فوق النقد، ولكنه حتما رئيس يمثل التونسيين والتونسيات والرئيس قال هذا وكرره "بارك الله في من ساندني، ولكن منطق الجزاء" ولكن لأقول ذلك بكلامه حرفيا "من ينتظر جزاء على دعمه لي فهو واهم" ولكن بلغتي أنا التونسية بلغة "الملاسين" يقول لك من ينتظر جزاء بخصوص المساندة" يبطأ شوية إن لم أقل يبطأ برشة".

السيد أنور، السيد رئيس الجمهورية، هل هو مسؤول عن الأشخاص الذين أخذوا صورا معه وعاثوا في البلاد فسادا، هل هو مسؤول على أي شخص لديه خط مباشر بأي شخص ويقول لقد اتصل بي فلان؟ الرئيس قال، أي أن الرئيس ليس لديه أعمال وفلان

ليس لديه ما يقوم به طوال اليوم يتواصلون مع المنسقين الذين للأسف الشديد البعض منهم يعمل بصورة الرئيس ويقوم بتشويه صورة الرئيس، فأنا اليوم مثلا جلبت لكم أربع صور فقط، لدي ألبوم، لدي عشرات الصور مع الرئيس قيس سعيد يمكنك أن تضع في "Google" سيرين مرابط ستظهر لك هذه الصور، سأتجول بهذه الصور وسأحرر بهذه الصور "CV" في كل وزارة وتصبح لدي سلطة على الولاة وعلى المعتمدين، ليس هذا، ليس هذا هو البناء القاعدي وليس هذا هو المسار الذي نريده وليس هذا ما يدافع عنه الرئيس.

والله صدقني الرئيس براء من كل ما يحصل، قلت هذا منذ حين في مداخلتي، قلت الرئيس ليس فوق النقد لكن الرئيس فوق الترذيل، الرئيس فوق التقزيم، أن يتم حصر إنجازات الرئيس في نافورة عيب وهذا عيب كبير، الرئيس إنجازاته حرية التعبير، الرئيس إنجازاته هذه القبة التي يوجد فيها تناغم بكل الاختلافات الموجودة لدينا فيها، الرئيس إنجازاته تجرأ على أشخاص لم يشتموا أبدا رائحة المحكمة وليس رائحة السجن، الرئيس إنجازاته هيبة الدولة، الرئيس إنجازاته أننا أصبحنا حقيقة نفتخر بأننا تونسيين، الرئيس إنجازاته أننا عندما نتحدث عن القضية الفلسطينية نقول قيس سعيد، الرئيس إنجازاته عندما نتحدث عن السيادة الوطنية يقولون قيس سعيد، لماذا المواطنين ينتظرون، لماذا الناس بعد ست سنوات مازالت تصبر مع الرئيس؟ الناس صابرة من أجل نزاهة الرئيس ومن أجل نظافته وعلى كفاءته.

أن يتم ترذيل رئاسة الجمهورية لا يجب القيام بهذا، فهيبة رئيسنا من هيبتنا نحن وهناك فرق بين النقد وبين كما ذكرت الترذيل وسأقولها بكلمتي، ما معنى طرابلسية جدد، فسروا لي هذا بالله؟ أنا أتحدى من موقعي هذا أي قاضي أو أي معتمد أو أي وزير أو أي والي يتدخل فيهم فرد من العائلة وأريد أن أقول أي شخص لديه ملف فساد أو تلقى أي تهديد أو سلط عليه أي ضغط من أي شخص تابع لقيس سعيد من قريب أو من بعيد. أنا لا أتحدث عن الأشخاص الذين يتجولون بالصور، لا، أنا أتحدث عن الطرابلسية الجدد الذين تم ذكرهم الآن، الطرابلسية الجدد الذين منهم المحامين والذين منهم القضاة والذين منهم مضيفي الطائرات إلى غير ذلك، أنا أعرف محامية من العائلة لا تذهب للمحكمة الابتدائية لسوسة مدة ست سنوات حتى لا يقول استغلال نفوذ وتضارب مصالح ويمكنكم أن تتثبتوا من كلامي في المحكمة.

السيدة الأولى التي هي السيدة حرم السيد رئيس الجمهورية، أول ما ظهر السيد رئيس الجمهورية في 2019 وأراد الإعلام أن يكتبوا السيدة الأولى قالت لا، لماذا؟ لأننا كلنا أوائل في مواقعنا، أنا السيدة الأولى في مجلسي وسيرين قزارة سيدة أولى في مجلسها وأسماء درويش سيدة أولى في مجلسها وربة البيت سيدة أولى في منزلها والعاملة الفلاحية سيدة أولى، كلنا أوائل، كل سيدة من موقعها، ما هذا؟ تخرج مرة في الانتخابات، نحن كنسوة نفتخر بها نقول كم هي "classe" وقاضية وأطلب من تلك الصفحات "التبندير" و"التطبيل" هذه حقائق أنا من أكثر النساء التي تنتقد الوزراء وأنا من أكثر الناس أقول هذا وأقولها مرة أخرى الوزارة كلها بالنسبة لي أربعة رجال وامرأة فقط، ولكن ما ألومه على السيد الرئيس قيس سعيد تطهير الإدارة لأنه لو قمنا حقيقة بتطهير الإدارة تصبح تونس أقوى دولة في العالم.

رئيس الجمهورية بالمندوبين الجهويين للفلاحة الموجودين لدينا كلهم لم يوصل لهم أحد معاناة الفلاحين، لم يوصل لهم أحد بخصوص "bon de livraison" لم يوصله هذا إلا بعد أن تواصل مع المجلس واستمع لمداخلات الزملاء وتحرك في نفس الوقت السيد وزير الداخلية والسيد وزير المالية وسط الجلسة ويذهب ليعطيهم التعليمات، أي أنه حقيقة عندما خرج السيد الرئيس ليلا للقيروان وقال أتصل بمعتمد أو بوالي على الساعة الثالثة صباحا بخصوص الكهرباء والماء أي أن السيد الرئيس يقوم بكل شيء بمفرده هذا ما نلومه على السيد الرئيس، السيد الرئيس ليس مطالبا بالاهتمام بالماء وبالكهرباء وبالفلاح إلى غير ذلك هو مطالب بوضع السياسات العامة الكبرى للبلاد وهم المسؤولين عن التنفيذ، كيف أن وزير في عهد قيس سعيد يتم استقباله "بالطبال وبالزكرة" ويتم الإبقاء عليه، ما هؤلاء الوزراء الموجودين اليوم، من يتحمل مسؤوليتهم سامحني؟

اليوم هناك فرق كبير أقول وأعيد بين النقد والتنكيل، كلنا غير راضين على أداء الحكومة ولكن علينا أن نضع النقاط على الحروف لأن هناك العديد من المتربصين بالبلاد وهناك من ينتظر مجرد صدور كلمة منا ليحرق البلاد أو لتكون على مقاسهم والنواب ينقدون لأنهم يريدون حل البرلمان ومن البرلمان سيمرون لرئاسة الجمهورية هذا غير صحيح، النواب إن كان هناك شيء يجمعهم فهو مسار 25 جويلية الذي أحببنا أم كرهنا يجب أن ينجح بنا وإلينا الاثنين، علينا إنجاح هذا المسار ويجب أن ينجح لنا لأنه في المستقبل في التاريخ سيقال أول مجلس بعد 25 جويلية وسيقولون المجلس الوطني للجهات وللأقاليم لن يقولوا كان الرئيس قيس سعيد، علينا أن نحترم قليلا رموز الدولة وعلينا أن نحترم قليلا الناس الذين اختاروا أن يكونوا في الخفاء والتي اختارت بأن لا تخرج للرأي العام والتي اختارت أن تبتعد وأن توقف حياتها لعهدتين، أقول جيدا توقف حياتها هناك أشياء لا تقال على شاشات التلفزة ولن تخرج للرأي العام ولكن من يتابع وخاصة الناس الذين في ولاياتهم يعرفون على ماذا أتحدث، ارتقوا حقيقة ارتقوا وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة سيرين، الكلمة للنائب المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق السيد صابر.

السيد صابر الجلاصي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بمستشاري السيد رئيس الجمهورية الكرام،

في الحقيقة نحن في الميزان الاقتصادي في الجلسة الافتتاحية كانت كلمتي أنا شخصيا موجهة للسيد رئيس الجمهورية باعتبار أن السيدة رئيسة الحكومة غائبة، أريد اليوم أن أنقل رسائل أخرى، كنا نتحدث مع السادة المستشارين وأوصلنا لهم العديد من المسائل التي تهم المواطن، اليوم رسائل إلى الرأي العام في نقطة أولى:

اليوم نحن ملتزمين بخيارات السيد رئيس الجمهورية لماذا؟ لأننا انخرطنا اليوم في 25 جويلية في تحديات المرحلة التي اعتبرها مرحلة حساسة في بناء تونس، نحن نعرف ما مرت به تونس ونحن تحت قبة هذا البرلمان عندما نقوم بنقد الحكومة لا يعني هذا أننا نريد أن ننزل من المركب أو أننا نريد أن نتنصل من مسؤوليتنا تجاه شعبنا وتجاه وطننا تونس لأن رائدنا الأسمى هو ذلك العلم، نحن اليوم انخرطنا يد واحدة في مرحلة الإصلاح واستمعنا لما هو طيب وسيء ونقدنا وتم نقدنا وتم التنكيل بنا حتى على صفحات التواصل الاجتماعي، لذلك ما أريد أن أقوله أننا اليوم في هذا المجلس كنواب شعب نعمل على تكافؤ

الفرص بين الطبقات وبين القطاعات، اليوم آمنا بالمشروع الذي يضمن لجميع التونسيين الحق في بناء تونس كبيرة لشعبها وبجميع قطاعاتها لأننا نطلب المزيد والمزيد.

إلى السيد رئيس الجمهورية، كلامي هذا قلناه ونعيده، نحن لا نتنصل من مسؤولياتنا ونحن منخرطين في مسار 25 جويلية ولو لا مسار 25 جويلية لما كان العديد منا تحت قبة هذا البرلمان، لأنه عرض علينا الترشح سابقا ورفضنا الانخراط في المسار لأننا كلنا نعلم ما كان يدار سياسيا قبل 25 جويلية، لكن هذا ما نلومه عليك اليوم السيد رئيس الجمهورية أن اليوم هناك علاقة شبه قطيعة بين الحكومة وبين مجلس نواب الشعب، عندما تكون اليوم لدينا مبادرات تشريعية تمس بالجانب الاقتصادي وتمس بالجانب الاجتماعي للمواطن ولا نجد أي تجاوب من الحكومة هذه تمثل نقطة استفهام، اليوم هناك مبادرات بإمكانها أن تنقلب أن تنعكس إيجابيا على الجانب الاقتصادي مجلة البيئة، مجلة الصرف، مجلة المياه، قانون الاستثمار، مجلة التهيئة العمرانية، أصحاب الشهائد العليا، نحن قدمنا قانون ونحن في الانتظار لم يأتينا أي وزير ليناقش هذا معنا، اليوم هناك مشاكل أخرى تهم صغار الفلاحين وقد نادينا بقانون يحميهم، نحن كل يوم نستقبلهم أمام المجلس، الانتدابات في جميع الوزارات على غرار المرأة والطفولة والرياضة.

السيد الرئيس، عندما ننقد الحكومة فنحن لا ننقد الدولة وإنما نحن مع الدولة، ولكن نقدنا للحكومة هو نقد بناء.

النقطة الثانية هي التعيينات السيد الرئيس، هناك ولاة ومعتمدين وكتاب عامين تم تعينهم منذ ثلاث أو أربع سنوات، كيف تريدون منا أن نبني في هذه البلاد مسار 25 جويلية يبني ويشيد بتلك الشعارات، ولدينا مسؤولين تم تنصيبهم في العهد الفارط، كيف أن اليوم معتمد أو والي يعرقل مسار التنمية؟

السيد رئيس الجمهورية، أدعوك إلى القيام بزيارة للمرناقية ولبرج العامري للاطلاع على المشاريع المعطلة، المشاريع المعطلة الرياضية التي تم رصد اعتماداتها، المشاريع المعطلة البيئية التي تم ضخ اعتماداتها، المشاريع المعطلة بعث قسم استعجالي وقد طالبنا منذ أربع سنوات بقسم استعجالي وهذا لا يكلف الدولة الكثير من الأموال.

السيد رئيس الجمهورية، نداءنا إليك من رجال وطنيين ذلك العلم عندما جئنا لهذا البرلمان ذلك العلم هو شعارنا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد صابر، أكمل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيد الرئيس، المشاريع المعطلة: هذه المشاريع من يقوم بتحريكها؟ حسب الدستور فإن وظيفتنا تشريعية ورقابية، قمنا بالجانب التشريعي ولدينا مبادرات جامدة في مكتب المجلس وتم تجميدها في المجلس، أما بخصوص جانبنا التشخيصي والنقدي اليوم صدقوني نحن نرى مشاريع على أرض الواقع متوقفة، الاعتمادات مرصودة، أين الإشكال؟ أريد أن أعرف أين "blocage"؟ الـ "blocage" السادة المستشارين وصوتنا أريده أن يصل للسيد رئيس الجمهورية التعيينات، اليوم معتمد أو والي أو كاتب عام عندما لا يقوم بدوره عندما يكون موجود منذ أربع سنوات على الكرسي ويسمع ولا يتجاوب معك ويضع العصا في العجلة، فالدولة لا يمكنها البناء ولا يمكنها التشييد إن بقينا حتى خمسين سنة نرفع الشعارات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد صابر، الكلمة الآن للنائب المحترم لطفي السعداوي عن كتلة لينتصر الشعب، خمس دقائق، تفضل.

السيد لطفي السعداوي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بممثلي رئاسة الجمهورية،

كان بالإمكان أن أتوجه بهذا التدخل إلى ممثل رئاسة الحكومة لكن ثقتي فيكم في إيصال ما يطالب به النواب إلى أعلى هرم السلطة هو الذي جعلني أدرج هذا التدخل معكم.

موضوع هذا التدخل يخص معتمدية الشبيكة من ولاية القيروان التي لديها مطلب منذ سنة 2019، راسلنا رئاسة الحكومة بسؤال كتابي منذ السنة الفارطة ولم تجب عليه، الإدارات الجهوية والمحلية طالبوا العديد من المرات بالالتفات للشبيكة لكن دون رد، الكل يعرف أن الشروط العامة لبعث معتمدية هي توفر مراكز ومرافق وإدارات ضرورية للمواطن لكن هذه المنطقة فيها مقر للمعتمدية وبلدية ومركز حرس فقط. بناية المعتمدية غير صالحة حتى لحارس للمقر هو مجرد مسكن وظيفي أو ما يسمى "بمنازل السنيت" الشبيكة لا يوجد بها مقر "SONEDE" أي أنه عندما يحصل عطب فإننا نترقب يومين ليأتي التدخل، الشبيكة لا يوجد بها مقر لل "STEG" أي إن أردت تقديم مطلب أو تقديم مطلب للقيام بدراسة عليك أن تذهب للولاية، الشبيكة لا يوجد بها لا مقر لا لل "CNSS"ولا لل "CNAM" ولا لل "CNRPS"، لا يوجد بالشبيكة أي فرع بنكي بالرغم أنها من أولى المناطق الفلاحية إلى جانب وجود المقاطع والمصانع، الشبيكة لا يوجد بها مركز شرطة لتأمين المواطن ولتقريب الخدمات هذا النقص الكبير جعل المواطن يتنقل يوميا إلى الولاية، هذا النقص الكبير بالإضافة لحالة الطرقات وللمسالك الفلاحية التي تعاني منها المنطقة.

السادة ممثلي رئاسة الجهورية، من يسمع بهذه المطالب يقول بأنها تحتاج لميزانية كبرى، أريد أن أقول لرئاسة الحكومة أنتم مخطئين لأن المعطيات غير متوفرة لديكم السيدة رئيسة الحكومة، إنهم يطالبون بدار خدمات وتم اختيارها منذ سنة 2019 وقد تدعم هذا المطلب بزيارة لجنة كاملة سنة 2023 كما أحيطكم علما أن رئاسة الحكومة لن تنفق على هذا أي مليم لأن المقر موجود وسيتم تجهيزه على أحسن ما يرام، مشكورة بلدية الشبيكة على هذا التفاعل لأنها شعرت بمعاناة 40 ألف ساكن وإن كنت تتحدث أيضا عن الموظفين أعلمك أن الشبيكة لديها أبناءها وعوض أنهم يتنقلون لتقديم خدمات لسكان الشبيكة في مقرات أخرى اتركهم في مكانهم لماذا كل هذا التعب؟ وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، عشر دقائق، تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا السيد الرئيس،

صباح الخير للجميع،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية، وتحية طيبة،

هذه الرسائل سأوجهها عبر سيادتكم إلى السيد رئيس الجمهورية. في انتظار أن تنطلق أشغال مستشفى الملك سلمان ويكون جاهزا

وتتحسن الخدمات الصحية في ولاية القيروان التي تضم ثلاث عشرة معتمدية، نقول لكم أن في مستشفى الأغالبة يوجد قسم طب العيون مثلما يوجد في العديد من المستشفيات.

في قسم العيون توجد قاعتان للعمليات، ولكن للأسف قاعة واحدة فقط تحتوي على تجهيزات طاولة للجراحة وكرسي وفي الحقيقة حتى المعدات الموجودة في القاعة الوحيدة المفتوحة هي معدات قديمة، ومن طلبات الأطباء في قسم العيون أن يتم تجهيز القاعة الأخرى وأن تستبدل تجهيزات القاعة الأولى وأن تجهز القاعة الثانية وتصبح قاعتان.

هذا يشجع القطاع الخاص ونحيي القطاع الخاص أعانهم الله، ولكن في ولاية القيروان بمعتمدياتها، أغلب المواطنين ظروفهم محدودة يعني يحتاجون إلى القطاع العمومي. قاعات العمليات في مستشفى الأغالبة للعيون مع انتشار أمراض العيون بصراحة يجب أن يكونوا مجهزين لأن القاعة الموجودة بتجهيزاتها القديمة يشتكي منها الأطباء ويعملون في ظروف متعبة وبالتالي قد يضر ذلك بالمريض وهذه النقطة الأولى.

معتمدية العلا التي أمثلها وصدقوني لا يوجد فيها شيء. معتمدية زارها سيادة رئيس الجمهورية على الأقل مرتين وفي وقت وجيز، أي بين الزيارتين كانت المدة قصيرة.

أقول لك السيد رئيس الجمهورية أن معتمدية العلا تفتقر إلى عديد الخدمات الإدارية، قلنا ذلك في المرة الأولى والثانية والثالثة عبر المداخلات وعبر المراسلات وعبر الأسئلة الكتابية وننتظر حصص الأسئلة الشفاهية، ولكن لا من مجيب.

أرسل سؤالا كتابيا إلى السيد وزير الفلاحة في إحداث إدارة للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع لمياه فيأتي الجواب السلبي لا. ثم أعيد إرسال سؤال كتابي ثاني ومازلت لم أتلق الجواب. أبعث بسؤال كتابي حول إحداث إدارة للشركة التونسية للكهرباء والغاز فيأتي الجواب الأول لا نرى ضرورة في إحداث إدارة "STEG".

أما جواب السؤال الثاني، فيقول السادة الكرام لا بد من وجود عشرة آلاف منخرط في الشركة التونسية للكهرباء والغاز بينما العلا فيها تسعة آلاف ومئتان. والعلاء يبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء الأخير فيها ثمانية وعشرون ألف أي يشترط أن يكون ثلث السكان منخرطين وتعرفون تعطل إدارة الشركة التونسية للكهرباء والغاز اليوم والأزمة التي تعيشها. أحيانا تجد مائة أو مائتي ملف إذا لم تكن أكثر مركونة في الإدارة لأنهم لا يملكون تجهيزات ولديهم مشكلة مع معمل الفولاذ الذي لا يوفر لهم الأعمدة بالشكل المطلوب.

هل تعلم ما معنى لا يتوفر لديهم إدارة "STEG"؟ يعني من يقطن في منطقة الغرابة، وهي بعيدة عن مركز العلا حوالي أربعين كيلومترا يركب من الغرابة إلى العلا أربعين كيلومترا ويركب من العلا إلى القيروان المدينة تقريبا أربعين أو خمسين كيلومترا، ثم يأخذ سيارة أجرة ليصفي وضعية مشكلة إدارية، ويقدّم مطلبا في عداد كهرباء هل هذا معقول؟ ثم نقول العلا معتمدية ونفس الإشكال في الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

ما معنى أن يقول الوزير لا نرى ضرورة في إحداث إدارة "STEG" ونحن نتحدث عن عدالة اجتماعيّة ونتحدّث عن ضرورة تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين.

لا وجود لـ "STEG" ولا "SONEDE"، التجهيز كذلك سادتي الكرام، كان لديهم فرع للتجهيز في العلا أغلق منذ أكثر من عشر سنوات. قدمت سؤالا كتابيا في الغرض لكي نعيد فتحه فكانت الإجابة أن غلقه كان جراء إحالة الموظفين على التقاعد. يعني عندما يتقاعد موظفو تونس كاملة هل نغلق تونس بأكملها؟ في ظل خاصة أن الدولة غير قادرة على تعبيد المسالك الفلاحية، على الأقل نجد "Grader" موجودة، بحيث عندما يطلب المواطنون التدخل في بعض الأمتار نجد الآلة الماسحة. هذا غير معقول.

العلا أيضا لا يوجد فيها دار خدمات، العلا لا يوجد فيها حماية مدنية، العلا تفتقر إلى خدمات أمنية من نوع الشرطة البلدية ومن نوع شرطة المرور وحرس المرور.

العلا لا يوجد فيها محطة تطهير، هناك إشكال عقاري نعم، ولكن قوة الإدارة وقوة الدولة في تونس كفيلة بحل هذا الإشكال.

العلا ليس فيها مذبح بلدي يعني الجزار يبيع اللحم للمواطن دون مراقبة الطب البيطري وقد حصلت لهم مشكلة السنة الفارطة يذبحون في الشارع لا تتدخل البيئة ولا الصحة ولا الفلاحة ولا أحد. في السنة الفارطة ذبحوا بقرة مريضة بالسل ولولا وجود رجل مسن يتمتع بالخبرة والحكمة وأعلم السلطات الأمنية والبلدية لكي تتدخل لأكل المواطنون لحم بقرة مريضة بالسل.

هذا واقع في العلا وتعرفون مسألة الانتحارات لا أريد الخوض فيها ومشاكل الماء الصالح للشراب لا تحصى ولا تعد.

السيد رئيس الجمهورية، نريد أن تطبق مسألة العدالة الاجتماعية على معتمدية العلا وهي تقريبا من أفقر المعتمديات، الأخيرة أو قبل الأخيرة، فالشباب اليوم يائس، كيف تريدونه أن يحب هذا البلد؟ كيف سنقنع أبناءنا بأن نائبهم يمثّلهم، وأن السيد رئيس الجمهورية يمثلهم، وأن لديهم مؤسسات تمثلهم والحال أن عليه التنقل، المواطن غير مجبر على التنقل سبعين كيلومتر أو ستين كيلومتر ليدفع فاتورة الـ "STEG" أو "SONEDE" أو يسوي مسألة خطية أو إجراءات إدارية.

هذه مسائل حارقة وضروريات لست أتحدث عن تحويل العلا مثل طوكيو أو اليابان. على السيد رئيس الجمهورية التدخل في هذه المسائل والتعجيل في حلها.

في منطقة حاجب العيون نفس الشيء حيث أمثل حاجب العيون التابعة لدائرتي، مشكل الماء الصالح للشراب. السيد رئيس الجمهورية زار منطقة محاذية لحاجب العيون وتوقف وتحدث مع بعض الأهالي الذين أطلعوه على مشكلة المياه التي لم تحل لأنني يئست من وزارة الفلاحة ومن السيد وزير الفلاحة ومن السيد المدير العام للـ "SONEDE" على هذا الموضوع ومن جميع المشرفين، ماء يملؤه الصدأ نشربه منذ سنة 2019.

محطة معالجة بكلفة 3.4 مليار من المفروض أن تكون جاهزة في أكتوبر 2023، ولكنها لم تجهز بعد وقاموا بإلغاء الصفقة للمقاول، والمواطنون ما زالوا يشربون المياه الملوثة بالصدأ.

"SONEDE" تنجز إدارة في حاجب العيون لدينا وحدة أشغال لا نملك فرع إدارة، استجابت الدولة وقامت بفتح فرع إداري لـ "SONEDE" يتطلب وجود عونين، عون يعمل على الحاسوب في شباك الاستخلاص وعون، يعني الدولة تبخل علينا في جلب حاسوب وعونين لأن حاجب العيون أبعد معتمدية على مركز الولاية، يجب الذهاب للقيروان في إقليم الـ "SONEDE" لحل مسائل بسيطة.

في سنة 2019 أنشأوا دار خدمات فيها اداري فقط ينقصها شباك استخلاص، السيد وزير الشؤون الاجتماعية رفض وطلب منا الخلاص

في حفوز أو القيروان أو سيدي عمر، يعني أقرب مسافة 70 كيلومتر على الحاجب من هذه النقاط الثلاثة ثم نستغرب من المواطن لأنه لم يدفع معاليم "CNSS" وديونه.

موجود فرع الخدمات وتمتعت به الوزارة مجانا دون مقابل من البلدية ثم يبخلون في توفير شباك استخلاص؟ هذا غير معقول. هذه المنشئات تنقصها إدارة.

بالنسبة إلى المستشفى الجهوي بحاجب العيون، تمثل في تطوير المستشفى المحلي بحاجب العيون إلى مستشفى جهوي صنف ب منذ سنة 2020 مرصودة 700 مليون للدراسات، يمر الملف من وزارة الصحة للولاية ويبقى في الولاية ثم تحرك الملف في سنة 2024 وتم توجيه مراسلات من وزارة الصحة وبقي الملف على حاله.

ماذا سنفعل؟ تقول للمواطن أن الدولة أنجزت، هل هناك من هو ضد مصلحة الدولة وضد مصلحة المواطنين أن يكون لديه خدمات صحية جيدة؟ بصراحة لا بد أن يتدخل السيد رئيس الجمهورية في هذا مع احترامنا لكل الوزراء ومع احترامنا للتسلسل الإداري، ولكن أن تبقى دراسات خمس وست سنوات فهذا غير معقول لأن كلفة المشروع التي كانت مليار سترتفع إلى خمس مليارات بعد خمس سنوات، من يتحمل هذه الزيادة في الأموال الاضافية؟ ضريبة ستتحملها الدولة وبالتالي من المال العام وهذا شكل من أشكال الفساد بصراحة.

مركز التربية المختصة في حاجب العيون، رصد له 180 ألف دينار على أقساط 90/90 في سنة 2020 صرفت 90 ألف دينار أولى وبقيت 90 ألف دينار ومنذ 2023 وأنا أراسل وصرفت عن طريق منظمة التضامن التونسي وإلى يومنا هذا ننتظر المنظمة ولم تبق 90 مليون من 2020 هل ما زالت ستكفي؟ لا تكفي، هذا مركز التربية المختصة سينتفع به أطفال معوقين من ذوي الاحتياجات الخاصة. هم تعهدوا بأن يوفروا، 90 مليون لا تفي بالغرض...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للزميل المحترم وليد الحاجي، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، أربع دقائق تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

نناقش اليوم مهمة رئاسة الجمهورية، أردت في مداخلتي اليوم أن أنطلق من الناحية التشريعية والمسؤولين على التشريعات.

في كل مرة يعود الحديث في هذا المجلس عن التشريعات وعن المجلات المتعطل، ونعرف اليوم أن أكثر التعطيلات في الدولة التونسية ناتجة عن تعطيلات في المجلات أو في النصوص القانونية التي نعمل بها من عهد الباي إلى اليوم.

في كل مرة نتحدث عن مجلة الصرف، عن مجلة المياه، عن مجلة الغابات، عن مجلة الطاقة المتجددة، عن مجلة المحروقات، عن مجلة البيئة، عن مجلة الاستثمار ونتحدث عن منظومة الصفقات العمومية، كل هذه القوانين عوض أن تسهل علينا العمل أصبحت معطلة للعمل للوظيفة التنفيذية.

الجميع يطلب توجيه الأنظار إلى هذا المجلس التشريعي لتنقيح هذه القوانين، هذه قوانين تقنية لا يمكن أن ينظر هذا المجلس إليها.

إضافة إلى أن الفصل 69 من الدستور التونسي يمنعنا كنواب أن نتدخل فيها لأنها تمس التوازنات المالية.

من جهة تمس التوازنات المالية ومن جهة أخرى لا يمكننا أن نتدخل فيها، من سيتدخل؟ بما أنها قوانين تقنية من الواجب على الوزارات أن تقوم بعملها، لا يوجد قانون في هذا المجلس بحضور الوزارات ونسهر إلى غاية الساعة الرابعة والخامسة صباحا ونحن نعمل على القوانين ونعيدها في الوقت المحدد، أسرع مؤسسة في الدولة التونسية هذا المجلس. وللأسف، اليوم عديد وعديد القوانين جاهزة مما ذكرته اليوم وموجودة في رفوف الإدارة التشريعية في رئاسة الحكومة.

تريدون اليوم أن نهض وتريدون من الدولة أن تتقدم بنفس التوجهات علينا جلب هذه القوانين الموجودة في رفوف إدارة رئاسة الحكومة، أكثر من هذا أن تعطل مجلات نراها كبيرة.

لدينا أوامر تتعلق بخبز الألياف يعتبر جيدا على صحة المواطن وكلفته منخفضة بالنسبة إلى الدولة التونسية من حيث الاعتمادات متروك منذ سنتين لدى رئاسة الحكومة.

لدينا أمر يتعلق بالطاقة المتجددة الذي يسهل للمستثمرين الصناعيين تركيبها في معاملهم، لكن هذه الأوامر لم تنفذ لماذا؟

أمر وزارة البيئة التي تمكن المواطن من انشاء "buvette" ثم تطلب منه اقتلاعها بعد خمس سنوات، هل هذا معقول؟ كلفتها بمليار ثم نعيد كرائها لنفس الشخص فعلى الأقل نرفع في ثمن الكراء وتصبح ملك الدولة التونسية.

هناك أوامر معطلة اليوم وتدخل فيها السادة الوزراء وحاضرة في رئاسة الحكومة لكن رئاسة الحكومة أصبحت معطلة اليوم لهذا.

أوامر قانون المالية المتعلق بالعاملات الفلاحيات لما ينتظر سنة بأكملها؟ الفلاح الذي سيشتري بقرة ينتظر الأمر منذ السنة الماضية وإلى الآن لم ينفذ.

سأحدثكم عن موقف مضحك، 22 سنة ولاية بن عروس وولاية نابل لا يتحرك فيها النقل الجماعي، منذ 22 سنة ولاية سوسة وولاية نابل لا يوجد فيها نقل جماعي، الحدود مغلقة بالتشريعات لا بالأشخاص، لولا تدخل السيدة هناء شوشاني والية نابل كي تجهز ورقة متعلقة بالأمر...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل واصل فكرتك.

السيد محمد علي فنيرة

لولا تدخل السيدة والية نابل لفتح هذه الحدود وجهزت الأوراق واتصلت بهم السيد الوزير وإلى حدود اليوم ننتظر، 22 سنة ونحن ننتظر وأنا أخجل من قول هذا.

تم اختطاف طفلة وصعدوا بها إلى قمة الجبل وبقي الحرس يبحث عنها ليلة بأكملها لأنها تسير على قدميها بين حي سلتان وبين برج السدرية أقل من كيلومتر يجب قطعه على الأقدام، وعندما نراسل وزارة التجهيز للقيام بإنارته تقول أنها لا تملك اعتمادات.

وزارة التجهيز لم تتمكن من تركيب الأنابيب والمعتمد تمكن من تركيب عشرة أنابيب.

هل تعرف أين تكمن الإشكالية اليوم في الدولة التونسية؟ رمي الكرة من هذا إلى ذاك، الفلاحة ترمي الكرة لأملاك الدولة وأملاك الدولة ترمي الكرة لغيرها.

ما ينقصنا اليوم هو خدمة بلادنا، أول نصيحة أنصحكم بها بأن تراجعوا الآن التشريعات التي ترقد في رئاسة الحكومة، سترون أنها تحل 50 بالمائة من مشاكل الدولة التونسية.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد عدنان العلوش غير منتمي، له دقيقتان.

السيد عدنان العلوش

شكرا السيد الرئيس ومرحبا بالحضور الكريم،

نحن اليوم نناقش ميزانية رئاسة الجمهورية، المؤسسة السيادية، المؤسسة الرمز والتي تمثل وحدة الدولة داخل وخارج البلاد، والتي منذ سنوات خلت وليست ببعيدة تم ترذيلها والحمد لله اليوم رجعت لها قيمتها.

إذا ارتفعت ميزانية رئاسة الجمهورية لسنة 2026 بالمقارنة مع السنة الفارطة فالزيادة ليست اشكالا لكن السؤال الذي يشغل ذهن التونسيين جميعا كيف سننفقها وما هي القيمة المضافة التي ستزداد لهذه المؤسسة؟ لذا أطلب نشر تقرير مفصل حول صرف ميزانية الرئاسة للرأي العام لمزيد الشفافية وتكون قدوة لبقية المؤسسات والوزارات، كذلك أؤكد على ضرورة رقمنة الصفقات والتصرف الإداري داخل مؤسسة الرئاسة، الزيادة في ميزانية رئاسة الجمهورية يجب أن تقترن برؤية إصلاحية واضحة، تهدف إلى تطوير المؤسسة وتحديثها.

أولا على المستوى الأمني، أقترح تعزيز الأمن الرئاسي بتكوين مستمر، وتجهيزات رقمية حديثة وتنسيق أقوى مع بقية الأجهزة والهياكل الأمنية لأن التهديدات ليست كلاسيكية ويجب أن نكون مستعدين بتقنيات تواكب التطور.

ثانيا على المستوى اللوجستي والإداري تحتاج مؤسسة الرئاسة إلى تجديد الأسطول اللوجستي مثل النقل والبنية التحتية وكذلك يجب رقمنة الإدارة وإرساء نظام اتصالي حديث يسهل التنسيق بين المصالح المختلفة.

اليوم نقول أن رئاسة الجمهورية يجب أن تكون نموذجا في الإدارة الذكية والفعالة، كذلك أؤكد على وجوب انفتاح مؤسسة رئاسة الجمهورية على الجهات، خاصة الجهات الاستراتيجية مثل بنزرت التي تمثل نقطة أمنية واقتصادية مهمة.

مؤسسة الرئاسة يجب أن تكون قريبة كذلك من المواطن وفي جميع الجهات وليس في العاصمة فقط، أقترح تنظيم نشاطات رسمية ولقاءات في الجهات لكي لا تبقى مؤسسة الرئاسة بعيدة عن الواقع اليومي للمواطن.

في الختام، أثمن المجهودات التي تبذل للمصلحة الوطنية.

أريد أن أذكر أن في بنزرت لا يوجد كاتب عام ولاية ولا معتمد أول ولا معتمد جرزونة ولا رئيس مدير عام لشركة النقل ولا رئيس مكتب جهوي لل"CNSS"فكيف يمكننا أن نتقدم بالجهة في ظل هذا النقص؟ كيف سنتقدم بالمشاريع المعطلة؟ كيف سنشجع المستثمر؟

إذن أطالب بسد الشغور في كل هذه المناصب وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ عدنان، الكلمة للسيد معز الرياحي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقاق، تفضل.

السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

في البداية أطلب مزيد الدعم لميزانية رئيس الجمهورية وأتوجه أيضا بشكر خاص إلى السيد رئيس الجمهورية لدعمه للمواطنين في دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط وخاصة بقبلاط من ماله الخاص، أقول جيدا من ماله الخاص.

سيدي رئيس الجمهورية أتوجه إلى سيادتكم ببعض النقاط أرجو الدعم فيها.

أولا، موضوع إعادة النظر في قرار قطع منحة 260 دينار على بعض المواطنين وهم كبار السن ومصابون بأمراض خبيثة عافاكم الله وأبنائهم المواطنون لا يستطيعون مساعدتهم في شراء الدواء، نطلب من سيادتكم التدخل في هذا الموضوع خاصة لدينا مواطنون في مجاز الباب وفي تستور وفي قبلاط يعانون من هذه الإشكالية ومعالجة هذا الموضوع حالة بحالة من قبل مصالح مختصة بوزارة الشؤون الاجتماعية، جهويا ومحليا.

ثانيا السكن الاجتماعي سيدي رئيس الجمهورية، لدينا إشكال للسنة الثانية اليوم متواصل بسبب عدم القدرة على خلاص معاليم الكراء. نرجو من سيادتكم وتقدمت لسيادتكم بملف في هذا الموضوع السيد ممثل رئيس الجمهورية، نطلب منكم توحيد معاليم الخلاص هناك من يدفع 65 دينار و172 دينار و230 دينار. نرجو توحيد هذا المعلوم بحيث يكون المبلغ 65 دينار وتمديد المدة العقدية وجدولة الديون بمبلغ 100 دينار بشكل يجعل الجميع قادرين على الدفع، بحيث يمكنهم دفع الـ 165 دينار بأريحية والدولة تأخذ حقها ونراعي ظروف المواطنين لأنه سبق أن راسلت وزارة التجهيز وعبرت عن عدم إمكانية الاستجابة للطلب بسبب القوانين والأوامر 1224لسنة 2012 والأمر 538 لسنة 2023 وقانون المالية لسنة 2012.

كذلك ملف رخص نقل سيارات التاكسي الفردي، نرجو من سيادتكم الإذن بإعادة النظر في الموضوع، هناك أشخاص من مجاز الباب منذ أكثر من 13 سنة وهم ينتظرون الرخصة. نرجو من سيادتكم الإذن للسيد وزير النقل والسيد والي باجة بإعادة النظر في هذا الموضوع.

كذلك في موضوع شركة "NOEL" أو تصفية وضعيتها وتمكين أبناء مجاز الباب من حقوقهم التي ظلوا ينتظرونها سنين.

الأدوية السيد رئيس الجمهورية بالنسبة إلى الأمراض المزمنة غير متوفرة وكذلك موضوع أطفال التوحد، لدينا عقار على ملك الدولة الخاص موجود في مجاز الباب وجدناه مؤخرا ونرجو منكم الدعم في هذا الموضوع، تقريبا 200 عائلة يعانون من هذه المشكلة، نرجو إرساء مركز مثل هذا لأن مركز قرطبة بتستور لم يعد يكفي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الحضور،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

نحن اليوم لا نناقش فقط أرقاما في مشروع قانون المالية، بل نناقش موقع رئاسة الجمهورية في إدارة المرحلة القادمة في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية دقيقة. رئاسة الجمهورية ليست مجرد مؤسسة رمزية، بل هي الضامن لوحدة الدولة ولسرعة ونجاعة القرار الوطني

خاصة حين تتعطل دواليب الإدارة وتتشتت ولهذا فإن تعزيز إمكانيات رئاسة الجمهورية البشرية واللوجستية هو استثمار في قوة الدولة وصلابتها.

كما ندعو إلى مزيد من التنسيق والمتابعة بين رئاسة الجمهورية وبقية مؤسسات الدولة التنفيذية، حتى يتحول التوجه الوطني إلى فعل ملموس في الميدان ينعكس مباشرة على حياة المواطنين، وخاصة في الجهات الداخلية التي ما زالت تنتظر حضور الدولة العادل والفاعل ولذلك دعم رئاسة الجمهورية هو دعم لوحدة الدولة ولتوجيه الجهد التنموي بعيدا عن المصالح الضيقة والنفوذ.

ونأمل أيضا أن يقع الأخذ بعين الاعتبار تدخلات السادة النواب لما تتضمنه من مقترحات عملية تساهم في تجسيد هذه الرؤية على أرض الواقع.

وأختم بدعوة صادقة من أهالي ولاية توزر إلى سيادة رئيس الجمهورية لزيارة جهتي دعما لأبنائها ومساندة لمسار التنمية فيها وشكرا لكم على حسن الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للنائب المحترم عبد الستار الزارعي عن كتلة الأمانة والعمل، عشر دقائق تفضل.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس،

أهلا وسهلا برئاسة الجمهورية،

نحن لا نمسح الأحذية، بل نقول الحق، عندما قال زميلي أن رئاسة الجمهورية هي الضامن لأمن وسلامة تونس وشعبها، نحن وأنا الشخص المتواضع أعتقد وأؤمن بهذا لا نفاقا ولا تملقا ولا كذبا نحن موجودون في هذا المكان من أجل تونس وشعبها، نحترم الأشخاص ونحبهم ما داموا في خدمة هذه البلاد وفي خدمة تونس وشعبها.

سأقول كلاما مهما سادتي الكرام، السيد مراد الحلومي مستشار السيد رئيس الجمهورية، كلامي الذي سأقوله من أجل تونس ونحن متواجدون في هذا المكان وكتب لنا التواجد فيه إلا لعلنا سخر لنا خدمة تونس وخدمة شعبها ولا ننتظر لا جزاء ولا شكرا ولا نريد منة، بل نحن هنا من أجل تونس السيد المستشار.

لدي عدة رسائل، رسالة إلى الشعب التونسي ورسالة إلى السيد رئيس الجمهورية ونتمنى ايصالها لأننا سبق وأرسلنا عدة رسائل، لا نعلم إن كانت قد وصلت أم لا العلم لله وحده، ولكن الشعب التونسي يتحدث في كل شيء اليوم، هناك من يقول أن السيد رئيس الجمهورية يتابع هذه الجلسات كلمة بكلمة وأتمنى هذا لأنه سيستفيد كثيرا.

نحن أعضاء مجلس النواب ونواب الشعب، سأتحدث عن نفسي، أنا أعمل لصالح الشعب ولا أقول هذا الكلام لا تملقا ولا كذبا، بل كلامي نابع من قلبي وأؤمن به لأني ابن الشعب وخرجت من رحم الشعب لا يوجد ماكينة ورائي، لا ماكينة نظام ولا ماكينة حزب، بل خرجنا بعد العشرية بعد أن أخذ الشعب التونسي صفعة.

الشعب التونسي من عهد بورقيبة رحمه الله ومن عهد بن علي رحمه الله إلى تاريخ اليوم يأكل الصفعات والشعب التونسي بدأ يفهم ما معنى السياسة ويميز ما بين الوطني وبين العميل وبدأ يفهم السيد مستشار رئيس الجمهورية وأتمنى أن يصل هذا الكلام إلى السيد رئيس الجمهورية.

سأنبه الشعب التونسي، صحيح أن بلادنا تعيش اليوم صعوبات اقتصادية واجتماعية ولا يوجد حلا سوى أن نصبر على بعضنا البعض ونضع اليد باليد وننتبه من الفتنة، لأننا نعرف تاريخيا من أكبر عوامل سقوط الدول وأنظمتها حتى لو كانت وطنيا هي الفتنة لا قدر الله لأن الفتنة أشد من القتل يا سادتي الكرام.

الشعب التونسي لا يملك حلا سوى أن يكون واعيا، لأن المصير الحقيقي للدول تقررها الشعوب الواعية.

مؤسسات الدولة، دعونا نبدأ بمؤسسات الدولة، مؤسسات الدولة لا بد أن تكون متماسكة ما معنى هذا؟ يجب أن يكون مجلس النواب معارضا للنظام ومعارضا للحكومة، لا، أنا لا أؤمن بهذه الأفكار التقليدية، أنا أحب مؤسسات الدولة، البرلمان والحكومة ورئاسة الجمهورية يد واحدة لا يعني أن البرلمان يكون معارضا لحكومة لا تملك برنامجا.

وهذا السيد مستشار رئيس الجمهورية ما يحدث مع الحكومة الحالية وحتى الحكومات السابقة وحتى رئيس الجمهورية كم من مرة، رغم أن الحكومة هذه يعينها رئيس الجمهورية، نحن نعرف رئيس الجمهورية ليس في شخصه، لديه مستشارون ولديه خبرا، ولديه أشخاص ستشيرهم لكن بشهادة رئيس الجمهورية نفسه أن هذه الحكومة والحكومات السابقة كلها فشلت.

الفائدة لا تكمن في تغيير الوزير ولا في تغيير رئيس الحكومة، قبل أن نغير على رئيس الجمهورية والمستشارين وكل من يحيط به وكل من يستشيره، لا بد أن نختار الرجل المناسب والمرأة المناسبة في المكان المناسب.

يا سيدي مستشار رئيس الجمهورية، انطلاقا من العمدة إلى رئيس الحكومة والشعب والمؤسسات المنتخبة، رئاسة الجمهورية ومجلس النواب فليتحمل الشعب التونسي مسؤولياته واختياراته.

نتحدث عن مجلس النواب، منذ 25 جويلية وقبل 25 جويلية هناك فتنة في البلاد وإلا الغبي لا يعي هذا، هناك من يتربص بتونس ونحن نعرف هذا ومتأكدون منه يا سادتي الكرام.

فلأبدأ بمجلس النواب، هناك فتنة بمجلس النواب ومنذ 25 جويلية يتربصون به سأصف زملائي لأنني محتك بهم وأجلس معهم لم يتجرأ أحد بالقول أنه ضد نظام 25 جويلية، ما تسوق له عديد الصفحات، صحيح النقد يجب أن يكون محترما وله ضوابط وحدود.

وهناك فرق بين النقد وبين الانتقاد وأدعو زملائي عندما ينتقدون رئيس الجمهورية في إطار المعقول. لا ننقده لأننا نكرهه، مستحيل، أحب من أحب وكره من كره كل من في هذا البرلمان حاليا فهو ابن المسار حتى إذا كان لديه شيء يخفيه أتحداه أن يقولها.

أنا أرى اليوم صفحات تثير البلبلة على مجلس النواب وعلى السادة النواب، لا لشيء إلا لأنهم نقدوا الرئيس.

هناك ثلاثة أنواع وقيل في شخصي كلام ولعلي أقل حدة من زملائي، قيل فيها كلام يندى له الجبين ومررنا ونمر مرور الكرام حتى نعرف من هم، هناك أنواع، هناك العملاء والخونة والذين يريدون إسقاط مسار 25 جويلية ويسقطون الدولة لكي يعودوا للحكم، هذا نوع. هناك من يهددنا بأن النظام سيسقط وسنحاكم، ولكن ما أقوله لو كان هناك رجال صادقين في هذه البلاد ونساء صادقة في هذه البلاد هيهات هذا في حلمكم فقط. هناك نوعية أخرى، يحسبون أنفسهم

متملقون، أصحاب "الباتيندا" يدعون أنهم قادة المسار نقول لكم كفى حتى رئيس الجمهورية لا يريد "القوادة" ومن يمسحون الأحذية، اخجلوا...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الستار، الكلمة الآن للسيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له ست دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالحضور،

عند دخولي للمجلس طلب مني مواطن من عمالنا بالخارج أن أوصل رسالة الى السيد الرئيس لأنه يعرف أن عندنا جلسة مع رئيس الجمهورية وتتمثل الرسالة في كلمتين قال لي: " notre cher président est mal entouré" وأتمنى أن تصل للسيد الرئيس ولا أعرف من يقصد.

في تونس اليوم كل رقم له وجهان، وجه ظاهر في وثائق الدولة ووجه غائر في ضميرها السياسي.

ميزانية 2026 تعتبر مرآة تظهر كيف تفكر الدولة وكيف ترى نفسها وشعبها لربما لا تعكس الواقع والحقيقة كاملة لكنها تفضح كل الشقوق نراها طوق نجاة مالي لا مشروع إنقاذ وطني، هي وثيقة مكتوبة بلغة العجز وعدم الاعتماد على الذات، مكتوبة بلغة القروض ومحكومة بفلسفة التسكين ومؤطرة بعقلية إدارة الأزمة ومسايرتها لا العمل على تجاوزها وهنا فالنتيجة هي منظومة جبائية غير عادلة تعاقب الطبقة المنتجة والمتوسطة وتكافئ المتخفين.

الدولة تدار بالجباية، لا بالإنتاج، أين يتحول المواطن من شريك في التنمية إلى ممول للخلل والفشل وأصبحنا بذلك ننفق على الرموز وننسى العقول.

ميزانية الرئاسة ارتفعت إلى 212 مليار بزيادة 12% مقابل تراجع ميزانية التربية والصحة، القصر الرئاسي يستهلك ما يعادل 6% من ميزانية التعليم العام.

وهنا الدولة تنفق على حضورها الرمزي وهيبتها أكثر مما تنفق على وعيها الوطني إنها سلطة تتزين وحكومتها تغرق في حين أننا أردناها أن تعمل على دعم معاهدنا ومدارسنا ومستشفياتنا لا على قصورها.

منذ 2020 يسير الاقتصاد التونسي في نفس الخطى نفقات متزايدة، استثمار متراجع، تضخم مرتفع على كون القصبة فقدت سلطتها لصالح قرطاج وأصبحت بذلك الميزانية وثيقة ولاء لا وثيقة توازن ولم تعد الميزانية أداة حكم رشيد، بل أصبحت وسيلة لإعادة توزيع النفوذ السياسي.

بالرجوع إلى أبعاد واستراتيجيات مهمة رئاسة الجمهورية بطبيعة الحال منخرطة سياستها في إطار السياسة العامة للدولة التونسية وحيث أنكم مسؤولون على كل دواليب الحكم طالبتم الشعب بالتضحية والصبر باعتماد سياسة التقشف هذه السياسة لم تعتمدوها في تقديم ميزانيتكم التي تضاعفت وهنا يطيب لي لفت النظر لكون حماية مؤسسة الرئاسة وحماية الرئيس في تونس لا تكون عبر الترفيع في مصاريف الأمن والخدمات ولا بحماية الشخصيات، فالسياسة الحكيمة تقتضي ارتفاع الضغط على البطالة وتحقيق كرامة المواطنين وتحسين ظروف حياتهم المعيشية. أيضا سياسة التقشف والتدخل تجاه كافة أشكال الفساد الإداري والتعيينات، هل بلغتم نظر وزارة المالية بأن هناك الكثير من المال السائب يغنينا عن التداين الداخلي والخارجي في إطار مراقبتكم لكافة الوزارات؟

وهنا نتوجه إليكم بالسؤال الثاني السادة ممثلي رئاسة الجمهورية، في برنامج قيادتكم والمساندة وعملية المتابعة والتقييم والإشراف لسنوات أموال عمومية ومنح عينية تسند لخطط وظيفية نتساءل عن جدواها من ذلك مدير عام للقرآن الكريم، مدير عام لشؤون البحر، مدير عام للإذاعة ومدير عام للتلفزة والحال والصواب هو أن يتم الجمع بينهما في إطار إدارة عامة وحيدة وأخيرا مديرة عامة "للحلقوم" للأنبوب، أنبوب غاز وهنا يقع ترشيح رئيسة وحدة لتصبح رئيسة مديرة عامة على رأس مؤسستين الأولى وطنية والثانية مؤسسة شراكة إيطالية تونسية والحال أن البطالة أطنابها والكفاءات مجمدة ففي تونس حتى الأنبوب خصصنا له رئيس مدير عام واصرفي يا حكومة.

كذلك ما هو موقفكم من مبلغ 1.0040 مليار تتكبده ميزانية الدولة بعنوان كراءات محلات لفائدة مؤسسات الدولة العمومية وعندنا أراضي أملاك الدولة ولو بنينا يكون أفضل وخاصة في تونس هناك العديد من الهياكل التي لا نسمع صوتها، ولكن نسمع عن السادة المديرين العامين وبالامتيازات العينية، واصرفي يا حكومة.

كذلك في الميزانية تطالبون بها في إطار برنامجكم للأمن القومي والعلاقات الخارجية 208,000 ألف دينار للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، بناية جميلة وكل شيء وأتساءل وأريد إجابة هل استفادت تونس من إحدى هذه الدراسات؟ علما أن هناك الكفاءات والطاقات هذه مجعولة فولكلورية نصرف عليها وتخبأ بالرفوف وبقتات الناس ولا حياة لمن تنادي.

تطالبون بمبلغ 1153 ألف دينار لمصالح الموفق الإداري والهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية فبالعودة إلى حجم المشاكل التي تصلنا يوميا نتساءل ما الذي يفعله هؤلاء؟ الهيئة العليا للرقابة الإدارية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، واصل الفكرة دون إطالة من فضلك.

السيد أحمد بنور

بطبيعة الحال ما دامت دقيقة سأعطي ورقة صفراء للدبلوماسية التونسية وورقة حمراء لوزارة الخارجية، أيها السادة الممثلين لرئاسة الجمهورية هناك تونسيون ينكل بهم في الخارج ولا حياة لمن تنادي لوزارة الخارجية، ونود أن تكون لدينا سفارة في روسيا لأن عندنا تونسية مودعة بالسجون ومن المضحك المبكي القائم بالأعمال لتونس ذهب وطلب توفير سجن لائق للتونسية، أقول له من هذا المنبر خسئت ولا تخجل من نفسك ونود من القائم بالأعمال وأن تسمعوا هذه المرأة لأنها جاءت للقصر ولا يمكن أن تعطوه ورقة فيها عدد وتطلبوا منه المغادرة بل نتعهد المواضيع بالمتابعة فالفتاة مركونة في السجن في روسيا والقائم طلب لها سجنا كريما وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا المحترم أحمد بنور الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أمين الورغي عن كتلة صوت الجمهورية، له سبع دقائق.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية،

أحدثكم اليوم بصفتكم ممثلي السيد رئيس الجمهورية رئيس الوظيفة التنفيذية، للأسف حين أخذ السيد رئيس الجمهورية عهدته وجدنا تركة ثقيلة ونعترف كلنا بهذا ونقوله دون أي حرج، لكن هيكلة الحكومة الحالية اليوم وأكلمكم بصفتكم كما قلت ممثلي السيد رئيس للجمهورية رئيس السلطة التنفيذية، فنحن بلاد لا تتحمل 24 حقيبة وزارية وأتكلم الآن لأن تونس كلها تقريبا تتكلم عن تحوير وزاري وشيك.

عرفنا ست حكومات بوزراء ورؤساء حكومة مختلفين فيهم بعض الوزراء الذين يمكن أن نقول بأنهم على المستوى كانوا ممتازين في مستوى عملهم في الوزارات لكن التشكيل الحكومي الذي كانوا معه، يمكن أنه لم يكن متكاملا مع بعضه، عرفنا وزراء نجحوا في بعض الحقائب الوزارية وآخرون فشلوا وحين يفشل بعض الوزراء فكل الحكومة تفشل تقريبا وينسى الوزراء الذين نجحوا ولا يتكلم أحد عنهم.

خلال ست سنوات عرفنا كما قلت ست حكومات فيهم وزراء كانوا أكفاء وكان يمكنهم أن يقدموا الإضافة، لو نأخذ حصيلة ست سنين وندمج بعض الوزارات التي نجحت ونعينهم في حكومة واحدة يمكن أن تكون أحسن حكومة على المستوى السياسي ومستوى العمل الحكومي، لكن اليوم حين نرى بلدانا أكبر منها في الحجم اقتصاديا عندها تقريبا 15 وزارة ونفذت الإصلاح الهيكلي لها، فأصبح القرار اليوم ضرورة وطنية في أن نقلص عدد الوزارات وعدد الهياكل وبعض الهياكل لها نفس الصلاحيات وبعض الإدارات تقوم بنفس النشاط والموظفون موجودون اليوم بالآلاف ولا أريد أن أقولها كلمة "فريقو" فكلما يتبدل وزير هناك من يترقى وهناك من يتدهور وهذا أثر على العمل الإداري وخلق بين المواطن والإدارة اليوم فجوة كبيرة نتيجة لوجود عديد الهياكل داخل الوزارات، يعني إدارة على إدارة على إدارة على إدارة إلى أن خلقنا فجوة كبيرة بين المواطن والإدارة ونحن اليوم نطالب بهذا الإصلاح الهيكلي حتى نقلص تلك الفجوة بين المواطن والإدارة ويصبح هناك عمل إداري ملموس نحس به كمواطنين اليوم وحين يقدم المواطن مطلبا أو يطلب خدمة تصله في وقتها وفي آجال معقولة وتتم إجابته على شؤونه.

النقطة الثانية، اليوم لماذا لا يتم دمج بعض الوزارات التي يمكن في الحقيقة أن تتداخل في صلاحياتها أي تجدها في نفس المجال فندمجها وننقص على الأقل عدد الوزارات وتشتت الموظفين وترى المجلس الوزاري والقرارات التي تصدر ثم لا شيء يطبق على أرض الواقع، هذا كله كما قلت نتيجة لتداخل الصلاحيات وكل وزير يدافع عن وزارته ولا يوجد تكامل بين الوزارات، يعني اليوم نجد مثلا وزارة السياحة تنشط وهي إدارة إنتاجية وتوفر مداخيل للتونسيين ووزارة الثقافة تستهلك المال العام، فلماذا لا تكون اليوم وزارة السياحة والثقافة مع بعضها ألا يزور السائح اليوم المواقع الأثرية؟ ألا يحضر في المهرجانات؟ أتصور أن يكون هناك تكامل بينها.

وزارة الصناعة ووزارة التجارة فمن يصنع أليس هو نفسه من سيبيع؟ وتكون وزارة الطاقة على حدة اليوم عندنا وزارة الشؤون الدينية هناك 24 مدير جهوي و24 إدارة جهوية وموظفين بالآلاف فقط للحج وخطبة الجمعة؟ لو نتكلم على سياسة التقشف فهو ليس سيئا لكن الأفضل من التقشف أن أعرف أين سأصرف كل دينار حتى يحس المواطن كما قلت بنجاعة في العمل الحكومي.

اليوم وزارة التشغيل لسنا ضد التكوين المهني نحن معه لكن الدولة اليوم غير مطالبة أن تشغل وتكون عندها استراتيجية واضحة كيف ستخلق مواطن شغل، لكن لا نخصص وزارة تشغيل على أساس أنها ستشغل الناس في حين أنها في الحقيقة لا تشغل وهي فقط ترسم سياسات للتشغيل وكان يمكن أن يرسمها السيد رئيس الحكومة المعين.

حذف الهياكل التي ليس لها أي مردودية وقد تكلم السيد رئيس الجمهورية عن هذا لكن لم نره في الميزانية الحالية ولم نر حظ في الهياكل الإدارية التي لا تقدم أي خدمة للتونسيين كما قلت من المفروض هي أداة للإنتاج وليست للاستهلاك وهذا ما نراه وأعرف إدارة وحيدة يمكن أن تكون أداة للاستهلاك وهي الشؤون الاجتماعية لكن الباقي كله من المفروض أن يخلق قيمة مضافة للشعب التونسي.

نقطة أخرى مهمة جدا اليوم نتحدث على صعيد العمل الجهوي الولاة وقد عينوا تقريبا منذ سنة ومن المفروض أن كل وال عنده منجز في الشأن الاجتماعي والاقتصادي في الجهة وفي الشأن الأمني وفي الشأن التنموي كيف يتم تقييم هؤلاء الولاة؟ على أي أساس تتم متابعتهم؟ اليوم نريد أن نفهم هل تم الأخذ بعين الاعتبار كلام السيد رئيس الجمهورية في أن يتوجهوا للناس في ديارهم ويطرق على المواطن ويقابله قبل أن يأتيه هو أم لا؟ هل أن السيد رئيس الجمهورية على علم أن المواطنين اليوم في ولاية تونس لا يمكنهم مقابلة السيد والي تونس أم لا؟ هل هناك متابعة اليوم لهذه الإدارات الجهوية التي تستنزف المال العام ومن الضروري أن تقدم خدمات للتونسيين؟

السيد الوالي اليوم موجود هناك حتى يسمع المواطنين التونسيين ويجب أن يكون عنده منجز كما قلت ليس فقط تسيير الهيكل الإداري الموجود وهم الموظفين و"gestion de paperasse" نريد اليوم أن يكون عند الوالي موجز اقتصادي، اجتماعي وتنموي وأن يكون قادرا على حل الإشكاليات الموجودة في جهته ولا ننتظر السيد رئيس الجمهورية حتى يخرج في الفجر لمعاينة أنبوب غاز انفجر أو حديقة عمومية غير مهيأة ومن المفروض أن يقوم السيد الوالي بهذا كله. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير عن كتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكافة إطارات رئاسة الجمهورية،

اليوم في ما يخص الميزانية حتى نسبة الزيادة عادية ومقبولة مثل كل المهمات ولا نشكك في نزاهتكم وفي صدقكم وخاصة كهيكل رئاسة الجمهورية.

صحيح مجلس النواب اليوم دوره تشريعي لكن الاسم بقي مجلس نواب الشعب والمطلوب اليوم صوت الشعب رغم عدم وجود قنوات التواصل مع رئاسة الجمهورية، لكن اليوم أريد أن أوصل صوت الشعب وأريد أن أتطرق لموضوع أصبحت وللأمانة أخجل من الحديث عنه لأنني تحدثت عنه عديد المرات وهو موضوع بسيط ولا يرتقي لدرجة أن نتحدث عنه تحت قبة البرلمان.

ثلاث سنوات في قلعة الأندلس كمعتمدية فيها 32,000 ساكن دون محطة بنزين فقد أغلقت المحطة الوحيدة التي كانت موجودة اليوم معاناة كبيرة في القلعة.

اليوم يجب أن نقطع 20 كم حتى نصل لأقرب محطة. اليوم معاناة الفلاحين كبيرة حتى حين يريدون التزود بالبنزين من أقرب محطة تعترضهم الشرطة والحرس وتعرفون الخطايا وغير ذلك اليوم أتحدث عن هذا لأنهم دوما يقولون لي ماذا حدث؟ وهل من جديد؟ هذا الموضوع انطلق اليوم مع السادة الولاة ومع السيد الوالي ومع السادة الوزراء حتى رئيسة الحكومة لكن لم نجد تجاوبا بالعكس كل من تتحدث معه يقول لا، وتحس أن الوزراء والمسؤولين حقيقة اليوم خائفين فيما تتعلق المسألة بتبديل صبغة الأرض فتقول هذه أرض فلاحية واليوم في قلعة الأندلس لن نتحدث عن الفلاحة التي انعدمت في قلعة الأندلس ويقولون هي منطقة سكنية في حين تجد في عديد المناطق محطة بنزين بجانبها المنازل والإدارات وقد راسلنا وكاتبنا الكثيرين ولم يرد أحد أن يتفاعل معنا بالموضوع.

الناس يقولون ماذا فعل لكم مجلس النواب بعد أن منحتموه الثقة؟ ولم يحل حتى المشكل البسيط إلى أن وصلوا حتى يصلوا لرئيس الجمهورية لقد انتخبتم السيد الرئيس فهل حل لكم مشكلة بسيطة؟ أنا كعضو مجلس النواب أعطيتموني مسؤولية وفشلت في حل مشكلة بسيطة، ولكن لا أريد أن يقول الناس اليوم الدولة لم تحل لنا مشكلة بسيطة أنا هنا اليوم لكن غدا لا، لكن تبقى تونس ويبقى العلم التونسي ولا أريد أن تفشل هذه الحكومة أو أن يفشل الرئيس، هذه هي رسالتي.

نقطة أخرى شعارات رئيس الجمهورية، الدور الاجتماعي للدولة، تشغيل أصحاب الشهائد العليا ومكافحة الفساد للأسف أنتم تكافحون الفساد دون هيئة ولن أتحدث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لكن عن الإطارات والناس الذين كانوا يعملون ووجدوا اليوم أنفسهم في الشارع اليوم أناس عندها عائلات، ولديهم شهائد عليا ولديهم قروض فوجدوا أنفسهم في الخارج، فهل فكرت اليوم رئاسة الجمهورية في خلق هيكل جديد أو تسوية هذه الوضعية؟

اليوم للأمانة يتواصل الناس معي اليوم وحالتهم اليوم سيئة جدا وللأمانة هناك عائلات تشردت وهناك من توفى ومرض، ففي إطار الدور الاجتماعي للدولة وتشغيل أصحاب الشهائد العليا نبحث عن كيفية لندمجهم في أحد الهياكل أو نخلق هيكلا جديدا، في إطار مكافحة الفساد وتحدثت زميلتي في المرة الأخرى عن ملفات التبليغ عن الفساد والتعرض للمحاكمة، فاليوم عندنا إطارات وحاملي شهائد عليا وهؤلاء الناس مؤطرون وفي إطار اجتماعي للدولة وتشغيل أصحاب الشهائد العليا نود أن نجد لهم الحل منهم وبذلك نكون قد قمنا بالدور الاجتماعي للدولة وأيضا في محاربة الفساد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة المستشارين،

"تسهر رئاسة الجمهورية على تحقيق العدل والحرية وتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية." كلام جميل السادة المستشارين مرحبا بكم مرة أخرى، بلغوا سيادة الرئيس أن القصرين التي راهنت عليه متعبة وما زالت متعبة ولم يتغير شيء فيها منذ سنين.

بلغوا سيادة رئيس الجمهورية أن الشعب في القصرين، القصرين الثورة التي أتت بنا وبه إلى السلطة الشعب في هذه الولاية يعاني البطالة جراء غلق شبه كلي للمصانع بالمناطق الصناعية وآخرها شركة صغيرة تسمى شركة الورق الرهيف بسبيطلة، وأدعوكم سيدي المستشار إلى البحث في أسباب غلقها.

أيها السادة المستشارين، بلغوا رئيسنا أن الشركة الوطنية لعجين الحلفاء وهي شركة وطنية التي زارها في القصرين لم يتغير فيها شيء بعد زيارته ما عدى إداريا تحسنت المطلوب إعادة الهيكلة والملف في وزارة الصناعة، التسريع في إعادة الهيكلة علما وأن في مشروع ميزانية 2026 تم استثناء هذه الشركة من تخفيف الديون والتخلي على المعاليم الديوانية في استيراد العجينة لصناعة الورق، يعني الورق الذي سنصنع به الكتاب المدرسي والكراس المدرسي المدعم ندفع فيه المعاليم الديوانية، هذا غير معقول هو لن يباع في الخاص.

سادتي الأعزاء، الصحة نقص كبير في الأطباء خاصة وأطباء الاختصاص عجزت الوزارة على توفير الأطباء.

معالي رئيس الجمهورية، متى سنرى منكم قرارا شجاعا مثل قرار المناولة وغيره مثل ضمان الصحة في المناطق الداخلية تونس الدواخل علما وأن شعاركم الدولة الاجتماعية.

سادتي، بلغوا رئيسنا أن المشاريع كلها معطلة في القصرين.

مركز الولاية عندما أقول مركز الولاية يعني يمثل الحكومة يمثل رئاسة الجمهورية نقص في المعتمدين، ولاية دون معتمد أول منذ عام تخيل ذلك، ولاية دون كاتب عام، يعني والي وحده يدير كل شيء، صفقات المشاريع العمومية تدور حولها نقاط استفهام كبيرة: التعطيل، ارتفاع مفاجئ في الأسعار، صفقات تسلم بالتفاوض المباشر وغير ذلك.

لست مختصا صراحة سادتي لكن حان الوقت لوضع هذا المكان تحت المجهر من أجل الإصلاح والفائدة للشعب علما وأن هذا مال الشعب.

أيها السادة الأعزاء، أصبحت أشك أن سيادة رئيس الجمهورية لا يصله شيء وربما أنتم في حد ذاتكم لا علم لكم بوضعنا في القصرين وخاصة أنكم الأقرب لمعالي الرئيس:

وضع أمني متردي رغم المجهودات الأخيرة في تحسن بسيط.

بلد ينخره الفساد والممنوعات والمحظورات في وضح النهار.

والمؤسف أن أصحاب هذه الأموال في بعض الأحيان يتحكمون لكيلا أقول يحكمون.

أيها السادة يتنقل مريض القصرين إلى سوسة وتونس من أجل علبة الدواء وهنا أتحدث على صيدلية الأدوية الخصوصية معالي وزير الشؤون الاجتماعية لا يبالي.

بلغوا الرئيس أن القصرين متعبة وزاد تعبها. رحم الله شهداء القصرين.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا حاتم، الكلمة الآن للنائب المحترم فخر الدين فضلون، ثمان دقائق. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

في البداية أود أن أتوجه بتحية إكبار وإجلال وتقدير لكافة أعوان وأسلاك هذه المؤسسة العريقة، هذه المؤسسة التي أعرفها جيدا هي مثال في الوطنية، في التفاني وفي الحرفية.

سيدي الرئيس، اليوم اخترت أن أمثل أو أن أجسد مهامي النيابية في جانب مهم فيها وهو المصداقية والأمانة وأريد أن أتوجه بكلامي للناس الذين منحوني الثقة بلغة عامية تونسية 100% وأريد أن أكون صريحا معهم وبالتالي اخترت أن تكون مداخلتي مصارحة للشعب التونسي.

اليوم لا بد للشعب التونسي أن يعرف ويعلم أن بلادنا في الحقيقة تتعرض لمحاولات عديدة لإدخالنا في نفق وإدخالنا في مربع غير مرغوب ونعرف جيدا هؤلاء الناس الذين كانت بيدهم مقاليد الحكم ومن المفروض أن يكونوا فاعلين ولم يقدموا أي شيء للشعب التونسي وها هم اليوم يحاولون أن يرجعوا وبأي شكل من الأشكال، هؤلاء الناس لم يقصهم السيد رئيس الجمهورية، بل الشعب التونسي العظيم الذي لم يلمس منهم أي جدوى وسأكون موضوعيا في كلامي وسأعتمد على معطيات واضحة.

رأينا جميعنا مختلف الاحتجاجات الشعبية التي هي احتجاجات يعني استحقاق ودستورية، ولكن في أغلب الأحيان يتم اختراقها وكانت هناك محاولات الدفع إلى العنف والفوضى ورأينا من دون ذكر الأسماء عديد المحاولات.

لاحظنا كذلك أطرافا خارجية لا علاقة لها بتونس تتدخل في الشأن الوطني وكنا أجبناهم وخاصة ممثلي وأعضاء الكونغرس الذين نعرفهم جيدا ونعرف ما يخلفونه حين يتدخلون في بلدان معينة ويجب على الشعب التونسي اليقظة والوعي وعليه أن يرجع للتجارب مثلا سوريا الشعب الشقيق وغيرها من البلدان، السودان وغيره وغيره وأين وصلت وبالتالي لا بد من أن نحافظ على بلادنا، لابد أن نتفطن لهؤلاء الناس وسأقول لكم فهؤلاء الناس فيهم من ينسق من الداخل مع أطراف في الخارج الذين في الداخل عندهم حلم وعندهم "منامة" لن تتحقق ألا وهي أن يرجعوا ويستعملون ويعتمدون على أطراف خارجية وهذه الأطراف الخارجية لن تخدمهم في المستقبل لأن هناك أبعادا إقليمية خطيرة تتربص ببلادنا وسنجتازها وبحول الله.

صحيح أن الشعب التونسي يعرف أننا في وضع نوعا ما صعب ولكنه من مخلفات سياسات هي في الحقيقة دمرت البلاد ولم تخدم المواطن وفي بعض الأحيان مخلفات أقوى مما خلفه الاستعمار الفرنسي واليوم ليس من السهل أن نتجاوزها وبعصا سحرية وفي وقت قياسي ولكن رغم ذلك توجد نوايا جادة وسأحدثكم عنها تقولون لي صفر إنجاز في هذه المرحلة، لا ليس صفر إنجاز وأمدكم بالمعطيات أهم شيء الوضع الأمني في بلادنا وقد كنا ننام ونصبح على عمليات إرهابية، أخبروني إن أخطأت ونرى عمليات كل ما هو أشكال الانحراف التي تقلصت في الحقيقة بفضل مؤسساتنا الأمنية والعسكرية ونحن نتقدم.

نتحدث في الجوانب الاجتماعية نعرف وقد كنت مارست هذا وأنا على رأس لجنة التربية كنا نحلم أن يقع إدماج 2000 أستاذ أو معلم بقرار رئاسي، بقرار شجاع فوجدنا 22,000 أستاذ ومعلم تمت تسوية وضعيتهم وهم أناس خدموا لسنوات وخدموا بأبعد ما يكون عما يحفظ كرامتهم وفي أمر تمت تسوية وضعيتهم لسنوات وسنرجع حتى قبل الثورة لم يفكر فيهم أحد ولو أننا واصلنا في نفس المنهج الذي كانوا فيه فيمكن أن يظلوا 20 عاما دون تسوية وضعيتهم وفيهم من يموت ومنهم من يغادر ويبقوا في نفس الوضعية وكذلك لمن سيكونون بعدهم اليوم يجب أن نأخذ هذا بعين الاعتبار.

وقع التخلي تدريجيا عن مختلف الآليات التشغيلية الهشة التي مست كرامة الإنسان ولم يبق منها إلا القليل ونتكلم بالملموس وليست كلاما وشعارات، التعاقد الهش، تنظيم عقود الشغل في حد ذاته هو تخلي واضح على عبودية كانت تمارس على الطبقة الهشة والطبقة العاملة. اليوم صحيح أنه بقيت بعض الإشكاليات لكنها ستسوى شيئا فشيئا.

مسألة أخرى عملة الحظائر، فإن كل الآليات التعاقدية الهشة تضمحل شيئا فشيئا.

نصل إلى ميزانية 2026 وقلت من تحت قبة هذا البرلمان بأن مشروع ميزانية 2026 فيه حقيقة إنجازات اجتماعية غير مسبوقة ونتحدث أيضا بالأرقام وليس مجرد كلام حين نقول سيتم انتداب 52,000 صحيح فيهم وضعيات قديمة بصدد التسوية، ولكن أيضا هناك وضعيات أخرى جديدة وما هي الانتدابات التي وقعت وقت العشرية خلافا للانتدابات من تحت الطاولة والانتدابات السياسية والانتدابات المشكوك فيها التي يجب فتح ملفها اليوم وسيتم ذلك.

تريدون الحديث عن الإنجازات لنتحدث عن هاجس المواطن التونسي الذي أمضى سنوات وسنوات وهذا قديم وليس بجديد يعمل ويتعب للحصول على منزل أليس كذلك؟ واليوم هناك قرار ثوري سيمكن التونسيين ويجب أن تعرفوا هذا الشيء سيمكن عشرات الآلاف من التونسيين لتحقيق حلمهم في الحصول على مسكن ولا أقول كلاما من الفضاء هذا واقع بدأ هذا الأمر في مختلف الجهات، التفويت في أراضي أملاك الدولة للشركات المعنية الوطنية حتى تحدث مساكن في حدود إمكانيات المقدرة الشرائية وغيرها من الإجراءات الأخرى.

اليوم هناك مؤسسات وطنية كانت متدهورة ورجعت اليوم لنشاطها على غرار مصنع عجين الحلف، شركة الفولاذ التي انتقلت، شركة ألبان تونس يعني هناك خطى ثابتة وإنجازات في الحقيقة لا يجب أن نغلق أعيننا دونها وصحيح أنه توجد إشكاليات، ولكن ليس من السهل أن نتجاوزها والمساعي موجودة وهذا ملموس، ولكننا مدعوون كذلك لنراجع رؤانا وآداءنا حتى يكون أحسن وهذا في الحقيقة ممكن، ننقد الحكومة هذا مقبول لكن لا ننتقدها تذكروا من قبل عينوا أعضاء حكومة من الخارج واستوردوا لنا سابقا من كانوا وزراء فماذا قدموا للبلاد؟

لن أذكر الأسماء ولن أقول شيئا قدموا أشياء لا بد أن يرجع لها القضاء وتعرفون جميعا فقد أتوا بهذا من فرنسا والآخر من أين وقالوا سيحلون مشاكل البلاد فلم يحلوا إلا مشاكلهم واستفادوا ثم رجعوا من حيث أتوا وبالتالي يجب أن نهض ببلادنا ونكون واعين ولا قدر الله إذا دخلنا للمربع الذي لا يجب أن ندخله ولن يحصل ذلك لأن التونسي واع فستكون الطامة لا قدر الله على كافة الشعب التونسي بما في ذلك الناس الذين يعملون اليوم ليلا نهارا وينسقون مع أناس لم يحبوا الخير للبلاد، حفظ الله تونس ووفقنا جميعا ودامت تونس كالعادة حرة مستقلة أبية أبد الدهر.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

آمين يا رب العالمين إن شاء الله، شكرا الكلمة للنائب المحترم السيد عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، ست دقائق تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالجميع في مناقشة مهمة رئاسة الجمهورية.

سأستعرض مرة أخرى بعد عديد المرات الماضية بعض الأفكار على أمل أن تصل إلى أسماع السيد رئيس الجمهورية، فأصواتنا يبدو أنها لا تصل، والدليل ما تم ملاحظته في مداخلات السادة الزملاء.

النقطة الأولى التي سأتحدث عنها هي القطيعة بين الوظائف التي تحدث عنها الدستور وهي واقعة مخيفة ولها نتائجها على البناء السياسي وعلى حياة الأفراد، وراء القطيعة إرادة خفية متنفذة تعود إلى الإدارة العميقة التي تورث بالولاء وطقوس الطاعة وغيرها والهدف تأبيد الوضع وإفشال المشروع والسؤال سنفكر بمنطق الاحتمالات إذا كان هذا التشخيص، صحيح لماذا لم يتم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بإيقاف المعضلة؟ إذا كان هذا التشخيص ليس صحيحا أو سويا، فكيف نفسر ما تمت ملاحظته في مداخلات النواب وحالة العطالة والتعطل في الوزارات من خارج طبعا نظرية المؤامرة التي تبرر بها بعض مكونات الوظيفة التنفيذية عجزها؟ المطلب الآن يتخذ بعدا دستوريا وعلى السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل لحسم الأمر.

النقطة الثانية هي تقييم عمل الوزارات في ضوء السياسة العامة للدولة التي يضبطها رئيس الدولة بنص الدستور وأسأل من يقوم بالتقييم؟ وفي أية ظروف يقوم به؟ وهل له الاستقلالية؟ ثم هل يكفي في عملية التقييم أن تنهى مهام وزير أو والي أو غيره؟

إنهاء مهام الوزير لا يعني بالضرورة إيقاف التعطل في الوزارة وعليه يجب أن يتم التكليف ببرنامج عمل مصادق عليه بزمن وأن يتم الإعفاء أو إنهاء المهام بتقرير حول الإخلالات ومحاسبة الضالعين فيها.

النقطة الثالثة، يجب إعادة النظر في الامتيازات والإكراميات والسفريات وغيرها، إذ غالبا ما تعطى على مقاس الولاء وليس مقاس الكفاءة نزيف كبير في المالية العمومية وجريمة في حق الشعب، إذ يستفيد مدير عام أو مسؤول من امتيازات تمنح له دون أن يكون لهذه الامتيازات أثر واضح على الوزارة أو الإدارة أو الدولة.

وتجدر أيضا في هذا المستوى ضرورة مراجعة القانون عدد 112 لسنة 1983 المتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة وخاصة فيما يتعلق بالإحالة على التقاعد، لأن هناك لعبة كبيرة في مستوى الإحالة على التقاعد حين يصل إلى سن 59 يمر إلى 60 أو 63 ويستمر الأمر على ما هو عليه.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة مراجعة القانون المتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية وتوخي منهجية خلق أقطاب ضخمة يتم تجميع عديد المؤسسات أو المنشآت التي تتشابه في الوظائف مع إلغاء أو حذف المؤسسات وهو موضوع النقطة الرابعة التي سأتحدث عنها.

اليوم هناك ملاحظة واضحة تتمثل في تضخم مؤسسات الدولة وما ينجر عنها من أعباء مالية حقيقية مؤسسات الدولة اليوم تفوق 220 مؤسسة عمومية يمكن اختزالها في 50 مؤسسة ونحن نعرف الطريقة التي كانت تنشأ بها هذه المؤسسات، إرضاءات وغيرها ونزيف الميزانيات أكرية وسيارات إدارية ومديرين عامين وصفقات عمومية وكل هذا يمكن أن نوقف من خلاله نزيف المالية العمومية.

بعض الأمثلة التي سأتحدث عنها من مؤسسات تابعة لوزارة التجهيز يمكن تجميعها لحوكمة التصرف المالي العام وترشيده وتحسين جودة الخدمات. المثال الأول: الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية، الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للشمال، الشركة الوطنية العقارية للبلاد التونسية للجنوب وغيرها بالإضافة إلى شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية والوكالة العقارية للسكنى كل هذا يمكن تجميعه في قطب وطني عقاري تونسي ونتخلص من هذه التميزات التي ليس لها أي بعد حقيقي في حياة المواطنين.

مثال ثان يمكن أن نقدمه وهو تضخم من نوع آخر للمؤسسات المعنية بالمساكن العمومية والتي هي تحت إشراف عديد الوزارات ولا جدوى من بقائها على هاته الحالة إذ يستوجب تجميعها في قطب وطني لمساكن موظفي الدولة ومن الأمثلة على ذلك ديوان مساكن أعوان رئاسة الجمهورية، ديوان مساكن أعوان وزارة الدفاع، ديوان مساكن أعوان وزارة العدل، ديوان مساكن أعوان وزارة الداخلية، ديوان مساكن أعوان وزارة التربية، ديوان مساكن أعوان وزارة المالية وفي حقيقة الأمر ماذا نريد من وراء كل ذلك؟

النقطة الأخيرة هي إرساء منظومة رقمية وطنية بينية للقطع مع التعطيل وللنهوض بجودة المؤسسات العمومية، فهناك عديد من المؤسسات الناشطة في العمل المعلوماتي والرقمي، ولكنها خاضعة لعديد الوزارات على غرار المركز الوطني للإعلامية، مركز الإعلامية بوزارة المالية، مركز الإعلامية بوزارة الصحة، مركز الخوارزميات بوزارة التعليم العالي وغيرها من المراكز التي ترهق كاهل الدولة ولا تحقق في حقيقة الأمر نتائج ملموسة على أرض الواقع والأخطر الآن في هذا الذي نعيشه اليوم من تراخٍ مؤسساتي وغيره هو ضرب فكرة المواطنة وحينما نقول ضرب فكرة المواطنة ومعنى المواطنة فإن ذلك يهدد في حقيقة الأمر بـ..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد السلام، الكلمة الآن للنائب والزميل المحترم فتحي رجب عن الكتلة الوطنية المستقلة، له 13 دقيقة تفضل.

السيد فتحي رجب

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة المستشارين برئاسة الجمهورية.

أنا في الحقيقة، قبل كل شيء، أتوجه بالشكر العميق إلى السيد رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، السيد قيس سعيد، وإلى كل مستشاريه وإلى كل الإداريين العاملين برئاسة الجمهورية، وإلى كل الأمنيين الذين يؤدون دورا كبيرا في تعديل ميزان الحكومة.

في الفترة الأخيرة، أثناء وقت الاحتقان بقابس ومرت بسلام ومشكورون كل الأطراف التي تدخلت وتداركت الأمر كما أن السيد الرئيس تنقل على عين المكان لتفادي الكثير من المشاكل ووضعنا في وضعية سيئة مقابل ذلك حينها كان الجو مشحون ولكن هناك أطراف عندما كان الفلاح يجمع محصول التمور والتفاح والقوارص لاحظنا تعسف كبير من قبل الأمن على الفلاحين ومشكور السيد رئيس الجمهورية على تدخله في هذا الشأن وإن شاء الله سنتدارك الأمر في أقرب وقت، مقابل ذلك هناك أشخاص تخزن المحصول الفلاحي، فعندما يجمع الفلاح المحصول يقوم بتخزين النوعية الجيدة في المخازن والبقية يقع بيعها في الأسواق كذلك الأمر بالنسبة إلى التمر ولكن في المقابل رأينا الأمن يدخل اليوم في مسألة المخازن بالجم.

لدينا في الجم مخازن ما يكفي الوسط والجنوب التونسي ويتدخل الأمن ويحجز السلع المصرح بها في المنظومة وتأتي التجار ولديهم شاشة أمامهم ويتفقدون وكل الأمور كانت تسير بسلام، ولكن في الغد يأتي

الأمن ويصادر البضائع، لماذا؟ لا يوجد أي سبب، فهو يخزن بطريقة قانونية ومصرح بها، لماذا يحجز مخزونه؟

هناك محاضر لمصادرات بمئات الأطنان من الخضر والغلال، وجاءت هذه الخضر ووضعت في المخازن بطريقة قانونية فلماذا يقع افتكاكها؟ ثم يأتي السيد رئيس الجمهورية ويحكم عليه ويودعه في السجن هذا نوع ما ظلم، الناس أصبحت لا ترغب في تخزين التمور أو التفاح أو البصل أو الثوم، وقد انجر عن كل ذلك أن السلع أصبحت مرمية التفاح بقي في الأشجار إلى أن تعفن وينتظرون أن تمطر بالحجارة، كذلك التمر مرمي والبعض الآخر نجده يباع بدينارين فقط ونريد منهم أن يبيعوا بضائعهم التي تقدر بمئات الأطنان في الأسواق وبعد ذلك ماذا سنأكل في شهر رمضان، حينها لن نجد التفاح والتمور وغيرها عند قدوم الموسم الفلاحي.

نقوم بالتنكيل بالفلاح وبأصحاب المخازن، عوض أن نقوم بتأطيرهم ومساندتهم ونضع اليد لنفتك سلعهم ونبيعها في الأسواق ونقوم بمحاسبتهم، هذا صراحة أسميه نوع ما ظلم وأنا أمس اتصلت بالسيد وزير التجارة، مشكورا وقد استمع إلي وقدمت له تقارير في هذا الشأن وإن شاء الله يقع تدارك الأمر في أقرب الأوقات.

الجم مدينة تجارية بامتياز والبضاعة والسلع تأتي من المناطق الفلاحية من كامل الجمهورية من الرمان والتمور إلى غير ذلك حتى أن "الثوم" تستورده بعض الأسواق ويدخل عبر الديوانة مصرحا به بالفواتير كذلك الخضر والغلال مصرح بها ومرفقة بفواتير ثم يقع حجزها لماذا؟ لا نعرف.

البضائع الأخرى تأتي من المصانع التونسية وكلها مرفقة بفواتيرها تدخل عبر الحدود البرية أو البحرية بفواتير وتصاريح، صحيح أن البعض الآخر يأتي مهربا، ولكنه لم يمر عبر الحدود ليقع افتكاكها كذلك هناك بضائع تمر بسهولة عبر الحدود لأنها كانت " escorté" ثم يقع احتجازها بعد ذلك في حين أن هذه الأسواق تقوم بتعديل الاستهلاك والأسعار.

كما أن هناك حادثة وقعت مؤخرا لأخوين يعملان "بكشك" لبيع السجائر نظرا إلى تواجد بضائع مهربة لديهم ووقع سجنهما ومر على هذه الحادثة شهر بأكمله، ولكن لماذا لم تتخذ إجراءات أخرى من قبل وزارة التجارة مثلا فتح محضر في الحادثة وخطية مالية وحجز السلع المهربة عوض سجنهما هل ستحكم عليهما بالشنق؟ من يبيع المشروبات الكحولية خلسة في حالة صراح، هناك أيضا حادثة لبائع تفاح وقع حجز شاحنته وبضاعته ومسجون منذ شهر فهذه البضاعة ليست جيدة لكي يقع وضعها في المخازن لذلك قام بجلبها ليبيعها في الغد ولكن وقع بيع البضاعة بأكملها بـ 500 مليم لأنها تعفنت وبقي هو في السجن لمدة شهر أو أكثر، إلى متى سيستمر هذا الوضع هذا ظلم.

نقطة أخرى، أتوجه بها إلى السادة المستشارين والسيد رئيس الجمهورية، أنا نائب للشعب المطلوب مني مخاطبة جميع الناس، أخاطب الفقراء والأغنياء والموظف البسيط والموظف السامي والمصلح والمهرب ومستهلكي المخدرات، يجب أن أستمع إليهم وأراهم، يجب أن أتحدث معهم، يجب أن أتحدث مع جميع الأطراف السياسية حتى إن كانوا من الإخوان، يجب أن أعرف ما يجري في البلد، لدي عقل أميز به بين الخير والشر.

إذا كان هناك ما يجب أن أقوله سأقوله ومشكور السيد معتمد المدينة في الحقيقة يستمع إلى حتى إن اضطررت للاتصال به في الثالثة صباحا وأيام السبت والأحد فهو يستجيب لذلك وبذلك نتشاور ونتدارك المشاكل ونقوم بتأطير الناس وإذا كان هناك خطر داهم نقوم بإعلام السلط المعنية.

نحن واعون ونحن نتعرف بهذا المسار وبسيادة رئيس الجمهورية، نحن نعرف 99% من السكان سواء هنا أو في الخارج، يؤمنون بقيس سعيد ويؤمنون بالمسار ويحبون رئيس الجمهورية ولا يشكك في هذا أي شخص ليس هناك أي مشكلة يجب أن نقف جنبا إلى جنب كسلطة تنفيذية ورئيس الجمهورية ونواب وشعب من أجل هذه البلاد ليس لدينا أي خيار آخر وإذا كان هناك فساد فيجب علينا التبليغ عنه مثلما هناك أشخاص أدافع عنهم هناك أشخاص يجب عليهم تحمل مسؤوليتهم.

فعلى سبيل المثال جمعية صيانة المدينة بالجم بها فساد مالي وإداري، هذه الجمعية تأسست منذ سنة 1980 قمت بإعداد مكتوب بثلاث صفحات وأبلغت السيد الوالي بذلك وذكر أن الأمر ليس من مشمولاته ولا من مشمولات وزارة الداخلية، بل من مشمولات رئاسة الحكومة فتقدمت بمكتوب لرئاسة الحكومة ممضى من قبلي ومن قبل رئيس مجلس نواب الشعب وبقيت المراسلة ترسل من رئاسة الحكومة إلى وزارة الداخلية، إلى الوالي وإلى كاتب عام البلدية.

كيف أن النائب فتحي رجب يتقدم بشكاية وأنا لا أخاف من أي شخص فقط طلبت التثبت من فساد مالي ورقابي، ماذا حدث؟ وقعت إجابتي، بعد ذلك قامت رئيسة الحكومة بإرسال إجابة السيد وزير الداخلية وقد ذكرت في مكتوبي أن هناك جمعية تتمتع بأكرية محلات عمومية يفوق مبلغها 100 ألف دينار في السنة ومقر بنك مسوغ بـ 8 آلاف دينار في السنة وأمامها مقر بنك وقع كرائه من قبل خواص أقل مساحة وأقل جمالية بمبلغ قدره 60 ألف دينار في السنة، يجب عليكم تحديد الأكرية.

هناك أيضا مقاهي لا تقوم الجمعية بجمع مبالغ الكراء إلى جانب أنها لا تقوم بتعديل أسعار الأكرية فهي لا تقوم بجمعها ألا يعتبر هذا فساد؟ طيلة عشر سنوات لم تقدم أي شيء إذا تقدمت كل سنة بذلك المبلغ الذي يقدر بـ 100 ألف دينار لمدة عشر سنوات لبلغت 1 مليار ولم تقدم أي شيء منذ سنة 2015 وينص القانون الداخلي على أن تقع الانتخابات كل سنتين، ولكنها لم تقم بذلك لمدة عشر سنوات وعندما تساءلت عن المسألة أبلغوني أنه في تلك الفترة كانت جائحة الكورونا، هذا ما أدرت قوله وسأمد سيادتكم بهذا الملف ثم بعد ذلك تقع إجابتي أنها أنجزت أرصفة ومناطق خضراء خلال عشر سنوات وحصلت على تشجيع بمبالغ تقدر بـ 3 ملايين و8 ملايين.

يا سادة، في الحقيقة أنا أعتبر ذلك تجاوزا، أنا لا أطالب بتتبعات عدلية، ولكن يجب أن نصلح وأن نتدارك ما فاتنا إلى متى سنواصل في الصمت إلى حين إعادة الانتخابات الذي يعد بطريقة غير قانونية فهو يتم في مقهى هل يعقل ذلك؟

هذا ما أردت قوله وأنا أطمن الشعب التونسي وأقول لهم أن جميع النواب أو أغلبنا نمد أيدينا للتحاور معكم لكي نستمع إليكم وتستمعوا إلينا لكي نوصل هذه البلاد إلى بر الأمان ولا خوف على تونس، لديها رجالاتها مثل السيد قيس سعيد والسلطة التنفيذية وكل الحكومة مع كامل احتراماتي لهم، صحيح أن هناك بعض الإخلالات، ولكن لا بأس يجب أن نستمع إلى بعضنا البعض وكما يقول المثل "أعز الناس إلي من أظهر لي عيوبي" وشكرا لكم وحمى الله تونس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد فتحي، السيد رضا سأطلب منك طلب المعذرة وبعد إذنك سأعطي الكلمة للنائبة المحترمة والزميلة العزيزة سوسن مبروك، هل تقبل بذلك السيد رضا. شكرا السيد رضا على كرمكم.

الكلمة للنائبة المحترمة سوسن مبروك من كتلة الأحرار تفضلي.

السيدة سوسن مبروك

شكرا جزيلا السيد الرئيس وكذلك أوجه الشكر للسيد الزميل المحترم رضا الدلاعي.

صباح الخير للجميع.

نرحب بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية.

تعتبر رئاسة الجمهورية المؤسسة السيادية الأولى في الدولة وهي التي تضمن وحدة الوطن واستقراره وهي الضامنة لاحترام الدستور والسهر على استمرارية الدولة وحسن سير مؤسساتها كما تسهر على حماية الأمن القومي بمفهومه الشامل وأيضا بمضمونه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وتمارس صلاحياتها في إطار احترام مبدأ الفصل بين الوظائف الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية والوظيفة القضائية، خدمة لمصلحة تونس العليا وخدمة لمصلحة الشعب التونسي صاحب السيادة وفق مقتضيات الدستور وهذه الوظائف الدستورية مسؤولة بصفة تشاركية وتكاملية على تحقيق أمن واستقرار وازدهار تونس.

وفي إطار مناقشة مهمة رئاسة الجمهورية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026، أود أن أتوقف عند أحد المكونات الفكرية والمؤسساتية الجوهرية لهذه المهمة وهي المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية هذا المعهد ليس مجرد هيكل إداري تحت إشراف رئاسة الجمهورية فحسب، بل هو العقل المفكر للدولة والفضاء الذي تبنى داخله التوجهات الوطنية والاستراتيجيات الشاملة التي تحدد توجهات تونس في الداخل والخارج ومع ذلك يظل المعهد في هذه الميزانية الحالية محدود الموارد وضعيف الحضور في صياغة القرار الوطني، رغم أنه يفترض أن يكون منصة استشرافية توجه كل سياسات الدولة على أساس المعرفة والتحليل العلمي.

إن الدور المنتظر من المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية هو إعداد تصورات متكاملة حول القضايا المصيرية للبلاد التونسية وعلى رأسها السيادة الغذائية والمائية والطاقية والسيادة الدوائية والتصنيع العسكري والرقمنة والسيادة الرقمية والتحولات الجيوسياسية في الفضاء الإقليمي والإفريقي والأممي وتحديات التحالفات السياسية وفق المعطيات الجيوسياسية الدولية ووفق المصلحة العليا لتونس إلى جانب تحديات المناخ والبيئة والهجرة والحوكمة الرقمنة والسيادة الرقمية، التنمية الشاملة والعادلة والعناية بالمناطق الداخلية وخاصة المناطق الأكثر تهميشا.

المساهمة في الثورة التشريعية بما يتضمن كل التحديات وخاصة منها رسم السياسات العامة التشغيلية كذلك تفعيل فكرة الأقطاب الوزارية وهي تجسيم لمبدأ الحوكمة والترشيد الإداري، إن خيار إحداث الأقطاب الوزارية يندرج في إطار الإصلاح الهيكلي للإدارة العمومية ويهدف إلى تجاوز التشتت القطاعي وتداخل الصلاحيات الوزارية عبر تجسيم الوزارات صلب ذات الاختصاص ضمن أقطاب منسجمة وظيفيا من أجل أكثر فاعلية.

واليوم بات لزاما أن يندرج ضمن اهتمامات المعهد الاقتصاديات الجديدة والمستقبلية وفي مقدمتها اقتصاد الفضاء باعتباره خيارا استراتيجيا عالميا فتونس، رغم محدودية إمكانياتها قادرة على أن تكون فاعلا في هذا المجال من خلال تطوير البحث العلمي الفضائي والمشاركة في التطبيقات الفضائية للاتصال والمراقبة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية.

ومن هنا يأتي دور المعهد في بلورة استراتيجية وطنية لاقتصاد الفضاء بالشراكة مع الجامعات ومراكز البحث ووكالات الفضاء الدولية والتونسية، حتى تضمن تونس موطئ قدم في هذا المجال الاقتصادي الذي يجمع بين التكنولوجيا والسيادة، إن السياسة الخارجية للدولة هي خط الدفاع الأول عن مصلحة تونس العليا وهي أداة لخدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز موقع تونس الإقليمي والدولي والسياسة الخارجية حتى تكون ناجعة لا بد أن تبنى على أسس وتوجهات واضحة تبنى على معطيات يقدمها أو يشتغل عليها المعهد المعطيات الجيوسياسية الواقعية الحاصلة لتتحول من دبلوماسية رد الفعل إلى دبلوماسية المبادرة والرؤية.

كما أن نجاح رئاسة الجمهورية في أداء مهامها الاستراتيجية يكتمل باستكمال البناء الدستوري للمؤسسات العليا للدولة وفي مقدمتها المحكمة الدستورية لما لها من دور في ضمان سيادة القانون واستقلال الوظائف وتوازنها بما يوفر بيئة مؤسساتية مستقرة تدعم القرار الوطني والسياسات الاستراتيجية للدولة.

نحن اليوم أمام مرحلة دقيقة تتطلب من رئاسة الجمهورية كمؤسسة سيادية أولى وطنية أن تكون مركز تفكير وقيادة استراتيجية لتصوغ السياسات وتواكب التحولات الاقتصادية والتغيرات الجيوسياسية والتطورات في التكنولوجيا وفي كل المجالات.

إن اقتصاد الفضاء واقتصاد المعرفة والاقتصاد الأخضر والأزرق والدائري ليست عناوين نظرية، بل هي مستقبل الدولة الحديثة والضمان الحقيقي لسيادتها لذلك فإن دعم هذا التوجه ضمن مهام رئاسة الجمهورية هو استثمار في مستقبل تونس.

إن مناقشة ميزانية رئاسة الجمهورية هي نقاش حول اتجاه الدولة، هل نريد دولة تفكر وتستشرف وتخطط بعقل علمي أم نكتفي بدولة تدير الأزمات وتدير الواقع كما هو؟

نريد لرئاسة الجمهورية أن تكون قاطرة للفكر الاستراتيجي الوطني وأن يكون المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية ذراعها العلمي والفكري في بناء سياسات الدولة وتحقيقها وتحقيق نموها وتقدمها.

عاشت تونس حرة منيعة، المجد لنضال شعبها والمجد لشهداء تونس وشكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا أستاذة سوسن، الكلمة للنائب المحترم رضا الدلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له عشر دقائق تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيد الرئيس.

نرحب بممثلي رئاسة الجمهورية بيننا في رحاب مجلس نواب الشعب،

ومن خلالكم نبلغ التحية إلى السيد رئيس الجمهورية.

وكم وددت عند أداء السيد رئيس الجمهورية اليمين في رحاب مجلس نواب الشعب، أن يعبر على أنه رئيس كل التونسيين ربما لم

ينتبه لذلك ومن أخطأ يتولاه القضاء لأنه في النهاية هو رئيس كل التونسيين سواسية وهذا ربما ما قد يكون غفل عن ذلك.

في نقطة ثانية، نحن في حركة الشعب وكتلة الخط الوطني السيادي نعتبر أن النظام الرئاسي الذي أقره الدستور لا يعني بأي حال من الأحوال الانفراد المطلق بالسلطة وإنهاء دور كل الأجسام الوسيطة من أحزاب ومنظمات وجمعيات التي تمثل جزءا من نسيج الدولة وأن رفض التعاطي معها ومحاورتها والاستماع لآرائها ووضعها كلها في خانة الفساد واللوبيات والبحث عن المصالح واستغلال الدولة تمشيا غير صحيح، بل خطير ويؤدي بالضرورة إلى تصحر البلاد والعزوف عن تحمل مسؤولية الشأن العام والانخراط فيه.

نحن مع محاربة الفساد ومظاهر الاحتكار ومحاربة اللوبيات والتصدي لكل ما يمس من هيبة الدولة نحن مع الدولة العادلة المنصفة، كما أكد على ذلك عبد الرحمن ابن خلدون منذ قرون لأن العدل هو أساس العمران ونحن نؤكد أن استسهال الزج بالناس في السجون دون احترام الإجراءات وفي غياب محاكمات عادلة لا يمكن أن يؤسس لدولة قوية مستقرة ولأننا نؤمن أن الحرية هي الأساس وأنها هي أولا وأخيرا فإننا ندعو إلى مراجعة وتنقيح المرسوم عدد 54، الذي كان ضحيته عدد من الإعلاميين والنشطاء والسياسيين وغيرهم، كما ندعو إلى الحرص على تطبيق القانون قبل الحرص على معاقبة الناس والتنكيل بهم.

إن عدم إتمام البناء الدستوري للدولة وفق ما جاء به دستور 2022 وأساسا المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء يمثل خطرا على البلاد.

إن عدم الحوار مع المجتمع عن طريق أحزابه ومنظماته وفشل السلطة في كل مستوياتها في التعاطي مع الإعلام وعدم وجود ناطق رسمي في رئاسة الجمهورية وفي الحكومة خلق مشكلا في التواصل ولعل تعاطي السلطة مع ما حصل في قابس أكبر دليل على ذلك وكان عليها الوقوف ووقفة تأمل ومراجعة تمشيها الذي أثبت فشله ومحدودية خياراته.

لقد كان أغلب التونسيين يعلقون آمالا كبيرة على إجراءات 25 جويلية باعتبارها محطة هامة لحماية الدولة ومؤسساتها وفرصة لم تتح من قبل لإصلاح أوضاع البلاد.

نحن نرى أنه ما زال بالإمكان التدارك لإصلاح الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إن الانفراد بالشأن العام وخطاب التخوين وفشل التعاطي مع المجتمع وفوضى التعيينات في كل المستويات لا يمكن أن يؤسس لوضع مستقر وسليم أو يساعد على حل معضلات البلاد اقتصاديا واجتماعيا ونحن نؤمن إيمانا قاطعا أن حماية البلاد وسلامة قرارها الوطني لا تكون إلا من خلال تشريك الشعب وقواه الوطنية من أحزاب ومنظمات ونخب من خلال حوار وطني جامع.

ندعو من خلال هذا المنبر السيد رئيس الجمهورية إلى الإسراع في إرساء المحكمة الدستورية والمجلس الأعلى للقضاء ومراجعة وتنقيح المرسوم عدد 54، واعتماد خطاب تجميعي يطمئن الشعب وقواه الحية والحرص على التطابق بين الشعارات والأفعال والإنجازات.

كذلك ندعو إلى فتح حوار وطني يؤسس لخيارات وطنية تحمي البلاد من كل المخاطر المحدقة بها وتخلق ديناميكية تساعد على تنشيط الوضع الاقتصادي والاجتماعي.

كذلك ندعو إلى حماية مبلغي الفساد، لأنهم يعانون والكثير منهم ربما طردوا من وظائفهم بسبب التبليغ عن الفساد وأرجو من رئاسة الجمهورية أن تنبه إلى هذا الموضوع.

في نقطة ثانية، هذا الأمر يخص قانون المالية وتفعيل التشغيل وذلك من خلال فتح باب الانتداب في الوظيفة العمومية وخاصة لأصحاب الشهادات العليا ومن طالت بطالتهم إلى غير ذلك وكذلك مواصلة تسوية وضعية الأعوان العرضيين وعملة الحضائر بجميع أصنافهم إذ أن ما ورد في بيان رئاسة الحكومة ليس واضحا.

نحن ندعو رئيس الجمهورية أن يسعى قبل أن نصادق على قانون المالية إلى أن يكون هناك وضوح كاف في علاقة بمن طالت بطالتهم وكذلك حتى بعملة الحضائر55/45 إلى الآن لم تسو وضعيتهم، كذلك عمال الحضائر الذين يعملون في الانجراف 18 يوما و15 يوما و14 يوما و17 يوما من المفترض أن ينطبق عليهم القضاء على ما يسمى بالتشغيل الهش، إما أن برفع في عدد أيام العمل أو على الأقل استيعابهم ضمن آلية التشغيل الهش.

كذلك في نقطة ثانية، توجهت إلى السيد رئيس الجمهورية لأن الوزراء لا يسمعوننا طرحت عليهم ملفات على الجهة، ولكن لا يسمعك أحد كان هناك تسويف وغير ذلك، مشروع المنطقة اللوجستية بمجاز الباب العقار متوفر والملف تقريبا يراوح مكانه ولم يقع تقدما في هذا المشروع رغم ذلك أعتبر أن مجاز هي بوابة الشمال الغربي وهي منطقة لوجستية والعقار متوفرولم يتحقق ذلك، نحن ندعو السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل رأسا في هذا الاتجاه.

كذلك إنجاز المستشفى العام متعدد التخصصات في ولاية باجة، والمبرمج في مؤتمر الدول الاستثمار 2020 في نوفمبر، لا يزال في حاله إلى الآن. وهو تقريبًا في نفس مؤتمر الاستثمار بمدينة المستشفى الملك سليمان وفي نفس المؤتمر، إلى الآن لم يتحرك هذا الملف، رغم أنّ العقار متوفر والموضوع لم يتحكم من قبل الوزراء، كانوا يقولون: "نراه" أو "طبعا نشوفه"، لكني أدعو السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل في هذا الملف.

لقد زار السيد رئيس الجمهورية المستشفى الجهوي بباجة ويعرف حالته، خاصة في حادثة عمدون في 2019، حين زاره ويعرف الوضعية الكارثية للمستشفى الجهوي بباجة، باجة تحتاج إلى مستشفى جديد متعدد الاختصاصات وندعو السيد رئيس الجمهورية أن يتدخل في هذا الملف.

كذلك هناك مشروع الخط الحديدي رقم 2 بين معطر باجة وطبرقة والذي توقف بسبب إقامة سد سيدي البراق...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رضا، واصل فكرتك.

السيد رضا الدلاعي

هذا الملف، دراساته حاضرة، تتحدث مع الوزير يقول لك، نعم الدراسات حاضرة ونبحث عن خط تمويل بمنطق الإقليم، يمس بنزرت، باجة وجندوبة والمفروض أن يسترجع هذا الخط الحديدي رقم 2 وندعو رئيس الجمهورية أن يتدخل في هذا الملف بشكل أساسي.

نحن نريد لرئيس الجمهورية أن ينجح في إدارة البلاد، نريد لبلادنا أن تحقق النماء ونحن نسعى من خلالنا في مجلس نواب الشعب أن

ندفع باتجاه أن نكون يدا بيد مع رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة وإن شاء الله تكون تونس بخير.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد رضا، الكلمة الآن للنائب المحترم عمر برهومي غير منتمي، أربع دقائق.

السيد عمر برهومي

شكرا السيد الرئيس ومرحبا بالسادة ممثلي مؤسسة رئاسة الجمهورية في رحاب مجلس نواب الشعب،

في الحقيقة سأركز مداخلاتي على المؤسسات التي تنضوي تحت رئاسة الجمهورية، المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وأهميته في تحديد رؤية وسياسة عامة بناء على مقاييس عملية وعلمية.

تونس في حاجة الى استراتيجية شاملة متعلقة بالتونسيين بالخارج لأن التونسيين بالخارج تغيروا من ناحية التركيبة والخصوصية والحاجة وقدرتهم على إفادة البلاد اقتصاديا واجتماعيا ولهذا، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية ندعوه للعمل على استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، استراتيجية يساهم فيها أبناء وكفاءات التونسيين بالخارج بصيغة تشاركية تهدف إلى تحديد السياسات الشاملة التي تنهض بالبلاد من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتضمن علاقة التونسي بالخارج والأجيال التي تليه بالبلد الأصل. إذا نحن بحاجة إلى دراسة بعيدة المدى لأن التونسيين بالخارج التركيبة تتغير ووصلنا للجيل الخامس للهجرة وما هي السياسة التي تحددها البلاد للمحافظة على هذه الأجيال.

ثم الخطة الثانية هي خطة الموفق الاداري وهي خطة تابعة لرئاسة الجمهورية، من خلال تصفحي للموقع الرسمي للموفق الاداري لاحظت أنشطة متعددة للسيدة الكاتبة العامة رغم غياب خطة موفق اداري واعتمادات مرصودة على ما أظن بـ 383 مليون والفكرة نظرا للمشاكل الادارية التي تعرض لها التونسيون بالخارج فئة يتجاوز عددها مليون ونصف ربما يثير إشكاليات مع الجباية ومع الديوانة ومع القنصليات ومع الحدود والأجانب وعديد الإشكاليات مع جميع الوزارات. يمكن بكل بساطة حلها بواسطة الوساطة عبر الموفق الاداري إما بإحداث تطبيقة بصفة رسمية أو قناة مباشرة بين التونسيين بالخارج وخطة الموفق الاداري.

النقطة الثالثة هي تعدد الهياكل المعنية بالتونسيين بالخارج ووزارات الاشراف، التونسيين بالخارج لديهم علاقة بجميع الوزارات، مع الديوانة ومع الحدود والأجانب وعلاقة بالاستثمار وبالشؤون الاجتماعية وبالتعليم من خلال البرنامج الذي خصصته الدولة لتعليم أبناء الجالية، هذه الهياكل متعددة والتونسي بالخارج في حد نفسه لا يعلم إلى أي هيكل أو وزارة تابع، لدينا هيكل في وزارة الشؤون الاجتماعية، لدينا هيكل في وزارة الخارجية وشؤون التونسيين بالخارج، عدة هياكل يا ليت لو نجد صيغة لهيكل موحد في شكل مؤسسة حكومية في بعض الدول الأخرى هناك حتى وزارة المغتربين، هناك وزارة المقيمين بالخارج في بعض الدول الأخرى.

يا ليت لو نستأنس بهذه الفكرة ونحدث هيكلا يضم مجموعة هذه الادارات ويسدي خدمة على أحسن وجه للتونسيين بالخارج وهكذا نضمن التواصل في علاقة الثقة بين التونسي بالخارج والبلد الأصل أو الفكرة التي طرحناها على سيادتكم السنة الفارطة وهي مساندتكم في مشروع القانون الموجود في رحاب مجلس نواب الشعب من حيث احداث المجلس الوطني للتونسيين بالخارج وهي تجربة ليست بدعة، بل موجودة في عدة دول منها دول مجاورة تم تفعيله في السنة الفارطة وهناك ديوان ملكي موجود منذ أكثر من 14 سنة وفي دول أخرى هناك وزارات وفي دول أخرى هناك منظمات فيا ليت لو نعمل على توحيد الهياكل التي تعنى بالتونسيين في الخارج.

في الختام التونسيون بالخارج يمثلون الحل الأمثل لإيجاد المعادلة في تجسيد ارادة التعويل على الذات ومعاضدة الاقتصاد الوطني وذلك بتشجيعهم على العودة والاستثمار والادخار والانخراط في الشأن العام الوطني الداخلي والاعتناء بمشاغلهم وتذليل التعقيدات الادارية لشؤونهم وستجدونهم سندا قويا في الداخل وخير السفراء في الخارج. شكرا لكم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الأستاذ عمر، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي الرايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق.

السيد سامي الرايس

شكرا السيد رئيس المجلس،

مرحبا بالسادة مستشاري رئاسة الجمهورية،

في بداية مداخلتي ارجع للنص الدستوري الذي ينص أن من المشمولات المضمنة بالدستور هي اسناد الوظائف العليا المدنية والعسكرية باقتراح من رئيس الحكومة وتسمية القضاة بناء على ترشيح المجلس الأعلى للقضاء المعني.

ما نلاحظه أن هناك العديد من المؤسسات من عديد الإدارات المركزية والجهورية والبلدية ونفس الشيء بالنسبة للتمثيليات في مستوى السفارات والقنصليات، وتعرفون أهمية اسداء الخدمات إضافة إلى ربط العلاقات مع عدة دول لإسداء الخدمات لفائدة عمالنا بالخارج وفي نفس الوقت عملية التصدير التي تم السكوت عليها في ميزانية 2026.

يعني تعرضنا الى ارتفاع نسبة التوريد إلى 4 بالمائة في حين هناك استقرار في خصوص نسبة التصدير وأنا أرى أنه بالنظر لصابة الزيتون الموجودة هذه السنة إلى جانب صابة التمور والقوارص والتفاح إذا لم يكن هناك استراتيجية كبيرة في تصدير وربط العلاقات مع عدة دول وفتح الآفاق للمسوقين التونسيين لا يمكن أن يكون لدينا غياب كبير في التسمية في القنصليات وفي السفارات بدون أن يكون لدينا إمكانية للتصدير لهذه المنتوجات الفلاحية التي نحن بحاجة إليها لتزويد الميزانية بالعملة الصعبة.

تقريبا أكثر من 20 سفارة بدون سفير، أكثر من 12 قنصلية بدون قنصل وميزانية وزارة التجارية ووزارة الخارجية في حد ذاتهم لا تصل إلى 1 بالمائة من ميزانية الدولة وأتصور أن هذا سيكون له تأثيرا إذا اعتبرنا التصدير كرافعة من رافعات الاقتصاد وفي علاقتها بتمثيليات القنصلية والسفارات التمثيلية الدبلوماسية لا يمكننا الحديث عن دبلوماسية اقتصادية في غياب ممثلين عن السفارات وعن القنصليات.

في نقطة ثانية متعلقة بالمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وبالنسبة لي هو العقل المدبر للدولة لأهمية المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية وأتصور أن المنشورات التي تقوم بها مهمة جدا، وأنا كنت عضوا في لجنة تنظيم الادارة وكنت قد طالبت بزيارة للمعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية لكن لم تسنح لنا فرصة الحضور رغم أهمية

الدراسات وأهمية الحضور في الندوات المقدمة والتي من شأنها أن تساعدنا في اعداد عديد مقترحات القوانين. لا أعرف لماذا هذا المعهد ممنوع أن يحضره النواب رغم طلبنا الحضور في عديد المرات في هذا الخصوص.

المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية أرى أن أهميته كبيرة جدا وأنا قلت أنه العقل المدبر، وأكون جريئا أكثر عندما يتخذ إجراءات باعتبار الوضع الأفقي بالنسبة لرئيس الجمهورية في التعامل مع جميع الوزارات وأن الاستراتيجية المخولة في الدفاع وفي تحميل المسؤوليات وفي إيجاد الحلول وبالأخص أن التشخيص الدي تقوم به الدراسات منجزة وفقا لدراسات علمية وتاريخية وجغرافية وفلاحية وصناعية من شأنها ان تقوم بإضافة كبيرة جدا في اعداد مخطط لاحق ويكون لدينا من الإمكانيات والمعلومات اللازمة لكي نكون مطلعين على الموضوع في اعداد المخطط ونعرف بالضبط تمشي الدولة في خصوص الحلول الممكن اعتمادها من طرف المعهد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الآن للسيد محمد بن سعيد عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق تفضل.

السيد محمد بن سعيد

شكرا السيد الرئيس،

نرحب مجددا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية في رحاب مجلس نواب الشعب،

أريد أن أفسر حالة التوتر وحالة التشنج التي ظهرت وتجلت في مداخلات السادة النواب.

أود أن أذكر أن هذا المجلس انبثق عن قانون انتخابي جاء به دستور 25 يعني لا أحد يمكنه أن يزايد على هذا الهيكل المنتخب وهو ركيزة من ركائز هذه الدولة وهي المؤسسة التشريعية اليوم أحببنا أو كرهنا محسوبة على هذا المسار لكن في المقابل تحدث الدستور أيضا على أن السلطة والقرار للشعب، اليوم أظن أن الشعب لن يبلغ طلباته والممثلين والناطقين الرسميين باسم الشعب هم الهياكل المنتخبة بمختلف أنواعها.

عندما يمر على نائب شعب ثلاث سنوات دون أن يتمكن من مقابلة وزير، هل هناك تعليمات أم لا مع ممثلي رئاسة الجمهورية وأنتم قريبون من السيد رئيس الجمهورية. هل نحن اليوم أسقطنا على هذا النظام أم أننا ثمرة دستور 2022 وهو روح هذا المسار.

اليوم هناك وزراء لا يردون على اتصالاتنا في المقابل دستور 2022 جاء بفرض برنامج انتخابي لكل عضو منتخب ومع البرنامج الانتخابي وضعنا على رقبته سيف يتمثل في سحب الوكالة واليوم لا يملك آليات للتنفيذ، حتى الإدارات الموجودة في الوظيفة التنفيذية أغلبها تغلق الأبواب على الهياكل المنتخبة بصفة عامة، كيف سيغير وكيف سيصلح العضو المنتخب اليوم؟ في المقابل الوزير يقع تعيينه يكون لديه كل الصلاحيات، لديه سلطة القرار ولديه الصلاحيات الكاملة لتسيير مؤسسته بمختلف تفرعاتها، لديه الإمكانية المادية والإمكانيات البشرية ولديه المعدات والتجهيزات وكل شيء متوفر للتنفيذ لكن في المقابل يدخل بدون برنامج عمل واضح ولا برنامج إصلاحي يحاسب عليه. هكذا لا تستقيم الأمور.

لهذا، العلاقة والقطيعة والهوة الموجودة اليوم يجب أن تتغير بين الحكومة وبين رئاسة الجمهورية وبين السادة النواب فنحن على نفس السفينة، إذا تم اصلاح الأوضاع ونجحنا سننجح جميعا مع بعضنا وليس طرف فقط ونحن لسنا في علاقة عدائية، بل نحن في علاقة تكاملية.

لا أتصور اليوم أن وزيرا أو رئيس حكومة أو رئيس دولة يمكنه الاطلاع على مشاغل المواطن اليومية أو يجلس مع المواطن يوميا أو يعيش وسط المواطن لكي يكشف حقيقة الإشكاليات التي يعيشها المواطن واولوية مطالب المواطنين اليوم. بالعكس الأعضاء المنتخب لديها حقيقة المشاكل ولا بد أن نستمع لهم ونفتح الأبواب لكي نتناقش مع بعضنا وهذه المداخلات التي فيها تشنج وفيها رمي مسؤوليات لبعضنا البعض ليست في صالح الشعب ولا في صالح تونس.

اليوم نريد أن نتقدم ونحن متكاتفي الأيدي.

أريد العودة لبعض المطالب التي بقيت عالقة اليوم ولم تتحقق، التسوية التي اتفقنا فيها في عمال الحضائر 55/45 سنة لم تتم تسويتها إلى الآن، مرت سنة ونحن نعرف وضعية هؤلاء الاجتماعية ونعرف دخلها المحتشم الذي لا يلبي ولا يستجيب لحاجياتها.

أيضا هناك اشكال آخر في الشريحة التي تجاوزت سنة 55 سنة لم نجد لهم حلا، هناك من اشتغل 10 سنوات و15 سنة لكن في المقابل أحيلت على التقاعد وهي تتمتع بأجرة معوزين. الأمور لا تستقيم على هذا النحو.

عندما لا يكون للعائلات المعوزة رصيدا في الصندوق يتقاضون الأجر مع من اشتغلوا وقدموا لتونس وكونوا أجيال في عائلاتها وفيهم من كون كفاءات شرفت تونس...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل الفكرة السيد محمد دون إضافة دقائق.

السيد محمد بن سعيد

كونوا كفاءات اليوم لابد أن نكافئهم بعد مسيرة عملية لا بد من مكافئتهم لا اخراجهم من الباب الصغير، لا بد أن نكرمهم ونمنحهم أجرا يحفظ كرامتهم وأجرا يجازيهم على المسيرة العملية المقدمة لعائلاتهم وللبلاد.

أيضا اليوم لما لا يكون هناك أجر أدنى للمتقاعدين؟ لما لا يكون هناك منحة أدنى للمتقاعدين؟ مواطن يعمل ويتقاضى أجرا يقدر بـ 1700 دينار و1200 ثم نجعله يتقاضى 260 دينار أو 300 دينار بعد استنزاف طاقته، من جهة صحته أصبحت تتطلب مدخول أكثر للأدوية ومن جهة أخرى نخفض أجره...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا السيد محمد، الكلمة للنائب المحترم حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدي رئيس الجلسة،

مرحبا بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الجمهورية،

مرحبا بالزملاء من الغرفتين،

خير ما نستهل به هذه المداخلة قوله عز وجل: "وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ"في هذا الباب، في مناقشة الميزانية بتاريخ 5 نوفمبر 2025، وقع ما يسمى في تاريخ تونس بخبر الإفراج بضمان عن اثنان من رجال الأعمال التونسيون الذين لنا شرف أن نتفق معهم في

كلمة "التونسيون" والحمد لله عندما نتحدث عن عديد المشاريع، أعتقد أنه دون مال ودون سيولة لا نستطيع أن ننفذ المشاريع والضائقة هي مادية بامتياز.

إذا في هذا الباب ورسالة مباشرة إلى سيادة الرئيس قيس سعيد رئيس الجمهورية التونسية، المتعسرين اقتصاديا والذين طالتهم العقوبات من سجن وتصنيف وهروب خارج أرض الوطن وهم كما قلتها في المداخلة السابقة كانوا رافدا للجمهورية الأولى في الستينات والسبعينات مع مشاريع الدولة وأعيدت الكرة في سنة 1998 مع الجمهورية الثانية وكانت خير رافد لتحقيق ما يسمى بالسلم الاجتماعي والأفكار التونسية التي أينما ذهبت في العالم بينت شيئا وهو أن هذه الراية الوطنية لديها رجالها ويمكنها الخروج من المشاكل التي تمر بها.

في هذا الباب نقول أن المتعسرين في جريمة إصدار صك دون رصيد، للأمانة مررنا بنكسة في هذا المجلس وسقط مشروع العفو. لا أفهم من كان يقصد بالكلام فبعضهم يتحدث عن أطراف لا يناسبها ذلك، والبقية يتحدثون عن أمور لا أريد ذكرها في هذا المجلس الكريم، إذا أين نحن من هذا؟ ماذا فعلت الحجة العادلة؟ ماذا فعل الفصل 111؟ ماذا فعل الفصل 112؟ ماذا فعل الفصل 41؟ ومواطنون شردوا وحدث لها ما يشبه المسخ.

نأمل من سيادة الرئيس التدخل في هذا الباب مع حفظ حق المستفيد والتونسيون بينوا في كل مرة أنهم جديرون بتقديم صيغة تساهم في خلاص هذا وذاك، ونحقق ما يسمى بالسلم الاجتماعي ونحقق النمو وندفع العجلة الاقتصادية وأذكر الجميع شهاد عيان أن الدينار التونسي كان يقارع العملة الأجنبية رأسا برأس، لأنه كانت هناك تمشيات وكانت هناك سياسة وكانت هناك نظرة استراتيجية شملتنا جميعا في نفس المركب الذي نأمل أن يصل إلى بر الأمان.

هذه رسالتي مرة أخرى يا سيادة الرئيس نأمل في عفو في هذا الباب مع حفظ حق المستفيد.

لأمر إلى النقاط التالية جهويا وأبلغكم تحيات جندوبة، جندوبة الحضور الكريم، الصيدلية المعنية بالأدوية الخصوصية والحمد لله وقع الامر في جندوبة التي تفتقد إلى ما يسمى "les médicaments chimiques injectables" نتحدث هنا عن "photo-labile et thermolabile" يعني إذا اضطرّ المريض المصاب بالسرطان عافانا وعافاكم الله إلى التنقل إلى العاصمة ليجلبها، وفي أي ظروف أؤكد لكم من منظور علمي يمثل خطرا على حياة المريض ونأمل أن يكون أهلنا جميعا بخير. إذا نأمل أن لا تنقل هذه الأدوية وتصل إلى جندوبة وتسلم للمريض دون أن يمسكها بيده مباشرة، لأن هناك أمورا تقنية أعرفها ولا أريد الخوض فيها.

الباب الثاني فيما يخص مصنع السكر في جندوبة، فقد كانت البارحة جلسة تقريبا إلى حدود منتصف الليل، جلسة في جندوبة مع العمال الذين بصراحة ظروفهم مزرية. طلبنا من وزارة التجارة أن تمنحهم المتخلد بالذمة فيما يخص سنة 2023، وطلبنا كذلك من وزارة المالية وأرجو أن تسمعني يا سيادة الرئيس أن تزيل التصنيف الخاص بهذا المعمل حتى يتمكن من التوجه إلى البنوك وأخذ القروض وحتى تدور عجلة الإنتاج.

فرحنا وسررنا بعودة موسم الزراعة إلينا. نسأل الله أن يكلل هذه المجهودات بالنجاح...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك السيد حاتم الهواوي.

السيد حاتم الهواوي

شكرا جزيلا.

ثم نمر إلى وزارة النقل ومطار طبرقة الدولي، سمعنا بـ "Transavia" ولم نر شيئا على أرض الواقع، نريد سفرة من "باريس- دوسلدورف" لأننا نعاني من تفاقم البطالة وتعطل منشئاتنا.

ثم فيما يتعلق بوزارة الصحة، نأمل أن يضاف إلى المستشفى الجهوي ببو سالم قسم لتصفية الدم لكي لا يضطر أهالينا إلى التنقل إلى جدوبة ويتكبدون عناء التنقل. أكررها وأعيدها دائما لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا. شكرا سيادة الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، ست دقائق تفضل.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي مؤسسة رئاسة الجمهورية في الجلسة العامة المخصصة لمناقشة مهمة وميزانية رئاسة الجمهورية.

اليوم السياسة الخارجية للدولة هي من مهام السيد رئيس الجمهورية، لا يعقل اليوم أن يكون لدينا قرابة أربعون موقع ومركز قنصلي ودبلوماسي شاغرا، قرابة أربعون سفارة وقنصلية لتونس في الخارج شاغرة. ما الذي يعطل هذه التعيينات؟ من جهة، نقول لدينا كفاءات ولدينا قدرات ولدينا كفاءات بشرية كبيرة ومن جهة أخرى لدينا مواقع حساسة وهامة شاغرة.

هل يعقل سفارتنا في الجزائر وفي واشنطن وسفاراتنا في موسكو وسفاراتنا في روما وسفارتنا في السعودية وفي مالي وفي البرازيل وفي الإمارات وفي ليبيا إلى اليوم شاغرة؟ لدينا سفارات ومواقع قنصلية شاغرة منذ سنتين، القنصلية العامة لتونس في فرنسا شاغرة حتى اليوم.

اليوم نتحدث عن الجالية التونسية بالخارج ما يقارب عددها مليون تونسي بالخارج ونتحدث عن تسهيلات ونعلم أن في كل مرة ينقذنا التونسيون بالخارج بواسطة التحويلات المالية وأبسط الأمور ليست متوفرة؟

الجالية التونسية في الخارج تمثل ثروة بشرية وطنية كبيرة، كيف تكون الإحاطة بها والعناية بها وتقديم التسهيلات لها إذا كانت مواقعنا القنصلية والدبلوماسية في الخارج حتى اليوم معطلة؟

لا توجد رؤية واضحة أو استراتيجية لدور سفاراتنا ودورنا الدبلوماسي في الخارج، وتطوير سفاراتنا وتمثيلياتنا في الخارج لخدمة مصالح تونس الدبلوماسية إلى متى يبقى سفير أو قنصل مع احتراماتي يبقى في منصبه سنتين ثم يتحصل على "FCR" لا توجد رؤية ولا برنامج لتطوير علاقاتنا.

اليوم نتحدث عن دورنا الدبلوماسي وعلى الديبلوماسية الاقتصادية في الخارج وعن الترويج للوجهة التونسية في الموسم السياحي وعن العديد من الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدبلوماسية الاقتصادية.

ليس من المعقول أن يظل ملفا مثل هذا معطلا ونأمل أن تكون هناك إجابة واضحة فيه.

اليوم أتحدث كذلك عن موضوع يهم الصلح الجزائي، جاء مشروع قانون الصلح الجزائي، مشروع قانون لتنقيح المرسوم من رئاسة الجمهورية. قلنا لرجال الأعمال نمد أيدينا للصلح وتصالحوا مع التونسيين وإلا هناك القضاء، جاء مشروع قانون وكانت ارادة من جميع النواب لغلق هذا الملف.

اليوم الذين مدوا أيديهم للدولة والذين قالوا أنهم مستعدون للتصالح مع الدولة وللتصالح مع التونسيين، ولكن هذا الملف متوقف. موجود، هل يعقل أن يكون القانون موجود ولا يطبق؟

إلى أي درجة اليوم الوقت لا قيمة له في اعتباراتنا، لا يهمنا عامل الوقت؟ اليوم هذا القانون، يجب أن تكون هناك إجابات واضحة. اللجنة لا يتم تمديدها، لا تعرف مصيرها، ولا الملفات التي تم الحسم فيها ولا نعرف مصيرها.

نحن اليوم مشرعين وكنا شركاء في هذا القانون. هذا القانون كان المجلس شريك فيه في صياغته وهو الذي صادق عليه، واليوم لا نعرف مآله ولمصلحة من تم تعطيل هذا الملف، القادر على إضفاء إمكانيات كبيرة للدولة.

كنا نسعى إلى أن يحقق هذا القانون التنمية، وأن يدر عائدات لتونس ويجلب أموالا، ونحن في كل مرة نقترض من البنك المركزي هذا الملف قادر على إدخال أموال كبيرة للدولة، ولابد أن يحظى بالأهمية اللازمة.

نفس الشيء، اليوم المحكمة الدستورية، المعهد الأعلى للقضاء، المجلس الأعلى للقضاء، لا توجد على الأقل رسائل تشير إلى أنهم يمضون في تركيزهم؟ المحكمة الدستورية اليوم موجودة في الدستور، موجودة في دستور 25 جويلية فما هو المانع اليوم؟

يعني اليوم من الضروري أن تكون هناك رسائل طمأنة يجب إعطاؤها وبثها، قلنا سابقا أن المحكمة الدستورية كانت خاضعة لمحاصصات حزبية ومحاصصات سياسية وحسابات ضيقة حالت دون تركيزها المحكمة الدستورية، اليوم ما المانع من تركيز هذه المحكمة الدستورية وإعطائها الصلاحيات حتى تقوم بدورها خاصة أننا كأعضاء مجلس نواب شعب اليوم نريدها أن تراقبنا في دستورية القوانين التي أصدرها وفي النظام الداخلي لمجلس النواب اليوم وفي العديد من المواضيع الأخرى القادرة على أن تلعب دورها فيها.

اليوم هذه مؤسسة دستورية يجب الحسم فيها ولا نترك بلادنا في فراغ في مثل هذه المؤسسات.

اليوم كذلك هل من العقول الدولة لديها 80 موقعا للمعتمدين وأكثر بدون معتمد؟ إن لم يكن دور المعتمد هام فلنقم بإلغائهم جميعا، فهناك معتمديات بدون معتمدين، كاتب عام ولاية نابل منذ أن تمت تنحيته ولاية نابل بقيت بدون كاتب عام، هناك أشخاص في مواقعهم منذ أكثر من عشر سنوات ولا تقدم شيئا، معتمد لديه 15 سنة في موقعه وحتى اليوم لم يقدم شيئا، كاتب ومعتمد أول، تقولون أجرينا تحويرات ووضعنا ولاة، لابد أن نضع أعضادا تكون قادرة على مساعدتهم وترافقهم وتمضي بهم إلى الأمام لا العكس. للأشخاص القادرين على التعاون معهم ومرافقتهم وليس لأشخاص آخرين.

اليوم، نحن نحب بلادنا ونرغب في نجاحها، وعندما ننقل فنحن ننقل الواقع لا نريد أن نقول نفس الملاحظات دون حدوث تغيير كبير.

أختم السيد المستشار الأول، كنت قد تواصلت معك بشأن موضوع في الحمامات، حول القصر الرئاسي، هناك أشخاص لديهم أراضٍ اليوم دائرة بالقصر الرئاسي في الحمامات وذنبهم الوحيد أنهم لا يستطيعون استغلال أراضيهم لا للفلاحة ولا للبناء ولا للبيع ولا للقيام بأي شيء، ذنبها الوحيد أن عقاراتها محيطة بالقصر الرئاسي أو بعيدة عنه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد ياسين مامي.

السيد ياسين مامي

شكرا السيد الرئيس،

اليوم الذين لديهم عقاراتهم وأراضيهم، ألا يكفي أنه تم افتكاك أراضيهم في العهود السابقة وماتوا قهرا بحجة السياحة والمصلحة العامة ثم تحولت إلى مصالح خاصة

اليوم الأشخاص الذين ما زال لديهم بعض الأراضي هم وظروفهم مزرية في حين أن لديهم ثروة تتفرج عليها وأراضيها مكتنفة.

لا بد السيد المستشار الأول لرئيس الجمهورية تحدثنا في الموضوع والمواطنون أرسلوا المطالب إلى رئاسة الجمهورية وبلغت مطالبها واتصلت بنائب الشعب لإيصال صوتهم لكن لم أرى متابعة لهذا الموضوع وهو موضوع حساس.

أيضا اليوم في ظل ارتفاع ميزانية رئاسة الجمهورية لابد أن يكون القصر الرئاسي في الحمامات حتى صيانته والتدخل فيه يكون ضمن مرفق رئاسة جمهوري وليس على مؤسسة أخرى...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ياسين، شكرا جزيلا، الكلمة للنائب المحترم محمد أمين مباركي يليه السيد كمال، تفضل محمد أمين عن كتلة صوت الجمهورية، خمس دقائق. تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية ومرحبا بالسادة النواب،

في الحقيقة أنا شاب من شباب تونس الذي انخرط في مسار 25 جويلية وفي هذه المرحلة على أمل أن نكون صوت الجمهورية التونسية وصوت الشباب وصوت جهاتنا الفقيرة أو المفقرة.

قال السيد رئيس الجمهورية بأنه يجب أن نستثمر في المناطق الفقيرة للأمانة اليوم جئتكم من أفقر معتمديتين في الجمهورية التونسية التي كانت قبلها حاسي الفريد، أنا أصيل معتمدية جدليان ومعتمدية العيون ومعتمدية سبيبة.

هذه رسالة أريدها أن تصل إلى السيد الرئيس فمعتمدية العيون مثلا ليس فيها مكب بريد ولا موزع آلي ولا بنك ولا كهرباء وهناك جهة القرين والبرك صدقوني في الشتاء لا يمكن إنارة عمود الكهرباء وعندنا صغار يدرسون والله يعلم بحالنا ولن نتحدث لا عن مشاريع ولا استثمار ولا شيء.

نفس الشيء لمعتمدية جدليان التي من المفروض أن تكون من أغنى المعتمديات بالجمهورية التونسية لأن عندها الرخام موجود في فج تربح وعين الحمادلة وعين ام شطور وعندنا الغابات وعندنا الفسفاط، ومن المفروض أن تكون معتمدية جدليان أغنى معتمدية في الجمهورية التونسية لكنها مفقرة وليست فقيرة وما التفت لها أي أحد حتى حين خرجنا وبلغنا الصوت لم يسمعنا أحد.

عندنا الفلاحة وهي مكسبنا الوحيد التي ننشط بها اقتصاد المعتمدية، وزارة الفلاحة قتلت الفلاحة في معتمدية جدليان وكأنها حكمت علينا بالموت الجماعي هناك حتى الناس الذين كانوا يدرسون صغارهم من مكاسب الفلاحة للأمانة البئر الذي يجف لا تتم إعادة نشاطه عندنا البئر عدد 4 والبئر عدد 2 منذ أن دخلت البرلمان ونحن نتحدث عن المناطق السقوية الموجودة في جدليان وكذلك معتمدية سبيبة، حيث أن الفلاح يعاني ولو أن الفلاح في معتمدية سبيبة يحاول ويجتهد لينجح وهذه السنة أكبر دليل أن وزارة الفلاحة لم تلتفت لهذه المعتمدية وعندنا محصول تفاح 160 ألف طن وعندنا محصول الطماطم حيث لم يجد الفلاحون لمن سيبيعون الطماطم بعدما أغلق علينا التصدير، للأمانة فإن اقتصاد البلاد تنهض به الفلاحة ويجب علينا النهوض بها ونشجع صغار الفلاحين حتى ننهض بتونس ونتقدم بها وبهذه المناسبة أقترح عليكم أن يحدث المجلس الأعلى للخبراء في الاقتصاد ويتداولون في الاقتصاد والمخططات التي يمكن أن ننجح فيها ونخرج بها من هذه المراحل، المجلس الأعلى للخبراء يعطي المجلس الأعلى للاقتصاد وهو الذي يمرر المخططات إلى وزارة التخطيط والاقتصاد.

يجب أيضا أن نفتح الأبواب لشباب تونس من أجل العمل وعندنا شباب يعملون عن بعد مع شركات معروفة عالميا ومنها شركة "Google" الذين يخرجون للإمارات والى دبي حتى يتقاضوا رواتبهم بالعملة الصعبة ومن المفروض أن يتم خلاصه في بلاده ويدخل العملة الصعبة لبلادهم لأنه عندنا كفاءات وطنية للأمانة لا يقرون بوجودنا ونحن اليوم نتحدث عن المعطلين عن العمل ولو فتحت الدولة التونسية أبواب الاستثمار لهذا الشباب لما تحدثنا اليوم عن البطالة في تونس ونعرف أن الوظيفة العمومية عندها حد محدود ونعرف أن الانتداب في الوظيفة العمومية عنده أرقام محددة والإدارات والوزارات في تونس مغلقة دون شبابها لذلك رأيتم الاعتصامات وترون شباب تونس من يريد أن يستثمر وحده يكبلونه بسبب الإدارة العميقة يجب أن نستفيق ونخدم تونس مع بعضنا فتونس تنهض بشبابها ويجب أن نعطي فرصة لشباب تونس، وبلغوا السيد رئيس الجمهورية أن المعطلين عن العمل يجب أن يأخذوا فرصتهم فهم الذين أتوا بنا وبهم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد أمين، النائب المحترم كمال كرعاني عن كتلة الاحرار، خمس دقائق. تفضل.

السيد كمال كرعاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية،

تحية لكل الزملاء والزميلات،

أولا، رئاسة الجمهورية ليست مجرد مؤسسة بين المؤسسات، بل هي رمز وحدة الدولة وعدلها بين الجهات حين تترجم رؤيتها التنموية المتوازنة على أرض الواقع تعود الثقة في الدولة خاصة في الجهات التي طال انتظارها.

السادة الكرام، كلنا ثقة أنكم ستنقلون وبكل أمانة استفساراتنا وتساؤلاتنا للسيد رئيس الجمهورية أول شيء موضوع الدور الاقتصادي الفعلي لرئاسة الجمهورية كما تعلمون بلادنا تعيش أزمة موارد وأزمة أسواق من المفترض جلب عقود استثمارات وصادرات وحلحلة الأوضاع الاقتصادية.

رئاسة الجمهورية يجب أن تكون محرك جلب الثروة للبلاد ليس تمثيل البلاد فقط.

ثانيا، يجب أن يفعل موضوع الصلح الجزائي رسميا على أرض الواقع لخدمة البلاد والمواطنين.

سيدي الكريم، كما تلاحظون عدة فراغات وشغورات في مؤسساتنا ووزاراتنا فيما يخص المديرين العامين والرؤساء المديرين العامين في أغلب الوزارات كذلك الشغور الطويل في الدبلوماسية التونسية من سفراء وممثلينا من القناصل والقناصل العامين.

رسائلي للسيد رئيس الجمهورية عبر سيادتكم وبكل صراحة ولاية القيروان تنتظر تدخلكم مثلا في موضوع إحداث مشروع مستشفى الملك سلمان فإلى متى هذا التأخير؟ أصبحت قصة ورواية.

كذلك المسبح البلدي، سيدي الكريم لم لا تكون هناك إدارة جهوية للكهرباء والغاز بالقيروان؟

كذلك سيدي الكريم، نمر إلى معتمدياتنا التي تفتقر إلى أغلب الخدمات وخاصة فيما يخص أريافها الشاسعة والممتدة.

يطلب المواطنون مسالك فلاحية ولم يطلبوا طريقا، مسلك فلاحي للعيش الكريم وبقي مشروع مطلب المسلك الفلاحي عامين وثلاث أو أربع سنين مثل المسلك الفلاحي بمنطقة البريكات معتمدية نصر الله فهذا المشروع متوقف منذ ثلاث سنوات على أقل تقدير.

في وسط مدينة نصر الله كذلك الطريق مهترئة أيضا وفي أحوازها في عمادة المنارة وفي الجبارة وفي بن سلايمية وفي الخبنة والشابية وغيرها من المناطق ينتظر المواطنون الحلول وتدخل الدولة.

في منطقة صناعية محدثة افتراضيا بمعتمدية نصر الله لها ثلاث أو أربع سنوات ولم يتغير شيء للآن سيدي الكريم.

ملعب رياضة للشباب في المنطقة نفس الشيء وهو المتنفس الوحيد للشباب فيه إشكاليات في البناء.

كذلك المسبح البلدي بمعتمدية نصر الله الصفقات والعروض تبقى ثلاث وأربع سنوات كما هي رغم تدخل مندوبية الشباب والرياضة وتنضاف إشكاليات أخرى كذلك فيما يخص انقطاع التيار الكهربائي على معتمدية نصر الله ومنزل المهيري والشراردة ويعاني المواطنون في كل صيف وتعرفون ارتباط الكهرباء بالماء فينقطع الماء أيضا.

طالبنا أيضا بإحداث نقطة الحماية المدنية مع أن الأرض موجودة على ذمتهم ونطالب بها منذ ثلاث سنوات منذ أتينا إلى المجلس لأن المنطقة كانت ثلاث معتمديات محاذية فيها عدة إشكاليات وتعرفون أن المنطقة فلاحية وصارت عدة حرائق والإشكاليات هي في تدخل الحماية المدنية فهي بعيدة على القيروان أقل تقدير 45 أو 50 كم.

عندنا مؤسسات دولة مهترئة البنايات وننتظر تدخل كل الوزارات من معهد ثانوي لغيرها والبنايات مهترئة وعتيقة لدينا المعهد الثانوي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك بسرعة.

السيد كمال كرعاني

كذلك في ما يخص دراسات المشاريع التي تستغرق أربع وخمس سنوات حيث كان المشروع في المنطقة يقدر بـ 20 و30 ألف دينار وبعد خمس سنوات تصبح التكلفة كبيرة قرابة 100 ألف دينار وتعاد مرة أخرى وتزيد وكما تعرف المشاكل كبيرة.

كذلك يطلب المواطن الماء والكهرباء ومسلكا فلاحيا يعني مطالب صغيرة وتافهة، ولكن سيدي الكريم، لم يحدث فيها شيء إلى الآن.

لدينا أيضا مشكلة الأراضي الدولية والمسترجع بمنطقة منزل مهيري ونصر الله ومنطقة المنارة وسيدي سعد فيها ما يقارب 85,000 زيتونة.

سيدي الكريم، هذه وضعية العملة أيضا ما يقارب 140 عامل يتقاضون أبخس الأجور الموجودة الآن 500 دينار.

السيد نائب رئيس مجس نواب الشعب

السيد كمال لا تطل علينا من فضلك.

شكرا السيد كمال والكلمة الآن للنائب المحترم محمد ضو ولدينا قائمة إضافية فيها ماهر الكتاري وأيمن البوغديري تفضل إذن محمد ضو. تفضل.

السيد محمد ضو

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة مستشاري السيد رئيس الجمهورية والسيدة والسادة المديرين العامين برئاسة الجمهورية،

في البداية أريد أن أوضح نحن أعضاء مجلس نواب الشعب تم انتخابنا على الأفراد وأننا جزء من الدولة ونمثل الدولة ونحن صوت المواطن ونؤمن بمؤسسات الدولة وأريد أن أوضح أيضا مسألة أخرى بأننا لسنا في خصام مع الوظيفة التنفيذية بالعكس فنحن نؤمن بالعمل التشاركي ونؤمن كثيرا بالتناغم بين كل الوظائف لحلحلة بعض المشاريع والانتقال ببلادنا من الحسن إلى الأحسن.

بصفتي نائبا عن جهة مدنين ستكون مداخلتي خاصة بالشأن الجهوي المحلي فولاية مدنين تعاني التهميش والتمييز غير العادل وأنا في الواقع لم أعد أعرف لمن سأشكي ولمن سأوصل صوتي ففي كل مداخلة منذ عامين ونصف وأنا أبلغ صوتي مع كل السادة الوزراء لكن ما من مجيب، لهذا اليوم أردت أن أتكلم وأتدخل مع رئاسة الجمهورية لعلنا نجد ما يساعدنا حتى تتحرك الأمور وتتغير في جهة مدنين.

السيد رئيس الجمهورية، أولا مدنين دون معتمد أول منذ عامين ولا اعرف لماذا فالدولة تعج بالكفاءات فكيف نحتار في تسمية معتمد أول في مدنين؟

معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف تفتقر إلى المرافق الأساسية وهي المعتمدية ذات الأولوية.

معتمدية مدنين الجنوبية بكل عماداتها تشكو من اهتراء الطرقات ونقص في تهيئة الأحياء من مسالك فلاحية وطرقات وتنوير عمومي وتطهير وضعف الخدمات للمواطن، بل تعطل في استكمال بعض المشاريع وهي تستدعي مزيد الدعم في البرامج التنموية الخصوصية.

أما عن معتمدية سيدي مخلوف فحدث ولا حرج هذه المعتمدية الفلاحية التي تم بعثها منذ أربعين سنة لكن إلى حد اليوم تغيب فيها جل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أرجعوا له المصدح لديه خمس دقائق. أكمل.

السيد محمد ضو

لكن للأمانة معتمدية بعثت منذ أربعين سنة تفتقر إلى كل الإدارات العمومية والخدمات الأساسية معتمدية سيدي مخلوف ليس فيها "STEG" ولا "SONEDE" ولا قباضة مالية ولا فروع بنكية ولا حماية مدنية ولا صناديق اجتماعية ولا محطة تطهير، معتمدية لها أربعين سنة ليس فيها المرافق الأساسية ولا إدارات.

البنية التحتية مهترئة تفتقر إلى توفير أبسط الخدمات الأساسية من صحة وتعليم ونقل ودعم القطاع الفلاحي ومن المضحكات المبكيات الحافلة الوطنية تخرج مدنين في اتجاه تونس - سيدي مخلوف تبعد عن مدنين 20 كم وباتجاه تونس في الطريق السيارة هناك محول طريق سيارة يدخل إلى سيدي مخلوف 4 كم والحافلة الوطنية لا تدخل إلى سيدي مخلوف لماذا هذه "الحقرة" ألسنا "توانسة."

من المضحكات المبكيات قام السيد وزير النقل في العام الفارط زيارة لولاية قابس وليس مدنين وتم إعفاء السيد رئيس الشركة الجهوية للنقل في قابس لرداءة وفشله في تسيير الشركة بعد ستة أو خمسة شهور تمت تسميته وعينه مدير جهوي للنقل في مدينة والله شيء "يبكي" فلماذا أعفيته؟ أعفيته لأنه "سامحني" فاشل ثم تسميه اليوم مديرا جهويا في مدنين؟ يعني أنت تعاقب مدنين والله ما عدت أعرف المسؤول عن التسميات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك.

السيد محمد ضو

سيدي الرئيس، قطعوا لي الوقت مرتين ولا أدري ما السبب.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لا بأس الظاهر أنني نسيت إعطاءهم الوقت في البداية. تفضل.

السيد محمد ضو

ندائي للسيد رئيس الجمهورية،

مدنين في حاجة كبيرة.. فابحثوا عما ينقصها فلا أدري كيفية معاملتهم لنا لأجل الرقعة الجغرافية؟ لست جهويا، ولكن هذا هو الواقع لأننا في أقصى الجنوب، فكيف لمدير جهوي أعفيته وبعد ستة شهور تتم تسميته في مدنين؟ ما الرسالة التي تريد إيصالها؟

السيد وزير النقل، طلبت منك عدة مرات وأن الناس مساكين وليس لهم وسائل نقل في الليل من سيدي مخلوف الى مدنين عبر حافلة الشركة الوطنية فهي تمر من سيدي مخلوف فيجب أن تمر من هناك أيضا لنقل الناس. شكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد الكلمة للنائب المحترم ماهر الكتاري. تفضل.

السيد ماهر الكتاري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم جميعا السادة المستشارين ونتشرف بحضوركم،

أولا، في الأساس الذي يقول بأن تونس دولة حرة مستقلة تحت رعاية المولى عز وجل نظام حرية وعدالة للجميع هذا هو الأساس ولم أقول إن هذا هو الأساس لأننا حين ندخل في التفاصيل يمكن في بعض الأحيان أن نهرب ونبعد قليلا ولا نرجع للأسس المبنية عليها الدولة والجمهورية وهذه هي الأساس.

ثانيا، يدعو رئيس الجمهورية منذ مدة إلى ثورة تشريعية في كل ما هو اجتماعي ثقافي اقتصادي رياضي أيضا رأيناه حين استقبل وزير

الشباب والرياضة والمالي، أريد أن أقول لكم إن التشريعات الثورية موجود وقدمها السادة النواب وعندنا عدة تشريعات ثورية في النطاق الرياضي موجودة في البرلمان في مجلس النواب في كل ما هو اقتصادي موجودة كذلك في مجلس النواب والتشريعات الثورية موجودة في كل ما هو استثمار لكن وضعت في الرفوف ولكم سديد النظر، التشريعات التي يدعو إليها سيادة رئيس الجمهورية كلها موجودة وتقدمت ولكن وضعت في الرفوف.

مسألة أخرى، نسمع كل النواب يتحدثون عن الإشكاليات والمشاكل في مناطقهم ولا يتبين لي أن هذا هو مجال النقاش في هذا لماذا؟ النواب تحدثوا عن النتيجة التي وصلت لكننا يجب أن نجد الأسباب حتى نحل هذا وليست النتيجة وأنا أيضا لدي عدة إشكاليات في منطقتي لكن حين نحل الإشكالية في منطقتي ستعود في العام القادم ولا أعرف إذا لاحظتم السادة الوزراء كما لاحظ السادة الوزراء من قبل في كل مرة هناك إشكاليات هي النتيجة لأسباب ونحن لا نبحث في الأسباب وهذا دور رئاسة الجمهورية هناك إشكاليات أسبابها إدارية، تشريعية، اقتصادية، ثقافية ويجب أن نخوض في الأسباب التي توصلنا للمشكلة والنتيجة الموجودة عند كل منطقة وهذا هو الإشكال ولذلك نحس بأننا نراوح مكاننا ولا نتحرك ولا نتقدم لأننا نركض وراء النتيجة ولكن لا نعالج الأسباب التي أوصلتنا لهذه المرحلة، هذا هو الإشكال الموجود وهذه المشكلة التي لا تتبين لي أن السادة المستشارين لا يعتنون بها.

المسألة الأخيرة قبل أن أختم، نحن في نظام رئاسي في نظام رئاسي عمودي تكون الحكومة ما هي إلا أداة لتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأولويات رئاسة الجمهورية، الحكومة ما هي إلا أداة لتنفيذ سياسة رئيس الجمهورية سياسة رئاسة الجمهورية ولهذا يجب أن يكون هناك تواصل كبير وهو حاليا غير موجود تماما ولا نلحظه بين رئاسة الجمهورية وأعضاء مجلس نواب الشعب أو مجلس نواب الشعب وهذا غير موجود بتاتا برغم أننا أقولها وأعيدها في نظام رئاسي عمودي وأن الحكومة ما هي إلا تنفيذية تنفذ سياسات واستراتيجية رئاسة الجمهورية وبالأساس للسيد رئيس الجمهورية وحتى تنفذ هذه السياسيات لابد أن تمر على المرفق التشريعي وليس هناك أي تواصل بين رئاسة الجمهورية وبين مجلس نواب الشعب فنحن لا نرى ذلك وهو غير موجود.

بالنسبة لي هذا هو الإشكال الموجود أولا نحن لا نعالج الأسباب، بل نعالج النتيجة فقط، النتيجة إن هناك حفرة في الطريق أو حافلة لا تصل أو معتمد لا ينشط هي نتيجة لسبب هيكلي موجود ويجب أن نحل السبب الهيكلي الموجود وبعد ذلك سترون مداخلات الزملاء في مجلس النواب إن كان سيتحدث كل واحد منهم عن منطقته لأننا أصلحنا السبب الهيكلي لتلك النتيجة وأعيد القول في نظام رئاسي كالذي نعيش فيه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

سامحني واليوم اعذروني أطلب بكل لطف من بقية الزملاء أيمن والسيد عبد العزيز وجلال بعدم الإطالة حتى نمكن السيدات والسادة المستشارين برئاسة الجمهورية للاستراحة أولا ثم لإعداد أجوبتهم تفضل أيمن البوغديري.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيد الرئيس،

أعيد الترحاب بالسادة المستشارين.

أود أن أطرح موضوعا اليوم تحت قبة البرلمان، لجنة الصناعة والتجارة والموارد الطبيعية والطاقة والبيئة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

عذرا عن المقاطعة، هل بإمكانك تغيير المصدح لأن هناك مشكل في الصوت.

شكرا، أعيدوا له التوقيت.

السيد أيمن البوغديري

شكرا السيد الرئيس.

أعيد الترحاب بالسادة المستشارين.

اليوم داخل قبة البرلمان لجنة الصناعة والتجارة والثروات الطبيعية والطاقة والبيئة تناقش مهمة وزارة البيئة وذلك بحضور السيد وزير البيئة وكافة إطارات الوزارة، ولكن خلال العرض لم أتبين في هذه المهمة ذكر لمنطقتي ولن أذكر اليوم أنه يجب أن تكون جهتي أن تذكر تحديدا في مهمة وزارة البيئة، ولكن الوضع الكارثي والبيئي في جهة رواد حقيقة... اليوم طلبي وحيد وسأتحدث عن موضوع وحيد لا غير موجه لكم سادتي الكرام وإلى السيد رئيس الجمهورية مباشرة.

أتحدث إليكم اليوم بلسان جهة أنهكها الانتظار بلسان رواد التي أصبحت رمزا لمعاناة بيئية مزمنة وواقع لا يليق بتونس التي نحلم بها جميعا،

اليوم ومن هذا المنبر نعتذر منكم يا متساكني وأهالي رواد، لقد هرمنا من الوعود ومن الانتظار وهرمنا ونحن نطالب بأبسط حقوقنا في العيش بكرامة في بيئة نظيفة دون روائح ولا تلوث ولا تهميش أعتذر لأنني نقلت صوتكم مرارا ولم نجد آذان تصغي أعتذر لأن وجعكم أصبح أرقاما في تقارير تطوى، لكنني أعدكم أن صوت رواد لن يطفأ وأن حقكم لن ينسى.

رواد ستبقى تنادي وستبقى تطالب بحقها في تونس عادلة، تونس تنصف أبناءها جميعا وسنواصل الدفاع عن هذه الجهة حتى يتحقق الحلم ولهذا، أوجه كلامي إلى السيد رئيس الجمهورية، ما يؤلمنا ليس فقط حجم المعاناة، بل غياب القرار وغياب الجدية في معالجة وضع بيئي يتفاقم كل يوم منذ ثلاث سنوات ونحن نطرق الأبواب ونكتب ونرفع الصوت ونستنجد، ولكن لا أحد يسمع.

زيارتكم، سيدي رئيس الجمهورية، سنة 2019 إلى رواد كانت بريق أمل استمعتم خلالها إلى المواطنين ولامستم الواقع بأعينكم واليوم، رواد تنتظر منكم أن تتحول تلك الزيارة إلى قرار ينفذ يعيد الثقة والكرامة.

سيدي رئيس الجمهورية،

أحياء بأكملها من جعفر إلى حي المطار ومن عيشوشة إلى حي بن عرفة وحي وردة وأحياء من سيدي عمر وصولا إلى رواد الشاطئ وطريق قمرت كلها بلا شبكات صرف صحي تخيلوا كل هذه المنطقة أكثر من مئة ألف ساكن بهذه المنطقة بأكملها وهذه الأحياء كلها وغم ذلك، لم تدرج رواد في ميزانية 2026، وكأنها منطقة خارج الخريطة، الإجابة التي نسمعها دائما " رواد كبيرة" وتحتاج تمويلات ضخمة لكن هل يعقل أن تبقى الجهة رهينة هذا التبرير؟ أين العدالة في التنمية؟ وأين حق المواطن في بيئة سليمة؟

والأدهى من ذلك أن رواد أصبحت اليوم منطقة عبور لا غير تم تنصيب محطة ضخ في سيدي عمر في منطقة رواد والمفارقة العجيبة

وأقولها بكل مرارة أنه لا حي واحد في رواد تمتع بالربط، المحطة وضعت في خدمة مناطق مجاورة، وكأن رواد أرض عبور المشاريع لا أرضٍ مواطنون يعيشون ويعانون كل يوم.

السادة الكرام،

رواد تطلب منكم التدخل الشخصي مباشرة من السيد رئيس الجمهورية، لأن الوضع تجاوز حدود الصبر، الأمراض تتزايد والروائح خانقة والتقارير البيئية تكشف حجم الكارثة وكل من يقول أن الوضع تحت السيطرة فهو يزيف الحقيقة لأن الواقع مؤلم ومكشوف أمام الجميع.

نرجو من سيادة رئيسة الجمهورية، إيلاء هذا الطلب المصيري لمشروع ربط معتمدية رواد بشبكات الصرف الصحي وذلك عبر تعبئة التمويلات اللازمة وتوجيه الوزارات المعنية نحو إنصاف هذه الجهة التي لم تعد تحتمل التهميش.

نعم، توجيه وزارة البيئة، وزارة التجهيز، وزارة النقل، وزارة الصحة، وزارة الشباب والرياضة لعدم وجود أي برمجة لأي مشروع طيلة عقود مضت ولا مشروع أنجز ولا سطر واحد في ميزانية 2026 راهن على أهلنا في رواد بأن يكونوا موجودين في هذه البرامج.

أقولها وأعيدها: "رواد من تونس ولها الحق في تونس." هي لا تطلب امتيازا، بل تطلب إنصافا وأنتم القادرون، سيدي رئيس الجمهورية، بقرار واحد منكم، أن تعيدوا الأمل والكرامة لأكثر من مئة ألف مواطن يعيشون على أرض أرهقها الإهمال وغطاها التلوث وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، سأنتقل الآن إلى السيد عبد العزيز ثم عصام ثم جلال.

من فضلك كم رقم المقعد السيد عبد العزيز؟ تفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالجميع،

لم أرغب اليوم في الحديث لأن ما كنت أنوي قوله من المفروض أن أوجهه إلى السادة الوزراء، ولكن للأسف الشديد وجهت 140 سؤالا كتابيا وكانت كل الإجابات كتابيا، لكن لم يتغير شيء منذ ثلاث سنوات.

منذ أن جئت إلى هذا البرلمان وعذرا زملائي وأنا دائما أجد نفسي في حالة تشنج ستفهمون لماذا أصبحت كذلك؟ وستفهمون لماذا حرمت حتى من الضحك؟ أنا في العمل السياسي منذ كنت في السابعة عشرة من عمري ولأول مرة سأقول بأنني تعبت، لماذا؟ لم أقم بتحضير مداخلة وسأتكلم مثل أي مواطن يتفرج على مجلس نواب الشعب، أنا أنتمي إلى جهة مفقرة وما زالت كذلك وعلى فكرة أنا من أفقر معتمدية، أفقر معتمديتين وهما القصرين الجنوب وحاسي الفريد.

عندما كنت أتفرج على مجلس نواب الشعب ومناقشة الميزانية والأرقام والاستراتيجيات، كنت أقول: ماذا يفعلون؟ لماذا يكذبون علينا؟ هل نحن لسنا مواطنين تونسيين؟ لأنني كنت أذهب إلى الدراسة بالحمار وأعتذر من البعض فقط لأن هناك من لا يعلمون معنى ذلك، ولكن للأسف إلى حد الآن يستمرون في نفس الوضع، وأنا لا أقول سرديات من الخيال لأن المواطنون يشاهدونني الآن وبإمكانهم عدم تصديقي وعلى فكرة أنا لا أقوم "ببروباقندا" للانتخابات القادمة، بل بالعكس لقد أرهقني التعب وأنتظر انتهاء الخمس سنوات بفارغ الصبر وكنت سأقدم استقالتي من المجلس، هل تعلمون لماذا؟ بدون أي خلفيات أو أفلام أو غيرها، بل هناك من اتصل بي لحضور جنازة وعندما أوشكت على الوصول طلبوا مني العودة من حيث أتيت خوفا من أن يضربوني لأنه لا يتوفر لديهم الماء ولم يتمكنوا من القيام بتغسيل الميت.

سأكرر قول أن حاسي الفريد هذه المعتمدية المفقرة التابعة إلى القصرين الجنوبية، السيد رئيس الجمهورية يتابع الملف وأعطى تعليماته بلفتة خاصة لهذه المعتمديات لكن لم ينفذ أي شيء حتى أن الـ 68 كيلومترا التي منحت لمعتمدية حاسي الفريد لأول مرة منذ أن تأسست المعتمدية، لا يكذبون عليكم يا متساكني حاسي الفريد فإنها بتعليمات من رئيس الجمهورية، لا تصدقون تلك الأفلام فهم يريدون الركوب على الأحداث، أنا أعرف كل شيء أعطيت تعليمات واضحة غصبا عن لوبيات الفلاحة وقع إنجاز 68 كيلومترا لكن لم ينفذ أي شيء.

التمكين الاقتصادي الذي أحدث لأول مرة بحاسي الفريد، أخذ النصيب الأكبر 840 مليون منذ سنة 2023، كان بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية، ولكن لم ينفذ منها أي شيء وما زالت تراوح أروقة وزارة التجارة والمواطنون ينتظرون ولا يعلم بحالهم سوى الله.

أطلب شيء واحد فقط أبلغوا بها السيد رئيس الجمهورية، أنا تمنيت أن أمارس السياسة وأتحدث عن الدبلوماسية الاقتصادية وعن الرقمنة إلى غير ذلك لكن الشعب الذي انتخبني سيسبني، سيقول عن ماذا يتحدث؟ لأن هناك أناس مازالوا يشربون من الغدير.

يتحدثون عن الرقمنة وأنا أتمنى إنجاز عمود لشبكة اتصالات عادية تحدث في "هنشير بأولاد علي الأسود" أين أعيش أنا كنائب شعب؟ لذلك نحن لا نشهب بعضنا البعض، للأسف عندما أعود إلى البيت زميلي لا يتمكن من الاتصال بي بسبب عدم وجود شبكة تغطية وأترك سيارة على بعد 3 كيلومترات عن منزلي لعدم وجود طريق يؤدي إليها أنا أقول هذا فما بالك بالمواطنين" الزواولة"

أنا أطلب شيء واحد فقط نحن نريد أن نعيش مثل كل التونسيين بالنسبة للقصرين الجنوبية وحاسي الفريد نحن لا نطلب إحداث مطار وطريق سيارة، بل نريد تعبيد الطرقات وأن تصلنا بالماء والكهرباء لأن هناك من يتوفر لديهم ذلك إلى حد اليوم.

أنا عندما ساندت السيد رئيس الجمهورية والناس الذين ساندوه لم نقم بذلك لشخصه لأني لا أساند الأشخاص، بل لأن كانت لديه أفكار ورفع شعرات وشعرنا أنه سيقوم بلفتة لهؤلاء المواطنين 'الزواولة وقد قام بذلك، ولكن الإدارة لم تنفذ، لذلك نريد أن يكون الملف لديكم أنتم وليس لدى الوزراء لأن هذه المعتمديات تتذيل الترتيب في كامل الجمهورية التونسية رغم أنهم ناضلوا من أجل هذه البلاد ولازالوا مستعدين لذلك، ولكنهم لا يشعرون أنهم مواطنين تونسيين فهم موجوعين...

أرجو إضافة بعض التوقيت لكي أواصل مداخلتي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك فقط. السيد عبد العزيز، تفضل

السيد عبد العزيز شعباني

إلى حد الآن التلاميذ لم يعودوا إلى مقاعد الدراسة هناك من انقطعوا عن الدراسة لأنهم يبعدون 10 كيلومترات عن المدرسة ولا تتوفر لديهم حافلات أعطونا الأشياء البسيطة مثل الطريق والكهرباء

والماء وبعد ذلك سأعود إلى أهلي وبذلك أكون حققت لهم نوعا ما من إمكانية العيش مثل بقية التونسيين عندها سنتمكن من فهمكم عند مشاهدتكم وهذه لا يعتبر ما ذكرته جهويات، بل فرض علينا ذلك وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم عصام البحري الجابري تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الجمهورية.

صراحة، اليوم أود أن أوجه رسالة من خلالكم إلى السيد رئيس الجمهورية، بعد تدخله وتناوله الملف مباشرة لملف جريمة الدولة البيئية بولاية قابس، الحمد لله أن هذا الملف خرج من كل منظومات الفساد الإدارية والوزارات وأصبح الآن تحت أنظار السيد رئيس الجمهورية.

من خلال هذه الرسالة ننبه أن هناك كثيرا من المناورات حاليا لقبر هذا الملف الذي كان يقبر لسنوات وعقود بشراء الذمم، بالسفريات لفئة معينة من الذين تشرى ذممهم لكن كنائب شعب وأمانتي سأؤدي دوري خاصة الرقابة في كل المناورات وآخرها إجابة رئاسة الحكومة عن ممثلي وزارة البيئة في جهة قابس ووكالة الشريط الساحلي، عندما تساءلنا عن اللجنة المركزية والوطنية قاموا بإغلاق المداخل وأكد الممثلون الجهويون أن الوحدات كلها كانت مشتغلة وهذه مغالطة كبرى،

السيد رئيس الجمهورية، حتى الوفد الصيني تتم مغالطته بإغلاق الوحدات الملوثة من هنا، نطلب إدارة الملف البيئي بولاية قابس وانعقاد مجلس الأمن القومي وتتولى الهندسة العسكرية ملف الجريمة البيئية بولاية قابس، لأن هاته الوزارات لا يمكن أن تكون القاضي والجلاد في نفس الوقت، وتقوم بتقارير لكن لدينا الثقة في السيد رئيس الجمهورية، فقد شارك في الاحتجاجات البيئية سابقا في سنة 2013 ويعرف ولاية قابس منذ سنة 1970.

اليوم، أود أن أسأل عن دور المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية، أين هو في هذا الملف؟ وهل سيستأنس بالدراسات للكفاءات على مستوى الجهة والشعب في ولاية قابس الذي طلب ورفع شعار" تفكيك الوحدات" وهو شعار إرجاع العدالة ورفع المظلمة عن ولاية قابس؟

نحن نود اليوم الإعلان عن هاته الخطة الإستراتيجية وترجمة هذا الشعار وهو مطلب شعبي إلى خطة استراتيجية وأظن أن المعهد التونسي للدراسات الاستراتيجية مع الدراسات الموجودة في ولاية قابس يمكن بعدها للسيد رئيس الجمهورية، الذي يتولى الملف الإعلان عن الخطة الاستراتيجية لرفع المظلمة البيئية على ولاية قابس.

نأمل أن هذه الرسالة وصلت، أود تقديم ملاحظة كنائب جهة على ولاية قابس منذ ثلاث سنوات وأنا أتحدث عن هذه الجرائم، لكن ليس هناك تفاعل من الوزارات المعنية حتى تدخل السيد رئيس الجمهورية، وكما كمواطن قمت حتى بطلب ويمكن تثبيته في مكتب الضبط في رئاسة الجمهورية، كمواطن أعتقد أن ما يحدث في ولاية قابس يمكن أن يسبب احتقانا كبيرا جدا، ووصلنا إلى هذه النتيجة، إن شاء الله تتظافر كل الجهود وإخراج ولاية قابس من عنق الزجاجة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام، آخر مداخلة للنائب المحترم جلال خدمي تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بممثلي رئاسة الجمهورية.

في الحقيقة سأتحدث بإيجاز عن أهم إنجازات الأستاذ ابن الشعب قيس سعيد، وهي ملفات اجتماعية كبيرة أهمها المناولة وهو القطع تماما مع العبودية، ملف الحضائر وقد سويت عدة فئات بهذه الملفات مازالت الملفات القادمة، أيضا هناك 28 ألف بين معلم وأستاذ نائب وهو رقم كبير في الحقيقة ولم نره لسنوات عديدة وظلت هاته الفئة دائما تعاني من المنظومات الهشة المرأة العاملة في القطاع الفلاحي التي عانت الكثير رغم أنه في الحقيقة، أود أن أوصل رسالة مباشرة إلى السيد رئيس الجمهورية وهي تتمثل في أن الصندوق الذي أحدث فيما يخص المرأة العاملة في القطاع الفلاحي ما زلنا إلى حد الآن لم نرى منه أي تدخلات، أيضا الإجراءات في قطاع النقل وفي الحقيقة هناك إصلاحات مازالت في طور الإنجاز ونأمل أن ترى النور إن شاء الله.

الانتعاش الاقتصادي، عندما نتحدث عن سداد الديون فهذه الأرقام تأتي بها وكالات ومنظمات عالمية فنحن لم نأت بأي شيء من لدينا، بل نتحدث بلغة الأرقام والأرقام لا تخطأ.

ثانيا الانتعاش الاقتصادي التونسي، عندما نلاحظ تراجع نسب التضخم إلى حدود 5 % فهذه الأرقام لا يوجد بها مغالطات وعندما نقول أن اقتصادنا صمد أمام التغيرات الاقتصادية وأمام التغيرات الجيوسياسية والصراعات الموجودة في العالم والتحولات المناخية وغيرها، فإن صمود اقتصادنا كان نتيجة التعويل على الذات وألقي بالفضل على صندوق النقد الدولي فإن ذلك كان من باب الحفاظ على السيادة الوطنية، فإن هذا الصندوق ينص على أنه إذا لم يتوفر الدعم للمواد الأساسية للشعب يجب التفويت في المؤسسات العمومية الخاسرة وإذا لزم الأمر فإنك ستبيع تاريخك، وفي كل مكان من الجمهورية التونسية العزيزة نجد شاهدا على عبق تاريخ بلادنا إلى آلاف السنوات في حين أن هناك دول عندما يجدون علبة طماطم مرمية منذ 20 سنة يعتبرونها حضارة حتى أنهم أرادوا بيع تاريخنا، لذلك عندما ندعم الأستاذ قيس سعيد فنحن نقول الحقيقة فهذا الشخص حافظ على السيادة الوطنية، لقد كان السفراء في وقت ما يصولون ويجولون في البلاد التونسية وكنا نتسول من الشعوب والأمم الأخرى، اليوم أصبحت لبلادنا سيادة وحفضنا كرامتها والآن سنغلق هذا القوس.

لولا مسار 25 جويلية، أنا ابن ريف منطقة سيدي علي بن عون، ربوع بير الحفي وسيدي علي بن عون لم يسمع بها أي شخص ولم تمثل في البرلمان لأنهم يعتبروننا "من ورا البلايك"، إن مطالب شعبنا أو أهلنا في بير الحفي وسيدي علي بن عون تعتبر بسيطة السيد الرئيس، وهي تتمثل في الماء والكهرباء والطرقات وحفر الآبار، ولكنهم لم يمكنونا من الماء الصالح للشراب ولا الترخيص في حفر الآبار ومؤخرا جاءت حافرة إلى منطقة الرابطة فطار الناس من شدة الفرح.

لقد تحدثت أنا شخصيا في عديد المداخلات خلال عديد الجلسات، لقد اشترك الأهالي في جلب حافرة لاستخراج الماء الصالح

للشراب إلا أن وزارة الفلاحة التي لا تقوى إلا على توقيف المشاريع وحرمان الناس من شرب الماء وقاموا برفع الحافرة، ومؤخرا تقدمنا بقائمة ممضاة من قبل 1200 مواطن من منطقة الرابطة بإحداث مخبزة لأننا نقوم بجلب الخبز من منطقة سيدي علي بن عون والتي تبعد تقريبا 15 كيلومترا عن المنطقة، يقع جلبه في النقل الريفي مع الإسمنت ومع الأعلاف وفي ظروف غير صحية فطالبنا بإحداث مخبزة، ولكن كان الرد كما يلي: "يؤسفنا أن نبلغكم أنه ليس لديكم الحق في ذلك...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل فكرتك السيد جلال تفضل.

السيد جلال خدمي

شكرا على رحابة صدرك السيد الرئيس.

نحن نطلب فقط الخبز والماء الصالح للشراب وإحداث الطرقات، لماذا نتوجه بهذا الكلام للسيد رئيس الجمهورية، لأنه لا يوجد بيننا وبين الحكومة قنوات التواصل للمنطقة وبالنسبة لي شخصيا أعتقد أن الحكومة لا تتعامل مع النائب ثم يقع اللوم علينا كيف أننا ننتقدهم في مجلس نواب الشعب نحن لا ننتقدكم لشخصكم، بل ننتقد طريقة تسييركم لهذه الوزارات. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم جلال خدمي. نرفع الجلسة لمدة ساعة ونعود على الساعة الرابعة والربع. نرفع الجلسة، شكرا، شاهية طيبة، إلى اللقاء.

(كانت الساعة الثالثة والربع بعد الزوال)

استئناف الجلسة

وبيانات وأجوبة السيد المستشار الأول لرئاسة الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة

(كانت الساعة الرابعة وخمسة وعشرين دقيقة بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

أجدد لكم التحية،

كما نرحب مجددا بممثلي رئاسة الجمهورية الحاضرين معنا، ونمر الآن إلى الاستماع لبيانات وأجوبة السيد مراد الحلومي المستشار الأول لدى. رئيس الجمهورية، المكلف بالمصالح المشترك، ولديه 45 دقيقة على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد مراد الحلومي، المستشار الأول لرئاسة الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد رئيس مجلس النواب الشعب المحترم،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترمون،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم المحترمون،

في مستهل ردي على مختلف مداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلسين المحترمين، أود أن أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إليكم جميعا،

لقد استمعت إلى أسئلتكم واستفساراتكم والتي تؤكد مدى اهتمامكم بمتابعة الإنفاق العمومي صلب مؤسسة الرئاسة، باعتبار وأن جميع مؤسسات الدولة، مدعوة اليوم إلى أن تحترم في إنفاقها للمال العام مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة.

السيدات والسادة رئيسي وأعضاء المجلسين، فيما يتعلق بميزانية رئاسة الجمهورية والتي حظيت بجانب هام من تدخلاتكم، أفيدكم علما أن مؤسسة رئاسة الجمهورية خلال إعدادها لميزانية 2026، اعتمدت على جملة الأحكام الواردة صلب القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والذي يهدف إلى إضفاء ديناميكية جديدة على التصرف في المالية العمومية، قوامها الثقة والشفافية، مراعية في ذلك مختلف الظروف العامة المالية منها والاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار أتقدم إليكم ببعض التوضيحات بخصوص الاعتمادات والأرقام التي تضمنتها ميزانية رئاسة الجمهورية لسنة 2026، باعتبار وأن الاعتمادات المطلوب رصدها لمهمة رئاسة الجمهورية تتضمن ثلاثة برامج كما ذكرناها سابقا: برنامج الأمن القومي، برنامج الأمن الرئاسي والقيادة والمساندة، سأكتفي بذكر بعض المعطيات فقط.

إذن يقدر مشروع ميزانية 2026 بـ 229,705. مليون دينار، مقابل 214.259 مليون دينار، مرسمة بقانون المالية لسنة 2025، تستأثر منها نفقات التأجير بحوالي 168,831 مليون دينار، ما يمثل 73.50%، أما نفقات التسيير فتقدر بـ 35.5 مليون دينا، وتمثل حوالي 15.45% من مشروع الميزانية، أما نفقات التدخلات فتقدر بـ 9.551 مليون دينار وتمثل 4.16% من مشروع الميزانية وبالنسبة لنفقات الاستثمار تقدر حوالي بـ 15,823 مليون دينار وهي تمثل 6.89 % من مشروع الميزانية والتي تمثل كما ذكرت سابقا، 229.705 مليون دينار الأرقام قدمتها بإيجاز.

أستسمحكم الآن أن نتعرض لبعض المعطيات التي يمكن أن تفيد السادة والسيدات النواب.

في إطار متابعة تعليمات سيادة رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الأمن القومي، تقوم دائرة الأمن القومي بالمهام الموكولة إليها في تعزيز الأمن الشامل واستقرار البلاد والدفع والمساهمة لتوفير متطلبات التنمية التي تستجيب لآمال شعبنا وترسيخ موقع بلادنا على الصعيدين الإقليمي والدولي وذلك بالتشاور والتنسيق مع كل مؤسسات وهياكل الدولة، في هذا السياق وتنفيذا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمن القومي والقائد الأعلى للقوات المسلحة تواصل دائرة الأمن القومي متابعة وتقييم الوضع العام على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي وتشخيص المخاطر والتهديدات التي لها انعكاسات على أمن البلاد واستشراف الفرص المتاحة لتعزيز وتنمية القدرات الوطنية، إلى جانبها بالخصوص

نذكر متابعة توصيات ومخرجات اجتماعات مجلس الأمن القومي باعتباره مكلف بالسهر على حماية المصالح الحيوية للدولة وصون سيادتها واستقلالها وضمان وحدة ترابها وحماية ثرواتها الطبيعية، التنسيق في مختلف المجالات المتعلقة بالأمن القومي وبالدفاع الوطني والتشاور مع كل الوزارات والهياكل المعنية، كذلك مرافقة ومتابعة أشغال اللجان القارة المنبثقة والتابعة لمجلس الأمن القومي، باعتبارها من أهم الآليات التي تعاضد مجلس الأمن القومي للقيام بمهامه.

وفي هذا السياق تتم مرافقة اللجان المنبثقة عن مجلس الأمن القومي في تجسيد تعليمات سيادة رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الأمن القومي، في إطار متابعة بعض الدراسات أو الاقتراحات ذات صلة بالخيارات الإستراتيجية في مجالات الأمن القومي، على غرار مرافقة اللجنة القارة للصحة والتي تم تكليفها بالخصوص بتقديم تصور لتحفيز الكفاءات التونسية في المجال الطبي والشبه الطبي للتقليص من هجرتهم، نظرا إلى حاجة البلاد الملحة لهذا الاختصاص.

كما نذكر بتدارس لإحداث مخبر وطني عمومي للجينوم البشري يسمح بتوطين التحاليل الجينية بتونس بالعمل على إرساء خطة لحماية المنظومة الدوائية ببلادنا وتوفير احتياطي إستراتيجي وطني وذلك في إطار تشاركي بين كل الوزارات المتدخلة.

أما فيما يتعلق باللجنة القارة لأمن الاتصالات والمعلومات التي تم تكليفها في إطار ما اقتضته التوصيات الرئاسية بالخصوص، نذكر منها اعتماد برنامج الرقمنة الشاملة على مستوى كل مؤسسات الدولة وهياكلها مركزيا وجهويا وبالحرص على تأمين مؤسسات الدولة التونسية من أية اختراقات تكنولوجية محتملة. كذلك بإرساء إستراتيجية وطنية في الذكاء الاصطناعي تضمن الاستعمال المسؤول وتكون قادرة في نفس الوقت على تحقيق التوازن بين الإيجابيات والسلبيات المرتبطة به.

أما فيما يتعلق باللجنة القارة للأمن والسلم المجتمعي التي تم تكليفها بالنظر لما يوليه سيادة رئيس الجمهورية من أهمية للنهوض وتنمية المناطق الحدودية، على ضرورة تنزيل برنامج عمل على أرض الواقع يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية ويحد من المخاطر المرتبطة بالهشاشة والإقصاء الاقتصادي والاجتماعي بها، لا سيما وأن عددا منها يتوفر على مخزون بشري وثقافي وثروات طبيعية هامة.

أما بخصوص اللجنة القارة للأمن الغذائي والمياه، والتي يتم مرافقتها بصفة دورية للوقوف بالخصوص على مدى التقدم في المخطط التنفيذي لمنظومة الحبوب، من حيث مختلف الحلقات انطلاقا من الإنتاج والتجميع والخزن والتحويل والاستهلاك، بما يضمن الحد من التبعية للخارج وتحقيق الاستدامة والصمود أمام التغيرات المناخية والأزمات المتعددة الأبعاد وذلك إلى جانب مرافقة ذات اللجنة بشأن موضوع تأمين التزود بمياه الشرب بما يضمن حقوق الأجيال القادمة.

فيما يتعلق باللجنة القارة للشؤون الخارجية والتي يتم مرافقتها كذلك عملا بتعليمات رئيس مجلس الأمن القومي، للإسراع بالخصوص في تعميم منظومة الجالية "consulat" بكافة البعاثات التونسية بالخارج.

ومن أجل مواصلة بلورة مشروع بناء مقاربة وطنية، تهدف إلى حسن الاستفادة من الثروة البشرية التونسية في الخارج وتوطيد التواصل معها وتعزيز روابطها مع الوطن ومؤسسات الدولة.

وتجسيدا لتعليمات سيادة رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمن القومي، يتواصل تخصيص جلسات عمل لعدد من أعضاء اللجان المنبثقة عن مجلس الأمن القومي، من مختلف الوزارات المعنية، قصد معاضدتها وتوجيهها، لتجسيد ما تعهدت القيام به في مجالات ذات علاقة بالأمن القومي في مفهومه الشامل.

إلى جانب ذلك تواصل دائرة الأمن القومي، متابعة تحيين الإستراتيجيات الوطنية، ذات علاقة بالأمن القومي ومخططاتها التنفيذية، حيث يتم مرافقة الهياكل المعنية للوقوف على مدى الالتزام بمختلف الأطراف المتداخلة بتنفيذها، من ذلك تسجيل بالخصوص تحيين الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التطرف والإرهاب، تحيين الإستراتيجية الوطنية لأمن الحدود، وتحيين الإستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

كما نذكر بتعليمات من سيادة رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الأمن القومي والقائد الأعلى للقوات المسلحة، يتواصل الإشراف على جلسات عمل مع ممثلين عن الوزارات وهياكل ومؤسسات الدولة، لمعالجة ملفات وظواهر ذات بعد إستراتيجي، بهدف مزيد إحكام التنسيق بينها، بشكل يضمن حسن تقاسم الأدوار وتوحيد المواقف في إطار دولة موحدة، على غرار مزيد تحصين مؤسسات الدولة وإحكام عمليات التنسيق بين مختلف هياكلها المعنية، التصدي للجرائم السيبرانية، في ظل ارتفاعها، وتفاقمها وطنيا ودوليا.

مكافحة الفساد والتصدي لمختلف أشكال الجريمة والاحتكار والانحرافات الأخلاقية والثقافية، في كنف عدالة ناجزة تحفظ حقوق الجميع إلى عناية خاصة للوضع البيئي للقطع مع كل مظاهر التلوث بالمدن وبالأودية والبحر، وبالفضاء.

كما نذكر معالجة أسباب البناء العشوائي للقطع مع تشييد أحياء يفتقد فيها المواطن وخاصة الشباب والأطفال إلى مرافق العيش الكريم واللائق، تساهم في بناء مستقبل أفضل لأبنائنا في وطن يضمن حقوقهم الاجتماعية والإنسانية.

كما نذكر، العمل على الحد من الهجرة غير الإنسانية وشبكات الاتجار بالبشر وعصابات ترويج المخدرات.

السيدات والسادة رئيسي وأعضاء المجلسين،

فيما يتعلق بمؤسسة "فداء"، نذكر أن هذه المؤسسة عملت على تنزيل أحكام القانون عدد واحد لسنة 2025 على أرض الواقع وتمكين منظوريها من الحقوق والمنافع المالية والاجتماعية والصحية، إضافة إلى الإحاطة المباشرة بكل الوضعيات الخاصة والظرفية بالتنسيق مع باقي الهياكل العمومية.

وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أنه تمكنت المؤسسة من صرف الاعتمادات المرصودة إلى حدود شهر سبتمبر من سنة 2025، رغم حداثة عهدها ومحدودية مواردها البشرية ويتوزع صرف هذه الاعتمادات بصفة عامة إلى جرايات شهرية لأولي الحق من شهداء الثورة، جرايات شهرية لجرحى الثورة ولأصول وأرامل وأبناء جرحى الثورة المتوفيين قبل مباشرة المؤسسة لمهامها، هناك تفاصيل نستغني عليها، كذلك جرايات لفائدة أصول الشهداء المتزوجين من العسكريين، وأعوان قوات الأمن الداخلي.

بمقتضى القانون عدد واحد لسنة 2025 تمت إضافتهم، هناك منح مدرسية وجامعية وتكوينية وهناك التكفل بمصاريف الحج لحوالي 20 فرد، إسناد بطاقات النقل المجاني لمستحقيها من ضحايا

الاعتداءات الإرهابية، هناك كذلك التكفل الصحي لفائدة منظوري المؤسسة وذلك بتأمين 123 تدخل تقريبا، أذكر كذلك إعادة بناء المسار المهني لشهداء الاعتداءات الإرهابية والمصابين المحالين على التقاعد.

تولت المؤسسة بمناسبة الذكرى التاسعة لملحمة بن قردان القيام بهذه الأعمال، هناك تكريس حق الأولوية في السكن الاجتماعي وتعمل المؤسسة على مساعدة كل منظوريها بدون استثناء، كما نذكر الشروع كذلك في تسوية ملفات التسبقة على التعويضات تطبيقا لأحكام الفصل 36 ثالثا من المرسوم عدد 20 لسنة 2025، أذكر كذلك الشروع في تسوية ملفات ضحايا الاعتداءات الإرهابية.

أما فيما يتعلق بآفاق عمل مؤسسة "فداء" أذكر منها بالخصوص استكمال منظومة إسناد الجرايات لجرحى الثورة من تمكين الجرحى الذين يمارسون نشاطا مهنيا بمقابل من جرايات تكميلية.

كذلك استكمال تمكين منظوري المؤسسة من الحصول على مساكن ضمن المرحلة الحالية من تنفيذ البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي.

كما أذكر التركيز على الجانب الاعتباري في الإحاطة بمنظوري المؤسسة من خلال تنظيم عدة أنشطة لحفظ الذاكرة وإجلال التضحيات.

كما أذكر مبالغ هامة سيتم رصدها لضمان اعتماد الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن غير الفلاحية، طبقا لمجلة الشغل، نظام 48 ساعة.

كما تعمل المؤسسة إجمالا على تطوير أدائها من خلال رقمنة خدماتها وتعزيز مواردها البشرية ومزيد الانفتاح على محيطها الوطني والدولي.

أما فيما يتعلق بمؤسسة الموفق الإداري كما تعلمون السيدات والسادة رئيسي وأعضاء المجلسين، أنه في إطار المهام الموكولة للموفق من الحقوق الاجتماعية، الحقوق البيئية والعمرانية، الحقوق المدنية والسياسية، الحقوق الثقافية، تنفيذ الأحكام النهائية. كما يعلم الجميع، لا يتدخل الموفق الإداري في المجالات التالية أذكرها: النزاعات المتعلقة بالحياة المهنية، النزاعات المتعلقة بالقضايا المنشورة لدى المحاكم والنزاعات بين الخواص ومن مشمولاته أيضا استقبال المواطنين، أن يرفع الموفق الإداري الشكاوي إلى الوزارات المعنية، كما يجب أن تكون هاته الشكاوي مضمنة بعرائض ممضاة من قبل أصحابها ومصحوبة بالمؤيدات اللازمة حفاظا لحقوق الطرفين.

كما يتم إنجاز مهام وطرق عمله كما يلي: عقد جلسات عمل مع السادة الوزراء، استدعاء ممثلين من الهياكل الإدارية المعنية بالملفات، القيام بزيارات ميدانية، عقد جلسات دورية،

نذكر على سبيل الذكر لا الحصر، بعض المؤشرات مثلا سنة 2022 عدد المتصلين كان 7580 وأصبح سنة 2023 6971 نسبة تطور حوالي 24%، عدد العارضين كانت سنة 2022 4289 لتصبح سنة 2024 6256 نسبة تطور حوالي 31%.

إذا بالنسبة إلى النظرة الاستشرافية لمؤسسة الموفق، تعمل مؤسسة الموفق الإداري مستقبلا على دعم التقنيات ووسائل الاتصال الحديثة لمعالجة العرائض والاتصال بالمواطنين، نشر ثقافة التوفيق، تطوير المؤسسة حتى تواكب مقاييس التوفيق المعتمدة دوليا خاصة آلية التعهد الذاتي، مزيد تطوير إجراءات مقاومة الفساد.

هذه فكرة عامة عن دور الموفق الإداري باختزال.

أما فيما يتعلق بالمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية، يجدر التذكير بأن المعهد يقوم بدور محوري في دعم السياسات العامة للدولة من خلال إعداد دراسات تحليلية واستشرافية، تسهم في توجيه القرار الوطني على أسس علمية دقيقة، ورؤية إستراتيجية متبصرة ويهدف المعهد إلى أن يكون مرجعا وطنيا رائدا في مجال الدراسات الإستراتيجية، من خلال تطوير أدوات البحث والتحليل وتعزيز القدرات الاستشرافية وتكثيف الشراكات مع المؤسسات الوطنية والدولية ونشر ثقافة التفكير الإستراتيجي في مختلف القطاعات ويهتم كذلك بالخصوص بالتخطيط الإستراتيجي والسياسات الاقتصادية والأمن الطاقي والأمن البشري والتحولات الديموغرافية، فضلا عن ملفات التنمية المستدامة والتحول الرقمي والسيادة الوطنية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ومن خلال التزامه بالرؤية الرئاسية القائمة على الاستشراف والسيادة الوطنية الخالصة والعدالة الاجتماعية، والتنمية المتوازنة، يعمل المعهد على بلورة تصورات إستراتيجية متكاملة تسهم في صياغة تونس جديدة القادرة على التكيف مع التحولات العالمية وصنع مستقبلها بإرادة وطنية مستقلة ورؤية واضحة للأفق.

كما تستند إستراتيجية المعهد على محاور رئيسية تهدف إلى تعزيز دوره الفاعل، نذكر منها:

أولا: تعزيز الرؤية الاستشرافية وذلك بمواصلة تحليل التوجهات الوطنية والدولية لمساعدة صانعي القرار على التكيف مع التغيرات المتسارعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،

ثانيا: الارتقاء بمستوى الدراسات التحليلية عبر تطوير منهجيات البحث العلمي، وتوظيف أدوات مبتكرة، لجمع وتحليل البيانات، مما يعزز مصداقية وجودة المخرجات،

ثالثا: تقوية الشراكات الإستراتيجية بمزيد تكثيف التعاون مع المؤسسات البحثية الوطنية والدولية والمراكز الفكرية والمنظمات الدولية لدعم تبادل الخبرات والموارد،

رابعا: نشر الوعي والمعرفة الإستراتيجية وذلك عبر تنظيم ندوات ورشات عمل وبرامج تدريبية لنقل المعرفة الإستراتيجية إلى مختلف الفاعلين الوطنيين،

كما يهدف المعهد من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أهداف أساسية تتمثل بالأساس:

أولا: في تقديم رؤية شاملة وإستراتيجية لمساعدة الدولة على رسم سياسات طويلة الأمد، مبنية على معطيات دقيقة،

ثانيا: الإسهام في رفع الكفاءة المؤسساتية، عبر تقديم تحليلات واستشرافات تعزز قدرة مختلف القطاعات على التكيف مع التحديات،

ثالثا: تعزيز دور تونس على المستوى الدولي، كمركز بحثي مرجعي في الدراسات الإستراتيجية،

رابعا: تنمية القدرات البشرية داخل المعهد، من خلال التدريب والتكوين ونشر الثقافة الإستراتيجية،

إن أهم الدراسات الحالية للمعهد خلال سنة 2025 هي إنجاز دراسات معمقة وذات قيمة إستراتيجية عالية، ترتكز على رهانات

الأمن القومي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحولات التكنولوجية والثقافية، نخص منها:

أولا: الذكاء الاصطناعي كدعامة للدور الاجتماعي للدولة وهي دراسة استشرافية معمقة حول انعكاسات الذكاء الاصطناعي على الاقتصاد، التعليم، الصحة، النقل والفلاحة.

تسلط الدراسة الضوء على الذكاء الاصطناعي، كدعامة أساسية للدور الاجتماعي للدولة من خلال تحليل انعكاسه على الاقتصاد والتعليم والصحة والنقل والطاقة والفلاحة والموارد المائية واستشراف آفاق توظيفه كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز العدالة الاجتماعية.

وتبرز أهمية هذه الدراسة من زاوية إستراتيجية باعتبارها تطرح سؤال المستقبل، كيف يمكن للدولة التونسية أن تحافظ على دورها الاجتماعي في زمن الذكاء الاصطناعي؟ فبين فرص التحسين الهائلة التي تتيحها هذه التكنولوجيا ومخاطر التفاوت والاعتماد الخارجي التي قد تنتج عنها، يبقى الرهان الحقيقي في بناء نموذج وطني متوازن يزاوج بين التقدم التكنولوجي والسيادة الرقمية وبين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

إنها إذا محاولة فكرية واستشرافية لإعادة تعريف الدولة في عصر المعرفة وتأكيد أن الذكاء الاصطناعي، إذا ما أحسن توظيفه في يمكن أن يكون رافعة لتنمية وطنية جديدة قوامها الإنسان والابتكار والمسؤولية.

فيما يتعلق بالإستراتيجية الوطنية للثقافة والصناعات الإبداعية في أفق سنة 2040، لبناء اقتصاد ثقافي إبداعي، تأتي هذه الدراسة في إطار الدور الإستراتيجي الذي يضطلع به المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية في استشراف التحولات الكبرى التي تمس ركائز التنمية الوطنية وضمن رؤية جديدة.

تعتبر الثقافة والصناعات الإبداعية رافعة أساسية لبناء اقتصاد مستدام، قائم على المعرفة والابتكار والهوية، فالتحولات العالمية المتسارعة في الاقتصاد الرقمي والثقافة الرقمية والإنتاج الإبداعي تفرض على تونس بلورة إستراتيجية وطنية للثقافة والصناعات الإبداعية في أفق سنة 2040 تضمن تموقعها في المشهد الإقليمي والدولي، كمركز للإبداع الثقافي والتكنولوجي وتحول الثقافة من قطاع مدعوم إلى قطاع منتج للقيمة المضافة ومولد لمواطن الشغل.

إن الإستراتيجية الوطنية للثقافة والصناعات الإبداعية في أفق سنة 2040 تمثل بذلك رؤية استشرافية لبناء اقتصاد ثقافي تونسي جديد يجمع بين الأصالة والانفتاح، بين الإبداع والجدوى ويؤسس لثورة ثقافية مستدامة، تكون الثقافة فيها قوة ناعمة للدولة ورافعة للتنمية الشاملة.

فيما يتعلق بالنظام الجبائي، هناك دراسة بعنوان "نحو نظام جبائي عادل" محفز وصامد في خدمة رؤية تونس سنة 2035، تأتي هذه الدراسة في إطار الدور الاستشرافي للمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية وتهدف إلى بلورة تصور متكامل، نظام جبائي عادل، محفز وصامد، يجعل من الجباية أداة فعالة لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الإنصاف بين الفئات والجهات، لا مجرد آلية لتعبئة الموارد، وتستهدف بلورة إصلاح جبائي شامل يقوم على ثلاث ركائز رئيسية كالتالي:

أولا: العدالة الجبائية من خلال توسيع القاعدة، وإدماج القطاع الموازي وتحقيق التوازن بين الجباية المباشرة وغير المباشرة،

ثانيا: التحفيز الاقتصادي عبر تبسيط الإجراءات وتوجيه الامتيازات نحو الاستثمار المنتج والابتكار والتصدير،

ثالث: المرونة والاستدامة من خلال تحديث الإدارة الجبائية، ورقمنة المسارات وتعزيز الشفافية والنجاعة العملياتية،

أما فيما يتعلق بتمويل الاقتصاد، هناك دراسة بعنوان تمويل الاقتصاد ودفع ديناميكية الاستثمار والإدماج، تهدف إلى تحليل منظومة تمويل الاقتصاد الوطني واقتراح مسارات اصلاحية عملية تضمن انتقالها من منطق التمويل الكلاسيكي، القائم على البنوك نحو نظام مالي متنوع، مبتكر وشامل، قادرا على تعبئة المدخرات الوطنية وتوجيهها بكفاءة نحو الاستثمار المنتج والاقتصاد الحقيقي.

وترتكز المقاربة المعتمدة على ثلاث محاور إستراتيجية متكاملة:

أولا: تنويع أدوات التمويل من خلال تطوير أسواق رأس المال، وتعزيز التمويل التعاوني والرقمي، وتشجيع أدوات التمويل المستدام ورأس المال المخاطر،

ثانيا: تحسين الحوكمة المالية عبر ترسيخ الشفافية والنجاعة والاستقلالية وتعزيز الرقابة والمساءلة داخل المؤسسات المالية،

ثالثا: دعم الشمول المالي والاجتماعي من خلال إدماج الفئات الضعيفة والنساء والشباب في الدورة الاقتصادية وتوسيع النفاذ إلى الخدمات المالية الرقمية والمصغرة في الجهات ذات الأولوية،

كما تسعى الدراسة إلى إبراز الدور الاستراتيجي للسياسات المالية والنقدية في تحفيز الاستثمار ودعم المبادرة الخاصة، من خلال إصلاح العلاقة بين الدولة والقطاع المالي وتطوير الأطر القانونية والتنظيمية لتشجيع الإبتكار المالي وربط التمويل بالأولويات التنموية والجهوية.

كذلك نذكر مكافحة الاقتصاد الريعي وهي دراسة بعنوان سياسة مكافحة الاقتصاد الريعي في تونس نحو نمو شامل ومستدام، تأتي هذه الدراسة في سياق التحولات الاقتصادية والسياسية التي تشهدها تونس والتي أبرزت الحاجة الملحة إلى إصلاح هيكلي عميق يحد من هيمنة الاقتصاد الريعي ويعيد توجيه الموارد نحو الإنتاج والابتكار والمبادرة، فالاقتصاد الريعي بما يقوم عليه من امتيازات غير مبررة وممارسات احتكارية واستغلال غير عادل للثروات، أصبح من أبرز العوائق أمام تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية وأحد الأسباب المباشرة لتآكل الثقة بين الدولة والمجتمع وتراجع القدرة التنافسية للنسيج الاقتصادي الوطني وتبرز الأهمية الإستراتيجية لهذه الدراسة، في كونها تضع مكافحة الاقتصاد الريعي، في صميم مشروع النمو الشامل والمستدام لتونس، فهي لا تقتصر على محاربة مظاهر الفساد أو الاحتكار، بل تسعى إلى إعادة بناء نموذج اقتصادي جديد يقوم على العدالة في الفرص وتكافؤ النفاذ إلى الثروة وربط الامتياز بالكفاءة والمردودية.

إن الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج هو خيار وطني إستراتيجي لاستعادة الثقة ودفع الاستثمار وإرساء أسس العدالة الاجتماعية والاستدامة في أفق تونس الجديدة.

إن المسؤولية المجتمعية في تونس كإطار إستراتيجي لتعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي وترتكز المقاربة الإستراتيجية المقترحة على إدماج مبادئ المسؤولية المجتمعية ضمن السياسات العمومية والإستراتيجية القطاعية وتشجيع المؤسسات على تبني ممارسات مسؤولة، ترتكز على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة.

كما تهدف إلى إرساء إطار وطني موحد يوفر الحوافز ويشجع الشراكات بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، من أجل

تحقيق التنمية المستدامة وتتمثل الأهداف الأساسية لهذه المقاربة في تعزيز تنافسية الاقتصاد التونسي وجلب الاستثمارات المسؤولة وترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة وتحسين جودة الحياة عبر خلق فرص الشغل لائقة ودعم المساواة والعدالة الاجتماعية إلى جانب حماية البيئة والموارد الطبيعية.

أما فيما يتعلق بالاستثمار العمومي والمديونية والنمو في تونس نحو معادلة تنموية متوازية، تواجه تونس اليوم معضلة مزدوجة تتمثل في ارتفاع مستوى المديونية العمومية الذي تتجاوز 80% من الناتج الداخلي الخام، مقابل ضعف الاستثمار العمومي الذي استقر في حدود من ثلاثة حوالي إلى 4% من الناتج، في وقت تتزايد فيه الحاجة إلى تمويل البنية التحتية والتعليم والانتقال الطاقي والتنمية الجهوية.

هذا الوضع يضعنا أمام معادلة دقيقة وهي كيف يمكن رفع نسق الاستثمار العمومي كرافعة للنمو والتنمية، دون الإخلال بتوازنات المالية العمومية ودون الانزلاق نحو مديونية غير مستدامة.

من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتقديم مقاربة إستراتيجية جديدة تقوم على تحليل العلاقة المعقدة بين الاستثمار العمومي والنمو الاقتصادي والدين العام واستكشاف سبل تحقيق هذا التوازن.

إذا تهدف الدراسة إلى بالخصوص أذكر: تقييم الأثر الكلي لزيادة الاستثمار العمومي على النمو الاقتصادي واستدامة الدين، تحديد الشروط التي تجعل من الاستثمار العمومي قاطرة للنمو، وليس عبئا ماليا، اقتراح إصلاحات هيكلية لتحسين الإنفاق العمومي، ورفع مردودية رأس المال العام.

أما فيما يتعلق بالاستثمار الخاص في تونس بين العوائق الهيكلية وفرص التحسين وتتمثل الأهداف الرئيسية بالخصوص في بلورة رؤية وطنية جديدة لدور القطاع الخاص في التنمية، اقتراح حزمة إصلاحات عملية لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الثقة، تحديد الأدوات المالية، والمؤسساتية القادرة على تعبئة الاستثمار الوطني والأجنبي، كذلك دعم التكامل بين الاستثمار الخاص والسياسات العمومية للتنمية الجهوية والاجتماعية.

من زاوية إستراتيجية تكتسي هذه الدراسة إذن أهمية، خاصة لأنها تسعى إلى إعادة تموقع الاستثمار الخاص كرافعة أساسية للنمو الشامل والمستدام وإلى الانتقال من منطق الحوافز الظرفية إلى مقاربة هيكلية قائمة على الإنتاجية والابتكار والاستدامة، فبناء بيئة استثمارية تنافسية وشفافة لم يعد خيارا، بل شرطا مسبقا لتحقيق تحول اقتصادي حقيقي، يعيد الثقة للمستثمر ويجعل من تونس منصة استثمارية جذابة في الفضاء أي الإفريقي والمتوسطي.

وبالتوازي مع جميع هذه الدراسات التقنية والاستشرافية، يتولى فريق جيوسياسي حاليا وهو دائم مكون من دبلوماسيين سابقين ذوي خبرة، مهمة الرصد الجيوسياسي وفهم التعقيد المتزايد في الواقع العالمي، بهدف تقديم تحاليل ورؤى إلى سيادة رئيس الجمهورية حول القضايا الدولية الراهنة والمستقبلية وضبط الموقف الإستراتيجي والدبلوماسي لتونس.

بالنسبة لسنة 2026 تعيش تونس اليوم مرحلة محورية، تتسم بتحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية متعددة الأبعاد، تتطلب رؤية إستراتيجية متكاملة لتوجيه السياسات العمومية وتعزيز التنمية المستدامة.

تأتي الدراسات المبرمجة لسنة 2026 بإذن الله في هذا السياق، لتشكل أداة حيوية لدعم اتخاذ القرار من خلال تحليل معمق للوضع الراهن استشراف الاتجاهات المستقبلية وتقديم حلول مبتكرة لمعالجة التحديات الوطنية، كما تهدف هذه الدراسات إلى تعزيز التماسك الاجتماعي، تحسين جودة الحياة، دعم الاستثمار المنتج وحماية الموارد الطبيعية، بما ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة ويؤكد على دور المعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية كمحرك للسياسات العمومية والتخطيط الوطني طويل المدى.

كما تبرز الدراسات المستقبلية، التزام المعهد بمعالجة التحديات الوطنية الكبرى ونذكر منها بالخصوص:

التخطيط الحضري في تونس،

إعادة هندسة التخطيط الحضري لضمان توزيع عادل الخدمات والبنية التحتية،

التقسيم الترابي الجديد،

تقييم أثره على التنمية المحلية والعدالة الاجتماعية،

تحديث دراسة السيادة الطاقية لتعزيز مزيج الطاقة المتجددة، وضمان استقلالية الطاقة.

الأمن البشري في تونس فهم التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي والصحي والاقتصادي،

النقل الجوي والبحري،

دراسة إستراتيجية للتثمين والإصلاح لتحفيز السياحة والتجارة والربط الدولي،

التغيرات المناخية، كذلك نذكر الحوكمة العامة للمؤسسات العمومية من أجل أكثر نجاعة في قيادة التغيير وتنفيذ الإصلاحات،

السيدات والسادة رئيسي وأعضاء المجلسين،

بخصوص الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، تتولى الهيئة كعادتها إنجاز أعمال المتابعة حاليا بنسبة سبعة وأربعون تقرير رقابي توزعت بين اثنان وثلاثون تقرير رقابي صادر عن هيئات الرقابة العامة الثلاث، ثمانية تقارير صادرة عن محكمة المحاسبات وسبعة تقارير صادرة عن التفقديات العامة الوزارية.

كما نذكر بالنسبة إلى الهيئة العليا للرقابة الإدارية، انطلاق العمل بالمنصة الرقمية المنصة "NACIF" الخاصة بمتابعة النتائج الرقابية والتي تم تطويرها على مستوى الهيئة في إطار إنجاز القسط الأول للمشروع الوطني لرقمنة منظومة الرقابة والتفقد والتدقيق في القطاع العام الرامي إلى تشبيك مختلف هياكل الرقابة والتفقد والتدقيق والمتابعة عبر منظومة معلوماتية وطنية مندمجة.

كما تواصل الهيئة جهودها الرامية إلى رقمنة رصيدها الأرشيفي، أما فيما يتعلق برؤية الهيئة وبرامج عملها لسنة 2026 وإيمانا بالدور المهام الموكولة إليها، في دعم وإسناد جهود الدولة الرامية، تنكب حاليا على مراجعة النقائص الموجودة حاليا على مستوى المنظومة والتحقيق التكامل المنشود بين مختلف خطوط الرقابة وإضفاء مزيد من النجاعة على عمل الهياكل الرقابية.

هناك مشروع نص جديد ما زال تحت الدرس فيما يخص الهيئة العليا للرقابة الإدارية، كما تعتزم الهيئة خلال سنة 2026 مواصلة جهودها الرامية إلى تطوير طرق وأساليب الرقابة والتفقد وذلك خاصة

من خلال تعميم استعمال المنصة الإلكترونية التي حدثتكم عليها سابقا "NACIF".

كما أذكر، هناك حرص متواصل على تطوير مهارات المراقبين والمدققين وتحقيق انفتاحهم على التجارب المقارنة الناجحة في مجالات التدقيق والرقابة ومكافحة الفساد وذلك من خلال تأمين دورات وورشات تكوينية حول مواضيع ذات الأهمية في مجالات الرقابة والتدقيق ومكافحة الفساد، هذه فكرة عامة.

فيما يتعلق بالهيئة العليا للرقابة والمالية، هناك بعض التعقيبات على بعض المواضيع، لو تسمحوا بخصوص التراخي في العمل الإداري على المستوى الجهوي والمحلي، كما تعلمون فإن سيادة رئيس الجمهورية حريص على تطبيق القانون وحل مختلف الإشكاليات المطروحة، لا على المستوى المحلي أو الجهوي فقط، بل أيضا على المستوى الوطني وفي كل خطابات رئيس الجمهورية، تم التأكيد على هذه المسألة.

وكذلك بمناسبة الزيارات التي يقوم بها وتواصله المباشر على مدار الساعة بمشرفين على مختلف القطاعات مع الإشارة إلى أن مصالح رئاسة الجمهورية تتولى يوميا معالجة الشكايات الواردة عليها، سواء عن طريق البريد أو حتى بالتواصل الهاتفي أو اللقاءات المباشرة مع المواطنين وفي هذا الإطار يتولى إطارات رئاسة الجمهورية بإشراف السيد رئيس الدولة، لتشخيص مختلف الإشكاليات المطروحة والبحث عن حلول الكفيلة برد الحقوق.

وقد تم تحقيق النجاح في ملفات كثيرة، إلا أننا اخترنا عدم التباهي بها ولذلك لأنه واجب ومسؤولية، نسهر عليها بعيدا عن الأضواء وأنتم تعلمون جيدا أن رئيس الدولة، في أغلب زياراته يقوم بها دون تغطية إعلامية، هذا ونؤكد على أن المسؤول الذي لا يقوم بمهامه، لا مكان له ليحل محله من يلتزم بخدمة الوطن والمواطن والمساهمة في الإصلاح.

بخصوص الإصغاء إلى الشعب في إعداد مشروع قانون المالية، إن البناء الذي يقوم عليه المجلس الوطني للجهات والأقاليم والمجالس الجهوية والمجالس المحلية يقوم على التشخيص الحقيقي للواقع على المستوى المحلي والجهوي ورفع مختلف هذه الإشكاليات وعن طريق أعضاء مختلف هذه المجالس، تقديم آراءهم في الخصوص لمعاضدة مجهودات الوظيفة التنفيذية في رسم السياسات العامة في مختلف المجالات.

أما فيما يتعلق بالاهتمام بملف الأشخاص من ذوي الإعاقة، الإعاقة الحقيقية ليست هي الإعاقة الجسدية، بل هي الإعاقة الفكرية التي تحول دون التقدم والنجاح، هي الإعاقة التي تصيب البعض، فيسعى إلى عرقلة مجهودات الدولة في الإحاطة بشعبها، وتوفير أسس الرفاه والرقي.

وفي خصوص الإحاطة بالأشخاص من ذوي الإعاقة، نشير إلى أن سيادة رئيس الجمهورية يولي عناية كبيرة بهذا الملف عن طريق البرامج التي يتم تعزيزها لدى وزارة الشؤون الاجتماعية أو أيضا عن طريق الإحاطة المباشرة وأول دليل على هذه الإحاطة أن سيادة رئيس الجمهورية يحيط ببعض الأشخاص من ذوي الإعاقة، فهو قد فرض مقاعد لهذه الفئة من الشعب داخل المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم، لكي يكون لهم الإسهام المباشر في بناء الدولة وهو إجراء لم يسبق وإن تم إقراره في تاريخ تونس سابقا.

بخصوص إقرار الرقمنة داخل الإدارة، إن هذا الملف يمثل أولوية لدى سيادة رئيس الجمهورية وتتم متابعتها عن طريق وزارة تكنولوجيات الاتصال وقد تم التقدم في إنجازه وهو أيضا هدف أو من بين الأهداف الواجب تحقيقها ولنا كدليل من الاستفادة من التكنولوجيات الحديثة وإقرار الرقمنة، المستشفى الرقمي المحدث بتعليمات من رئيس الدولة، على مستوى وزارة الصحة لتسهيل إسداء الخدمات الصحية في أفضل الظروف وهي تجربة فريدة وتونس من الدول الأوائل التي اعتمدتها تكريسا للطب عن بعد.

بخصوص ملف من طالت بطالته، لا بد من الإشارة إلى أن هذا الملف لم يطرح حديثا، بل هو ملف قديم متجدد، غير أن رئيس الدولة أولاه عناية فائقة، فهو ملف له أولوية وحلحلته لا تكون بإجراء غير مدروس من جميع النواحي، بل بإجراءات مدروسة تضمن تحقيق الأهداف المرجوة ولعلكم لاحظتم أن هذا الملف يمثل نقطة تكاد تكون قارة في جميع لقاءات رئيس الدولة ورئيسة الحكومة.

فيما يتعلق بالتواصل مع السادة النواب المحترمين بالغرفتين، لا بد من التأكيد بأن رئاسة الجمهورية، لم تغلق أبوابها أمام السادة النواب، وكل ما ورد ملف محال لها من أحد النواب الأفاضل، إلا وتم التعامل معه بكل جدية، مع الإشارة إلى أن الدستور نص بكل صراحة على تنظيم العلاقات بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والأطر التي تضمن حسن التواصل بينهما ونتصور أن مختلف الوزارات تولي عناية بالأسئلة الواردة عليها من المجلسين وتقدم الإجابات الضافية والشافية، وإذا ما ارتأيتم أن ذلك فيه تقصير، فالمقترح تبليغ الإشكاليات الحاصلة إلى سيادة رئيس الدولة، عبر القنوات المعتادة والممكنة، ونعدكم سيتم إيصال كل المسائل التي تم طرحها إلى سيادة الرئيس.

وعدتكم في الجلسة الفارطة أن أوصل له الملاحظات وقد تم إيصالها له واطلع عليها سيادة الرئيس.

بالنسبة إلى تعيين الولاة والمعتمدين والعمد وهي تساهم في حسن سير الإدارة وإنجاح عمل المجالس المنتخبة، لا بد من التأكيد على أن المجالس التي تم إقرارها بمقتضى الدستور وهي تمثل تصورا فريدا تبناه سيادة رئيس الجمهورية، في سبيل الإحاطة بمشاغل الجهات.

لا بد أنكم لاحظتم أن رئيس الدولة يسعى بصفة عامة إلى تطهير الإدارة وتحميل المسؤولية لكل المتقلدين لخطط وظيفية سواء على المستوى الإدارة المركزية أو على المستوى الجهوي والمحلي، حتى يتحملوا مسؤولياتهم على أحسن وجه أكبر، والمطلوب والمقترح على أعضاء مختلف المجالس، تبليغ ما يعاينونه من تعطيل ومن عدم تحمل المسؤولية وبكل قناعة، أن كل مسؤول لا يتحمل مسؤوليته، سيتم في شأنه اتخاذ الإجراء اللازم، سواء منها بالإدارات المركزية أو الجهوية وحتى القضائي إن لزم الأمر.

بالنسبة إلى الإدارة وأخص بالذكر هنا، هيكلة الصناديق الاجتماعية، ملف يحظى بأهمية وهو حاليا موضوع دراسة مع الإشارة إلى أن الإصلاح يستدعي رصد أموال كافية وهو ما تم اقتراحه بمقتضى مشروع قانون المالية المعروض بالفصول المتعلقة بتمويل الصناديق الاجتماعية وهو ملف بكل صدق ليس سهل، ومختلف التجارب المقارنة تفيد صعوبة إيجاد الحلول للصناديق الاجتماعية ومن بينها تونس ورئيس الدولة واعي بهذه المسألة ويعمل ليلا نهارا لإيجاد الحلول التي تحسن من وضعية الصناديق ووضعية المنتفعين.

بخصوص المخطط التنموي 2026-2030 الذي لا يجب أن يصاغ حسب الطريقة التقليدية القديمة، لا بد من التأكيد على أنه تم إتاحة إلى المجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم لتضمين والمساهمة في المخطط لمختلف مقترحاتهم وآرائهم.

وتسهر الآن وزارة الاقتصاد والتخطيط على بلورة مختلف التصورات بإشراف مباشر من سيادة رئيس الجمهورية وسيكون للمجلس الوطني للجهات والأقاليم دور محوري في دراسة مشروع المخطط والمصادقة عليه بناء على مضامينه التي يجب أن تكون في خدمة مختلف الجهات والدولة والمواطن.

إذن مخطط التنمية 2026-2030 سيكون الإطار القانوني الذي سيتم في إطاره حلحلة مختلف الإشكاليات التي تم طرحها من قبل بعض النواب المحترمين، على غرار الإشكاليات التي تمت إثارتها بخصوص منطقة السيجومي أو معتمدية العلا أو الشبيكة أو غيرها من المناطق.

هذا لا يجعلنا نغفل أنه سيتم تبليغ سيادة رئيس الجمهورية بمختلف الإشكاليات التي تم طرحها، لإعطاء الإذن للهياكل المعنية لإجراء ما يلزم في الخصوص في أقرب الآجال.

في خصوص المقترحات المتعلقة بالتقليص في بعض الهياكل ودمجها أو حذفها لتوفير خدمات أفضل، نشير إلى أن هذا المقترح تمت إثارته والحال أن الجميع يعلم أو بلغ إلى علمه أن رئيس الدولة، سبق وأن أعلن عن هذا التوجه، بل لم يسبقه إلى ذلك غيره. ويتمثل في دمج أو التخلي عن بعض الهياكل أو الإدارات وقد صرح به العديد من المرات ويجري العمل حاليا لدى مختلف الوزارات على إعداد وصياغة مقترحات في هذا الإطار، بعد إعداد الدراسات اللازمة، باعتبار أن هذا الإجراء يقتضي الأخذ بعين الاعتبار لعديد الجوانب من حيث المهام المنوطة بعهدة هذه الإدارات، أو في علاقة بالأعوان العاملين بها.

بالنسبة إلى القوانين التي صدرت ولم تصدر نصوصها الترتيبية، أعلمكم أن سيادة رئيس الدولة، يولي حرصا كبيرا إلى تطبيق جميع القوانين، وبالنسبة للنصوص التطبيقية، لا بد من التأكيد على أن الوزارات منكبة حاليا على إعداد وصياغة مختلف النصوص التي تتطلب الأحكام من استشارات وطلب إبداء الرأي من مختلف الجهات والمتدخلين في مجالات تطبيق هذه النصوص، لتكون قابلة للتنفيذ، ولا تكون مجرد نصوص لا تنفع ولا تضر.

إذن، السيدات والسادة رئيسي وأعضاء المجلسين ختاما، أتمنى أن أكون قد أجبت على مختلف أسئلتكم حول ميزانية مهمة رئاسة الجمهورية والمؤسسات التابعة لها وأن تكون مثل هذه اللقاءات فرصة لتبادل الآراء والتواصل مع أعضاء المجلسين خدمة لصالح تونس ولصالح شعبنا.

مجددا أتمنى لكم التوفيق في أعمالكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد مراد الحلومي، المستشار الأول لدى رئيس الجمهورية المكلف بالمصالح المشتركة على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة،

شكرا موصولا لكافة أعضاء الوفد الممثل لرئاسة الجمهورية من مستشارين وإطارات عليا برئاسة الجمهورية، الشكر لكل من لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي والشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بمجلس نواب الشعب ولجنة الاستثمار والتعاون الدولي بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

شكرا جزيلا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة رئاسة الجمهورية على أن نواصل جلستنا المشتركة للمرور إلى مناقشة مهمة رئاسة الحكومة والله ولي التوفيق. نرفع الجلسة.

(كانت الساعة الخامسة والربع مساء)

استئناف الجلسة
وعرض ومناقشة مشروع ميزانية
مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026

(كانت الساعة الخامسة وأربعين دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيدات والسادة النواب الزملاء المحترمون من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومجلس نواب الشعب،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نواصل أشغال جلستنا العامة المشتركة في الجزء المتعلق بمناقشة المهمات والمهمات الخاصة وننتقل إلى مناقشة مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وأتوجه في البداية بخالص عبارات التحية والترحيب إلى السيد منصف حمدي مدير ديوان رئيس الحكومة وكافة أعضاء الوفد الممثل لرئاسة الحكومة.

وبهذه المناسبة لا يفوتنا أن نؤكد على أهمية الدور الذي تضطلع به رئاسة الحكومة بمختلف مصالحها والمؤسسات التابعة لها، فهي المسؤولة وفقا لمقتضيات الدستور على تنفيذ السياسات التي يرسمها رئيس الجمهورية ومحمول عليها أن تقوم في هذا الإطار بالإشراف على العمل الحكومي وتنسيقه من أجل تحقيق الغايات التي انبنت عليها السياسات العمومية وبرامج الدولة في مختلف المجالات.

ونحن نتطلع إلى أن تكون رئاسة الحكومة قاطرة للإصلاحات الكبرى بما في ذلك الإصلاحات التشريعية المرتقبة والمطلوبة وأداة فاعلة لقيادة المشاريع الوطنية التي من شأنها أن تكرس الخيارات الوطنية في السيادة الوطنية والموازنة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي، فضلا عما هو مناط بعهدتها من مسؤولية في إرساء مقومات الشفافية والمساءلة وحوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية ورقمنة الإدارة وتطويرها لتكون في خدمة الصالح العام والمصلحة العليا للبلاد.

زميلاتي زملائي الأعزاء من المجلسين،

مثلما تنص عليه ترتيبات سير جلسات مناقشة المهمات والمهمات الخاصة، أدعو كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم لتقديم التقرير الذي تم إعداده من طرفيهما، إذن المصدح للجنتين. تفضلوا. المصدح لرئيس اللجنة.

السيد حمدي بن صالح، رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحاب بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة والزميلات والزملاء النواب من الغرفتين،

تم النظر في مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 بصفة مشتركة بين كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها

والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وتجدون مخرجات أعمال اللجنتين ضمن التقرير المعروض على أنظاركم. تفضل السيد محمد.

السيد محمد الكو، رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء الوفد الحكومي والزملاء النواب من الغرفتين،

في البداية أريد أن أثمن العمل المشترك والتكامل الإيجابي بين أعمال غرفتي الوظيفة التشريعية. لقد أثبتت المناقشات حول مختلف المهام أن التنوع في الرؤى بين الغرفتين يثري المحتوى التشريعي ويضمن تغطية أعمق للقضايا الوطنية ونأمل أيضا أن يسرع في وتيرة الإنجاز.

إن نجاح أي عمل حكومي مرتبط عضويا بتعميق الشراكة بين الوظيفة التشريعية والتنفيذية ويساهم في إرساء دولة فاعلة ويتم ذلك عبر التغذية المتبادلة البناءة بين الحكومة والبرلمان حيث توفر الحكومة البيانات ويقدم البرلمان المراجعة الدستورية والرقابة.

التنمية المستدامة لا يمكن أن تنجح دون دعم تشريعي ومستقر ومراجعة دائمة.

أخيرا، إن نجاح هذه الميزانية في تحقيق التنمية المنشودة يعتمد على العمل المؤسساتي المتناغم الذي يوحد جهود الحكومة والبرلمان بغرفتيه حول الهدف الأسمى وهو بناء الدولة العصرية القائمة على الشفافية والمساءلة والعدالة وذلك لتوجيه الميزانيات إلى الأهداف التنموية العليا المتفق عليها وطنيا. شكرا وأرجع الكلمة إلى السيد المقرر.

السيد بوبكر بن يحي، مقرر لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب مرة أخرى بالوفد الممثل لرئاسة الحكومة،

ونرحب بالزملاء والزميلات الموجودين من الغرفتين،

ننتقل إلى تقرير اللجنة.

تقرير لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيدات والسادة الإطارات السامية برئاسة الحكومة،

تتشرف كل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن تعرض عليكم تقريرهما الموحد حول مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

وفيما يلي ملخص لمجمل أعمال اللجنتين حولها:

I. التقديم العام لإستراتيجية مهمة رئاسة الحكومة،

استنادا على ما جاء بوثيقة الميزانية، تتولى مهمة رئاسة الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها السيد رئيس الجمهورية بما يضمن السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دولي بالإدارة طبقا لمقتضيات الدستور. كما تتولى الحرص على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والقطاعية والتنسيق بينها وتطوير آليات التصرف في المال العام بما يضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحسين مسقف النمو الاقتصادي وتكريس الدور الاجتماعي للدولة.

وتتمثل أبرز المراجع الوطني أبرز المراجع الوطنية التي تقوم عليها استراتيجية المهمة في المنشور عدد 9 الصادر بتاريخ 11 أفريل 2025 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ومخطط التنمية 2026 - 2030 الذي يقوم على جملة من الركائز من بينها التعويل على الذات والدور الاجتماعي للدولة وتكافؤ الفرص بين الفئات والجهات والاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي 2025 وبرنامج الحوكمة الإلكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات وإستراتيجية تحديث الوظيفة العمومية.

وتندرج المحاور الاس الإستراتيجية لرئاسة الحكومة ضمن محورين استراتيجيين يتمثل الأول في تطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية ويتجلى الثاني في رفع تحدي التحديث الإداري عبر التعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد وتحسين جودة الخدمات الإدارية.

هذا وقد تم ضبط الاعتمادات المقترح تجسيمها بمشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 26، في حدود 359,315 أ.م دينار مقابل 339,048 أ.م.دينار مرسمة في سنة 2025. وتتوزع هذه الاعتمادات على ستة برامج كما يلي:

برنامج الإشراف	**17,259 دينار**
برنامج الرقابة	**64,014 مليون دينار**
برنامج الإعلام والاتصال والتكوين	**193,438 دينار**
برنامج التصرف في القطاع العموم	**14,152 دينار**
برنامج تحديد الخدمات الإدارية	**2130 دينار**
برنامج القيادة والمساندة	**68,322 دينار**

II. أشغال اللجنتين:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة يوم الجمعة 31 أكتوبر 2025 استمعت خلالها لكل من الإطارات العليا برئاسة الحكومة حول مشروع ميزانية المهمة لسنة 2026 حيث تم تقسيم أشغال هذه الجلسة إلى ثلاثة محاور:

المحور الأول: مداخلة السيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة حول مهمة رئاسة الحكومة.

المحور الثاني: تفاعلات أعضاء اللجنتين والنواب المواكبين لأشغال الجلسة من المجلسين.

المحور الثالث: إجابات ممثلي رئاسة الحكومة.

المحور الأول: مداخلة السيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة حول مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026:

في مفتتح الجلسة، استعرض السيد حاتم العشاوية رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية أبرز مهام رئاسة الحكومة في إطار جهود الدولة في تحقيق أهداف المخطط التنموي 2026 - 2030، والتي تتجسد إجمالا فيما يلي:

- تعزيز نجاعة العمل الحكومي عبر تنسيق أعمال المجالس الوزارية ومتابعة تنفيذ القرارات المنبثقة عنها والحرص على استكمال تهيئة مشاريع النصوص القانونية المتداول فيها والمصادق عليها والعمل على نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية في أفضل الآجال.
- التسريع في إنجاز المشاريع العمومية والأفضلية الوطنية من خلال إحداث لجنة عليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية يترأسها رئيس الحكومة تتولى إيجاد الحلول الملائمة وإقرار التدابير الكفيلة بتجاوز الإشكاليات المطروحة.
- ترسيخ مقومات الحوكمة الرشيدة من خلال تدعيم وتطوير خلايا الحوكمة بالهياكل العمومية بما يمكن من تحقيق نجاعة التصرف العمومي وترشيد التصرف في المال العام.
- تحديث الإدارة والوظيفة العمومية من خلال تحديث آليات التصرف في الموارد البشرية وإعادة تنظيم مناهج العمل بالإدارة العمومية وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها بهدف تعزيز ثقة المواطن بالإدارة.
- حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية واستعادة دورها كفاعل اقتصادي واجتماعي عبر تطوير المنظومة لحوكمتها وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة.
- المحافظة على الذاكرة الوطنية من خلال ثلاثة هياكل، وهي مركز التوثيق الوطني ومؤسسة الأرشيف الوطني والهيئة العامة للمقاومين والشهداء، وجرحى الثورة، والعام، والعمليات الإرهابية.
- مكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة، طبقا لأحكام القانون الأساسي لسنة 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب، ومنع غسل الأموال للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة، الفصل من 66 إلى 68، وذلك عبر ضبط وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقي من الإرهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف إلى التصدي للجريمة المنظمة.
- إعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص كصيغة تعاقدية لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام عدد 49 لسنة 2015 المتعلق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- ضمان محيط بحري سليم وآمن يكون رافدا للتنمية عبر تنسيق تدخل الدولة في البحر من أجل حوكمة أفضل الإمكانيات والموارد بهدف الاستغلال الجيد للفرص التي تتيحها السواحل التونسية في مجال الاقتصاد الأزرق.
- تنظيم تكوين الجمعيات طبقا للأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات وتأسيس الأحزاب السياسية طبقا للأحكام المرسوم عدد 87 لسنة 2011 المؤرخ في 24 سبتمبر 2011 والمتعلق بتنظيم الأحزاب السياسية.

كما تطرق السيد رئيس الهيئة إلى التقسيم البرامجي للمهمة التي تضم ستة برامج عملياتية على النحو التالي:

-**برنامج الإشراف** يتولى خاصة متابعة إعداد النصوص القانونية وإدارة مراحل السجل الوطني للمؤسسات وإنتاجية وحكمة المنشآت العمومية.

-**برنامج الرقابة:** والذي يعني بالرقابة برقابة أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي.

-**برنامج الإعلام والاتصال والتكوين** يتولى خاصة متابعة إسناد المنحن في يد كل من وكالة التونسية الإفريقية الأنباء ومؤسسة التلفزة التونسية والإذاعة التونسية وغيرها، إضافة إلى دعم وتكوين الإعلاميين في مجال الإعلام والاتصال.

-**برنامج التصرف في القطاع العمومي**: يتولى خاصة متابعة تصرف الموارد البشرية للإدارة والعمل على إرساء تنظيم إداري ناجح.

-**برنامج تحديث الخدمات الإدارية** يعمل خاصة على تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقريبها للمواطن وتبسيط الإجراءات الإدارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة.

-**برنامج القيادة والمساندة** يتولى خاصة تقديم الدعم والمساندة للبرامج الخمسة المكونة للمهمة.

وأفاده ممثل رئاسة الحكومة أن الاعتمادات المرسمة لمشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026 قدرت بـ 359,315 دينار مقابل 339,048 دينار مرسمة في سنة 2025 أي بنسبة نمو 5.97% مشيرا إن هذه الاعتمادات تتوزع حسب الأقسام على النحو التالي:

نفقات التأجير:	223,276 دينار
نفقات التسيير:	570,611 دينار
نفقات التدخلات:	150,308 دينار
نفقات الاستثمار:	8120 دينار

واختتم السيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية مداخلته بالإشارة إلى قدرة الاقتصاد التونسي على التعافي بدليل تحسن المؤشرات الاقتصادية حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.4% خلال سنة 24 مقابل 0.2% خلال سنة 23 بسبب ارتفاع نسق النمو في عدد من القطاعات.

المحور الثاني: تفاعلات أعضاء اللجنتين والنواب المواكبين لأشغال الجلسة:

تطرق نواب الغرفتين لعدد من المسائل ذات العلاقة بمهام رئاسة الحكومة وأبرزها ملف التشغيل حيث تمت المطالبة برصد اعتمادات ضمن قانون المالية لسنة 26 تخصص لانتداب حاملي الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم والدكاترة المعطلين واستكمال تسوية وضعية الأساتذة النواب. كما تعرضوا في سياق متصل إلى مختلف

آليات التشغيل الهش، مطالبين بالتسريع في استكمال تسوية كل الوضعيات باعتماد رؤية شاملة تضمن حسن توزيع الأعوان على المصالح الإدارية التي تعاني من نقص فادح على مستوى الموارد البشرية، مستفسرين عن برنامج رئاسة الحكومة في استكمال تسوية وضعيات عمالة الحظائر للفئة العمرية من 45 إلى 55 سنة.

كما تداول نواب الغرفتين مطولا حول ملف الرقمنة وتحديث الإدارة وأشاروا إلى وجود تعثر في استكمال هذا المشروع وتباطؤ في نسق تطبيق التحول الرقمي على أرض الواقع إضافة إلى عدم تفعيل القوانين المصادقة عليها في هذا المجال على غرار تلك المتعلقة ببطاقة التعريف الوطنية البيومترية وجواز سفر البيومتري. كما شددوا على ضرورة استحثاث الإصلاحات وتسريع وتيرة تبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص عدد الوثائق الإدارية عبر استكمال برنامج الترابط البيني بين الإدارات العمومية لدفع الاستثمار مستفسرين عن عدد الإجراءات التي تم التخلي عنها في إطار تبسيط الإجراءات داعين إلى مزيد تفعيل الخلايا الحوكمة الرشيدة لتحسين التصرف في المال العام ومقاومة لكل أشكال الفساد الإداري والمالي.

كما استفسروا عن مدى تواصل العمل بخطة المواطن الرقيب التي أثبتت نجاعتها وجدواها في الرفع من جودة الخدمات الإدارية وعن خطة الحكومة لتطوير منظومة الشراء العمومي على الخط حيث رأى عدد من النواب أنها أصبحت عنصرا معرقلا لعمل الإدارة في ظل ضعف وتدني مستوى التغطية بشبكة الإنترنت مطالبين بضرورة مراجعة هذه المنظومة بصفة عاجلة ومتسائلين عن مستوى التقدم الحاصل في هذه المسألة.

كما دعا نواب اللجنتين إلى تكثيف الحملات التحسيسية والإشهارية ضمن وسائل الإعلام العمومية ووسائل التواصل الاجتماعي لمزيد التعريف بالتطبيقات الإعلامية بما يضمن انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين ضمن البرنامج الوطني للتحول الرقمي ويساهم في الرفع من نسبة استعمال الخدمات الإدارية على الخط مؤكدين على ضرورة العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين الجهات وخاصة في المناطق الداخلية، من خلال مزيد تحسين البنية التحتية ومد شبكات الربط بالإنترنت.

كما لاحظ نواب الغرفتين بطء مشروع إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية التي تعاني من عديد الإشكاليات على غرار شركات البستنة في عديد من المناطق، والمجمع الكيميائي بقابس مؤكدين على ضرورة إعادة تأهيل هذه المرافق وحكومتها حتى تكون رافعة للاقتصاد الوطني لا عبئا عليه. كما قدم عدد من النواب في سياق آخر جملة من الملاحظات على غرار ضعف المنح المخصصة للمهمات بالخارج واقتراح مراجعتها بما يتلاءم مع كفاءاتنا الوطنية، وضعف المنح المسندة للمقاومين مع المطالبة بالترفيع فيها إضافة إلى الدعوة إلى تفعيل التواصل مع المجتمع المدني لما يمثله من رافد أساسي للتكوين والتأطير وحماية الفئات الهشة.

وفي خصوص تقريب الخدمات الإدارية من المواطن ثمن بعض النواب الحاضرين من المجلسين برنامج إحداث دور خدمات رقمية في عدد من الجهات وطالب بمواصلة تعميمها بالمناطق الجديدة مع تعزيزها بالوسائل المادية واللوجيستية والبشرية اللازمة لأداء مهامها في أفضل الظروف بما ينعكس إيجابيا على الخدمات المسداة للمواطن مؤكدين على أهمية تعميم الخدمات الرقمية في المناطق الداخلية.

كما تعرض عدد من النواب إلى ملف التدقيق الشامل في عمليات الانتداب والإدماج بالوظيفة العمومية والهياكل والمؤسسات العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 في 2011 إلى غاية 25 جويلية 2021 متسائلين عن نتائج أعمال مختلف اللجان التي تم إحداثها في الغرض مستوضحين عن معطيات إحصائية في علاقة بعدد من الشهائد المزورة وتوزيعها حسب الهياكل موضوع التدقيق.

وتم التساؤل كذلك عن مدى وجود تقييم لآلية الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام الذي تم الانطلاق فيه منذ سنة 2016 مطالبين ممثلي رئاسة الحكومة بموافاتهم بمعطيات إحصائية حول المشاريع التي تم إنجازها في هذا الإطار ومتسائلين عن أسباب تواصل تعطل إنجاز بعض المشاريع الكبرى في الجهات رغم إحداث اللجنة العليا للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية بمقتضى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

كما تطرق عدد من النواب إلى ملف الأملاك المصادرة حيث بينوا أن التباطؤ في التفويت فيها جعلها خارج الدورة الاقتصادية مطالبين باستغلال هذا الملف في اتجاه جلب مداخيل إضافية مربحة للدولة مستفسرين كذلك عن التقدم الحاصل في استرجاع الأموال المنهوبة الموجودة بالخارج ومقترحين إمكانية العمل على وضع الإجراءات اللازمة في اتجاه تحويلها إلى مشاريع واستثمارات في يد الدولة.

هذا واستحوذ ملف تطوير التشريعات الحالية حيزا هاما من تدخلات السيدات والسادة النواب من مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم حيث أشاروا إلى أن السيد رئيس الجمهورية أكد في عدة مناسبات ضرورة القيام بثورة تشريعية لإيجاد حلول الإشكاليات العالقة بما يضمن تحقيق أهداف مسار ما بعد 25 جويلية ملاحظين أن نسق الإصلاحات التشريعية لا يتماشى مع المرحلة الراهنة والإطار الدستوري الجديد ومستفسرين في هذا الإطار حول مستوى التقدم في المراجعة بعض النصوص القانونية والترتيبية على غرار القانون عدد 112 لسنة لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية والأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية إضافة إلى مجلة المياه ومجلة الجماعات المحلية ومرسوم متعلق بالجماعات بالجمعيات والقانون الأساسي للعمد وغيرها من النصوص مشددين على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية بغرفتها في هذا المجال خدمة للصالح العام.

كما تم الاستفسار عن النتائج والآثار المترتبة عن تفعيل 65 من قانون المالية سنة 2025 والمتعلق بالتخلي الآلي عن غرامات التأخير المستوجبة على الصفقات العمومية المبرمة في ميدان البناء والأشغال العمومية والصفقات العمومية المتعلقة بالتزود بالمواد والخدمات والتجهيزات التي يتم التصريح في شأنها بالتسليم الوقتي بين واحد جانفي 2022 إلى غاية 31 ديسمبر 2025 إضافة إلى التساؤلات على أسباب اللجوء إلى مكاتب دراسات خاصة للقيام بالدراسات المتعلقة بإنجاز المشاريع العمومية رغم توفر الإطار البشري الكفء في الإدارات العمومية.

وفي جانب آخر أشار النواب إلى تعدد هياكل الرقابة وتداخل مهامها معتبرين ذلك عائقا يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من عملية الرقابة ومؤكدين على ضرورة التفكير في سبل تجميعها ضمن هيكل موحد لضمان أكثر جدوى ونجاعة على أعمالها. كما تساءلوا عن وضعية بعض الهيئات الوطنية على غرار هيئة النفاذ إلى المعلومة

وهيئة حماية المعطيات الشخصية وعن وضعية موظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بعد غلقها وإنهاء مهامها.

هذا وقدم نواب الغرفتين جملة من الملاحظات حول طريقة تعاطي ممثلي الوظيفة التنفيذية مع النواب سواء على مستوى الوزارات أو على مستوى الجهات بخصوص طلب عقد الجلسات والأسئلة الكتابية الموجهة لأعضاء الحكومة مشيرين إلى أنه لا يتم التفاعل معها بالشكل المطلوب معتبرين أن ذلك يحول دون ممارسة النائب بدوره الرقابي والتعبير عن مشاغل ناخبيه في الجهة مما أدى إلى تعطيل العديد من المشاريع على غرار المجمع الكيميائي بقابس ما أثر سلبا على السلم الاجتماعي مؤكدين على التعزيز التشاركية بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية بغرفتيها بما من شأنه أن يساهم في حلحلة العديد من المشاريع الكبرى واستكمال إنجازها على أرض الواقع كونها تمثل العمود الفقري للتنمية الوطنية، ولما تمثل هذه المشاريع من رهان استراتيجي لإنعاش الاقتصاد الوطني وتوفير مواطن الشغل وتعزيز البنية التحتية في الجهات الداخلية ولما تمثله كذلك كرافعة لتجسيد مبدأ العدالة الاجتماعية ولتلبية انتظارات الشعب التونسي.

وأمرر الكلمة للسيد الرئيس.

السيد رئيس لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

شكرا للسيد المقرر،

نمر إلى المحور الثالث،

المحور الثالث: إجابات ممثلي رئاسة الحكومة:

وفي معرض إجاباتهم وبخصوص ملف التشغيل بين ممثلو رئاسة الحكومة أنه سيتم خلال سنة 2026 فتح باب الانتداب من جديد في الوظيفة العمومية وخاصة لأصحاب الشهادات العليا ومن طالت بطالتهم وتسوية الوضعية المهنية لأصحاب العمل غير القار ولعملة الحظائر مشيرين في هذا السياق إلى أن توزيع الأعوان مرتبط بجملة من الاعتبارات على غرار تحديد حاجيات الإدارة والعدالة بين الجهات.

كما ستتواصل تسوية وضعية العملة العرضيين وإدماج الأساتذة والمعلمين النواب إضافة إلى ملف الدكاترة المعطلين والذي سيتم التعاطي معه وفق رؤية شاملة لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. وأوضح الضيوف أن مصالح رئاسة الحكومة وبقية الوزارات ستواصل القيام بدورها في مقاومة العمل غير القار والقضاء على التشغيل الهش.

وعن ملف الرقمنة وتحديث الإدارة أفاد الضيوف بأن مشروع إحداث دور الخدمات الرقمية تم إرساؤه منذ موفى سنة 2023 وفي إطار العمل على التقليص من الفجوة الرقمية بين المناطق وتحقيق الإدماج المالي والاجتماعي والرقمي في المناطق التي تفتقر في تغطيتها الجغرافية للخدمات الإدارية وهي تغطي حاليا 21 ولاية وحوالي 900 ألف مواطن وتقديم حوالي 26 خدمة حيوية متصلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطن على غرار خدمات الصناديق الاجتماعية والشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه ويتم خلالها استعمال منظومة إعلامية تعتمد الدفع الإلكتروني بالتعاون مع مصالح البريد التونسي. كما تمت الإشارة إلى أنه سيتم العمل على بلوغ 34 دار خدمات رقمية خلال سنة 2026 وقد تم تفادي النقص الحاصل في الموارد البشرية من خلال تعيين 138 عون بلدي وتكوينهم على المنظومات الإعلامية المستغل المستغلة كما تم وضع دور الخدمات الرقمية تحت إشراف البلديات لضمان نجاح المشروع وديمومته.

وبخصوص تحسين جودة الخدمات الإدارية المسداة إلى المواطن، أفاد ممثل رئاسة الحكومة أنه بالتعاون مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية ووحدة جودة الخدمات الإدارية التابعة لرئاسة الحكومة تم إحداث علامة جودة الاستقبال مرحبا التي تسند لمستحقها من الإدارات العمومية المتميزة بالاستقبال الجيد والنفاذ الناجع والسريع للخدمة المطلوبة موضحين أن اللائحة الفنية للعلامة المذكورة تنص على أن يكون الرد على الخدمة المطلوبة في أجل لا يتعدى 21 يوما بالنسبة للمراسلات ولا يتجاوز 48 ساعة عن طريق البريد الإلكتروني فيما يستوجب أن يكون الرد على الطلبات المقترحة عبر الهاتف حينيا أو في أجل لا يتعدى 24 ساعة على أقصى تقدير وقد أسندت هذه العلامة ل71 فضاء استقبال بمختلف الإدارات العمومية.

وفي ما يتعلق بتبسيط الإجراءات الإدارية، أوضح الضيوف أن هذا البرنامج تم إطلاقه خلال شهر مارس من 2025 على امتداد ثلاث سنوات بهدف تخفيف العبء الإداري المحمول على المواطن وتعزيز ثقته في الإدارة وأنه يتم حاليا دراسة تنفيذ المقترحات الواردة في هذا الغرض وذلك بعد استكمال إحصاء كل الإجراءات والوثائق التي يتم تبادلها مشيرين إلى أنه يمكن التخلي عن 70% منها عن طريق الترابط البيني بين الإدارات على غرار ما تم اعتماده بالنسبة للشهائد العلمية. كما أفادوا بأن الترابط البيني يساهم بشكل كبير في التسريع في الإجراءات على غرار ما هو معمول به حاليا بين رئاسة الحكومة والمحكمة الإدارية في الاستشارات الوجوبية والتي تمت رقمنتها بنسبة 100%.

بالنسبة إلى وضعية أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، بين ممثل رئاسة الحكومة أنه تبعا لتوقف نشاط الهيئة فقد تم إنهاء إلحاق الأعوان الملحقين، والذين عادوا إلى إداراتهم الأصلية كما لم يقع تجديد عقود الأعوان المتعاقدين بنهاية سنة 2021 وتم تمكينهم من جميع مستحقاتهم إلى حدود تاريخ انتهاء عقودهم كما وقع تكليف مديرة عامة بتصريف الشؤون الإدارية والمالية للهيئة بصفة وقتية حيث تولت تصفية الوضعية الإدارية والمالية والعقارية للهيئة.

كما تطرق الضيوف إلى ملف الصفقات العمومية موضحين أن الإشكاليات المطروحة فيه غير مرتبطة فقط بالأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بل بعدة عوامل أخرى على غرار عدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب والإشكاليات المتصلة بحوكمة إنجاز المشاريع العمومية والتأخير في خلاص بعض مسدي الخدمات إضافة إلى الإشكاليات العقارية. كما أفادوا بأن المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية والخاصة ساهم بشكل كبير في حلحلة عدد من الإشكاليات والتسريع في إنجاز قرابة 16 مشروع معطل. أما عن تنقيح الأمر المنظم للصفقات العمومية فقد تمت الإشارة إلى أنه في آخر مراحله وقد تم إعداده بصفة تشاركية بين جميع الأطراف وأن التنقيح يتضمن عدة إجراءات هامة.

وفي سياق متصل بإنجاز المشاريع العمومية وعن أسباب اللجوء إلى مكاتب دراسات خاصة في إطار دراسة المشاريع، أوضح الضيوف أن

ذلك يندرج في إطار تشجيع المبادرة الخاصة مما ساهم في إشعاع هذه المكاتب دوليا وأصبح لها مكانة هامة خاصة في السوق الإفريقية، هذا فضلا عن وجود دراسات معقدة ومتخصصة يصعب القيام بها على مستوى الإدارات العمومية للأسف.

وحول منظومة الشراء العمومي على الخط (TUNEPS)، أفاد ممثل رئاسة الحكومة أن هذا المشروع يتنزل في إطار جهود الدولة لرقمنة الخدمات الإدارية وقد تم إطلاقها في نسختها الأولى وبعد معاينة بعض النقائص تم إطلاق النسخة الثانية منها وأنه يتم العمل على إصدار نسخة ثالثة بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال لت تم رقمنة جميع المراحل وصولا إلى اعتماد الخلاص الإلكتروني (E-PAYEMENT) مؤكدين أن الإشكال لا يرتبط فقط بالمنظومة التي يتم العمل على تحسينها بل كذلك بمستوى البنية التحتية.

وفي جانب آخر، وبخصوص تجميع هياكل الرقابة، أشار الضيوف إلى أنه بعد القيام بتشخيص لواقع المنظومة الرقابية يتم العمل حاليا على إصلاحها من خلال مشروع قانون تم عرضه على مختلف الأطراف المتدخلة التي تولت إبداء ملاحظاتها ويتم التنسيق حاليا لإيجاد صيغة توافقية لتجميع كل هياكل الرقابة بما من شأنه أن يساهم في مكافحة الفساد وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة والحفاظ على المال العام.

وفي سياق متصل بإصلاح المؤسسات العمومية، أفاد ممثل رئاسة الحكومة وأن برنامج الإصلاح انطلق منذ سنة 2014 ليشمل كل الجوانب التنظيمية والمالية والتشريعية في اتجاه حكومتها من خلال الحد من تداخل مهام عدد من المؤسسات. كما أفادوا أنه تم إقرار بعض الاستثناءات لتخفيف الإجراءات بالنسبة للمنشآت العمومية في مجال الصفقات العمومية. كما يتم إعداد مشروع أمر لضبط طريقة تعيين الرؤساء المديرين العامين وتقييم أدائهم فضلا عن السعي إلى تنقيح عدد من النصوص القانونية الترتيبية ذات العلاقة على غرار القانون عدد 78 لسنة 1985 المؤرخ في خمسة أوت 1985 والمتعلق بالقانون الأساسي لأعوان الدواوين والمنشآت العمومية ذات الصبغة الصناعية والتجارية والشركات التي تملك الدولة أو الجماعات العمومية المحلية رأس مالها بصفة مباشرة أو كلية وذلك في اتجاه ترشيد التصرف في الموارد البشرية وربط الترقيات والتأجير بالأداء.

وفي ما يتعلق بمراجعة قانون "الوظيفة العمومية" عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية بين ممثل رئاسة الحكومة أنه تم الانتهاء من مرحلة الاستشارات وتجميع الملاحظات الواردة من كافة الهياكل المعنية والتي بلغ عددها 708 ملاحظة تم أخذها بعين الاعتبار لصياغة النص الجديد مشيرين أن أبرز مضامينه تتمحور خاصة حول المساءلة والنجاعة والتصرف التقديري للموارد البشرية إضافة إلى التكريس التشريعي لنظام العمل عن بعد.

أما بخصوص تطوير نسق التحديث التشريعي، أكد ممثلو رئاسة الحكومة أن العمل جار على صياغة نصوص قانونية قابلة للتطبيق تتماشى وتوجهات الدولة خاصة منها في الجانب الاجتماعي والقطع مع التضخم القانوني الذي شهدته البلاد في فترة سابقة مشيرين في نفس السياق إلى وجود نصوص قانونية ذات أهمية كبرى مرتبطة بقطاعات حيوية كالمحروقات والمياه والتهيئة الترابية بما يفرض إعداد نصوص شاملة بصفة تشاركية تحافظ على حقوق الأجيال القادمة وتكون قادرة على حل الإشكاليات الحالية مؤكدين أن العديد من مشاريع النصوص القانونية جاهزة وبصدد تنظيم استشارات حولها في انتظار إحالتها على أنظار مجلس نواب الشعب على غرار مجلة الجماعات المحلية ومجلة المياه ومجلة التهيئة الترابية والتعمير وغيرها من مشاريع القوانين المهمة.

وفي علاقة بموضوع الجمعيات ثمن الضيوف مجهود العمل الجمعياتي في معاضدة مجهود الدولة لتحقيق التنمية مبينين أنه يتم العمل لدى مصالح رئاسة الحكومة مشروع قانون يتعلق بتنظيم الجمعيات يعمل على تعزيز المكتسبات مع العمل على إحداث منصة لتعزيز آليات الرقابة.

أمرر الكلمة إلى السيد محمد الكو رئيس اللجنة، تفضل.

السيد رئيس لجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى

شكرا سيدي الرئيس،

III. توصيات اللجنتين

خلصت اللجنتين في نهاية أعمالهما حول مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026 إلى عدد من التوصيات ذات الصلة بجملة من المحاور المتعلقة بمجال تدخلهما على غرار الإصلاح الإداري والوظيفة العمومية والرقمنة والتحول الرقمي والحوكمة والشفافية والتنمية الجهوية والمحلية والتواصل. وتتمثل أهم هذه التوصيات فيما يلي:

- التسريع في مراجعة قانون الوظيفة العمومية والعمل على مراجعة منظومة الانتدابات والتسميات العليا لتكريس مبدأ الشفافية والكفاءة مع مزيد العمل على تفعيل التنقل الوظيفي بين الوزارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية لتثمين الكفاءات وتسديد الشغورات والاستفادة من الخبرات الإدارية إضافة إلى دعم التكوين المستمر للإطارات الوسطى والعليا في مجالات التصرف الحديث والإدارة الرقمية والعمل البلدي.
- مواصلة تسوية وضعيات عملة الحضائر والعمل العرضي وغيرهم من وضعيات العمل الهش في الوظيفة العمومية وفق رؤية اجتماعية واقتصادية عادلة.
- تحسين ظروف العمل في الإدارات الجهوية والمحلية وضمان استقلاليتها الإدارية واللوجيستية.
- تسريع اعتماد المنظومة الوطنية للترابط البيني بين مختلف الهياكل والعمل على توفير بنية تحتية رقمية في كل الجهات وتعميم دور الخدمات الرقمية في كل الولايات وربطها بالمنصات الإلكترونية الوطنية.
- التسريع في إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية مع ضمان الحماية اللازمة لكافة الأعوان والعمل على تطوير منظومة التقييم والمساءلة داخلها.
- تفعيل دور الإعلام العمومي في التعريف بالمشاريع والإصلاحات الحكومية والعمل على تكثيف الحملات الإشهارية لتعريف المواطن بالتطبيقات الموجودة في مجال الإدارة الإلكترونية بما يرفع من مستوى الوعي الجماعي ويضمن انخراط أكبر عدد ممكن من المواطنين ضمن الاستراتيجية الوطنية للتحول الرقمي.
- إنشاء هيكل وطني لمتابعة المشاريع العمومية الكبرى وتقييم مردودها على التنمية الجهوية والمحلية مع الدعوة إلى إشراك المجالس الجهوية والمحلية في تنفيذ هذه المشاريع.

▪ وضع آليات آلية مشتركة بين البرلمان والحكومة لمتابعة تنفيذ التوصيات الرقابية وتنفيذ السياسات العمومية وتحسين قنوات التواصل بين الوظيفتين من خلال جلسات تقييمية دولية تقوم على مبادئ التنسيق وتكامل الأدوار بين الوظيفة التنفيذية والتشريعية بغرفتيها طبقا لدستور 25 جوليا 2022.

IV. قرار اللجنتين

وبذلك انتهت لجنتا تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب والمخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم النظر في مهمة رئاسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نشكر اللجنتين على هذا العمل الهام والجاد والآن نشرع في النقاش العام في جزئه الأول المتعلق بمداخلات السيدات والسادة أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم برئاسة السيد عماد الدربالي رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم. فليتفضل.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا للسيد رئيس مجلس نواب الشعب،

أجدد الترحيب بالسيد منصف حمدي رئيس ديوان رئاسة الحكومة والوفد الممثل لرئاسة الحكومة المرافق له، متمنيا لهم التوفيق في مهامهم، كما أشكر ما تقدم من عمل مشترك في مستوى التقرير المشترك الذي أعدته لجنتا مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس نواب الشعب ولجنة المخطط التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم وما يتضمنه من ملاحظات وتوصيات قيمة.

نمر الآن إلى النقاش العام في مستوى مهمة رئاسة الحكومة الخاص بنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم والكلمة للسيد النائب المحترم كمال لحمر له ست دقائق تفضل.

السيد كمال لحمر

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لجميع الزملاء النواب،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

في ظل الوضعية الراهنة للمالية العمومية وما خلقته مديونية الدولة من ضغط على الميزانية، يبدو من الصعب أن تكون تدخلات الدولة في تنمية الجهات الداخلية وذات الأولوية شاملة بالقدر المطلوب، لذلك أصبح من الضروري أن تستعيد الدولة ثقة المستثمرين الخواص في هذه الربوع باعتبارهم شركاء أساسيين في دفع التنمية، لكن ما نلاحظه اليوم أن التعطيل البيروقراطي يقتل أغلب المشاريع قبل ولادتها وهو ما يستدعي من مؤسسة رئاسة الحكومة احداث وحدات متابعة جهوية وإقليمية تعنى بتسريع انجاز المشاريع وتذليل الصعوبات الادارية أمامها.

كما نؤكد على إلزام البنوك العمومية بالانخراط الفعلي في تمويل المشاريع بالمناطق ذات الأولوية ليس فقط عبر المعايير التقليدية، بل من خلال الاتصال المباشر بأصحاب الأفكار والمبادرات ومرافقتهم لتجاوز العقبات التي تحول دون انطلاق مشاريعها.

فعلى سبيل المثال في ولاية تطاوين لاحظنا بعض المشاريع تتعطل لأسباب بسيطة جدا، كإشكال في تغيير صبغة أرض أو تأخر وثيقة إدارية، في حين أن مناخ الاستثمار في الجهة منفتح ومغرٍ ويكفي فقط إزالة هذه العراقيل حتى تنطلق عجلة التنمية.

نحن كنواب من خلال حضورنا عديد المرات على المستوى الجهوي في لجنة الإحاطة بالمستثمرين، في بلاد فيها ثروات أحيانا سيناقشون مشروع "Drug store" في هذه الجلسات، يعني لا توجد مشاريع " des méga projets" تنتقل بنا إلى مستوى آخر وفي نفس الوقت أحيانا نجد مشاريع عمومية، مشاريع الدولة تتعطل من الدولة نفسها، بسبب شهادة صبغة أرض يمكن هذه الوثائق موجودة في تونس فقط، الدولة نفسها تعطل مشاريعها بسبب وثيقة من الدولة.

أريد طرح سؤال، في بلاد تتحوز على ثاني أكبر مخزون من الجبس عالي النقاوة في العالم، الاستغلال محتشم جدا. كم لدينا من رخصة استغلال أريد أن أعلم أنا أصيل تطاوين حيث الجبال والجبس يملأ المكان، لكن الاستغلال محتشم جدّا، لا نعرف متى سيستغل؟

هناك شركة أهلية هي مشروع رئاسة معطلة على ترخيص، أراضٍ غير مستغلة، موارد مائية هامة، طاقات بديلة، مواقع سياحية هامة في قطاع السياحة والإنتاج السينمائي.

نحن نرى أن الحل هو الابتعاد عن المركزية في المتابعة والقرار والانتقال إلى مرحلة المرافقة الفعلية للمشاريع على مستوى الجهة لأن التنمية الحقيقية لا تبنى من العاصمة فقط، بل بالشراكة والتشارك في البناء من الجهات في حد ذاتها، ووجوب النزول ميدانيا والتفاعل مع واقع الجهات ومواطنها.

لماذا لا يكون في كل ولاية أو غيرها مستثمرون خواص؟ هناك أشخاص تكونت على يد الدولة التونسية وذهبوا للعمل في الخارج وجلبوا أموالا في شتى المجالات. هؤلاء عندما يأتون ليعملوا في هذا البلد لا يجدون إحاطة يأتي من الجنوب إلى وزارة الفلاحة من أجل الحصول على ورقة أو رئاسة الحكومة، نحن جميعا نعلم أن الدولة غير قادرة على تنمية عدد كبير من المشاريع في الجهات.

عندما نحدث إقليميا لجنة تتحرك بين ولايات الإقليم، أو لجنة تنتظم جهويا ولو مرة كل خمسة عشر يوما، ونقترب من هؤلاء المستثمرين ونسهل أمورهم ونحيط بهم، يمكن أن نذهب بعيدا في عدة أشياء وتشغل المشاريع خمسين شخصا أو ثمانين أو مائة، يمكن أن يدفع الأمور إلى التطور وتعود الثقة بين المستثمر الخاص والدولة فالثقة مهتزة جدا بصراحة.

في موضوع آخر بالنسبة للإدارة العامة للجمعيات، نعلم أنه في وقت من الأوقات قامت عديد الجمعيات بخدمة مصالح أغراض أشخاص معينة وضد الدولة التونسية. نريد منكم تقريرا مفصلا حول الجمعيات المشبوهة ومصادر تمويلها وتقدمون لنا وضعية قانونية للمشروع، حتى نعرف مع من نتعامل في إطار الشفافية، حتى يكون نائب الشعب على بينة وشكرا لكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا. الكلمة للسيد النائب المحترم سالم الماكني، له ست دقائق.

السيد سالم الماكني

شكرا السيد الرئيس،

السادة ممثلي رئاسة الحكومة،

الزميلات والزملاء النواب،

أتطرق اليوم إلى ملف من الملفات الاجتماعية الملحة وهو ملف تسوية وضعيات المتعاقدين والعرضيين في القطاع العام طبقا لأحكام القانون عدد 9 لسنة 2025 وخاصة فصله 4 و6 الذي ينظم عقود الشغل ويمنع المناولة وينص على أنه بالنسبة إلى العقود التي انتهت بعد تاريخ 14 مارس 2025 فإنها تتحول بقوة القانون إلى عقود غير محددة المدة، مما يترتب عنه إدماج أصحابها طبقا لآليات الأقدمية المنصوص عليها في قانون الشغل، لكن ورغم وضوح الإطار القانوني، ما زالت عديد الفئات تعاني من الانتظار والتهميش وتعيش حالة هشاشة مهنية واجتماعية غير مقبولة في دولة القانون والعدالة الاجتماعية.

المتعاقدون من أصحاب الشهادات التقنية والعلمية، عدد كبير من هؤلاء الأعوان من حملة الشهائد العلمية والتقنية العليا، يعملون في اختصاصاتهم بدقة وكفاءة ويستحقون تسوية وضعياتهم بما يتماشى مع السلم الوظيفي للأجور، لا أن يعاملوا كما لو كانوا في وظائف لا تتناسب مع مؤهلاتهم. نقترح أن تخصص آلية قانونية واضحة لترسيمهم وفق مستوياتهم العلمية والتقنية وأن عددهم محدود وكلفتهم المالية ضعيفة مقارنة بأثرهم في المرفق العام.

المنتدبون في إطار البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية للبلديات المحدثة، وفق منشور وزير الداخلية عدد 1 بتاريخ 3 مارس 2023 الذي نظم آلية انتدابهم عبر مناظرة وطنية شملت اختبارا كتابيا ثم شفاهيا وحدد صيغة التعاقد بسنة قابلة للتجديد مرة واحدة، كما تطرق المنشور في نقطته الخامسة إلى كيفية تسوية وضعياتهم بعد انتهاء العقد وذلك عبر تغيير صيغة التعاقد إلى تعاقد وقتي حسب الإجراءات المعمول بها. لقد تم تطبيق جميع ما ورد في المنشور باستثناء نقطة واحدة وهي تسوية وضعياتهم من متعاقدين إلى متعاقدين وقتيين بعد انتهاء العقد.

تم انتداب 86 بلدية محدثة بما يقارب 236 عونا من أفضل الإطارات ومع ذلك بعد سنتين من العمل والتكوين، فوجؤوا بأن بعد أربعة أشهر من انتهاء عقودهم يواصلون العمل بدون صفة قانونية، ودون أي تسوية وبدون صرف مرتباتهم.

معظم المنتدبين تم تكليفهم بمهام حساسة وضرورية لتقديم مشاريع البلديات، شملت مهام فنية وإدارية ومالية من بينها المعاينات ورخص التزويد بالماء والكهرباء وحتى مهام الكتابة العامة للبلدية.

الوضع الحالي يضعهم في ظروف ضبابية تمس الاستقرار المهني والاجتماعي للعديد منهم، كما أن هذا الوضع غير قانوني ويخالف توجهات السيد رئيس الجمهورية في القضاء على التشغيل الهشّ، ودعم أصحاب الشهائد العليا وتعزيز الإدارات العمومية بالإطارات المؤهلة عبر المناظرات الوطنية. ما يثير الاستغراب أكثر هو التوجه إلى تجديد العقود لسنة ثالثة وهو إجراء يتعارض مع ما نص عليه المنشور المنظم لانتدابهم، وذلك في الوقت الذي تعرب فيه البلديات عن استعدادها لاستمرار انتدابهم، مع العلم أن كلفة أجورهم ليست مرتفعة. حتى المراسلة الموجهة من رئاسة الحكومة والتي دعت إلى التمديد سنة إضافية تفتح التساؤل حول ما بعد سنة التجديد هل سيتم التخلي عن المنتدبين أم اعادة فتح مناظرة أم سيتم اعتماد تسوية الوضعية بالمرور إلى "عون وقتي"؟

السادة ممثلي رئاسة الحكومة، نريد إجابة واضحة في هذا الموضوع.

كذلك اليوم نتحدث عن مكونات مراكز التكوين المهني للفتاة الريفية، أكثر من مائة مكونة يعملن منذ سنوات على تمكين المرأة الريفية وإدماجها في الدورة الاقتصادية، لكنهن ما زلن بعقود هشة دون إدماج ولا استقرار. هذا وضع غير منصف ولا ينسجم مع أهداف الدولة في التنمية العادلة، متى سيتم تسوية وضعيتهن المهنية وإدماجهن ضمن المسار الوطني لتسوية الأعوان المتعاقدين؟

الأعوان الوقتيين في مختلف الوزارات، رغم أن عديد الأعوان تم انتدابهم وتسوية وضعياتهم منذ أكثر من ثلاث سنوات إلا أنهم مازالوا في وضعيات وقتية بانتظار أمر الترسيم من رئاسة الحكومة وهنا نؤكد أن هذا الترسيم لن يكلف الدولة أعباء إضافية لأن الأجور هي نفسها، لكنه سيمنحهم الاستقرار الاجتماعي، ويمكنهم من الحصول على قروض وتحسين ظروفهم المعيشية.

لقد شدد السيد رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على ضرورة القطع مع التشغيل الهش واليوم هذه الملفات الأربعة هي امتحان لمدى التزام الحكومة بهذه التوجهات. نطالب بتوحيد المقاربة الحكومية تجاه كل هذه الفئات، والانتقال من سياسة التمديد والمماطلة إلى سياسة الترسيم والاعتراف بالكفاءة لأن العدالة الاجتماعية لا تختزل فقط في الاستقرار المهني والاعتراف بالكفاءة وتطبيق القانون، ولأن الدولة التي تؤمن بمواطنيها لا تترك أبناءها في الهشاشة بعد أن خدموها بإخلاص سنوات طويلة.

السادة ممثلي رئاسة الحكومة، ننتظر منكم اليوم أجوبة واضحة وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم علي الحسومي البيولي، له ثماني دقائق.

السيد علي الحسومي البيولي

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله،

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

ممثلو رئاسة الحكومة الأفاضل،

لنبدأ من حيث يجب أن تكون البداية، إن وجودنا هذا اليوم ليس لتبادل الوعود، بل هو تفعيل لبوصلة الإصلاح، نحن نواب الشعب من الجهات الداخلية لم نأت لنصف الواقع فحسب، بل نطمح لتغييره جذريا.

إن هدفنا الأسمى هو تحقيق الاقلاع الاقتصادي وتحسين حياة المواطن التونسي، نحن نؤمن بقدرة رئاسة الحكومة على الانتقال من إدارة الأزمة إلى قيادة الابتكار، فالحكومة الناجحة هي التي لا تكتفي بالسائد والمألوف، بل تبتكر آليات عمل جديدة تحقق التكامل الفعلي والحيوي بين وظائف الدولة التشريعية والتنفيذية.

المطلوب الآن هو السرعة والشفافية والتأثير المباشر على حياة المواطن، لنصارح أنفسنا أن سياسة البطء الشديد في مراجعة النصوص القانونية المعطلة للتنمية تشكل قيودا ثقيلة على مستقبل البلاد اقتصاديا واجتماعيا.

كيف يمكن الحديث عن اقلاع اقتصادي دون مراجعة عاجلة وشاملة لمجلات المحروقات ومجلات الصرف ومجلة الاستثمار ومجلة المياه ومجلة الجماعات المحلية وغيرها؟

إلى جانب هذه الملفات الاقتصادية لا يمكن السكوت عن قانون الجمعيات وضرورة تجريم التمويل الأجنبي للجمعيات الذي يمثل خطرا حقيقيا على اختراق السيادة الوطنية تحت غطاء العمل المدني.

كما يجب الإسراع في مراجعة القانون الأساسي للميزانية وتلك المنظمة لبعض الأسلاك الحيوية كسلك العمد وأعوان النظافة، وغيرهم الكثير، لضمان كرامتهم وفعالية عملهم.

إن التباطؤ الأخطر اليوم يتمثل في تعطل الانطلاق الرسمي في إصلاح وهيكلة المؤسسات العمومية الكبرى، وفي مؤسساتنا مؤسسات يفترض أن تساهم فعلي في تمويل الميزانية، لكنها أصبحت تشكل عبئا عليها.

نتحدث عن هياكل حيوية مثل الشركة التونسية للأنشطة البترولية وشركة فسفاط قفصة، المجمع الكيميائي بقابس، فولاذ بنزرت، السكك الحديدية، معمل السكر بباجة، الحلفاء بالقصرين، تونس الجوية ووكالة التبغ والوقيد وغيرها.

يجب أن نسلط الضوء أيضا على وضعية شركة الغراسات والبستنة التي تعاني من مشاكل هيكلية عديدة تهدد ديمومتها. ويؤدي ذلك إلى معاناة أعوانها من التأخر الدائم في صرف الأجور.

إن إصلاح هذه المؤسسات هو مفتاح السداد لتوازن المالية العمومية ويجب أن يكون ضمن الأولويات القصوى لرئاسة الحكومة، فبالرغم من صدور القانون عدد 9 لسنة 2025 لمنع المناولة، نرى تعطلا ومشاكل جمة في تطبيقه، بل إن الأمر وصل إلى عصيان بعض المؤسسات لقانون الشغل الجديد، حيث نشهد حالات تسريح لعمال وتلاعب بالقانون مثلما وقع مع بعض الشركات البترولية في تطاوين، إن هذا الاستخفاف بالقانون هو اعتداء صارخ على حقوق العمال وتهديد للسلم الاجتماعي، ويجب على الحكومة أن تضرب بيد من حديد لتنفيذه.

كما أن التونسيين الذين عانوا من التشغيل الهش لسنوات طويلة، لا يزالون ينتظرون حل لمعضلة الإدماج داخل الوظيفة العمومية وتسوية وضعيتهم المهنية المشروعة.

نتحدث هنا عن أعوان الوكالة الوطنية للتراث والبريد واتصالات تونس ومسرح الأوبرا والاعتمادات المفوضة والنيابة الخصوصية وعقود إسداء الخدمات إلى جانب منشطي نظام الحصة الواحدة المتعاقدين مع وزارة الثقافة وغيرهم الكثير.

إن هذه التسويات ليست منة أو فضل، بل هي استعادة لحقوق مشروعة وإصلاح لظلم تاريخي، يجب وضع آجالٍ قصيرة وملزمة لإنهاء هذه الملفات، إذ إن غياب ابتكار آليات تشغيل مبتكرة وذكية لأصحاب الشهادات العليا ممن طال انتظارهم يفاقم من أزمة البطالة الطويلة وعلى الحكومة أن تولي ملف الدكاترة العاطلين الأهمية القصوى، إذ يتفاقم عددهم يوميا دون حلول أو آفاق واضحة لتسوية وضعهم ورفع المظلمة عنهم.

لتحقيق النجاعة والكفاءة المطلوبة في الأداء الحكومي والعدالة الاجتماعية أقترح ما يلي:

أولا، توحيد الهيئات الرقابية، الدعوة للمضي قدما في توحيد الهيئات الرقابية المشتتة حاليا تحت هيكل رقابي موحد يضمن التنسيق وتقليل التضارب ورفع كفاءة الرقابة على المال العام والأداء الإداري وهنا يجب التنويه إلى ضرورة العدل في منح الامتيازات لكافة الأفراد، بما في ذلك توحيد الامتيازات حتى في منح الاستخلاص لأن في نهاية المطاف جميعهم إدارات، ومراقبين وخريجي المدرسة الوطنية للإدارة ويعملون في الصالح العام. الرجاء أن يراعى مشروع التنقيح هذه الخصائص.

ثانيا، إحداث محكمة للشغل، نقترح أن تعمل الحكومة بجدية على تعويض تفقديات الشغل بصنف جديد من المحاكم المتخصصة، وهو محكمة الشغل، هذا الإجراء سيتيح البت السريع في ملفات الشغل المتفاقمة ويضمن النجاعة في إنصاف حقوق العمال والأهم من ذلك يرسخ بيئة استثمار سليمة تستند إلى سرعة العدالة في العقود.

ثالثا، تسريع رقمنة الإدارة، الدعوة للمضي سريعا في رقمنة الإدارة مع ربط برامج فتح الاعتمادات للوزارات بمؤشر قياس تقدم الإنجاز في رقمنة الخدمات داخل هياكلها، أي لا ميزانية إضافية دون تقدم ملموس ومقاس في الرقمنة.

رابعا، تعميم دور الخدمات الرقمية، أقترح تعميم تجربة دور الخدمات الرقمية خاصة في المعتمديات بالجهات الداخلية على غرار البير الأحمر مثلا لتقريب الخدمات من المواطن وتخفيف العبء من الإدارة المركزية.

خامسا، وحدة متابعة الثروات الطبيعية في تطاوين، ضرورة إحداث وحدة متابعة جهوية دائمة داخل ولاية تطاوين تكون مهمتها متابعة استغلال الثروات الطبيعية في صحراء الجهة، على أن تتركب من ممثلين عن الإدارات المركزية والسلط الجهوية ونواب الجهة.

هذا الإجراء ضروري لتكريس الشفافية والحوكمة والرقابة المباشرة على تنفيذ المسؤولية المجتمعية للشركات المنتصبة بالجهة.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

ممثلو رئاسة الحكومة،

إن مهمة رئاسة الحكومة هي قيادة قاطرة الإصلاح، والمطلوب اليوم ليس فقط الإدارة، بل القيادة والابتكار والسرعة والشفافية. إننا نمد أيدينا للحكومة للتعاون، لكننا لن نتوانى عن ممارسة وظيفتنا الرقابية بأقصى درجات الحزم لضمان أن كل قرار وكل دينار يصب في تحسين مؤشرات التنمية وخدمة المواطن التونسي وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيدة النائب المحترم أومينة حرباوي، لها ست دقائق.

السيدة أومينة حرباوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الحكومة،

أولا، أود أن أخاطب رئيسة الحكومة والتي كنت قد شكرتها سابقا عندما كانت على رأس وزارة التجهيز وقد أبلت البلاء الحسن في هذه الوزارة لكن السيدة رئيسة الحكومة، الميزانية لا تقتصر فقط على الأرقام والمؤشرات، بل تعتبر رؤية متكاملة لمستقبل الدولة، رؤية تجعل من الإنسان محور التنمية ومن الفعالية والمساءلة أساسا للتدبير العمومي ونؤكد أن نجاح تنفيذ هذه الميزانية رهين تضافر جميع الجهود حكومة، برلمان كل قطاعات المجتمع المدني لتحقيق التنمية المنشودة.

نحن اليوم أمام تحديات كبيرة بطالة، مشاريع معطلة، سداد ديون إلى غير آخره. الرهان القادم هو المخطط التنموي 2026-2030، الأول في تاريخ تونس الذي ينفذ عن طريق البناء القاعدي من محلي جهوي إقليمي وصولا إلى الوطني والفضل يعود إلى المجهودات المبذولة

من طرف كل المجالس المنتخبة التي عملت في ظروف استثنائية بإمكانيات شبه منعدمة وهذا ليس غريبا على الذين هدفهم إعلاء راية الوطن وتحقيق التنمية في جهاتهم، لكن ليس من المعقول تنكر الحكومة لهم اليوم، إذ هناك مماطلة كبيرة في صرف مستحقاتهم، خاصة أن المجالس المنتخبة فيها جزء كبير لا يتمتعون بمورد رزق.

استبشرنا بقانون منع المناولة وقلنا سنرتاح والجميع سيتمتعون بحقوقهم لكن الوضع أصبح كابوسا والعديد من العملة وجدوا أنفسهم مطرودين من مراكز العمل، لا الدولة اعترفت بهم ولا مؤسساتهم قبلت بهم. سؤالي أين دور تفقدية الشغل؟ أين دور رئاسة الحكومة في السهر على تطبيق القانون، رغم أن رئيس الجمهورية كان واضحا لا للمناولة والقطع مع التشغيل الهش؟ كيف توازن الحكومة بين تعبئة الموارد الجبائية وبين الضغط على المواطن الذي يعاني من تدهور القدرة الشرائية؟ كيف سيتم تفعيل الرقمنة والشفافية في الإدارة العامة حتى تكون الميزانية أداة فعلية للتعبير وليست مجرد أرقام؟

أخيرا، كيف يتم إدماج المجالس المحلية والجهوية في إعداد وتنفيذ الميزانية لضمان العدالة الجهوية وتقليص الفوارق بين الجهات؟ وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا والكلمة الآن للسيد النائب المحترم يوسف برقاوي، له أربع دقائق.

السيد يوسف برقاوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بوفد رئاسة الحكومة،

في البداية وبقدرة قادر وعقب مداخلتي الأخيرة مع رئاسة الحكومة بخصوص وضعية الوحدة الصناعية التابعة للملك الجهوي، تفاجأت بسرعة الاستجابة والتدخل الفوري، حيث لم يمض سوى يوم واحد حتى تم اتخاذ قرار حاسم في حلحلة الإشكال القائم منذ سنوات.

لقد عانت هذه الوحدة الصناعية من التهميش والتعطيل لفترة طويلة، مما أدى إلى تضرر عدد كبير من العائلات التي كانت تعتمد عليها كمورد رزق أساسي ورغم المراسلات المتكررة وإفادة المصالح المختصة ظل الملف يراوح مكانه دون تقدم يذكر، لكن وبفضل التدخل الأخير تم إعلامنا من قبل الجهات المعنية بأنه لم يعد هناك أي إشكال قانوني أو إداري بخصوص المحل وأنه يمكن ارجاعه في غضون أسبوع ورغم هذا التطور الإيجابي، لا يمكن إنكار حجم المعاناة التي تكبدناها طيلة هذه السنوات والتي أثرت بشكل مباشر على قدرتنا على توفير أبسط مقومات الحياة، فقد أصبح الوضع الاجتماعي والاقتصادي لا يطاق وهو ما يستوجب الإسراع في تفعيل القرار المتخذ وضمان عدم التراجع عنه أو تعطيله مجددا.

وفي هذا السياق أتوجه بنداء عاجل إلى الجهات الحكومية المختصة للنظر بجدية في بقية مشاكل الوحدات الصناعية والمعامل المغلقة في مختلف الجهات والتي لا تزال تعاني من الإهمال والتعطيل رغم ما تمثل من أهمية اقتصادية واجتماعية كبرى ومحاسبة من يسعى إلى تعطيل وحدات صناعية تتطلب إجراءات قانونية صارمة نظرا لتأثيرها المباشر على الاقتصاد الوطني والاستقرار الاجتماعي.

إن إعادة تشغيل هذه المعامل من شأنه أن ينعش الدورة الاقتصادية ويوفر مواطن شغل ويعيد الأمل لآلاف العائلات التي تعيش على الهامش في كامل ولاية سليانة. نأمل أن تكون هذه الخطوة بداية فعلية لإعادة تشغيل هذه المعامل وهذا من شأنه أن ينعش الدورة الاقتصادية ويوفر مواطن شغل ويعيد الأمل لآلاف العائلات التي تعيش على الهامش.

نثمن عاليا المجهودات الجبارة والنتائج الملموسة التي حققتها لجنة تسريع المشاريع المعطلة برئاسة الحكومة ونشيد بحرصها على التواصل الفعال والتعاون البناء مع أعضاء المجلس الوطني للجهات والأقاليم وقد تجلى هذا الحرص في الاستجابة الكريمة والمتكررة لدعوات المجلس من طرف السيد رئيس اللجنة إدريس النجة الذي لبى الدعوة كلما طلب منه وقدم الإيضاحات اللازمة للسيدات والسادة النواب بكل شفافية ومسؤولية مما يعكس روح الانفتاح والتكامل بين المؤسسات خدمة للمصلحة العامة.

نشكر أيضا السيد الحبيب الدريدي ونثمن عاليا ما تبذلونه ونعول على استمرار دعمكم في سبيل تعزيز التنمية وشكرا.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم أسامة سحنون، له ست دقائق.

السيد أسامة سحنون

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة ممثلي الحكومة ومرحبا بكل الزملاء والزميلات في الغرفتين،

في الحقيقة أود أن أؤكد أنكم رئاسة الحكومة ولستم وزارة أولى، لأن هناك فرق كبير بين رئاسة حكومة ووزارة أولى ونحن نريدكم أن تكونوا رئاسة حكومة لا وزارة أولى لأن رئاسة الحكومة لكي تكون رئاسة حكومة فعلا دورها الأساسي والفعلي هو التنسيق المستمر واليومي 24/24 ساعة بين كل الوزارات.

رئاسة الحكومة لكي تكون رئاسة حكومة وباحترام دستورنا لسنة 2022 الذي يضبط فيه رئيس الجمهورية السياسات العامة والتوجهات الكبرى للدولة لكن على الحكومة أن تكون العمود الفقري والعصب الأول لتنفيذ هذه السياسات وهذه التوجهات ولا يجب أن يقتصر دور رئاسة الحكومة فقط على المراسلات الروتينية والتنسيق الروتيني بين الوزارات، لا يجب أن تحاول خلق الاستثمار ووضع استراتيجية وطنية للاستثمار لجلب المستثمرين لتطوير البنية التحتية ولخلق الاستثمار الداخلي والتشجيع عليه ومن خلال ذلك سنرى كل المشاكل في الوزارات، وزارة الصناعة، وزارة التجارة، وزارة النقل، وزارة الصحة والتعليم وغيرها، لأنه يجب خلق مناخ كامل للاستثمار.

بالنسبة لي أهم دور لرئاسة الحكومة والتحدي هو تحدي اقتصادي بالأساس، سياسيا، الحمد لله، قمنا بانتخابات وركزنا هيئات، ركزنا مجالس وأنجزنا كل شيء. صحيح أننا ما زلنا لا نملك محكمة دستورية ومجلس أعلى للقضاء، إن شاء الله نستكملهم في أقرب وقت ليكون البناء السياسي في الدولة مكتمل، هذا باب وأغلقناه.

بقي الباب الأهم هو الباب الاقتصادي لأن المواطن لا يشعر فعليا بأن الحكومة تعمل ولا يشعر فعليا بعمل الوزراء ولا يشعر أن الدولة التونسية قائمة إلا عندما تتحقق الأرقام الاقتصادية. ونحن نعول عليكم في كل هذا ونعول عليكم في انفتاحكم على المجال ونعول أيضا على انفتاحكم على كل فكرة وعلى كل تشاور من كل أطياف المجتمع من خلال الانفتاح على المجتمع المدني، من خلال الانفتاح على الأفكار

والقرب من الشباب لأن الشباب التونسي يحمل عدة أفكار ونريد أن تتطور رئاسة الحكومة من خلال الرقمنة ومن خلال تطوير بوابة رئاسة الحكومة على موقع الأنترنت.

هذه نقاط وهناك بعض النقاط التي سنتحدث عنها إن شاء الله لاحقا مع بعضنا.

لدينا تنقيح النظام الأساسي لمؤسستي الإذاعة والتلفزة ولا يفوتني أن أشكر الزملاء في الإذاعة والتلفزة الذين يقدمون الصورة الجميلة التي تخرج من المجالس. هذه الصورة يسهر عليها الإخوان معنا يوميا والذين يتحلون بأخلاق عالية ومهنية كبيرة والتلفزة الوطنية والإذاعة الوطنية التونسية مكسب للشعب التونسي، أساتذتنا الأفاضل في معهد الصحافة وعلوم الأخبار درسونا وقاموا بتكويننا، هم مكسب لبلادنا ويكونون أجيالا في تونس وخارجها وكونوا مؤسسة الإذاعة والتلفزة التي تضم خبرة الصحافيين ومن الضروري أن يتم تنقيح النظام الأساسي الذي لم ينقح منذ 1999 والذي يتضمن أن منحة الصحافة قيمتها 35 دينار في 2025، في الحقيقة هذه نقطة استفهام كبيرة وأوضاع الصحفيين لا بد أن تتحسن لأن دور المؤسسة لا يقتصر فقط على نقل الأخبار، بل هي مؤسسة وطنية وليست حكومية وهي ملك للشعب التونسي وهي تصنع الرأي العام للتونسيين وهي التي تربي وتثقف وتنشأ الأجيال وتقوم بالمسلسلات والأفلام والبرامج والوثائقيات التي من شأنها أن تكوّن تونسي معتز بهويته ومتمسك بها ومنفتح على كل موروث حضاري تقدمي. نحن نريد تنقيح هذا القانون.

ثانيا، مسألة أعوان وموظفي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد سابقا، تم حل الهيئة، هناك ملفات لكن الأعوان لديهم وضعيات اجتماعية معينة، عملوا بعقود هشة لمدة سنتين وست سنوات وظروفهم كانت صعبة، لكنهم الآن بدون مورد رزق يجب أن نفكر في هؤلاء الأشخاص، هناك من تمتع بقرض ومن تزوج، أصبحت وضعيته هشة وهناك حالتي وفاة وهناك من يعاني من أمراض مستعصية دون تغطية اجتماعية.

النقطة الثالثة وهي وضعية أعوان وموظفي اتحاد المرأة التونسية، بعد الثورة رئاسة الحكومة هي متكفلة بمصاريف خلاصهم، للأسف سنة كاملة بدون خلاص 58 عون أو أكثر قليلا وضعيات إنسانية صعبة وفي الحقيقة أشعر بالحرج عندما يتصلون بي، هؤلاء جاعوا فعلا.

السادة ممثلي رئاسة الحكومة هؤلاء جاعوا وعيب في كل مرة مازلنا نذكر به.

النقطة الأخرى التي أود الحديث عنها هي موضوع الأساتذة والمعلمين النواب الذين هم ضمن الفترة المنصوص عليها في الأمر الرئيسي من 2006 و2024، صار خطأ بشري، سبحان الله جل من لا يسهو خطأ بشري، لم يدخلوا في قاعدة البيانات ولليوم لم تسوى وضعياتهم، كان لديهم وقفة أمام المجلس الوطني للجهات والأقاليم تحدثنا معهم، تحدث معهم السيد مدير الديوان ووعد بحل الإشكال، لكن الإشكال يحل فقط في شهر جانفي وشهر جانفي هو آخر اجل لإلحاقهم وترسيمهم ، لما لا نجد حلال مع بعضنا والله ممثلتهم هي الأولى على شعبة الاعلامية في البكالوريا وتحصلت على جائزة يوم العلم واليوم محرومة من حقها.

آخر نقطة فقط ثلاثون ثانية هي عمال الحضائر، هناك عمال حضائر يذهبون إلى المؤسسات التربوية ليتدربوا لمدة عشر سنوات و12 سنة يتعلمون المكتبية ويستعملون تطبيقات ثم فجأة يتم نقلهم مثلا إلى المستشفى أو غيره، في هذا يشتكون من نقل عمال الحضائر بعد تكوينهم لقطاع آخر وهذا من شأنه الحاق الضرر بالمؤسسات التربوية خاصة لأن كثير من الناس يشتكون من هذا. وشكرا وإن شاء الله موفقين في أعمالكم.

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، الكلمة للسيد النائب المحترم محمد العايش الجامعي، له ست دقائق تفضل.

السيد محمد العايش الجامعي

بسم الله الرحمان الرحيم،

ما رضاء الله إلا برضاء الوالدين،

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة أعضاء رئاسة الحكومة الكرام تحت قبة هذا المجلس الموقر،

بصفتي نائبة عن ولاية القصرين بصراحة سأحدثكم عن مواضيع تناولناها سابقا وتحدث بخصوصها كل نواب القصرين. عندما اطلعت على بعض المهمات لم أجد أي شيء يخدم القصرين، وجدت فقط تهيئة السكة الحديدية رقم 6 خط رقم 6 الرابط بين تونس والقصرين، هذا مشروع قديم جديد.

القصرين تستحق خاصة من وزارة الصناعة أن تخصص لها مشروعا جيدا ألا يحق لنا استثمار في الصناعات الكبرى والثقيلة؟ لدينا مناطق صناعية ولا مصانع، أهم ثروة لدينا في القصرين، المستثمر يرغب في الاقتراب من الميناء لكن أهم ثروة هي اليد العاملة في القصرين، عندما يفتح مصانع على الميناء وعلى الساحل وينفق على العمال مصاريف النقل هذه ليست حجة.

هذا الامتياز الإيجابي ألحق بنا الضرر كجهة ولاية قصرين، لم يقدم لنا شيئا حتى المستثمر لو تمكنه من منحة لن يأتي إلا في شيء واحد إذا أصرت الدولة على ارساله هناك وتحفزه بأشياء أخرى لا تحفزه بالمال، بل تحفزه بيد عاملة تجدها قريبة منك، لا تنفق عليها وتجدها معك وتصبر معك وتجد يد عاملة أقل أجر من يد عاملة أخرى. أرجوكم لفتة إلى القصرين نحن بحاجة إلى مصانع.

مسألة أخرى كنا نتمنى أن نجدها في هذا المشروع ولم نجدها هي منطقة حرة بوشبكة، لما تناستها الحكومة ولماذا؟ مثلما ذكرنا هذا مشروع قديم نعانيه وهناك إجراءات، هناك تحويل صبغة الأراضي، بينما الدولة في حد ذاتها لديها مئات الهكتارات على الحدود، قادرة على التنسيق بين الوزارات في لحظة، لما نبقى ننتظر تهيئة هذه المنطقة الحرة ويبقى حلما منتظرا؟

بصفتي كنائب وجميع نواب القصرين يطالبون وأنا شخصيا أطالب رئيس الحكومة بمجلس وزاري خاص بولاية القصرين بخصوص التنمية وبخصوص المشاريع المعطلة وإيجاد حلول واضحة النتائج، مثلا عندما نتحدث عن مشروع جنوب الولاية هذا المشروع حقيقة مضحك ف 250 مليار منذ عشرة أو ثماني سنوات وفي كل مرة يتم التحيين والسيد وزير الفلاحة نتمنى له الشفاء العال اتصلنا به وعين الأعضاء ثم تفاجئنا به يبعث بمراسلة يصدرها بالرائد الرسمي، لكن الرئيس لا يصدر في الرائد الرسمي ويصدر في التناظر وهو كان مكلفا سابقا.

نشعر أنه تعطيل، نبرمج للمشروع لكي لا يتم، مشروع منذ عشر واثنتي عشرة سنة، كان هناك مشروع بئر ومسالك فلاحية الآن لن ينجز فيه شيء، الأسعار تغيرت ولو رجعنا إلى التحيين سنبقى ننتظر أربع أو خمس سنوات أخرى.

لما أطالب بمجلس وزاري؟ أريد أن تتخذ السيدة رئيسة الحكومة قرارا نهائيا في هذه المشاريع وتشعر بالمواطنين الذين تعطلت مصالحهم، أنتم تعطلون هذا المشروع ولا تريدونه أن ينجز، أليست القصرين تابعة للجمهورية التونسية؟ عندما أستمع إلى السادة الزملاء من ولايات أخرى يطالبون بحل مشاكل المستثمرين في جهاتهم، أشعر بالغيرة، ليس لدي مستثمرين أتحدث عنهم.

القصرين منطقة حدودية على تبسة فقط هذه المشاريع تنجح فهذا من حقها، حتى ملاهي لا تتوفر لدينا، لا يوجد نزل ولا أي شيء فلما سيأتي المستثمر؟ عندما لا تتوفر استراتيجية جيدة إلى حدود 2050 و2060 وتقدم دراسة قوية، قاموا في الحزامية بمزبلة عندما تدخل القصرين تعترضك المزبلة هنا وهناك وهذا ما يتسبب في هروب أي شخص يزورها.

لم أجد شيئا في الميزانية يخص القصرين أتحدث في خصوصه وبارك الله فيكم.

السيدة زكية المعروفي، نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم والكلمة الآن للسيد محمد الكو وله أربع دقائق.

السيد محمد الكو

شكرا السيدة الرئيسة،

مجددا مرحبا بالسادة الوفد الحكومي،

في الحقيقة ناقشنا عدة أشياء لكن هناك بعض النقاط التي أصر على تكرارها.

أبدأ في البداية بحوكمة الإدارة، لا نريدها أن تكون مجرد شعار، بل هي تفعيل المساءلة والشفافية وإعادة بناء الثقة للمواطن، نعتبر الرقمنة الشاملة والإلزامية للإدارة هي قاطرة الإصلاح.

إذا ليس فقط لتسهيل الإجراءات، بل لإعادة هندسة هذه الإجراءات لتفكيك البيروقراطية المكبّلة، لأن هذه البيروقراطية تمكنت من إدارتنا حتى أصبح تجاوزها أمرا صعبا.

نريد تفكيكها ولما لا إعادة هندسة إجراءات جديدة مبنية على الرقمنة الإلزامية على الحكومة وعلى الشفافية.

في النقطة الثانية، البعد الإقليمي في التنمية في فلسفة هذا المشروع لا ننسى البعد الإقليمي في توجيه تنميتنا.

الاستثمارات في الجهات الداخلية وفق البعد الإقليمي هي ضرورة وطنية وضرورة للتوزيع العادل للثروات وتكافؤ الفرص، من خلال بناء مجمعات اقتصادية كبرى تجمع مقومات كل إقليم.

بدأنا بالفعل في اعتماد منهجية التخطيط التصاعدي لإعداد المخطط التنموي 2026-2030 هذا المخطط الذي ينبني على مقترحات المجالس المحلية والجهوية ومجالس الإقليم. وبالمناسبة تحية لكل هذه المجالس التي عملت كثيرا من أجل إنجاز هذا المخطط.

كما يجب أن يكون هذا البعد الإقليمي قاطرة الاستثمار العام والخاص ومرتكز لبلورة سياسات اقتصادية تضمن العدالة والتنمية المستدامة الشاملة للجميع.

في النقطة الثالثة التشغيل الهش، لن يكتمل هذا البناء إلا بإنهاء ملفات التشغيل الهش، قضية عمال الحضائر خاصة ممن تجاوزت أعمارهم خمس وأربعون سنة.

في الحقيقة القضية إنسانية وأتواصل معهم وأنا أشعر بالحياء، هم أناس كبار في السن، في مثل عمري أو أقل قليلا وفي بعض الأحيان لا أجد ما أجيبهم به، لكن بكل جدية وبكل مسؤولية وبكل إنسانية دعونا ننه هذا الموضوع فهم ينتظروننا ولا أتخيل الفرحة التي ستعمهم هؤلاء لديهم عائلات ولديهم أطفال، فمتى نفرحهم بإعطائهم حقهم؟ نحن لن نمنحهم شيئا إضافيا، بل سنعطيهم حقوقهم فهذه الفئة طال انتظارها وأنا على علم بأن كل شيء جاهز ونحن ننتظر فقط التنفيذ.

سبق وتحدث زميلي أسامة على رجال التعليم الغير موجودين في قاعدة البيانات، فهناك مجموعة كبيرة يجب أن نجد لهم حلا، هذه فئة لا بد أن نجد لها حلا من أجل إلغاء أو إنهاء هذا التشغيل الهش ودمج هذه الطاقات في منظومة العمل اللائق والمستدام وانتقال الاستثمار في طاقاتنا وخاصة الشبابية وتكريس مقومات الدولة الاجتماعية.

أخيرا، بما أننا تحدثنا عن قابس، فلا يمكنني ألا أتحدث عنها فقابِس قيل فيها ما لم يقل، لكن الإشكال فيها تنموي بالأساس.

اليوم قابس تحتاج مشروع إنمائي استثنائي، ليس العادي، ليس مخطط ولا ميزانية فقط، بل نريد شيئا آخر ليس لأننا نريده نحن، بل لأنه ضرورة لمشروع إنمائي استثنائي في كل المجالات في الصحة، في البنية التحتية، في النقل، في البيئة، نتجاوز مخلفات الماضي مخلفات خمسون سنة تستنزف ثروات الجهة دون أن يرافقها قطار التنمية للأسف.

ورغم كل شيء ورغم المقومات التي تعرفونها رغم المطار والميناء والواحة، كل ما فيها من جمال فإن قابس لم تحظ بعناية تنموية...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم. في الحقيقة رأيت خلفك السيد النائب علي الغزواني والحمد لله على سلامته. لقد قلقنا عليك كثيرا البارحة وأنا أحيي فيك عزيمتك وإصرارك على العمل رغم الصعوبات التي تعيشها فكل يوم تتنقل وتأتي بصعوبة وإن شاء الله تكون بخير.

ننتقل الآن لإعطاء الكلمة للسيدة النائبة المحترمة فوزية الناوي، للتدخل لمدة خمس دقائق. فلتتفضل.

السيدة فوزية الناوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم ومرحبا بالإطارات العليا لرئاسة الحكومة،

لقد التقينا بكم وقد ذللنا العديد من المشاكل ولكن دائما لدينا الجديد، في هذا الحين بعث لي زميلي من المجلس المحلي بقرطاج وهذا نفسه وصل كتظلم لرئيس الدولة ولرئيسة الحكومة ولمجلس نواب الشعب ولمجلس الأقاليم وقد جاء في هذه المراسلة بأن هناك تلاعب واضح وغير قانوني من السيدة المديرة العامة لوكالة إحياء التراث والتنمية الثقافية وعمال المنطقة بقرطاج في خرق لأحكام القانون عدد 9 لسنة 2025، المؤرخ في 21 ماي 2025 والمتعلق بتنظيم عقود شغل ومنع المناولة كل يوم نتحدث عن تسوية الوضعيات وأنه لا يجب تشغيل الناس في نفس الظروف التي كانوا يعملون فيها ونعدد الوضعيات كدولة وكحكومة وكرئيس دولة فالجميع يتحدث في هذا الموضوع، إلا أن هذه المديرة الذين يشتغلون منذ أربع أو خمس

سنوات يتم طردهم والملف موجود لديكم ولن أسرد كل التفاصيل لأن الوقت لا يكفي، ما معنى أن يتم طرد أشخاص يعملون منذ أربع أو خمس سنوات، هل تقوم بطردهم لتدخل أشخاص آخرين للعمل أم أنها تريد إيجاد مشكل آخر؟ الوزيرة جاءت إلى هناك وذكرت بأنهم سيقومون بحل هذه المشاكل ولكنني سيدتي تقومين بتأجيج الوضع بالنسبة لنا أنت لا تقومين بتسوية الوضعيات ولا تعتبري أمينة على الإدارة التي تعملين بها.

ثانيا، بالنسبة إلى السيدة رئيسة الحكومة نرجو أن يتم إدماج مجموعة الاتحاد النسائي مع وزارة الشؤون الاجتماعية فقد أصبح الناس عندما يتقدمون بمظلمة يستندون على الأمر ويقولون هناك قوانين موجودة ولا توجد قوانين جديدة تعملون على أساسها، لذلك نرجو التفاعل مع هؤلاء يقولون إسناد الأمر الحكومي عدد 5183 المؤرخ في 18نوفمبر 2013 الفصل 25 مكرر، لذلك فإن القانون موجود ونرجو أن يتم التطرق إلى مجموعة الاتحاد التي سبق أن أعلمتكم بها ليتم على الأقل رفع المظلمة عليهم.

أيضا نحن نتحدث يوميا عن النقص في الكفاءات في الإدارات، في الولاية، في المعتمديات، في البلديات ولدينا أيضا شباب مثقف، كفاءات عليا لماذا لا يتم تعيينهم على رأس معتمدية أو على ولاية إلى غير ذلك ويتم إجراء تكوين لهم بـ "formation continue" فأنتم مطالبين بإجراء تكوين حتى للإطارات العليا ولنعطي فرصة لشبابنا ليتم إدماجهم وليمد يد المساعدة معنا لنتقدم بهذه البلاد ونكون في نفس الوقت قد خففنا من البطالة فعوض أن نهتم بالتنمية كل حديثنا عن البطالة، لذلك يبارك الله فيك السيدة رئيسة الحكومة نرجو منك إعطاء أهمية لملف البطالة.

موضوع آخر أيضا، هناك مجموعة من الأشخاص يعملون منذ مدة ويقولون "نحن أعوان وإطارات جمعية التنمية المسندة للقروض والصغرى والممولة من خزينة الدولة وعددنا 600 إطار نعمل منذ 2019 في 200 جمعية" أي أن 200 جمعية هذه تعمل تحت رئاسة الحكومة، نرجو أن تتم مراقبة الجمعيات التي تشغل الناس ثم يصبحون حالات اجتماعية أو أن هذه الجمعيات عندما تنتدب أشخاص عليها أن تقوم بترسيمهم وتكون لها رؤية واضحة منذ البداية فهم يقولون نحن نعاني منذ 25 سنة من وضعية مهنية مزرية بدون حقوق، أي أن شخص اشتغل 25 سنة فإن نصف حياته مرت في العمل وإن ذهب نصف عمره فإنه لن يذهب للبحث عن عمل جديد.

السيدة رئيس الحكومة، لدي كل الثقة في شخصكم كنت على رأس وزارة التجهيز تعملين على مدى 16 ساعة بالرغم من أن الحقيبة كبيرة لكن بقدرة الله أنت على قدر المسؤولية كامرأة نعم نعلم أنه بإمكانك حل هذه الإشكاليات وسيكون إن شاء الله سنة 2026 منعرج جديد بخصوص البطالة وعلى الناس...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة، الكلمة الآن للسيدة النائبة المحترمة سيرين قزارة، لها من التوقيت ست دقائق، تفضلي.

السيدة سيرين قزارة

مرحبا بالحضرات وبالحضور الكرام تحت قبة البرلمان،

مرحبا بإطارات الحكومة،

قد يرتكز المشروع على مبدأ الملائمة بين العدالة الاجتماعية والنمو الاقتصادي المستدام ويهدف إلى تحقيق التوازن بين الدور الاجتماعي للدولة ودعم الديناميكية الاقتصادية، مع التركيز على مبادئ السيادة الوطنية والتعويل على الذات في ظل العديد من التحديات الاقتصادية العالمية والوطنية ومن بين ركائز الدولة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية وهو التشغيل ومقاومة البطالة.

كما أن تكريس برنامج الانتدابات الجديدة في الوظيفة العمومية لسنة 2026 ومواصلة تسوية وضعية عمال الحضائر ومقاومة التشغيل الهش ومنع أشكال المناولة وتعزيز العمل اللائق والأجر المجدي.

كما أن الحماية الاجتماعية وتحسين الخدمات وتوسيع قاعدة الحماية الاجتماعية وتحسين التغطية الاجتماعية والصحية للفئات المحدودة والمساندة للفئات الهشة وللأسر ذات الدخل المحدود والاندماج الاقتصادي.

كما أن تحسين جودة الخدمات وتقريبها من المواطن خاصة في الصحة والتعليم والنقل.

دفع الاستثمار العمومي بالتنسيق مع مخطط التنموي من محلي، جهوي، إقليمي ووطني، تعزيز الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة، تحسين مناخ الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية وإدماج الاقتصاد الموازي ضمن الدورة الاقتصادية المنظمة.

الاستثمار في التنمية للعدالة بناء على نتائج أعمال المجالس المنتخبة من محلين جهوي، إقليمي، ثم إلى وطني.

إصلاح وتحديث المنظومة الجبائية لتحقيق العدالة الجبائية ولتخفيف العبء على الشركات، تطوير المنظومة الاقتصادية الخضراء، تعزيز النجاعة الطاقية والاعتماد على الطاقة النظيفة، رغم رفع سقف الاستثمار لا تزال هناك تحديات بخصوص تنفيذ المشاريع المتوقفة نتيجة الإشكاليات العقارية.

على رئاسة الحكومة تدعيم أسس الدولة الاجتماعية وأن يضعوا العناية بالفئات الهشة ومن ضمنها الأشخاص ذوي الإعاقة وقد تضمنت الوثائق المرافقة للميزان، ولكن الإجراءات الملموسة لتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة، كما تظاهرت التوجهات الحكومية لعام 2026 الالتزام بآليات التمويل المستدام لبرامج الدمج وذلك بإحداث صندوق النهوض بالأشخاص ذوي الإعاقة.

إن تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة هو بتمويل برامج التكوين والتشغيل للتشجيع على بعث المشاريع والادماج الرياضي والثقافي، على الوزارة توفير خطوط التمويل لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية مما يفتح الافاق الجديدة أمام المبادرات الخاصة وتطوير منظومة المرافقة الخصوصية والمشخصة للشباب الباحثين عن الشغل.

يجب التأكيد على ضرورة الشمولية وتكيفها مع احتياجات الباحثين عن الشغل من ذوي الإعاقة.

كما يضمن المشروع تدعيم المجال الصحي ودعم الوكالة الوطنية للدواء، مما ينعكس إيجابا على جودة الخدمات الصحية المقدمة وتوفير الأدوية الخصوصية ودعم صناديق الضمان الاجتماعي في العمل على تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية لضمان التغطية الاجتماعية الشاملة والمستدامة لهذه الفئة.

كما يجب التأكيد على أن العدالة الاجتماعية لا تتحقق فقط بالدعم المالي، بل يضمن تكافؤ الفرص والإدماج الكامل لهذه الفئة في

محاور التنمية الخماسية التي أعتمدها الميزان الاقتصادي بما أنك تبحث عن المدخل الشامل لمناقشة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2026.

سيدتي رئيسة الحكومة وكافة إطاراتها،

متى يتم تسوية اعتمادات المفاوضة لأن هناك الكثير من الأشخاص ينتظرون متى ستتم هذه التسوية في الاعتمادات المفاوضة لأنه في الحقيقة هذا الملف موجود لديكم ونرجو منكم الإجابة عن هذا لنعرف ما نجيب به لأننا لم نجد الإجابة.

متى سيتم تسوية وضعية مجموعة الأساتذة الواردة أسماءهم في محاضر سد الشغورات والمؤشر عليها بالقبول من قبل مصالح وزارة التربية، ولقد تم اعتماد محاضر سد الشغور نفسها كمرجعية قانونية للبعض من الانتفاع من التسوية بالدفعة الأولى والثانية للقرار الرئاسي عدد 21 الصادر بتاريخ 8جانفي 2025 وما يظهر بوضوح أن هذه المحاضر تمثل سندا شرعيا ملزما ولا يمكن الاستغناء عن أي فئة مؤشر عليها بالقبول ورغم ذلك ما زالوا يعيشون منذ سنة 2020 وضعية انتظار في هذا الملف.

نحن بصدد دفع ثمن العراقيل الإدارية التي تغافل عنها المسؤولين في الوقت الذي تعاني فيه المؤسسات التربوية من نقص حاد في الإطار التدريسي مع بداية كل سنة دراسية وهو قرار بإدماج نهائي وشامل على غرار ما تم القيام به في الدفعتين الأولى والثانية، إذ تم الاعتماد على محاضر القبول كسند أول لسند النيابات لبعض المنتسبين للدفعتين، لذلك عليكم بإعادة إدراج أسمائهم في قاعدة البيانات التمهيدية لتسوية الوضعية المهنية.

ففي الحقيقة من 2020 إلى حد الآن نحن في سنة 2025 وسنستقبل سنة 2026 العام الجديد، لم أفهم وزارة التربية تقول الملف موجود لدى رئاسة الحكومة ورئاسة الحكومة تقول الملف موجود لدى وزارة التربية وأنا لا أدري متى ستتم تسوية هذه الوضعيات؟ لذلك نتمنى أن نجد الإجابة لديكم بخصوص هذا الموضوع وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيدة النائبة المحترمة، نمرر الكلمة الآن إلى السيد النائب المحترم السيد جاب الله بن صالح، له من التوقيت ست دقائق، تفضل السيد جاب الله.

السيد جاب الله بن صالح

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة،

أولا أريد أن أجدد الشكر إلى السيد رئيس الجمهورية لتجاوبه معنا فيما يخص موسم التمور وأطلب منه مزيد الضرب على يد العابثين بقوت شعبنا واستغلال فلاحي ولاية قبلي فالقانون فوق الجميع ووجب تشديد الرقابة وأستغل الفرصة بأن أوجه الخطاب إلى السيد والي قبلي والمدير الجهوي للتجارة بقبلي على ضرورة تطبيق أوامر السيد الرئيس فيما يخص نقاط تجميع التمور بكامل ولاية قبلي والالتزام بالتسعيرة المقترحة 3500 مليم وهي غير كافية، فالالتزام هو التزام أخلاقي والالتزام يجب أن يكون التزام قانوني.

ثانيا، ضرورة تفعيل المهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لأن هذا من شأنه أن يحسن ظروف عملنا ومساهمتنا الفعالة في مرحلة البناء والتشييد.

ثالثا، ننتظر أمر يؤكد الفصل بين الغرفتين واستقلالية المهام، عندما لا تتدخل الغرفة الثانية في الجانب الثاني في الجانب التشريعي، فواجب أن لا تتدخل الغرفة الأولى في الجانب التنموي فهذا من اختصاص الجهات فالمجالس المحلية والجهوية والإقليمية هي مرجع نظر الجانب التنموي إضافة إلى الغرفة الثانية.

رابعا، عمال الحظائر الذين سنهم بين 45 55 سنة نريد إجابة واضحة حول موعد تسوية وضعيتهم.

خامسا، العمال الذين استوفوا حقهم في الوظيفة العمومية ولم يبلغوا سن التقاعد وهناك الكثير من هؤلاء خاصة الذين يعملون بالبلديات فقد تم إيقافهم سنوات على العمل دون أن يبلغ هؤلاء سن التقاعد، ما مصير السنوات التي اشتغلوها حتى وإن التجأ هذا الشخص لوزارة الشؤون الاجتماعية فإن وزارة الشؤون الاجتماعية ربما ستعطيه منحة كما يمكن أن لا تعطيه وهؤلاء هم أشخاص لديهم عائلات فهذا الشخص لم تتركوه يعمل إلى أن يبلغ سن التقاعد ولم يتحصل على منحة التقاعد على العمل الذي أسداه.

سادسا، لقد جاء في بيان السيدة رئيسة الحكومة أن كرامة الوطن من كرامة المواطنين ومواطناته، تعمل الدولة على الاستجابة الكاملة لمطالب الشعب المشروعة في الشغل والحرية والكرامة الوطنية، أين الشغل والكرامة الوطنية لمن طالت بطالتهم؟ قبل أن أكون نائبا كنت عاطلا عن العمل منذ 19 سنة بعد تخرجي ولدي أربعة أبناء ويوجد المئات مثلي إن لم أقل الآلاف، ما الحل؟

كما ذكرنا المبادرة التي اقترحناها مع الغرفة الأولى وهي التشغيل المباشر في الوظيفة العمومية، لا مناص من ذلك فإن تضع التشجيع على الانتصاب الخاص وأن تعول على التشغيل في القطاع الخاص وعلى الشركات الأهلية فهذا لا يمثل حل جذري، الحل الجذري يكمن في توفير الاعتمادات لكامل الوظيفة العمومية، بالإضافة أيضا إلى أنه في بيان السيدة رئيسة الحكومة أجد أنه" من منطلق الحق في الصحة" أي أنه حق طبيعي بالنسبة للإنسان وعندما أرى وضعية المواطن في المناطق الداخلية علي أن أذهب للمستشفيات الجامعية لتلقي العلاج وكنا قد طالبنا في المخطط التنموي على الأقل...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

لديه ست دقائق، أعد له التوقيت، تفضل السيد النائب.

السيد جاب الله بن صالح

هل هذا قطع متعمد، أريد أن أفهم لقد قلت السيدة الرئيسة أن لدي ست دقائق، من المسؤول عن التقنيات هنا؟

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

السيد النائب لقد كان لديك أربع دقائق، الورقة الموجودة لدى التقني موجود فيها أربع دقائق وبعثت بالقائمة الأخرى وأضفت لك دقيقتان. تفضل أعد له التوقيت.

السيد جاب الله بن صالح

بهذا الشكل ستقطع عني الفكرة.

الجانب الصحي في بيان السيدة رئيسة الحكومة تطرقت فيه للحق في الصحة، بخصوص الصحة كما ذكرت بالمناطق الداخلية يجب أن أتوجه للمستشفيات الجامعية لتلقي العلاج، طالبنا في مخطط التنمية ببعث على الأقل مستشفى جامعي بالإقليم الخامس ولكن لم يتم القيام بهذا في برنامج الميزانية.

كما جاء في بيان السيدة رئيسة الحكومة تعمل الدولة على التخفيف من معاناة المواطن، أين تعمل الدولة على تخفيف معاناة المواطن في جانب النقل، أنا كنائب لقد جربت الركوب في الحافلة الوطنية من قبلي بقيت 18 ساعة من تونس إلى قبلي والنقل المدرسي في قبلي يعد من أسوأ وسائل النقل، أنا لم أفهم أطلب منكم أن تفكروا معي منطقيا يجب أن تكون لدى المناطق البعيدة النقل الجيد أم العكس؟ تفسير بسيط، عندما تشتري سيارة جديدة يجب أن تقطع بها مسافات طويلة بينما السيارة القديمة تسير بها من المنزل إلى العمل ومن العمل إلى المنزل، هل أن المنطق يقول هذا أم لا؟ أي تأتي من المناطق الداخلية إلى تونس تعطيها وسائل النقل ليست المهترئة فقط، بل وسيلة نقل لا يمكنها أن تكمل الرحلة، يتم تعويض وسيلة النقل مرتين وأنا أعي ما أقول وقد كنت صحبة زملائي على متن الحافلة وتعطلت الحافلة بنا.

لذلك للأمانة كما ذكرت إن لم نجد حلا لأصحاب الشهائد العليا والمهمة الخاصة للمجلس الوطني للجهات والأقاليم، أنا أدعو زملائي للمرة الثانية أننا لا نمرر الميزانية ولن نصادق عن قانون الميزانية لسنة 2026 وشكرا.

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم حسنين محفوظي أرى أنه غير موجود، أمرر الكلمة إلى السيد النائب شاكر بن بلقاسم، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة والسادة النواب وبالسادة الإداريين،

من 12 أفريل إلى 28 أكتوبر، استقبل في هذه المدة السيد رئيس الجمهورية السيد رئيس الحكومة أكثر من 20 جلسة من بينهم عشرين جلسة في نفس الموضوع، الإدارة العميقة، الثورة الإدارية، البيروقراطية الإدارية أي أن 20 جلسة والإدارة ما زالت على حالها لا يوجد أي تحسن، لا يوجد أي انسجام بين الإدارات وزارة التجارة تعمل على حدا، التجهيز يعمل لحاله والأمن نفس الشيء، كل الإدارات لا يوجد بينها انسجام ولا يوجد بينها أي تناسق خاصة لنكن واقعين حتى في لجنة الصفقات إن لم تعطلها وزارة التجهيز ستعطله وزارة المالية، أي أن اليوم حقيقة بان بالكاشف أن الإدارات غير متفقة فيما بينها وعندما تكون الإدارات غير متفقة فيما بينها فهذا يعني بصفة آلية أن في هذا ضرب للمواطن.

اليوم يجب على الإدارة أن تتبنى الفلسفة البيداغوجية الجديدة للمشروع الذي نحن بصدده، فالإدارة مازالت تعمل حقيقة بالعقلية القديمة، هل أن الإدارة تعلم بأنها مازالت تعمل بالعقلية القديمة؟ هل أن الإدارة على علم اليوم بأن هناك مشروع جديد يسمى التوازن والعدالة بين الجهات وداخل الجهات؟ أنا لا أتصور ذلك، لأن ما نراه الآن أننا نسير بنفس النسق مثلا 16معتمدية في ولاية، أربع ولايات تعمل عليها وبإمكانكم الدخول إلى صفحات التواصل بخصوص الولاية أو الإدارات الجهوية تجد أنها مازالت تعمل في نفس الإدارات أي أننا مازلنا متأخرين لا يوجد لا مؤشر تنمية ولا توجد عدالة ولا يوجد أي شيء يوم 17 جويلية...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

أعيدوا له التوقيت، تفضل بإيجاز السيد النائب.

السيد شاكر بن بلقاسم

شكرا، يوم 17 جويلية شدّد رئيس الدولة مجددا على أن الشباب المتطلع للعطاء دون حدود هو الأجدر بأن يتحمل المسؤولية وهو الأقدر على المساهمة في البناء في سائر القطاعات وتحقيق انتظارات الشعب، لقد قال الرئيس إن الشباب اليوم يعي ما يقوله، اليوم شمس هذا البلد هي شبابها حقيقة هو الشباب.

المنشور الأخير الذي صدر عن رئاسة الحكومة من ضمن مراقبة الحضور "البصمة" بهذا المنشور قد أقرت السيدة رئيسة الحكومة أن الإدارة اليوم غائبة هي ليست حاضرة مادمنا نسير نحو الرقمنة ولكن بهذه المنظومة نحن نعلم أن الإدارة اليوم لا تعمل، الإدارة غائبة صحيح أن هناك رقمنة في 2026 ستأتي الرقمنة ندعو الله أن يسهل في هذا.

بالنسبة إلى دار الخدمات، دار الخدمات التي تقرب الخدمات للمواطن، اليوم دار الخدمات لا تعطى للمعتمديات التي لم تتحصل على نصيبها في التنمية، دار الخدمات تذهب لأماكن معينة اليوم هناك معتمديات وسأذكر لكم هذه المعتمديات ففي نابل هناك 16 معتمدية، معتمدية الميدة لا توجد بها دار خدمات وهي تضم 30 ألف ساكن فالمواطنين يتنقلون لاستخراج أي وثيقة من القباضة المالية فإن المواطن هناك يأخذ النقل بخمسة دنانير ذهابا وإيابا لاستخراج "reçu" من القباضة المالية فال "quittance" يقوم باستخراجه بخمسة دنانير أي يدفع خمسة دنانير لاستخراج "quittance" بثلاثة دنانير هذا أولا، "CNSS" و"CNAM" غير موجودين لا يوجد لديهم سوى "STEG"، حمام الغزاز نفس الشيء نفس المشاكل أي أنه في 16 معتمدية نجد أربع أو خمس معتمديات لديهم ما شاء الله من الإدارات وتوجد لديهم تقريب الخدمات أما بالنسبة إلى 11 معتمدية الأخرى فتعاني من نقائص كبرى...

السيدة نائبة رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا لك السيد النائب المحترم، الكلمة الآن للسيد النائب المحترم الجمعي الزويدي، له ست دقائق، تفضل.

السيد الجمعي الزويدي

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خير الخلق وعلى أشرف المرسلين،

تونس الصغيرة بحجمها الكبيرة بتاريخها وبنضالات شعبها، اليوم ترسم صورتها الجديدة وتكتب اسمها بأحرف من ذهب في أعلى قائمة الشرفاء وذلك لمواقفها الثابتة المبدئية الداعمة للقضايا العادلة المنطلقة في بناء جديد قائم على الأولوية والعدالة والتوازن بين الأقاليم والجهات والمعتمديات والعمادات والفئات، معتمدة في ذلك على عقول أبنائها وإمكانياتها الذاتية بالرغم من قلتها ومع كل الصعوبات والعراقيل الطبيعية والمفتعلة، ها هي ملامح هذا البناء بدأت تظهر شيئا فشيئا ببطء صحيح، لكن بصدق وثبات.

السادة ممثلي رئاسة الحكومة،

البناء والتشييد، العدالة الاجتماعية، المشاريع المعطلة، العدالة الجبائية، التعويل على الذات، البناء القاعدي، المصالحة الاقتصادية، رقمنة الإدارة، دعم الاستثمار، دعم المؤسسات

العمومية، مقاومة الفساد، مفاهيم تتكرر بكثرة، فأصبحت كأصنام تعبد وكأنها تؤكد حاجتنا الملحة إلى الخضوع وإلى الركوع، وتوهمنا أننا تحت الرقابة وتحت التجربة وهذا لا يكون إلا تبريرا لخوفنا الخفي وليس إيمانا يقينا منا راسخا أن خلاصنا ونجاحنا اليوم في تحقيق هذه العناوين، فإن كانت فعلا أصناما تعبد فلا بد لها من قرابين وإن كانت عناوين المرحلة فلا بد لها من قوانين ووزراء ودواوين وشعب ونواب وموظفين متكاتفين متعاونين.

نحن اليوم جميعا نؤمن يقينا أن هذه هي عناوين المرحلة، هنالك من انطلقنا فيه فعلا وهنالك من خطونا فيه خطوات وهنالك من مازال ثابتا لا يتحرك ومن هذا المنطلق السيدة رئيسة الحكومة أدعوك بكل جدية إلى ضرورة التنسيق بين الوزارات، اليوم لدينا مشاريع معطلة ومترابطة بين مجموعة من الوزارات، اليوم يتم التنكيل بالمواطن تنكيلا وحاجته في وزارة واحدة، فما بالك إن كانت حاجته تتداخل بين الجميع، ضرورة تكثيف التنسيق، بل بإمكاننا حتى إضافة وزارة ويمكن أن نسميها ما نريد أن نسميها ويتم التنسيق للتسريق في هذه المشاريع الكبرى المعطلة.

المسألة الثانية الحضور الرقمي داخل الوزارات وداخل الإدارات الـ "Badge" والبصمة والكاميرا وهذه المسائل، العمل هو أخلاق وثقافة وزمن، صحيح نحن في حاجة إلى ثورة تشريعية وفي حاجة إلى ثورة مفاهيمية وفي حاجة إلى ثورة رقمنة وفي حاجة أيضا إلى ثورة ثقافية، العمل هو ملفات يمكن لموظف أن يدخل للعمل على الساعة الثامنة صباحا ويخرج على الساعة السادسة والإداري لا يقوم بشيء.

المسألة الموالية، علاقة رئاسة الحكومة بالإعلام، لتخفيف العمل علينا وعليكم عندما تكون هناك إنجازات يجب أن تذكر على صفحات وسائل الإعلام المواقع الرسمية تبقى رسمية وليست مواقع شعبية فالمواقع الرسمية لا تقوموا بمتابعتها سوى أنتم، اليوم إن كانت هناك إنجازات تم القيام بها فعلا أن يتم توضيحها وسائل الإعلام المكتوبة وفي وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

المسألة الموالية، نحن نؤمن يقينا أن في تلاحم حلقات هذا المسار الإصلاحي من هياكل منتخبة ومن سلط محلية وجهوية وصولا إلى المركز، سنحقق النجاح وأولى أن يكون هذا التلاحم بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية، اليوم نحن في رواية الشخصيات الأبطال فيها العلاقة بينهما منفصلة لا توجد علاقة اليوم بين الوظيفة للأسف التنفيذية والوظيفة التشريعية.

المسألة الموالية، أدعو رئاسة الحكومة إلى ضرورة فصل الموارد المائية عن وزارة الفلاح، بإمكانها أن تصبح حتى وزارة قائمة بذاتها اليوم المسألة المائية مسألة مخيفة في كامل تراب هذا الوطن العزيز.

ملف عملة الحضائر الذين أعمارهم أكثر من 45 سنة، متى سيتم تسوية وضعيتهم؟ ثم عملة الحظائر الذين وقع تسريحهم وشتمهم للأسف لسوء الأخلاق والسيرة تجد شخص يعمل منذ 12 سنة رب لعائلة وهناك من هو رب لأيتام يقع شتمهم وتسريحهم من العمل وعدم تسوية وضعيتهم...

السيد يوسف البرقاوي، نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة ريم بالحاج محمد، فلتتفضل.

السيدة ريم بلحاج محمد

شكرا سيدي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم على الله العزم ونحن بإذنه عازمون،

سيدي الرئيس،

زملائي السادة النواب بالغرفتين،

مرحبا بالهيئة العليا في الدولة،

مرحبا بالهيئة المسيرة للشؤون التنفيذية والمشرفة على عمل الوزارات والمؤسسات العمومية،

مرحبا برئاسة الحكومة في رحاب البرلمان،

رئاسة الحكومة المسؤولة الأولى عن العمل الحكومي أمام البرلمان لمتابعة شؤون الإدارة والتنمية الجهوية وهي جزء من عمل الدولة في كيفية إدارة الموارد البشرية والمالية لتحقيق الأهداف المنشودة للرفع من جودة الحياة في المجتمع وتحسين مستوى عيش المواطنين، الفئات الهشة والعائلات الفقيرة مسؤولة منكم لمساعدتهم وتوفير فرص العمل والتكوين المهني بتحسين الخدمات الصحية والتعليمية، تشجيع التضامن والتكافل الاجتماعي لتحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين والعمل على العدالة في الشؤون الإدارية والتنمية الاجتماعية، من أهم المجالات في عمل الدولة والمؤسسات لتنظيم العمل الداخلي ولتحسين ظروف عيش المواطنين في المجتمع وللرفع في الكفاءات والنجاعة في تقديم الخدمات العمومية.

تعمل الحكومة على تسيير العمل داخل الإدارات، للعمل على الانضباط ولتحقيق العدالة والتكافل الاجتماعي عليكم بانتداب كفاءات، انتداب من طالت بطالتهم، انتداب من اجتازوا مناظرات وطنية بأعداد مشرفة ولم ينصفوا، العاطلون عن العمل يطالبون بالتسوية الفورية والعادلة لوضعياتهم، العمل على تسوية وضعية نواب وزارة التربية خالصي الأجر 2006 و2024، النواب الذين قاموا بنيابات ولم يجدوا أنفسهم في قاعدة البيانات.

لماذا لم تنفذ أهم الإجراءات الاجتماعية الواردة بقانون المالية 2025 الموجهة إلى الفئات الفقيرة والتي لم تر النور ونحن في مناقشة ميزانية 2026 أين منح الأطفال من 6 إلى18 سنة؟

أيها السادة الكرام،

إن طال الانتظار، فالحق حق ويجب أن يعود إلى أصحابه.

الفئات المعوزة، على الدولة إعانتهم والتكفل بهم في الحقيقة 260 والآن أصبحت 280 دينار، لا يمكن أن يفعلوا بها شيء فال 260 دينار كال 280 دينار: كراء، ماء، كهرباء والأدوية مفقودة في المستشفيات يضطر المواطن لاشتراء الدواء من الصيدليات.

التنقل رغم كلفته الضئيلة، فإن المواطن لا يوفر حق التنقل، في الحقيقة يجب رؤية شاملة لهذه الفئات والتركيز عليها والعمل على إيجاد حلول دائمة لتحسين مستوى العيش، لا وثائق واضحة ولا توضيحات ولا توصيات رسمية يفسر سبب التأخير والجمود الحاصل في صرف المنح ومن أجل الشفافية، لما لا تحدد رزنامة دقيقة لصرف هذه الأموال لفائدة العائلات المستحقة.

أيها السادة الأفاضل،

الوضعية البيئية مرعبة، فضلات في كل مكان، كلاب سائبة تجوب المدن، حالات متشردة ومتسولة على قارعة الطريق وفي كل الأماكن العمومية، تهشيم وإتلاف للممتلكات العمومية، عنف مسلط على المارة، الفكر الجديد والمشروع القيم للرئيس في مجال التنمية مهمش، مجالس منتخبة مهمشة، نظام قاعدي وفكر رئاسي مهمش لم يلق الاهتمام الصحيح، من أحمله المسؤولية؟

أيها السادة، لماذا لا يوجد أي تنسيق بين الوزارات لضمان الانسجام والتكامل في تنفيذ السياسات العامة للدولة، لا يوجد أي تنسيق في الإدارة بين المصلحة والأخرى وهذا الذي يسبب التعطيل و"blocage" للمواطنين، لا يمكنك أن تكون فاعل ولا يمكنك تحقيق نتائج مرموقة في مجالات التنمية والخدمات، الإعاقة الفعلية ليست في الوزارات وتحميل المسؤولية للمديرين العامين والإدارات الجامدة والنائمة، المسؤول الذي لا يخدم بلاده لا نريده، تطهير الإدارة واجب، تنكيل وتعطيل المواطن مرفوض، كل مسؤول يجب أن يكون مسؤول ويتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقه، المناصب لا تدوم وإن دامت لدامت لمن سبق، فالمنصب زائل والأثر باق، المناصب لا تمنح القوة والقوة الحقيقية هي ملك للشجاعة وأخذ القرارات الصائبة والتمشي على وحدة الدولة.

أيها السادة، لبناء شاب صالح وواعي مثقف مهتم بالشأن التنموي، على وزارة الداخلية والتربية والتكوين المهني والتشغيل، الثقافة والرياضة والصحة والاتصال والتواصل، العمل معا في تناغم وتعاون وتناسق لإنجاز برامج متعددة وحملات متنوعة من أجل مصلحته وطموحه، يجب منح الثقة وتعزيزها بين الأمني والشاب والعمل على إستراتيجيات جديدة تعزز دور الشباب في بناء تونس أفضل، التكوين المهني إرادة واختيار يعمل على المعرفة والمتابعة وتحديد آفاق التشغيل، إستراتيجيات محكمة ترغب في التكوين وتعطيه آمال وآفاق واعدة تستقطب وتشجع الشاب.

السادة ممثلي الحكومة،

الرقمنة في جميع الوزارات والإدارات لإيقاف نزيف التعطيلات والمعاملات المشبوهة، لا يجب أن نتركها حبر على ورق، تحسين البنية التحتية، العمل على تطوير القطاع الفلاحي والسياحي من أجل التنمية المستدامة، صيانة المنشآت العمومية، تعميم المواصلات في كل أنحاء البلاد، العمل على الجودة الصحية والمعاملات اللائقة للمرضى والمرافقين، الاهتمام برياض الأطفال ونوادي الأطفال وبدور الثقافة، التشجيع والتحفيز على الاستثمار، نحن في زمن البناء والتشييد نبني معا ونشيد مسؤولية جماعية، يجب أن نتقنها معا، لنعمل على تحقيق التوازن وتسيير شؤون العامة، البرلمان والحكومة، البرلمان والحكومة، مهمة واحدة في تنفيذ القوانين والعلاقة بيننا للتعاون والتوازن، نمنحكم الثقة ونراقب أعمالكم ونصادق على ميزانيتكم ...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

ثلاثين ثانية، نحاول الالتزام بالوقت إن أمكن ذلك.

السيدة ريم بلحاج محمد

شكرا، في الحين تقومون بتنفيذ توجهات رئيس الجمهورية وتقترحون مشاريع قوانين على البرلمان مما يعزز التعاون بيننا في كنف الاحترام وتطبيقا للقانون لنحقق المصلحة العامة.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم علاء الغزواني، له من الدقائق أربع دقائق، فليتفضل.

السيد علاء الغزواني

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد الترحيب بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

سأتحدث عن مناخ الاستثمار في جندوبة، في جندوبة لا يجب أن يتم بعث أي مشروع في جندوبة كل مشروع يتم غلقه لدينا معمل وحيد في جندوبة وهو معمل "الكابل" معمل الآجر أغلق، المطار مغلق، المناطق الصناعية مغلقة لم نحاول فهم إشكالياتهم ولماذا يتم غلقهم؟ وتشهد جندوبة تراجعا وتفقد مواطن شغل وحذاري هنا فنحن بصدد فقدان السكان الذين يحمون الشريط الحدودي وأنتم تعرفون عواقب هذا الشيء أي مستثمر يأتي يتم ترحيله يتم تعطيله ويتم التنكيل به ويحذرونه من الاستثمار في جندوبة فالاستثمار في جندوبة غير ممكن، أردنا القيام بتلفريك لا، لا يمكن بعثه في عين دراهم لا توجد لدينا كراس شروط من الإدارة العامة للغابات، نريد أن نخدم السياحة، هذا غير ممكن، الغابات قالت لا، ممنوع ولماذا هذا ممنوع؟ بدون سبب.

لنفتح "les carrières" ولننتج ولنخدم طرقاتنا، لا ممنوع، تتدخل هنا الآثار والبيئة وأمة لا إله إلا الله ويتم غلقها كالعادة، لم توفروا مواطن شغل في جندوبة على الأقل عليكم بتحرير مناخ الاستثمار لتتحرك الأمور ولتحريك عجلة الاقتصاد، عليكم بالتسهيل على المستثمرين وعليكم بمساعدتهم ولا يجب تعطيلهم لماذا دائما الإجابة بـ "لا" العقدة الوحيدة في جندوبة دائما هي كلمة "لا"، دوركم كرئاسة حكومة الاستثمار فهذا محوري، لماذا لا يقع تبسيط التراخيص الإدارية؟

أنتم سيدي من تشرفون على الهياكل الوطنية المرتبطة بالاستثمار، عليكم بتدعيم صلاحيات الهيئة التونسية للاستثمار، عليكم بفتح الملفات المجمدة في مكاتبكم لتروا كم من مشروع دفع حي كان من الممكن أن يغير واقع جندوبة وعليكم بفتح الإشكاليات العقارية والقانونية والبيروقراطية التي صنعتها الإدارة، لأننا حقيقة في جندوبة نشعر بالظلم وبالغبن نتيجة ما يحصل منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، إن كنا سنبقى نعيش في جندوبة للحصول على دفتر معالجة أبيض وعلى إعانة اجتماعية فقد انتهى هذا التفكير، نحن كشباب اليوم نريد أن ننتج ونريد تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي لجهتنا.

أريد أن أعطي مثال اليوم عن مشروع يصارع الآن ليبقى على قيد الحياة ألا وهو مشروع ساحل المرجان بطبرقة، أريد أن أسمع اليوم إجابة واضحة من رئاسة الحكومة، هل أن مشروع ساحل المرجان مازال ذو أولوية وطنية؟ هل أن مشروع ساحل المرجان اليوم الذي يوفر أكثر من 12 ألف موطن شغل بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، يمكن وضعه على طاولة رئاسة الحكومة ويمكن فتحه ويمكن تحويله إلى واقع، أما أنه سيتم دفنه وسيتم وضعه في الرفوف كالعادة؟

أنتظر منكم جوابا وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم نور الدين العكروت، له من الدقائق ست دقائق، فليتفضل.

السيد نورالدين العكروت

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

مرحبا بالسادة نواب الغرفتين،

مرحبا بالسادة أعضاء ممثلي رئاسة الحكومة،

إن الميزانية تمثل اختبارا حقيقيا لقدرة الحكومة على الاستجابة لتطلعات المواطنين نحو التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية

واستقرار اقتصادي في ظرف يتسم بتحديات متعددة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والخدماتية.

إن هذه الميزانية تأتي في ظرف اقتصادي واجتماعي صعب يتميز بتفاقم نسب البطالة خاصة بين الشباب والخريجين، ضغوط تضخمية تؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين ونقص واضح في جودة الخدمات العمومية في بعض المناطق مما يزيد من الفوارق الاجتماعية المجالية.

إن رئاسة الحكومة ملتزمة بالشفافية والمساءلة وسنعمل بلا كلل لتحقيق الأهداف الوطنية بما يخدم مصالح تونس أولا وأخيرا نحن ندرك صعوبة الظرف الاقتصادي وتداعياته، ولكن يبقى المطلوب من الحكومة خطة واضحة تقوم على تنشيط الاستثمار عبر إزالة العراقيل الإدارية وتبسيط الإجراءات لأن المستثمر ما زال يواجه نفس الإشكاليات منذ سنوات.

دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة فهي المحرك الحقيقي للتشغيل وتحتاج إلى برنامج تمويل ومرافقة أكثر نجاعة.

التصدي لغلاء الأسعار عبر تفعيل آليات الرقابة والحد من الاحتكار لأن المواطن لم يعد يتحمل المزيد إعادة الاعتبار للطبقة الوسطى التي أصبحت اليوم مهددة بالاندثار.

ثانيا، الخدمات العمومية، السادة أعضاء وممثلي رئاسة الحكومة، ما زال المواطن يعاني في القطاعات الأساسية للصحة العمومية من نقص المعدات والأدوية والاكتظاظ وضعف الحوكمة، النقل، تدهور الأسطول، تأخر الإصلاحات الهيكلية، التعليم، نقص الموارد، تكرار الاضرابات وغياب الرؤية الإصلاحية الشاملة، المطلوب هنا برامج تنفيذ واضحة بآجال دقيقة حتى لا تبقى الإصلاحات مجرد نوايا.

ثالثا، تنمية جهوية، من واجبنا التذكير بأن الجهات المهمشة لم تعد تقبل الوعود، نحتاج إلى تسريع المشاريع المعطلة، توزيع عادل للموارد، مقاربة جديدة تقوم على تشجيع المبادرات المحلية والشراكة مع البلديات والمجتمع المدني.

رابعا، الحوكمة ومقاومة الفساد، ننتظر من الحكومة تأكيد التزامها بنشر المعطيات المالية بصفة دورية، تسريع رقمنة الإدارة، تدعيم هيئات الرقابة ومنحها الإمكانيات الازمة، الحوكمة ليست شعارا هي شرط من شروط النمو ندرك أن الطريق أمامنا طويل وأن التحديات كبيرة، لكن بالإرادة السياسية والتعاون البناء بين الحكومة والبرلمان والمجتمع المدني يمكننا تحويل هذه التحديات إلى فرص حقيقية للنهوض بالوطن.

متى سيصدر الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح النظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية؟ دعما وتشجيعا للكفاءات التي ما انفكت تبذل مجهودات كبيرة في خدمة المرفق العمومي للدولة، نحن نتحدث دائما عن الرقمنة، فمن الأولى تشجيع كفاءاتنا وتحفيزهم عوض الاتجاه للقطاع الخاص وكفاءاتنا المهمشين مع العلم أن الأمر مستوفي كل الإجراءات الإدارية من موافقة وزارة التكنولوجيا ووزارة المالية ورئاسة الحكومة، وهما في انتظار إصدار الأمر منذ ثلاث سنوات.

متى يتم إلحاق المركز الوطني للإعلامي برئاسة الحكومة؟ مثل ما كان الأمر عند نشأته وذلك ضمانا للشفافية والحياد وحماية الأمن الوطني للمعطيات والمعلومات وتسريعا في إنجاز المشاريع الوطنية الخاصة برقمنة الإدارة وتطوير التطبيقات ذات العلاقة المباشرة بالحكومة والوظيفة العمومية، إلى متى تهميش أعوان المركز الوطني للإعلامية؟ بالرغم من تفاني أعوانه في خدمة الدولة التونسية في كل المحطات.

خلاصة عن ولاية مدنين، سأتحدث مع السادة الوزراء حول كل مهمة، مدنين ولاية حدودية بشساعة أربع ولايات تعد 540,000 ساكن، المناطق الصناعية حبر على ورق بها منطقتين صناعيتين شبه مغلقة مدنين الجنوبية ومدنين الشمالية بن خداش وبن قردان وجرجيس وسيدي مخلوف حبر على ورق، ميناء تجاري بجرجيس ينتظر إرادة سياسية وسياحية، لدينا رحلات تقتصر على فصل الصيف وقد تلقينا وعودا من السيد الوزير خلال زيارته الأخيرة على أساس أن السنة المقبلة ستكون هناك رحلات في كل شهر لأن 4/3 الجالية التونسية من الجنوب الشرقي وهم يساهمون في إدخال العملة الصعبة للبلاد ويعودون إلى أرض الوطن في الأعياد والمناسبات عند جني الزيتون وفي الربيع ولكن تقتصر على ثلاث أو أربع رحلات فقط، أما تجاريا فنحن ننتظر "dragage" السيد الوزير في شهر نوفمبر.

المعبر الحدودي، تفعيل الدبلوماسية مع الجانب الليبي لأن الشريان الرئيسي لولاية مدين والجنوب الشرقي هم المعابر الحدودية الذهيبة وبن قردان وراس جدير، المنطقة الصناعية بين قردان منطقة لوجستية حرة في بن قردان توقفت في نقطة الصفر بدون مقر اجتماعي وبدون رئيس مدير عام وشكرا.

عاشت تونس حرة مستقلة أبيه أبد الدهر.

المجد للشهداء والعزة للوطن.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا السيد النائب، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم مروان الزيان، له ست دقائق، المتنازل هيثم الطرابلسي والنائب المحترم السيد عادل محجوب، فليتفضل.

السيد مروان الزيان

شكرا السيد رئيس الجلسة،

مرحبا بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

مرحبا بالسادة النواب مجلس نواب الشعب والسادة نواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

اليوم نعيش لحظة مفصلية للبلاد وكما يقولون: "الحكمة تخرج عند الفعل" والبلاد اليوم تحتاج إلى فعل وليست مطالبة بالكلام الفارغ، سأبدأ بالإدارة التي تحتاج إلى ثورة حقيقية في الرقمنة والتبسيط في الإجراءات وهذا يعني أن يجد كل مواطن حقه دون بيروقراطية ولا انتظار ودون أن يطلب منه العودة في الغد بتعلة أن الشبكة ضعيفة وهنا أقترح على الحكومة وضع خطة إلكترونية تراقب الإنجازات وتفضح التقصير في كل إدارة والعمل على إصلاحه، كما لا يجب أن ننسى الحديث عن التضخم الذي يستنزف المواطن يوميا وخاصة الطبقة الوسطى من الشعب التي تندثر وهي التي خلقت التوازن في البلاد منذ سنوات، لماذا لا نشجع الإنتاج المحلي ونراجع سياسة الدعم حتى تنخفض الأسعار وترتفع القدرة الشرائية، مع مراقبة الأسعار بتدخل جدي من الدولة؟

زيادة على هذا أموالنا المهربة، فلابد أن تخلق الدولة هيئة وطنية لمتابعة الأموال المنهوبة من الداخل والخارج وتضم خبراء عالميين لاستعادة تلك الأموال وإعادتها للشعب وبالطبع، لا يمكن ألا نتحدث عن التهرب الضريبي الذي يخرب الاقتصاد وبالتالي يجب تطوير النظام

الجبائي ليصبح سهلا وواضحا حتى بالنسبة إلى من هم في السوق الموازي ولديهم مصلحة في الاندماج في المنظومة الرسمية.

وهنا لا نمضي قدما دون التطرق إلى مرحلة المصالحة الوطنية التي تحتاج إلى حوار جدي وإصلاحات عميقة ومحاسبة الذين خربوا بلا إفلات، فالبلد لا يعيش إلا بالمصالحة وحسب المصالحة القائمة على أساس الحق وفي النهاية، نحتاج إلى خارطة طريق واضحة ومكتوبة هدف بهدف مع تقديم تقارير كل ثلاثة أشهر لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لنرى إلى أين تسير البلاد.

وبهذه المناسبة أقترح على رؤساء ومكتب المجلسين التشاور مع بعضهم في خلق لجنة مشتركة تعنى بمناقشة ومتابعة تقدم أهداف وآداء الحكومة في كل ثلاثية ابتداء من سنة 2026 ونشر تقريرها للعموم حينها فقط يمكننا القول أن تونس تغيرت بالفعل، لا بالشعارات.

يا أبناء تونس، الفرصة أمامنا، إما أن ننجح معا أو نظل نتفرج على الأزمات يجب أن نتحرك اليوم بكل روح المسؤولية والجرأة لأن تونس تستحق الأفضل وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم السيد الناجي بن كيلاني له من التوقيت ست دقائق. المتنازل السيد النائب المحترم عبد الكريم عرضاوية والسيد فهمي مبارك فليتفضل.

السيد ناجي بن كيلاني

شكرا السيد الرئيس،

مساء الخير لكل الزملاء من المجلسين،

وأجدد الترحيب بممثلي رئاسة الحكومة.

السيد الرئيس، لو نلقي نظرة على أهم مهام رئاسة الحكومة، نجد أنها تتمثل في تعزيز نجاعة العمل الحكومي والتسريع في إنجاز المشاريع العمومية وتحديث الإدارة والوظيفة العمومية وتنظيم وتكوين الجمعيات طبقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011.

تقريبا أنا سأتحدث عن مهام رئاسة الحكومة، تعزيز نجاعة العمل الحكومي، للأمانة، لا أرى أن هناك تنسيقا بالحد الأدنى المطلوب بين جميع الوزارات باستثناء بعضها والتنسيق والعمل المشترك يمكن أن يساعدا في نجاعة العمل الحكومي.

أما بالنسبة إلى التسريع في إنجاز المشاريع العمومية، فلنكن واضحين اللجنة للأمانة تقوم بدور مهم ولا ننكر ذلك، ولكن بعض المشاريع العمومية لا زالت تراوح مكانها نأخذ على سبيل المثال الذكر لا الحصر في ولاية صفاقس، مشروع تبارورة، مشروع المستشفى الجهوي "بئر علي بن خليفة" ومشروع المترو الخفيف، عديد المشاريع الأخرى التي ينتظرها المواطن والجهات والتي بإمكانها أن تحدث نقلة نوعية في الاقتصاد سواء الجهوي أو الوطني ورغم بعض التقدم فإنه لا يزال بطيئا جدا.

أعتقد أن كل هذا مرتبط بأهم شيء وهو التشريعات اليوم، أكبر مشكل تحدث عنه تقريبا جميع الزملاء هو أننا ما زلنا للأمانة جميعنا تحدث عن إحداث ثورة تشريعية لأن النصوص التشريعية التي لازلنا نتعامل معها غير منسجمة مع المرحلة الحالية وعلى سبيل الذكر لا الحصر، الجميع يعلم اليوم أن أكبر مشكلة هي البطالة، خاصة بطالة أصحاب الشهائد العليا وهنا أعيد طرح نفس المسألة التي طرحتها السنة الفارطة والتي لم أحصل على أي إجابة بشأنها، قانون الوظيفة العمومية اليوم للأمانة يحتاج إلى مراجعة نحن نعاني من بطالة أصحاب الشهائد العليا ونحن نتحدث عن تحديث الإدارة وضرورة رقمنتها بينما لا تزال الإدارة تتعامل بقانون يعود إلى التسعينات وخاصة أنه بإمكاننا اليوم إدخال أصحاب الشهائد العليا إلى الوظيفة العمومية بشرط تنقيح قانونها.

نعلم جيدا أن الاقتصاد الوطني أو أي اقتصاد في العالم لا يستوعب العدد الكبير الذي لدينا من حاملي الشهادات العليا، ولكن ميزانية الدولة تخصص سنويا حوالي 20 إلى 25 ألف خطة، ولكن نجد أن المستوى المطلوب في أغلب المناظرات دون البكالوريا ثم نتحدث عن تحديث الإدارة ورقمنتها، العنصر البشري مهم جدا ولدينا الكفاءات وأصحاب شهائد العليا العاطلون هذه ليست مسؤولية الحكومة الحالية فقط، بل هي أزمة متراكمة وفي علاقة بعديد المسائل، مثل وزارة التربية والبرامج والشعب بالتعليم العالي وغيرها من المسائل التي سنتحدث عنها في الوقت المناسب.

سنتحدث اليوم أيضا عن الجمعيات، الكل يتحدث عن دور الجمعيات وهي تقوم بدور وطني ووجودها ضروري، ولكن هناك جمعيات خرجت عن السياق الوطني هذه حقيقة ونحن نتعامل اليوم مع قانون منذ سنة 2011، إذا تحدثنا عن التشريعات فنحن نخص بذلك مجلس نواب الشعب أو الحكومة هما فقط بإمكانهما التشريع.

الخدمات الإدارية وتقريبها من المواطن، نحن اليوم في التوجه العام للدولة نتجه نحو اللامركزية أبسط الأشياء التي نطالب بها هي إحداث دور خدمات في المعتمديات البعيدة، اليوم في ولاية مثل ولاية صفاقس بها 16 معتمدية ويضطر عديد المواطنين من مناطق مثل بير علي بن خليفة ومنزل شاكر والصخيرة وكل المعتمديات الخارجية لأن يتنقلون 60 كيلومترا لاستخراج وثيقة في حين أن هناك دور خدمات ومن ضمنها بير علي بن خليفة والمقر متوفر إلا أن هناك نقص في الأعوان.

هناك مسألة أخرى في علاقة بخدمات المواطن أتساءل عن وضعية الإطارات المنتدبين ضمن البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية للبلديات المحدثة، هذه البلديات تفتقر إلى أبسط الموارد المالية وتعاني أيضا من افتقار في العنصر البشري، تمت انتدابات منذ عامين أو ثلاثة وما زالوا ينتظرون تسوية وضعيتهم إلى حد الآن، هناك ملف آخر خاص بالمرشدين التطبيقيين المعترضين، ما هو مآلهم؟ هؤلاء الناس، للأمانة، لديهم حقوق نريد أن نعرف مآل هذا الملف.

هناك مسألة أخرى، التدقيق في عمليات الانتداب، مطلب المحاسبة مطلب شعبي ولا رجعة فيه نتحدث اليوم عن أزمة البطالة وفي نفس الوقت هناك موظفين وقع انتدابهم في الإدارة بشهائد مزورة اليوم أتسائل عن مآل أعمال عمليات الانتداب التي تمت.

مسألة الأملاك المصادرة منذ سنة 2011 والتي قيمتها في تراجع، ما هو مآلها؟ لماذا لا يتم التفويت فيها؟ عديدة هي الإشكاليات للأمانة نتحدث اليوم عن رئاسة الحكومة وفقا لنص الدستور والنصوص القانونية التي تعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني، نحن نعاني اليوم من المركزية الإدارية والبيروقراطية أنا أطالب اليوم بالرقمنة وخاصة تبسيط الإجراءات لكي يتمكن المواطن من الحصول على الخدمات اللازمة.

دعواتي لكم بالتوفيق وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم السيد الفتحي معالي، له من التوقيت دقيقتان، فليتفضل.

السيد الفتحي معالي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة،

مؤسسة رئاسة الحكومة هي المركز الذي ينسق السياسات ويضمن تنفيذ البرامج التي تحقق مصالح المواطن والوطن وهي المحرك الأساسي لكل نشاط حكومي، تكمن وظيفتها الرئيسية في توحيد الرؤية الوطنية وتحويلها إلى خطوات عملية على أرض الواقع، إلا أن هذا التمشي لا نراه مجسدا على أرض الواقع والمثال على ذلك ما يحدث في مواسم الإنتاج الفلاحي، إذ يغيب التنسيق بين مختلف الوزارات التي لها الصلة، فلاحة اقتصاد، تجارة خارجية لذلك أدعو أولا إلى التنسيق الحقيقي والفعال بين مختلف الوزارات. خصوصا في القطاعات الحيوية كالفلاحة والتعليم والصحة إلى غير ذلك من الوزارات.

ثانيا، المتابعة الصارمة للمشاريع الوطنية الكبرى من خلال التقييم المستمر للنتائج والتدخل الفوري لإصلاح أي تقصير.

ثالثا، التنسيق الفعلي بين رئاسة الحكومة والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، نظرا للخصوصية التي يتسم هذا الأخير لذلك يجب أن تكون رئاسة الحكومة قوة دافعة للتنمية وضمانا لتطبيق السياسة على أسس الكفاءة العادلة والشفافية إننا كنواب المجلس الوطني للجهات والأقاليم، نريد النجاح ولا شيء غيره ونرى أن نجاح رئاسة الحكومة هو نجاح الحكومة ونجاح المواطن في حياته اليومية لذلك، فإن العلاقة بيننا وبين الحكومة هي علاقة تكاملية ومتكافئة فلا مناص لنا إلا تعزيز هذه العلاقة لإنجاح التنمية وتحقيق العدالة المنشودة بين الجهات والأقاليم حتى يشعر المواطن بثمار السياسات...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

إضافة ثلاثين ثانية تفضل.

السيد الفتحي معالي

ولمزيد الحرص على متابعة صيرورة المشاريع الوطنية الكبرى يمكن أن تؤسس رئاسة الحكومة منصة لهذا الغرض تتحول إلى مرآة عاكسة لتمشي مشروع في كل نقطة من تراب الوطن هذه المنصة توضح نسب التقدم والتمويل والجهة المشرفة لكل مشروع وتكون مفتوحة للرقابة البرلمانية.

رسالة إلى السيدة رئيسة الحكومة،

شركة البستنة والبيئة هؤلاء....

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك أن تواصل فكرتك فقط تفضل.

السيد الفتحي معالي

هؤلاء خريجون من مختلف الاختصاصات من مؤسسات التعليم العالي يعملون في مختلف المؤسسات في التربية، في الصحة إلى غير ذلك من الإدارات لا أفق لهم ولا قانون يحميهم ولا شيء من ذلك رجاءا، رجاءا، رجاءا من السيدة رئيسة الحكومة، أن تضع هذا الملف وتبحث فيه مليا لتجد مخرجا لهذه الإشكالية.

وفقكم الله جميعا وإيانا إلى ما فيه خير البلاد والعباد. شكرا سيدي الرئيس،

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة النائبة المحترمة دلال اللموشي لها من التوقيت ست دقائق، فلتتفضل.

السيدة دلال اللموشي

أعضاء رئاسة الحكومة،

في الحقيقة لقد اخترت أن أتحدث اليوم حول موضوع أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل أعرف جيدا أن التحديات كبيرة وأن الحمل ثقيل، ولكني أعرف أيضا أن الموضوع الذي سأتحدث عنه الآن هو من المواضيع الحارقة والذي يستوجب التوصل إلى حل جذري.

السيدة رئيسة الحكومة التي رغم تغيبها ما زلت أخاطبها ولدي ثقة في الوفد المرافق بأنه سيبلغها صوتي وأنا متأكد أنها تسمعنا الآن.

السيدة رئيسة الحكومة، فإنه من العيب أن يبقى شبابنا وهم نخبة البلاد من أساتذة ودكاترة ومعلمين وأطباء، إلى حد هذه اللحظة عاطلين عن العمل وهم يعتصمون أمام مجلس النواب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم، لم أكن لأتدخل لولا كمية الرسائل التي وصلتني يطلبون من خلالها بصفتي نائب شعب تبليغ صوتهم كما أنهم يعلمون جيدا توقيت المداخلة ومتى ستنتهي ويطلبون مني أن أوصل الحديث في هذه المسألة في أروقة البرلمان وأن أحاول مع أعضاء الحكومة.

لدينا شباب توفيت أمهاتهم وآباءهم ولم يروا أبناءهم في مناصبهم هناك أساتذة ومعلمون أمنيتهم الوحيدة في الحياة هي حمل حقائبهم والتوجه نحو المدرسة، لدينا كفاءات تستحق أن نلتفت إليها فقد طالت بطالتهم ومعاناتهم ويجب علينا أن نشعر بمعاناتهم حين أحاول أن أصف هذا الموضوع لا أجد الكلمات.

السادة إطارات رئاسة الحكومة، يستغربون من تراجع نسب النتائج الوطنية ونتائج التلاميذ، أعتقد أن هذه المسألة طبيعية خاصة حين يكون أبناؤنا في المنزل ويشاهدون أحد أفراد العائلة متحصل على الدكتوراه أو الأستاذية وهو عاطل عن العمل بأي عقلية سيحمل التلميذ محفظته وهو يرى أخاه الأستاذ أو الطبيب وأخته المعلمة أو المحامية أو الأستاذة بلا عمل، كيف سيمضي ليدرس؟

السادة إطارات رئاسة الحكومة، هذا الموضوع يجب أن يكون على طاولة رئيسة الحكومة، لقد اطلعت على بعض الإرساليات وجدت فيها "capture" لبعض التصريحات "عاجل رئيسة الحكومة تزف بشرى" من فضلك يا رئيسة الحكومة، أوفي بوعدك وبادري أعلم جيدا أنك تسمعيننا الآن فلتترك بصمتك في هذا الملف فإن المعطلين عن العمل يستحقون ذلك.

التنسيقيات تأتي من الرديف وقابس والكاف والحامة والذهيبة ورمادة، يأتون من كل مكان ويعتصمون أمام مجلس النواب ومن هم؟ إنهم النخبة، أهكذا تكافئ الدولة النخبة؟ أنا على قناعة تامة أن التشغيل حق إن كنت من عائلة معوزة كانت أو ميسورة الحال فمن حقك أن تعمل وإذا عجزت الدولة فلنلجأ إلى الاستثناء.

هناك عائلات يتقاضون 400 دينار شهريا ورغم ذلك قاموا بتعليم أبنائهم كما أن هناك أمهات اشتغلن عاملات في البيوت أعي جيدا ما أقول كل ذلك من أجل مواصلة أبنائهم الدراسة في الباكالوريا ودخول الجامعة وكل عائلة فيها معطل أو اثنان أو ثلاثة.

أتحدث الآن وأنا متأكدة أن الآلاف يقفون ورائي ولو كان الوقت يسمح لي، لكنت عرضت عليكم كمية الرسائل الموجودة على هاتفي،

فهم يعتبروني القشة الأخيرة التي يتعلقون بها، اللهم إني قد بلغت اللهم فاشهد.

هذه الميزانية بكل الإطارات التي تأتينا وبالناس وبرئيسة الحكومة وبرئيس الجمهورية رأسا، إذا كان الأستاذ قيس سعيد يسمعني أقول: رجاء التفتوا لأصحاب الشهادات الجامعية المعطلين عن العمل فإنهم نخبة البلاد، والله هم نخبة البلاد لا يمكن أن نتعامل معهم هكذا.

تنقلت مع التنسيقيات وذهبنا إلى السادة الولاة وشاركت معهم وكما يقول المثل "رضوا بالهم والهم لم يرضى بهم". دعني أتكلم لأنهم يسمعوننا الآن وليس فقط المثقفين، بل تونس بأكملها تسمعنا والله "رضوا بالهم والهم ما رضي بهم"، السيدة رئيسة الحكومة، لقد وافق الدكتور بالعمل كاتبا لدى محامي ليستزفونه كما تجد أستاذة لغة عربية وفرنسية تعمل في روضة أطفال ليلا نهارا براتب شهري بـ 200 دينار وتبلغني أنها تقبل بذلك لأنه أفضل من البقاء في المنزل .

رجاء إطارات رئاسة الحكومة، رجاء السيدة رئيسة الحكومة، اترك بصمتك. الكرسي لن يدوم لأحد رجاء اترك بصمتك، يمكنك أن تترك بصمتك بأن تتخذ قرارا فوريا كما اتخذه سيادة رئيس الجمهورية الكثير من القرارات، اتخذ قرارا السيدة رئيسة الحكومة المتغيبة، اتخذ قرارا في هذا الملف. شكرا السيد الرئيس.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم أيمن العبيدي متنازل بدقيقتين هشام مباركي له أربع دقائق فليتفضل.

السيد أيمن العبيدي

شكرا السيد الرئيس.

نرحب بكافة ممثلي رئاسة الحكومة،

كذلك نرحب بجميع الزملاء من المجلسين.

في الحقيقة مداخلتي عنوانها المشاريع المعطلة بولاية القصرين، لكن توجد نقطة ذكرني بها زميلي عن جهة جندوبة تحية له وأدعو لزميلي بالشفاء العاجل، نحن نعيش تقريبا نفس الوضع في القصرين فمصنع الآجر أغلق ومصنع الجير أغلق ومصانع الخياطة أغلقت ومصنع الحلفاء لم يعد إلى نشاطه المعتاد كذلك المناطق الصناعية بسبيطلة وتالة مغلقة والاستثمار في القصرين صفر استثمار، فهل من حلول السادة ممثلي الحكومة لإنقاذ هذه الجهة؟

نعود إلى موضوع المداخلة الذي سيكون موجها خاصة إلى أعضاء لجنة تسريع المشاريع الكبرى على مستوى الحكومة وباعتبار أن منكم من هو عضو في هذه اللجنة فإني أود أن أتسائل عن بعض المشاريع المعطلة بولاية القصرين والتي تقدر كلفتها بـ 120,000,000دينار.

مشروع مركز التربصات بالشعانبي، بعد أن كانت المنطقة منطقة عسكرية محجرة والحمد لله تم رفع التحجير عنها والآن بصدد التحيين للرفع الطوبوغرافي الجديد والمهمة أوكلت إلى ديوان قيس الأراضي، فرجاء النظر في متابعة هذا المشروع، كذلك مشروع السوق الحرة بتلابت فريانة، أين وصل هذا المشروع اللغز؟ الذي تنتظره القصرين بأكلها.

أيضا خط السكة الحديدية رقم 11 الرابط بين القصرين وسوسة وهو مشروع معطل منذ فترة، فمتى يتم حلحلته؟

سد بولعابة متى يرى النور هذا المشروع؟ الذي يعود بالفائدة على الجهة ككل.

كذلك مشروع جنوب الولاية أعتبره مشروعا معطلا وما دامت وزارة الفلاحة قد عجزت عن تعيين رئيس مشروع منذ ثلاث سنوات أو أكثر نطلب منكم كلجنة تسريع المشاريع أن تعينوا رئيس لمشروع جنوب الولاية، المشروع تعطل بما فيه الكفاية.

المشروع الأخير وهو إعدادية العيون، اللجنة تم إحداثها لتسريع المشاريع فرجاء السادة أعضاء اللجنة، سرعوا في هذا المشروع الإعدادية معطلة منذ سنة 2009، أي منذ 16 سنة وهذا غير معقول ومهما كانت الأسباب يجب على الدولة أن تفرض مثل هذه المشاريع أينما رأت الدولة أن تنجز هنا أو هناك فهذا غير مهم بقدر ما مهمنا يتلقى أبناؤنا دروسهم في أفضل الأحوال فالإعدادية الوحيدة لم تعد تحتمل الاكتظاظ، فقد أصبح الاكتظاظ كبيرا وكبيرا جدا وهذا غير معقول، رجاء السيد الحبيب، رجاء السيد إدريس التسريع في إنجاز هذه الإعدادية.

النقطة الأخيرة، أصحاب الشهائد العليا، هذا الملف الحارق نساء ورجالا ينتظرون قرارا ينصفهم فمتى يتم الإنصاف؟ لقد بلغ السيل الزبى وشكرا.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، أحيل الكلمة إلى آخر تدخل للسيد النائب المحترم حسنين المحفوظي، له من التوقيت دقيقتان فليتفضل.

السيد حسنين المحفوظي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة،

قرار غلق شركة الورق الرهيف "SOPAFI" بسبيطلة، كنت لا أنوي التدخل، الرجاء من السادة الإطارات الانتباه قليلا لأني استيقظت من النوم مذعورا على هذا الخبر قرار غلق شركة الورق الرهيف "SOPAFI".

هل أن المسؤولين يأتون إلى القصرين لحل المشاكل والمشاريع المعطلة؟ أم بدل أن يحلوا المشاكل يعطلون المشاريع ويغلقون الشركات لا لشيء إلا لتعلات واهمة وأسباب تافهة لا يوجد أي سبب لكل ذلك.

لقد وقع غلق شركة الورق الرهيف "SOPAFI" الموجودة في سبيطلة بقرار صادر عن السيدة وزيرة الصناعة والمناجم وبقرار من السيد الوالي ولدي نسخة من القرار، السيد الوالي في حد ذاته لم يزر هذا المصنع قط ولا يعرفه ولم يشأ حتى أن يسمع لصاحب الشركة ولم يقبل باستقباله في مقر الولاية.

المحكمة الإدارية بالقصرين أنصفت صاحب الشركة، هذه الشركة تشغل أكثر من 60 عاملا وقد تم إنشاؤها منذ سنة 1981 واليوم يقولون بأنها غير مطابقة للبيئة وبأنها تشكل خطر على العمال؟ ماذا تصنع؟ هل أنها مصنع نووي أم ماذا؟ هذه الشركة تصنع ورق، الشركة الوحيدة في تلك الجهة تلك هي النقطة المنيرة في ذلك المكان...

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

بإمكانك مواصلة فكرتك تفضل.

السيد حسنين المحفوظي

هل قام بزيارة مصنع الجير أو مصنع الآجر؟ مشروع جنوب الولاية الذي يقدر بـ 2044 مليار لم ينطلق إلى حد الآن وهو بدون رئيس

مشروع، الولاية بدون كاتب عام ومعتمد أول والمشاريع معطلة ولا يوجد شبر وحيد من المسالك الفلاحية.

السيد الحبيب نحن على ثقة تامة أنك إطار كفئ، ولكن أين وصلت مسألة التسريع في المشاريع المعطلة؟ هل لديكم علم بمشروع جنوب الولاية الذي يبلغ 244 مليارا؟ والذي تطرقنا إليه في كل مداخلة أنا وجميع زملائي النواب عن جهة القصرين هل لا يقع الأخذ بعين الاعتبار لما نقوله أم ماذا؟ والله أكاد أصاب بجلطة في هذا المجلس لقد سئمنا وتعبنا من هذا الأمر حتى أنه لم يعد بإمكاننا الدخول إلى الولاية جراء تساؤلاتهم المتكررة حول إمكانية التوصل إلى حل لكل هذه المشاريع.

عندما نقول مشروع جنوب الولاية فنحن نعني أنه مشروع ضخم ومشروع الحلم، ماذا فعلتم في شأنه؟ أين وصلتم؟

وإذا كنا سنتحدث عن المعطلين عن العمل وعن "البطالة" سيصبح الحديث شعبوي وقد تطرق كل النواب إلى هذه المسألة كما أنني من أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم، ماذا قدمنا لهؤلاء العاطلين؟ والسلام عليكم.

السيد نائب رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم

شكرا، كل الشكر والتقدير لممثلي رئاسة الحكومة على حسن الإصغاء والاهتمام البالغ.

نرفع الجلسة لمدة خمسة عشرة دقيقة، ثم نحيل كلمة إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب لمتابعة بقية النقاش مع السادة نواب مجلس نواب الشعب.

(كانت الساعة الثامنة والربع مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة

(كانت الساعة الثامنة وخمسة وثلاثين دقيقة مساء)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أريد أن أتوجه بكل عبارات التحية والترحيب إلى السيد منصف حمدي مدير ديوان رئاسة الحكومة وكافة أعضاء الوفد الممثل لرئاسة الحكومة المرافق له، كذلك أوجه تحية شكر للمجهود الذي تقوم به كل اللجان وخاصة اللجنتين المكلفتين بمتابعة مهمة رئاسة الحكومة اليوم معنا.

أحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق، تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السادة والسيدات الزملاء،

إطارات الحكومة مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة.

عندما نتحدث عن رئاسة الحكومة فإننا لا نتحدث عن إدارة مركزية تسير الملفات اليومية فحسب، بل عن مؤسسة قيادة وطنية يقع على عاتقها توجيه العمل الحكومي وضمان الانسجام بين كل السياسات العمومية، رئاسة الحكومة يجب أن تكون قائدة لسياسة يرسمها السيد رئيس الجمهورية وجهاز تنفيذ وليست مجرد إدارةٍ القائد يرسم الرؤية ويحدد الأولويات ويقود التغيير، أما الإدارة فهي تتابع وتنفذ ما يقرر لها ولذلك فإن التحدي اليوم ليس في حجم الملفات، بل في طريقة إدارتها وجرأة قراراتها.

نحن في مرحلة تتطلب وضوحا في الأدوار وشجاعة في الإصلاح رئاسة الحكومة يجب أن تعود إلى موقعها الطبيعي مركز تنفيذ ينسق بين الوزارات ويوجه السياسات ويتابع التنفيذ الميداني بدقة وشفافية، الإدارة العمومية تحتاج اليوم إلى قيادة تتحرك لا تسير فقط، قيادة تبادر وتفعل الإصلاحات وتقيم الأداء بكل موضوعية ومن هذا المنطلق، يجب أن تتحول رئاسة الحكومة إلى فضاء للتخطيط الاستراتيجي والتقييم لا مجرد مكتب لتجميع المراسلات والملفات. لقد أثبتت التجربة أن غياب القيادة الواضحة ينتج تضاربا في السياسات وتشتتا في الأولويات وتأخيرا في الإنجاز، أما عندما تكون القيادة قوية في رئاسة الحكومة، فإن القرار يصبح أسرع والمتابعة أدق والمردودية أوضح.

ولهذا نقترح اليوم جملة من الحلول العملية: إحداث هيئةٍ دائمة للقيادة والتقييم في كل الولايات تحت إشراف رئاسة الحكومة تعنى بمتابعة تنفيذ المشاريع والإصلاحات القطاعية، إنشاء منصة رقمية وطنية موحدة لمتابعة كل المشاريع العمومية، تفعيل آليات التنسيق الجهوي حتى تكون رئاسة الحكومة قريبة من الجهات ومن واقع التنمية المحلية، اعتماد مقاربة نتائج بدل مقاربة إجراءات أي تقييم السياسات من خلال أثرها الفعلي على حياة المواطن.

إن رئاسة الحكومة هي العمود الفقري للدولة وحتى تقوم بدورها القيادي يجب أن تمتلك الجرأة في القرار والقدرة على المتابعة والإرادة في الإصلاح، نريد رئاسة حكومة تجسد مفهوم القيادة لا التسيير رئاسة حكومة تفتح الأبواب وتخلق الحلول لا تنتظرها وتقود الفعل الحكومي برؤية ومسؤولية وثيقة، رئاسة الحكومة ليست إدارة تدير الوقت، بل قيادة تدير المستقبل.

قبل أن أختم، أود أن أعرج عن موضوعٍ برئاسة الحكومة وهو يتمثل في لجنة الوظيفة العمومية وما حدث في موضوع " الحضائر"، في الحقيقة هناك عديد وعديد الملفات التي حرموا في شأنها أناس بمجرد اتخاذ قرارات خاطئة يجب إعادة فتحِ ملفاتهم فهؤلاء الناس عملوا طيلة 15 سنة و20 سنة في "الحضائر"، ثم بعد ذلك بمجرد مراسلة عن المرسوم 17 نجيبهم بعدم القبول حتى أننا عندما نطلع على المراسلة ونريد متابعة هذا الملف نجده فارغا يجب علينا إرجاع حق هؤلاء الناس.

وأنا شخصيا كنت توجهت إلى رئاسة الحكومة حول موضوع خاص بمواطن عمل طيلة 15 سنة في الحضائر في جهة مرناق وهو يشكل حالة اجتماعية فهو مريض بداء السل وابنته أيضا بعد أن قضى 15 سنة في العمل وبعد أن حضي الملف بالقبول في المرحلة الأولية وبعد أن عمل خمسة أشهر دون راتب ما راعنا إلا أن أرسلت إليه مراسلة على معنى الفصل 17 يجيبونه بعدم القبول، لذلك يجب علينا اليوم إعادة فتح هذه الملفات لإعطاء الناس حقهم وأن نعاقب كل من أخطأ وننصف المظلومين وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية له خمس دقائق والمقعد عدد 96 تفضل.

الكلمة للأستاذ حسام محجوب عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق تفضل.

السيد حسام محجوب

شكرا السيدة الرئيسة،

ومرحبا بإطارات ورئاسة الحكومة،

إن من مهام مصالح رئاسة الحكومة هي إرساء إدارة عمومية حديثة ذات مهام وهيكلة واضحة تسهر على تسييرها موارد بشرية ذات كفاءة من أجل تنفيذ السياسات العمومية ومن بين الأهداف الأساسية المطالبة بتحقيقها هي رقمنة كاملة وشاملة لجميع الخدمات الإدارية وهنا نسجل بكل أسف بطئا وتعطلا لهذا الخيار، فمن غير المقبول اليوم وبعد أكثر من ثلاث سنوات منذ انطلاق الهوية الرقمية مثلا هذا المشروع الذي يعد خطوة هامة في مسار التحول الرقمي ولم يبلغ فيه عدد المسجلين سوى 100,000 مواطن في المقابل، يبلغ عدد أعوان الوظيفة العمومية أكثر من 663 ألف عون، فعلى الدولة الانطلاق فورا بتسجيل وفرض انخراط موظفيها صلب الهوية الرقمية وإطلاق حملات وطنية في جميع أنحاء البلاد لإنجاح مسار التحول الرقمي وتحديد أجل أقصاه سنة 2028 حتى يصبح لكل مواطن معرف وحيد ضمن الهوية الرقمية، فالرقمنة هي السبيل الوحيد للقضاء على الفساد والمحسوبية.

أما فيما يتعلق بإعادة ثقافة العمل والترفيع في مردودية أعوان الوظيفة العمومية وجب عليكم الانطلاق الفوري في إعادة النظر لسلم التأجير وإرساء نظام تحفيز جديد يقوم على الترفيع في منح الإنتاج حسب الأهداف المحققة والمهام المنجزة لكل موظف عمومي بشكل يكون جزء من المرتب الشهري مساويا لمدى تحقيق الأهداف أو المهام المنجزة والتي وجب على الموظف بطبيعة الحال تحقيقها، ذلك ما يحيلنا إلى القانون عدد 112 لسنة 1983 يتعلق بضبط القانون العام لأعوان الدولة والجماعات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية الذي وجب الآن إعادة النظر فيه وتنقيحه وفق مقاربة شاملة تأخذ بعين الاعتبار تطور أنماط العمل كالعمل عن بعد ويفضي هذا التنقيح إلى أهداف لعل أهمها إعادة ثقافة العمل وتطوير المردودية.

في جانب آخر وبقدر تثميننا لتسوية وضعية المعلمين والأساتذة النواب وانتدابهم على دفعتين بصفة مباشرة هو مكسب لطالما طالبنا به منذ سنوات، لكن هل فكرت الدولة في وضعيتهم الاجتماعية بعد إحالتهم على التقاعد؟ فالأغلبية الساحقة منهم يقع انتدابهم في سن متقدمة 35 و40 سنة وعند تقاعدهم سيتقاضون نصف مرتباتهم كجراية وعندها نكون قد أنتجنا وضعيات اجتماعية هشة تعيش بنصف مرتب. وهنا أقترح عليكم التفكير جيدا في إعداد وعرض صيغة جديدة تكون اختيارية للترفيع في نسبة الاقتطاع بمرة ونصف، مثلا بعنوان تقاعد الحيطة الاجتماعية للمنتدبين الجدد الذين يكون سنهم عند تاريخ الانتداب يفوق الـ 35 سنة وبذلك نضمن لهم جرايات تقاعد تحفظ لهم كرامتهم ونتفادى بذلك إنتاج وضعيات اجتماعية هشة في المستقبل، كما نطالبكم بتخفيض الضريبة الموظفة على جراية المتقاعدين حاليا.

كما نطالب وبشدة مصالح رئاسة الحكومة للانطلاق في إرساء سياسة اتصالية حديثة تقترب أكثر من المواطن لإنارة الرأي العام حول السياسة التي تتبعها والإجراءات التي تتخذها والنتائج التي وقع تحقيقها أو يجري العمل من أجل الوصول إليها وذلك لضمان وضوح الرؤية وإعادة ثقة المواطن والابتعاد عن الإشاعات والأخبار الكاذبة والمغالطات التي تسود بعض مواقع التواصل الاجتماعي.

أخيرا، نطلب منكم العمل على تعزيز مصالح التشريع برئاسة الحكومة بالكفاءات الوطنية وخبراء ومختصين في مجال القانون وصياغة النصوص القانونية حتى نسرع في تطوير تشريعاتنا ومعاضدة الوظيفة التشريعية في تنقيح وسن نصوص تشريعية متأكدة للغاية كقانون ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد علي عن كتلة الخط الوطني السيادي له تسع دقائق، تفضل.

السيد محمد علي

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

السيدات والسادة ممثلي الحكومة،

نناقش اليوم مهمة رئاسة الحكومة وهي الهيكل الذي يفترض أن يقود السياسات العامة ينسق بين الوزارات ويرسم الأولويات الوطنية، لكن ما نلاحظه من خلال الوثيقة الرسمية لمهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026 هو خلل عميق في التوجهات وتناقض بين الأهداف المعلنة والنتائج المسجلة.

أولا: السياسات الاقتصادية والاجتماعية وعود بلا أثر، تؤكد الوثيقة أن من بين أهداف رئاسة الحكومة تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مناخ الاستثمار غير أن المؤشرات الرسمية تظهر واقعا مغايرا، نسبة النمو الاقتصادي لسنة 2024 لم تتجاوز 1.3% رغم الوعود بتحقيق 3%، معدل البطالة بلغ 15.8% وأكثر من 38% في صفوف الشباب وخاصة خريجي الجامعة، نسبة التضخم المتوقّعة سنة 2026 في حدود 6.1% مما يضعف القدرة الشرائية للمواطن التونسي، الدين العمومي تجاوز 135 مليار دينار أي ما يعادل أكثر من 80.5% من الناتج الداخلي الخام مع نهاية مارس 2025. هذه الأرقام لا تعبر عن سياسة اجتماعية، بل عن إدارة أزمة. إنها أزمة خيارات فاقمت الفقر والبؤس وغلاء المعيشة وتدهور خدمات الصحة والنقل والتعليم وضاعفت الاحساس بالغبن والحقرة في مدننا وقرانا وأريافنا المنسية.

لقد تحول المواطن إلى الممول الوحيد لعجز الدولة عبر الضرائب وغلاء الأسعار والحكومة تتحدث عن عدالة اجتماعية لكنها تمارس توزيعا غير عادل للأعباء.

ثانيا: التصرف الإداري والحكومة، ضعف الفعاليات وغياب في الشفافية. تشير الوثيقة إلى تحسين الأداء الإداري وتعزيز نجاعة المرفق العام، لكن الأرقام تكشف العكس تماما، أكثر من 40% من القرارات الإدارية لا تنفذ في آجالها ونسبة رقمنة الخدمات العمومية لم تتجاوز 37% رغم الاستثمارات المعلنة وتقارير دائرة المحاسبات لسنتي 2023 و2024 سجلت تجاوزات مالية وهيكلية في أكثر من 25 منشأة عمومية تحت إشراف رئاسة الحكومة.

هذه المعطيات تدل على أن الإصلاح الإداري ما زال شعارا بلا أدوات، البيروقراطية مستقرة وثقافة الإفلات من المسؤولية ما زالت قائمة والرقابة الداخلية ضعيفة والتقييم غائب والحوكمة تمارس ورقيّا فقط.

التنمية الجهوية تفاوت صارخ بين الجهات، تؤكد رئاسة الحكومة في وثيقتها على تحقيق التوازن بين الجهات، لكن الأرقام المضمّنة في

الوثيقة نفسها تظهر أن أكثر من 70% من المشاريع المبرمجة متمركزة في الشريط الساحلي مقابل أقل من 25% في ولايات الوسط والجنوب.

الاستثمارات في ولايات مثل القصرين وسيدي بوزي، وقفصة لم تتجاوز 2.5% من حجم الاستثمار العمومي الوطني فالدولة التونسية عاجزة عن إنجاز مشاريع تليق بأهلنا في قفصة مثلا، التي كان لها ولا يزال لها دور كبير في الاقتصاد الوطني وفي توازن المالية العمومية كمحطة النقل البري الموعودة والطريق السيارة جلمة قفصة، والمستشفى متعدد الاختصاصات والمطار والمشاريع المرتبطة بالتصدي للضرر البيئي الناتج عن المعمل الكيميائي وشركة فسفاط قفصة. بهذا الشكل تتحول اللامركزية إلى خطاب سياسي لا سياسة وطنية.

الجهات المهمشة لا تطلب امتيازا، بل تريد تطبيق مبدأ المساواة الدستورية في الفرص والتنمية.

رابعا: مكافحة الفساد، غياب الإرادة السياسية. تذكر الوثيقة أن من مهام رئاسة الحكومة ترسيخ النزاهة ومقاومة الفساد، لكن الواقع يظهر أن هذه المهمة تراجعت فعليا. لم تفعّل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد منذ حلها سنة 2021 وتقارير التفقدية العامة برئاسة الحكومة سنة 2024 أظهرت ضعف تنفيذ التوصيات الرقابية بنسبة 18% فقط.

أكثر من 60% من الشكاوى المتعلقة بالصفقات العمومية لم يبت فيها بعد رغم مرور أكثر من سنة. كيف يمكن الحديث عن مقاومة الفساد في حين تغييب الآليات القانونية الفعالة وتعطل الهياكل الرقابية؟ ما يجري هو تحييد لمفهوم المساءلة واستبداله بمنطق إداري غامض يحمي المسؤولين لا المواطنين.

سادسا الإعلام والجمعيات، عندما تصطدم السلطة بالصوت والضمير، وهنا أصل الخلل، حيث تتحول السلطة من راعية للحريات إلى خصم لها في علاقة بالإعلام. المشهد الإعلامي اليوم يعيش انحدارا غير مسبوق، حرمان الإعلام الأجنبي من رخص التصوير منذ أوت الماضي، والصحفيون يحتجزون، التراخيص مجمدة منذ شهر أوت واللجنة الوطنية لإسناد بطاقة الصحفي المحترف متوقفة للسنة الثانية والهيئات التعديلية، هيئة الاتصال السمعي والبصري وهيئة النفاذ إلى المعلومة جمدت تاركة المشهد في فوضى بلا مرجعية. أما الإدارات الراجعة بالنظر إلى رئاسة الحكومة فما زالت تطبق مناشير إدارية تمنع النفاذ إلى المعلومة وكأن الشفافية خطر يجب احتواؤه لا مبدأ يجب حمايته.

الإعلام ليس عدو الدولة، بل سلطة رقابية تحفظها من الانحراف ومن يخشى السؤال لا يليق به الجواب.

وهناك موضوع يتعلق بتنقيح النظام الأساسي لمؤسستي الإذاعة والتلفزة التونسية وإعادة جدولة المنح التي لم تنقح منذ إحداث النظام سنة 1999.

منحة الصحافة قيمتها 35 دينارا، انطلقت المفاوضات سنة 2023 وأثناء زيارة رئاسة الجمهورية في أوت 2024 أكد على ضرورة تنقيحها وفي مناقشة مهمة وزارة المالية لسنة 2024 بالبرلمان أكد على أنه تم تخصيص الاعتمادات اللازمة للتنقيح والاتفاق على كافة النقاط التي ستدخل حيز التنفيذ سنة 2025 وتم إعداد التنقيحات من إدارة المنشآت العمومية وإحالتها إلى رئاسة الحكومة في جويلية 2025 ولم تقع المصادقة عليها إلى اليوم. وهناك حديث عن أن الاعتمادات المخصصة للتنقيح تم تغيير عنوانها فمتى ستتم المصادقة على هذا النظام؟

إن محاصرة الصحافة بحجة التنظيم هي عودة صريحة إلى منطق التحكم في الكلمة والصورة وكل من يبررها يشارك في تكميم الوعي الوطني.

أما فيما يتعلق بالمجتمع المدني فالمشهد لا يقل خطورة. ما نراه اليوم هو استنساخ لأساليب كانت عنوانا للديكتاتورية، ولكن بلبوس قانوني جدي ترفع شعارات تنظيم التمويل وتنقية المشهد الجمعياتي لتبرر بها سياسات المنع والتقييد والملاحقة. نعم، الشفافية مطلوبة لكن ما يمارس اليوم هو حق أريد به باطل وكل من يصفق، لذلك يساهم في تفريغ الفضاء العام من صوته ورأيه وضميره.

الجمعيات ليست خطرا على الدولة، بل ضميرها الحي وصمام أمانها الديمقراطي، وحين تستعمل التراتيب لتكميم هذا الضمير تتحول الدولة إلى آلة تسلط لا مؤسسة المواطنة.

إن المجتمع المدني لم يكن يوما خصما للسلطة، بل شريكا لها في حماية الوطن لكن ما يجري اليوم يعيدنا إلى منطق "الأمن قبل الحرية" و"الولاء قبل الكفاءة".

إن من واجب رئاسة الحكومة أن تفهم أن الحرية لا تدار بالترخيص وأن النقد لا يواجه بالملفات الأمنية.

التوصيات:

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

بناء على ما تقدم من المعطيات الواردة في الوثيقة الرسمية لمهمة رئاسة الحكومة، فإن التوصيات هي:

تحديد أولويات واضحة للسياسة الاقتصادية مع مراجعة هيكلية للدعم وتوجيهه نحو الفئات محدودة الدخل،

تسريع نسق تنفيذ المشاريع الجهوية وتوجيه ما لا يقل عن 40% من الاستثمارات العمومية نحو ولايات الوسط والجنوب،

إصلاح حقيقي للإدارة العمومية عبر تعميم الرقمنة وتبسيط الإجراءات ومراجعة منظومة المنشورات الإدارية المقيدة،

إعادة تفعيل الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

رفع القيود عن الإعلام وإلغاء المنشورين عدد 19 و4 وتسريع تركيبة اللجنة الوطنية لإسناد بطاقات الصحفي المحترف،

إعادة تفعيل هيئة الاتصال السمعي والبصري،

وقف التضييق على الجمعيات وإشراكها في صياغة ومتابعة السياسات العمومية،

إنشاء آلية برلمانية لمتابعة تنفيذ أهداف مهمة رئاسة الحكومة،

ثامنا كلمة الختام، إن الأرقام لا تكذب والمؤشرات التي صاغتها رئاسة الحكومة بنفسها تظهر أن الخطاب الرسمي يسير في اتجاه والواقع في اتجاه آخر، تونس لا تحتاج إلى حكومة تبرر فشلها يل إلى سلطة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد صابر المصمودي عن كتلة الأحرار، له تسع دقائق والمقعد رقم ثمانية.

السيد صابر المصمودي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسادة إطارات رئاسة الحكومة،

في الحقيقة تطرقنا لهذه المهمة في اللجنة لكن هناك ما يقال في الحقيقة.

بداية تحديث الخدمات الإدارية، في اعتقادي وأكررها عديد المرات أن يكون لدينا برنامج في رئاسة الحكومة أقل من 1 بالمائة حتى عندما يتم توجيهي لمهمة التكنولوجيا والاتصالات تكون الوزارة المشرفة والوزارة المشرفة تقول أن لدينا برامج الرقمنة لكننا اليوم بعيدون كل البعد عما وقع ضبطه منذ سنوات.

في الحقيقة يجب أن يكون هناك إشارة والاشارة هنا من خلال الميزانية نعتقد أنها ليست إشارة مشجعة لما يمكن أن تكون عليه الرقمنة خاصة أنها اليوم لم تعد اختيارا.

ملاحظة بالنسبة إلى الرقمنة، هناك برنامج للشبان في وزارة التجهيز، هل هناك إمكانية أن نفكر في الطلب العمومي أن يكونوا جزءا من الشركات الناشئة لا أعرف إن كان هناك برنامج أم لا ولكن أعتقد أنّه يجب توجيه الشركات الناشئة ضمن برامج الرقمنة، على الأقل الحفاظ على الموارد البشرية الموجودة لدينا.

بالنسبة إلى البرنامج الأول، برنامج الإشراف فيه العديد من الفاعلين العموميين من الهيئات. أعتقد أنه اليوم يجب أن تكون الصورة واضحة بالنسبة إلى هذه الهيئات، فهي موجودة على مستوى المهمة مثل الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري. تحدثنا في اللجنة عن هيئة النفاذ إلى المعلومة، كما تحدثنا عن هيئة المعطيات الشخصية وأنا هنا سأتطرق خاصة إلى هيئة المعطيات الشخصية.

اليوم أمام السيد المستشار على مستوى النص القانوني، الفصل 87 مثلا من قانون سنة 2004 "يعاقب بالسجن مدة عامين وبخطية قدرها 10 آلاف دينار كل من يخالف الفصل 63 والفصل 70 و71".

الفصل 63 ينص على أنه لا تتم معالجة المعطيات الشخصية المتعلقة بالصحة إلا من قبل الأطباء. اليوم الدولة تنتدب باحثين من غير الأطباء بالمؤسسات الصحية، يعني بالقانون غير مؤهلين للتداول بالمعطيات الصحية إلا بترخيص من الهيئة، اليوم بدون رئيس الهيئة وأعضاؤها لا يمكن منحهم ترخيصا والعقوبة سجنية.

منذ قليل تحدث السيد المستشار للسيد رئيس الجمهورية عن الجينوم البشري وهو مشروع رئاسي يتعاطى مع المعطيات الجينية. المعطيات الجينية من المفروض أن لا نتعاطى مع المعطيات الشخصية إلا بترخيص، من سيمنحنا الترخيص اليوم؟ هناك بعض الأمثلة لتوضيح ضرورة أن يقع تسمية رئيس الهيئة وأعضاء الهيئة وتسميتهم بأمر وهناك ضرورة ملة. نفس الشيء بالنسبة إلى المراقبة للكاميرات حيث توجد مشكلة كبيرة في هذا الصدد.

بالنسبة إلى الرقابة، تحدثنا عن المحكمة الإدارية، السادة القضاة من خيرة شبابنا وقع انتدابهم سنة 2017، كان من المفروض وفقا للفصل 17 من القانون عدد 17 لسنة 1967 أن تتم ترقيتهم منذ سنة 2023 من مستشارين مساعدين إلى رتبة مستشارين، لكن مرت سنتان على اجتياز سنة 2023 ونتمنى أن تكون هناك إجابة للسادة القضاة الإداريين.

بالنسبة إلى برنامج التصرف في القطاع العمومي، أود أن أثير ثلاث وضعيات، تحدث زملائي عن الحضائر عن سن 45 إلى 55 سنة ومان بفصل منذ سنتين بمجلس نواب الشعب، لا يمكن التعاطي معهم مثلما تعاطينا مع الخضائر الذين يبلغون أقل من 45 سنة فيجب أن نتعاطى معهم بسرعة، البعض منهم تجاوز سن 55 سنة. هذا الملف حقيقة لا يمكننا التعامل معه مثلما تعاملنا مع الحضائر أقل من 45 سنة.

وكذلك فيما يخص التسوية حسب الشهائد، رأينا القرار ونحن دائما نريد أن تفعل النصوص القانونية والترتيبية، بمعنى أنه صدر قرار عن رئاسة الحكومة منذ شهر جانفي بالنسبة إلى المهندسين وأخيرا بالنسبة إلى المتصرفين، في اعتقادي يجب على الأقل أن يكون هناك منشور من رئاسة الحكومة لجميع الوزارات وجميع الإدارات حتى تتم تسوية وضعيات الأشخاص التي يمكن تسويتها فمن غير المعقول أن نصدر قرارات دون أن يكون هناك إعلانات مضت تسعة أشهر على المهندسين.

كما يجب معالجة آليات التشغيل الهش ويجب الفصل فيها نهائيا يعني ذلك أننا لا يمكن أن نظل دائما في الاستثناءات، نتحدث دائما عن عقود اسداء الخدمات، حيث يخيل أن عقد اسداء الخدمات هو عقد شغل، من المفروض أن يكون عقد اسداء الخدمات عقد استثنائي، لكن الواقع لا يقول هذا، أنا شخصيا وكنت أستاذ تعليم عالي وأدير مخبرا، رأيت أشخاصا مضى عليهم سنوات في وزارة التعليم العالي وفي وزارة الصحة وفي العديد من الوزارات وما زلنا في هذه الاستثناءات بالنسبة إلى هؤلاء هي عقود شغل ومازالوا ينتظرون التسوية.

هناك أيضا مسألة المساجد، رأينا عندما تطرقنا إلى تنظيم عقود الشغل رأينا في الحقيقة العديد من الآليات عقد تكليف، عقد إسداء خدمات، لكن الواقع يقول أنّها ليست عقود شغل وهنا يجب توضيح في هذا الشأن.

كذلك في تطبيق تنظيم عقود الشغل في علاقة بالمؤسسات العمومية "سيرابت" هناك إشكال مطروح اليوم ولا نعرف إن بلغ الإدارة المكلفة بالمنشئات العمومية.

وأختم بسرعة بمشروع تبرورة، السيدة رئيسة الحكومة، قبل تعيينها بيوم كانت قد وعدت بأن هذا المشروع إن شاء الله سيرى النور وأكده السيد وزير التجهيز، هو مشروع يتداخل فيه أكيد وزارة التجهيز، طرأت إشكاليات عقارية مع بعض المنشآت العمومية، مع "SONEDE" ومع "Groupe Chimique" وقد أكدت في مداخلتي مثلما ذكرت يوم قبل تعيينها في رئاسة الحكومة أن هذا الملف يجب أن يكون تحت اشراف رئاسة الحكومة لحلحلة هذه المواضيع.

بالرغم من مغادرتي إلى صفاقس لكنني سأتابع احابتكم عن طريق الرقمنة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أمرر الكلمة الآن إلى السيد الزميل المحترم كمال الفراح عن كتلة الأمانة والعمل، له سبع دقائق. تفضل.

السيد كمال الفراح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة،

في الحقيقة بقدر ما نبارك ونثمن ما تحقق في الميدان الاجتماعي وخاصة تسوية عدة ملفات كعملة الحضائر وإدماج الأساتذة والمعلمين النواب وقانون منع المناولة وتنظيم عقود الشغل، فإننا ندعو إلى تسوية ملفات أخرى لا تزال عالقة. أولى هذه الملفات هي

تسوية وضعية متعاقدي الأجر الأدنى الذين يعملون كمنشطين في دور الشباب. هؤلاء لديهم مستويات مختلفة، دون البكالوريا، باكالوريا، إجازة وحتى رسالة دكتوراه.

كان عددهم 380 وأصبح الآن 250 فقط ربما لالتحاقهم بمجالات أخرى للعمل، الأجر الأدنى كما تعلمون سادتي الكرام في نظام 48 ساعة 528 دينار و320 مليم، هؤلاء محرومون من أي منحة أو ترقية أو مناظرة منذ ما يناهز عشرون سنة وهو ما يتعارض مع مبدأ الانتداب عن طريق التعاقد في الوظيفة العمومية. كيف تعاملت معهم الوزارة؟ ونعني هنا وزارة الشباب والرياضة سأعرض على مسامعكم تسجيل في 55 ثانية لتصريح وزير الشباب والرياضة الأسبق يتحدث عن هذا الموضوع سنة 2020، ماذا قال معالي الوزير في تلك الفترة؟ عرض التسجيل على مسامع السادة الحضور الكرام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

سيدي الزميل المحترم، أرجو نقل ما تفضل به محتوى التسجيل على لسانك أنت وشكرا.

السيد كمال الفراح

إذن التزم معالي الوزير بتسوية الوضعية سنة 2021، ولكن بقي هذا الملف يراوح مكانه، مفهوم الدولة في تونس ليس جديدا، في الحقيقة مفهوم قديم جدا ظهر في القرن الثالث عشر مع الدولة الحفصية وإلى دولة قرطاج التي عرفت بمؤسساتها الممتازة. هنا أدعو الدولة والحكومة أن تفي بتعهداتها والتزاماتها حتى لو تغير الوزراء والحكومات.

لما أتوجه بهذه الملاحظة وبهذا السؤال إلى لحكومة، لأن في تواصلنا مع الوزارة وحتى تواصل المعنيين بالأمر كان الجواب الملف عند رئاسة الحكومة.

الملف الثاني يتعلق بالمعلمين والأساتذة الذين قاموا بنيابات بين سنتي 2006 و2024 لم تدرج أسماؤهم في قاعدة البيانات بوزارة التربية ولديهم وثائق تثبت علاقتهم الشغلية الظرفية بالوزارة، اعلام بتكليف بنيابة، قوائم في حساب مستحقات بنيابة، تحويلات بنكية من وزارة التربية، إذا هؤلاء يشملهم القرار الرئاسي أو الأمر الرئاسي عدد 21 لسنة 2025، الذي يهدف إلى تسوية وضعية المعلمين والأساتذة النواب على دفعتين الأولى في جانفي 2025 والثانية في جانفي 2026، تقريبا شهرين وينتهي العمل بهذا الأمر الرئاسي. ما هو مصير هؤلاء؟ علما أنهم تحرّكوا في جميع الاتجاهات وقدموا الاعتراضات المدعومة بالوثائق اللازمة، لكن ملفاتهم لا تزال تراوح مكانها، علما أنه إلى حد الساعة ما زالت هناك شغورات في التعليم الابتدائي والثانوي في عديد المواد. رجاء كل الرجاء وهنا أتوجه إلى وزارة التربية ورئاسة الحكومة أطلب التسريع في تسوية وضعية هؤلاء قبل انتهاء الآجال.

الملف الثالث أو النقطة الثالثة هو ملف مناظرة انتداب المرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير، هذه المناظرة شابتها العديد من الإخلالات والخروقات أكدتها الهيئة العامة للرقابة الإدارية والمالية، إذا لابد من حل لهذا الملف وتسوية بصفة نهائية وانتداب الناجحين منهم.

النقطة المولية تتعلق بالمعلمين صنف 3، هؤلاء حاملي لإجازة أو الأستاذية خارج نظام إمد، هؤلاء يطالبون بترقيتهم إلى صنف أ 2 مثل زملائهم الذين لديهم إجازة داخل نظام إمد.

وأختم بالنقطة الخامسة والأخيرة وهي الإسراع بمواصلة تسوية ملف عملة الحضائر، الدفعة الرابعة من الفئة العمرية 45-55 والفئة الأخيرة وهي الأكثر من 55 سنة.

إذا هذه مجمل النقاط التي أردت أن تسرع حكومتنا الموقرة في دراستها وتسوية وضعيتهم بصفة نهائية مع فائق الشكر والتقدير.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم نجيب العكرمي عن كتلة "لينتصر الشعب" له ست دقائق تفضل.

السيد نجيب العكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بنواب الغرفتين،

مرحبا بالسادة المديرين العامين ممثلي رئاسة الحكومة،

تمثل رئاسة الحكومة العقل الإداري الأول للوظيفة التنفيذية وكانت تعرف تاريخيا في البداية بالوزارة الأولى أو الوزارة الكبرى وهي تعمل بشكل أفقي مع جميع المهمات الوزارية، لذلك نثمن المجهود الجبار الذي تبذله وتضطلع به مصالح رئاسة الحكومة رغم النقص في عدد أعوان المهمة الذي لا يتجاوز خمسة آلاف إطار مقارنة بحجم المهام والمسؤوليات الوطنية، تقريبا هناك نقص كبير في عدد الإطارات بالنسبة لمهمة رئاسة الحكومة نظرا لأهمية الملفات التي تنفذها رئاسة الحكومة خاصة في علاقتها بجميع الوزارات.

لذلك، نقترح مجموعة من المقترحات، أهمها إحداث مصلحة خاصة بالعمل الحكومي ومتابعة الملفات والمشاريع الجهوية في كل ولاية من تراب الجمهورية وهذا يتنزل في إطار تقريب الخدمة من المواطن ووضع استراتيجية وطنية جديدة وفق رؤية اقتصادية واجتماعية تستجيب لمشروع البناء القاعدي ورؤية رئيس الجمهورية وأيضا للمساعدة على متابعة المخططات التنموية لا سيما مخطط 2026-2030.

الاستفادة من الكفاءات الوطنية وتعزيز المصالح الإدارية والمركزية والجهوية بالمهندسين وبالدكاترة الباحثين، والاستفادة من البحث العلمي خاصة أن الشعوب لا يمكن أن تنهض إلا بالفكر والعقل والبناء.

كذلك دور التفقديات والرقابة بكفاءات وطنية وتعزيزها لأنه بمسار 25 جويلية وبمشروع رئيس الدولة يمكن أن ننهض على الأقل بدور التفقديات الإدارية خاصة أنه لابد من إحداث هيكل موحد لهذه التفقديات يكون تحت إشراف رئاسة الجمهورية وبمتابعة من رئاسة الحكومة.

أيضا، إحداث مصلحة عليا أو إدارة عامة للبحث والدراسات والاستشراف والبرمجة والتخطيط ضمن رئاسة الحكومة يكون لها دور في تطوير البرامج التنموية والاقتصادية والاجتماعية، وتكون معززة بكفاءات من خيرة الدكاترة والباحثين.

أيضا نحث الحكومة، وخاصة المديرين العامين على دعم تنفيذ خيارات السيد رئيس الجمهورية في تحسين الدولة الاجتماعية لا سيما أنها شملت الخيارات العديد من القطاعات وذلك من خلال القضاء على التشغيل الهش مثل قطع المناولة والعقود الهشة، وتسوية ملف عمال الحضائر وتسوية ملفات المعلمين والاستثناء النواب.

لكن رغم المجهود الجبار، إلا أن هناك العديد من الملفات تظل عالقة وتنتظر المعالجة خاصة بعض الملفات من بينهم المعلمين والأساتذة النواب، وقد أثار الموضوع بعض الزملاء خاصة المعلمين سواء ضمن قاعدة البيانات أو خارجها ما قبل 2006 و2008 خاصة أن قرار الرئيس كان تسوية شاملة لهذه الفئة، لكن هؤلاء النواب

المعلمون والأساتذة ما قبل 2006 و2008 تم إقصاؤهم من قاعدة البيانات، رغم أننا قد نبهنا وزارة التربية قبل إصدار القرار بسنة ونصف أننا لا يمكن أن نتنازل عن حق هؤلاء الذين اشتغلوا مع وزارة التربية ووجدوا أنفسهم خارج قاعدة البيانات.

وهنا حملنا المسؤولية لوزارة التربية وحثثناها على معالجة هذا الخطأ ونحث اليوم رئاسة الحكومة ومصالح هيئة الوظيفة العمومية على إنصاف هؤلاء، لأنه لا يعقل أن يتم استثناؤهم فقد اشتغلوا مع وزارة التربية ومن حقهم التسوية بناء على قرارات رئيس الجمهورية في تسوية شاملة وعادلة ومنصفة للجميع.

أيضا هناك ملفات أخرى عالقة على غرار ملف أعوان وإطارات البلديات المحدثة وعدد هام من المهندسين الذين ينتظرون قرارات التسوية.

كذلك هناك ملفات وطنية طرحها السيد رئيس الجمهورية على غرار ملف الدكاترة الباحثين ونود أن تشتغل رئاسة الحكومة بأقصى ما لديها من جهد حتى تجد حلولا لهذه الكفاءات خاصة أنها ستستفيد منهم في تعزيز الإدارات والمصالح المركزية والجهوية بخيرة الكفاءات من الدكاترة الباحثين في مصالح الدراسات والبرمجة والتخطيط والبحث وغيرها.

أيضا سيدي، السادة المديرين العامين، هناك العديد من المصالح والمؤسسات التابعة لرئاسة الحكومة التي تتطلب إعادة هيكلة وإصلاح أهمها خاصة مؤسسة الأرشيف الوطني التي تنتظر تعزيزها بكفاءات بحثية خاصة من الدكاترة في اختصاصات الأرشيف والتاريخ.

أيضا هناك مؤسسة مركز التوفيق الوطني لا بد من تعزيزها أيضا بالكفاءات.

أيضا مؤسسات أخرى على غرار مؤسسة بيت الحكومة وهي مؤسسة وطنية عريقة وبالطبع، نريد أن نرى لها ظهورا وبروزا أكثر، إذ أن مؤسسة بيت الحكمة هي مؤسسة وطنية من المفروض أن تعزز بخبرات وكفاءات بحثية من الدكاترة الباحثين.

دائما لا يمكن النهوض بالوطن إلا بكفاءاته وبعقوله وبباحثيه والسيد رئيس الجمهورية ذاهب في التسوية في ملف الدكاترة الباحثين.

نرجو من مؤسسة رئاسة الحكومة ومن مديريها العامين الذين نثق في كفاءاتهم أن يشتغلوا بجدية على هذه الملفات ولكم جزيل الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمرر الكلمة الآن إلى السيد الزميل المحترم عماد أولاد جبريل عن كتلة الوطنية المستقلة، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا، مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة،

يقول أفلاطون أن الدولة المثالية والحكومة المثالية هي التي تطبق العدالة وتنظم المجتمع وفق الفضيلة، كما يقول جون جاك روسو الذي اعتبر أن الحكومة هي الإرادة العامة وأداة تنفيذية للسيادة الشعبية وليست سلطة مطلقة أو منفصلة عن المجتمع وإذا ما انفصلت عن المجتمع فإنها تتحول إلى أداة للسيطرة والغطرسة واستغلال القوة، بالتالي يجب أن تكون الحكومة نابعة من منطق الشعب ونتحدث اليوم مع رئاسة الحكومة، رئاسة الحكومة التي تتقاطع عندها جميع الوزارات، اليوم هناك عدة دواوين في رئاسة الحكومة، الزميل قال أنه يجب أن نرفع العدد، أريد أن أعرف بالعكس أريد أن أنظم، هناك عدة أشياء تجاوزها التاريخ وأصبحت في غير محلها.

اليوم كم لدينا من عدد هيئة رقابية؟ كم عدد الدواوين الموجودة؟ كم عدد التفقديات الموجودة؟ كم عدد الإطارات الحالية الموجودة؟ ولكن لا يوجد ملفات تتحرك، دعونا نكن واضحين، أي وزارة اليوم لديها مشروع معطل في وزارة الداخلية، في وزارة الثقافة، في وزارة الشؤون الاجتماعية أو أي وزارة كانت تقول ننتظر رئاسة الحكومة. كيف ننتظر رئاسة الحكومة؟

في كل سنة وفي كل ميزانية نتحدث عن الرقمنة، اليوم الرقمنة يا سادة يا كرام يا مسؤولين، الرقمنة في تونس ليست رقمنة بل ورقمنة الرقم الوطني لأن تونس البلد الوحيد في العالم الذي يمكنك فيه التسجيل عن بعد إذا أحضرنا ورقة؟ هكذا لا تسمى رقمنة بل ورقمنة، لا بد من تغيير هذا المصطلح.

مسألة أخرى، كل الوزارات اليوم تضع العبء على رئاسة الحكومة، هل هذا صحيح؟ لأننا اليوم نتحدث عن عدم إصدار الأوامر الترتيبية المنصوص عليها في قانون المالية يقولون ننتظر رئاسة الحكومة وموجودة في الهيئة الفلانية عند رئاسة الحكومة أو في المصلحة الفلانية في رئاسة الحكومة.

اليوم نتحدث عن تسوية أوضاع المربين المختصين، بالفعل فيها إشكالية وأخطؤوا عندما تم وضعهم في المركز الدولي، اليوم يجب التصحيح في رئاسة الحكومة وتحدثهم عن تعليم الكبار وتسوية وضعيتهم، فيها إشكالية وقد أرسلنا الموضوع إلى رئاسة الحكومة.

تحدثهم أيضا عن الإطارات المسجدية وهذه أيضا فيها إشكالية وأرسلنا إلى رئاسة الحكومة.

تحدثهم عن الأساتذة المتعاقدين بنظام الحصة في وزارة الثقافة، نتحدث اليوم عن تونس الرائدة في الثقافة، اليوم أستاذ موسيقى ومسرح خريجي بئر الباي الذين ينشطون في كامل تراب الجمهورية يتقاضون 350 إلى 400 دينار فقط دون تغطية اجتماعية، ثم يقول لك المسألة عند رئاسة الحكومة.

مشروع معطل وصفقة لم تسند يتم اعلامك أنها عند رئاسة الحكومة. ما فائدة الوزارات الأخرى إذا كان كل شيء مرتبط برئاسة الحكومة؟

ماذا يفعل الوزير؟ وزير الشؤون الاجتماعية ينجز قانونا هو نفسه جاء وناقشه مع كامل احتراماتي له أول وزارة تخرق القانون هي الوزارة التي أصدرت القانون، أكثر وزارة تقوم بالتشغيل الهش هي وزارة الشؤون الاجتماعية وعندما تتساءل عن عدم تطبيق القانون يقول أنها عند رئاسة الحكومة. أنت من قدمت القانون.

من المضحكات المبكيات أنا أقول الحقيقة فقط، هذا السيد قبل أن يصبح وزيرا هو من نظم المناولة في التسعينات وكتب عنها مجلة كاملة وقال أن قطاع المناولة الذي جاء في التسعينات ممتاز ثم غير رأيه وقال أن ذلك كان في الزمن القديم ما تسبب في تهميش الشباب. أنت كتبت عنه مقالة شكر واليوم تقوم بشتم القانون القديم، قمت بقانون جديد والتشغيل الهش من تعليم الكبار ومن المربين المختصين كله في وزارة الشؤون الاجتماعية، من المسؤول يقول رئاسة الحكومة.

الأهم من هذا، أنا مع الميزانية وهذا حق من الحقوق الموجودة، ولكن قدموا لنا العمل وقدموا لنا الفاعلية، مقولة جون جاك روسو

تنطبق فعليا اليوم "إذا كنت منفصلا عن واقعك وعن مجتمعك حتى لو لم تقصد الغطرسة فأنت تمارسها بطريقة غير مباشرة."

اليوم الهيئات الرقابية وتحدثنا هنا، عندما تمسك بهيئة رقابية سواء كانت إدارية أو مالية وعضو مجلس نواب يقول لديك فساد مالي في جامعة جندوبة ويثبته لك بالأدلة ويقول لديك أساتذة خريجي تعاون فني يتقاضون أجورهم مدة ثلاث وأربع سنوات في تونس وأنت لا تقوم بأي اجراء. الساكت عن الحق شيطان أخرس، أنا قمت بواجبي وأعلمتك حتى إن لم يكن لك علم أعلمتك ولم تتحرك الرقابة الإدارية ولم يحصل تحقيق، بعد عشرة أشهر صار فقط استجواب.

عن أي استجواب تتحدثون والسيد مثبت عليه أنه يدفع راتبا شهريا لأستاذة وأستاذ نحن تفطنا لثلاث حالات، هذا ما توصلنا له نحن وما خفي كان أعظم.

جاءت مراسلات أخرى ومطالب تتضمن اعلامكم بالفساد المالي والإداري، قوموا بتفقديات، مدير المؤسسة نفسها يطلب التفقد وأنت لا تتفقد والمال العام مهدور؟ يعني هناك عاطلين عن العمل وهناك من يعمل بالخارج ويتقاضى أجره بالعملة الصعبة وتدفع له راتبا في تونس لمدة أربع سنوات؟ أليس هذا فسادا؟ هذا في صلب عملكم كهيئة رقابية مالية وادارية.

هذا ما أردت الحديث عنه اليوم، نحن لا نطالب بشيء فقط نطلب من كل وزارة تحمل مسؤوليتها في الاخلالات وتصدر مناشيرها وتراتيبها. اليوم حتى توضيح في خصوص الاحتكار لا يوجد شيء، يعترضون الفلاح بمنطق الاحتكار.

ليس لدي ما أقوله وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نمرر الكلمة الآن إلى السيدة الزميلة المحترمة ريم الصغير غير منتمية ولها خمس دقائق.

السيدة ريم الصغير

شكرا السيدة الرئيسة،

سلاما على قلوب ضيوفنا الكرام، سلام على قلوب الفكر النيابي الجديد،

الزيادة في الأجور في ميزانية مهمة رئاسة الحكومة بنسبة 1.8% ويفسر بانتداب 78 مورد هذا يعني أنّه من المفروض أن نفرح بارتفاع الموارد البشرية للحكومة وان شاء الله ملفات الشعب ستسوى وكذلك توجه أسئلة شافية وضافية إلى مختلف مؤسسات الدولة.

لاحظت وجود نقص هنا في انتداب خريجي المدرسة الوطنية للإدارة الذين نأمل أن يكونوا على رأس المناصب العليا في الدولة.

اليوم نحن كنواب ملزمون بالتفاعل مع الحراك الاجتماعي الذي وصلنا إلى حدود باب المجلس وهذا الحراك الاجتماعي لم يأت من فراغ، بل هي نتاج لسياسات حكومية سابقة نتقاسمها.

على حد فكري أن سيادة الرئيس سلط الضوء على ملف التدقيق في الشهائد العليا لإيجاد حل لأصحاب الشهائد العليا المعطلين، لكن لماذا رأينا هذا التدقيق فقط على مستوى شركة الخطوط الجوية التونسية على مستوى أعوان الاستقبال وعلى مستوى أعوان الشحن وعلى مستوى أعوان النظافة؟ هؤلاء يعملون طيلة ثلاثون سنة في هذه الناقلة، هؤلاء اليوم تشردت عائلاتهم وتفرقت ويوجهون نداء خاصا ومباشرا إلى سيادة رئيس الجمهورية للنظر في وضعيتهم بعين الرحمة، من بينهم من قضى ستة أو سبعة أشهر في السجن ومن بينهم اليوم كذلك نساء مهددين بتطبيق الحكم.

مسارنا ليس مسار انتقام، بل بالعكس مسار تسامح ومسار بناء.

الملف الثاني الذي سأتحدث فيه هو ملف أعوان الخدمة المدنية الذين عملوا في عدة مؤسسات تونسية منها التربوية ومنها الثقافية، نحن لا نتحمل مسؤولية خطأ وزارة التشغيل التي قدمت إحصاءات لرئاسة الحكومة خاطئة أن عدد هؤلاء 54 ألف عون وهذا غير صحيح. هؤلاء ليسوا 54 ألف عون، بل 250 وفق محضر جلسة سنة 2018. فإذا قدمت لي إحصاءات خاطئة، فهذا يعني أنك أغلقت باب تسوية الملف.

ملف النواب الذين اشتغلوا لمدة سنتين وباشروا العمل منذ سنة 2007 لمدة سنتين وتلقوا رواتبهم وفق "fiche de paie" كيف نجدهم اليوم آليا خارج قاعدة بيانات؟

ملف المعهد الوطني للإحصاء، سبعة وثلاثون عون، عجزنا نحن عن تسوية وضعيتهم، أتحدث عن هذه الوضعيات لأن لدي أمثلة من دائرتي مثل أعوان المعهد الوطني للإحصاء وكذلك ناقلة الطيران التي منها أعوان من الدائرة.

سأتحدث أيضا عن ملف أعوان الآلية 41 الأخطر قليلا، بالوكالة الوطنية للتصرف في النفايات الذين تمت إقالتهم عن العمل وأغلقوا مؤسساتهم. هؤلاء اشتغلوا لعشرات السنين، هؤلاء مسجلون في "RNE" وهم ثلاث نساء بالتحديد وسأذكرهم درة الدجالي من سوسة، ريم صمود ونهاد العكرمي، مسجلات في "RNE" "بباتيندا" وتتفاجأ بتقديم شكوى في حقهم من وزارة البيئة ومنذ يومين النساء في القرجاني لاستكمال أبحاثهم وريم الدالي جاء والدها عقب خروجه من غرفة العمليات لأن وزارة البيئة تقدمت بشكوى أيضا ضد والدها...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا ونحيل الكلمة إلى السيد الزميل المحترم عبد الرزاق عوبدات عن كتلة الخط الوطني السيادي وله سبع دقائق. تفضل

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

مساء النور جميعا،

تحية لك السيدة الرئيسة،

تحية للإخوة النواب من المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومن مجلس نواب الشعب والإخوة الإداريين،

تحية وترحيب بالسادة والسيدات ممثلي رئاسة الحكومة،

أريد أن أتحدث معكم عن استراتيجية المهمة في أفق 2035 وكتاب المهمة يقول: تقوم على جملة من المراجع منها مخطط التنمية، مخطط التنمية إلى أفق 2035، يعني عندنا مخطط أول خماسي ثم مخطط ثاني خماسي.

المخطط الأول الخماسي 2026-2030 سنرصد ميزانية لجزئه الأول وهو 2026 لكن لم يأت هذا المخطط إلى حد الآن إلى المجلس الوطني للجهات الأقاليم ولا لمجلس نواب الشعب لمناقشته والمصادقة عليه ورغم ذلك نعمل على ميزانية تقوم على هذا المخطط إذن هذا إشكال.

الإشكال الثاني هو السؤال: كيف صيغ هذا المخطط 2026-2030؟ طبعا اعتمدنا البناء القاعدي من المجالس المحلية إلى الجهوي

الذي يدرس المشاريع المحلية ثم يرفعها إلى الإقليم ثم الإقليم إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط ثم بعد ذلك سيأتي إلى المجلس الوطني للجهات والأقاليم وإلى مجلس نواب الشعب.

أريد أن أسأل هل وقع اجتماع بسكان عمادة معينة أو بسكان حي معين؟ أو بسكان مدينة معينة لسؤالهم على أولوياتهم واقتراحاتهم من أجل صياغتها في مشروع محلي ثم يتحول إلى جهوي؟ طبعا لم يقع هذا.

هل اجتمعنا باتحادات أو بجمعيات أو بأحزاب لصياغة هذا المقترح المحلي؟ طبعا لا. إذن كيف سيكون هذا المشروع مشروع المخطط ينم عن إرادة شعبية والحال أنه ينبع من مجالس محلية أو جهوية أو إقليم في مستوى ضيق وفي مستوى مكاتب؟

إذن في اعتقادي أن رئاسة الحكومة من بين ما تصرح به في استراتيجيتها تقول دعم مكونات المجتمع المدني وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعالا في العملية التنموية.

لماذا لم يتحقق ولم يفعل ولم ينجز هذا في مستوى صياغة المخطط التنموي وهو بناء قاعدي ينطلق من القاعدة الشعبية إلى المسؤوليات في مستوى الوزارة أو في مستوى المجلس الوطني للجهات والأقاليم ومستوى مجلس نواب الشعب؟

نقطة أخرى نتحدث فيها على حق المواطن في الاختيار الحر كيف؟ هل بالفردانية وتنمية حب الذات والأنانية؟ أو بجدل اجتماعي أفقه هو المصلحة الوطنية والخلاص الجماعي؟ إذن هنا يجب أن نفكر حتى تكون فلسفة الاختيار الحر هي في إطار جدل اجتماعي وليس في إطار الفردانية.

نتحدث أيضا في استراتيجية مهمة عن مقاومة الفساد نقول بأن مقاومة الفساد لا يمكن أن تتحقق لشعب إذا بحثنا عن الفاسدين بعيدا عن المنظومات إذا نريد أن نقاوم الفساد نقاومه في إطار منظومي نفكر في المنظومة سواء كان في التسلسل الإداري أو كان في منظومات الإنتاج، نتحدث عن منظومة الحبوب ونتحدث عن منظومة الغلاء وعن منظومة الحليب ومنظومة اللحوم ومنظومة البطاطا يعني كل المنظومات فيها ثغرات يتأتى منها الفساد، فإذا لم نصلح المنظومة فإن الفساد سيتكرر ويمكن أن نقبض على فاسد، ولكن يفلت منا فاسدون.

إذن يجب أن تكون مقاومة الفساد في علاج منظومي، حتى تكون أي منظومة نعتمدها منظومة مانعة للفساد، دافعة للفساد يعني تحول دون الفساد يعني إحالة ذاتية، مقاومة ذاتية للفساد في داخل المنظومة عندما نصلحها.

الموضوع الآخر أيضا الذي أريد أن أشير إليه هو التبليغ عن الفساد عديد الذين بلغوا عن الفساد في تسلسل إداري معين، كانوا محل هرسلة ومحل تضييقات ومحل استفزازات لأنهم قد يبلغون عمن هم أعلى منهم رتبة في التسلسل الإداري وهذا إشكال لابد من حماية المبلغين عن الفساد.

بالنسبة إلى الإصلاحات الكبرى، عندنا عديد القطاعات التي يجب أن يكون فيها إصلاح في كل سنة عندما نرصد ميزانية للقطاعات مجتمعة سيأخذ كل قطاع القليل من الموارد لكن لو نستهدف قطاعا بعينه ونضع فيه الموارد الكثيرة لإصلاحه إصلاحا عميقا وشاملا يتعافى نهائيا ثم نمر إلى غيره سيكون للإصلاحات التي نقوم بها أثر واضح وإيجابي ومردودية هذا الإصلاح ستكون في مستوى المالية العمومية مردودية كبيرة جدا.

العديد من المشاريع المعطلة سببها هو عمل الإدارات والوزارات وكأنها جزر معزولة عن بعضها لا بد من التضامن الحكومي والإداري في كل ملف معا نجتمع من أجل حل جذري لكل مشروع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عبد الرزاق. إذن أجدد الترحيب بالسيد منصف حمدي مدير ديوان رئيسة الحكومة وكافة أعضاء الوفد المرافق،

مرحبا بكم حللتم أهلا ونزلتم سهلا في رحاب مجلسنا الموقر، مرحبا بكم مرة أخرى.

الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، لك خمس دقائق. تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا برئاسة الحكومة،

نتحدث اليوم عن مشاكل الإذاعات الجمعياتية، هذه الإذاعات التي نالت ثقة الدولة كانت رفيقا مع الدولة في كل المراحل، سلطت الضوء على مشاكل الشعب، ساهمت في حل المشاكل، كانت أقساما للتربية على وسائل الإعلام وأطرت الشباب فجلها إذاعات شبابية كان لها دور كبير صراحة في الميدان الجمعياتي، لكن للأسف اليوم هذه الإذاعات الجمعياتية تصلها كل يوم تنبيهات بالغلق لماذا بالغلق؟ لأنها في مديونية كبيرة جدا.

وعليه، إذا أغلقنا كل هذه الإذاعات خاصة في مناطق لا توجد فيها إذاعات أصلا وحين نتحدث عن ولاية القصرين فيها إذاعة محلية وليست جهوية وسبق وطالبنا بإذاعة جهوية لكن لم تستجب الحكومة لحد الساعة إلى هذا المطلب الشعبي.

لدينا إذاعة محلية، إذاعة جمعياتية واحدة وهي إذاعة سيليوم أف أم يصلها اليوم تنبيه بالغلق منطقة كالقصرين فيها إذاعة واحدة؟ إذا كنتم ستغلقون هذا الراديو وهو راديو إذاعة جمعياتية شبابية فهي صراحة ستزيد من تهميش الجهة وتساهم في تهميش الشباب أكثر، وعليه لا بد من جدولة ديون هذه الجمعيات ليست فقط سيليوم أف أم، هذه الإذاعات الجمعياتية في حاجة إلى جدولة ديونها على عشر سنوات أو أكثر أو أقل كما ترون لا بد من تخفيض المعاليم إلى 50% لماذا التخفيض والجدولة؟ لأنها إذاعات غير إشهارية وليست إذاعات خاصة لا يمكن أن تقدم إشهارا وحتى حين يقدم إشهارا لا يجب أن يتجاوز 30% من مداخيله وماهي مداخيله؟ يعني أموال من عند البلدية ومن عند الولاية، هذا كل ما في الأمر يعني صراحة في غلق هذه الإذاعات ظلم للشباب وللمناطق الداخلية التي لا توجد فيها راديو إذن نطالب بجدولة ديون الإذاعات الجمعاتية ونطالب بتخفيض المعاليم إلى 50%.

ونمر قبل أن أنهي الحضائر 45 - 55 لسنة 2024، بعد صدور الفصل في ميزانية 2024 لم يفصل هذا الملف إلى يومنا هذا ننتظر منكم ردا حول وضعية الحظائر 45 – 55.

الحضائر المفصولين فصلوا طبقا للفصل 17 من الوظيفة العمومية الذي يقول من يدخل الوظيفة العمومية، يجب أن يتمتع بحسن السيرة والأخلاق وتبوب كل إدارة هذا الفصل كما تشاء زارة الفلاحة تفصل من قضوا عقوبة سجنية ووزارات أخرى تشغل وصراحة هناك أناس عملوا عشر سنوات و14 و15 سنة خدمة مع

الدولة وعملوا عشر سنوات في وزارة الداخلية ووزارة العدل وتزوجوا بنفس المرتب وأسسوا عائلات وأنجبوا الأطفال وصغارهم يدرسون في المدرسة واليوم تبعث له وتقول له اعذرني سيتم فصلك في حكومة وفي مسار يتحدث عن القطع مع التشغيل الهش فهل هذا هو القطع مع التشغيل الهش؟ هل هذه فعلا الدولة الاجتماعية؟ شعارات الرئيس في مستوى عال بينما التطبيق في مستوى ضئيل جدا ندعوكم إلى مراجعة الحضائر المفصولين الذين يعملون مع الدولة. شكرا لكم مرة أخرى.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد حاتم بعد إذنك النائب المحترم محمد أمين مباركي زينة عندها ظرف عائلي طارئ. شكرا على كرمكم إذن النائبة المحترمة زينة جيب الله عن كتلة الأمانة والعمل، عشر دقائق. تفضلي.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بكافة ضيوفنا الكرام،

السيدات والسادة الحضور الكريم،

أقف أمامكم اليوم لا لأدافع عن شخص، بل لأدافع عن مشروع وطني أعاد لتونس هيبتها وكرامتها مشروع جسده رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد، الرجل الذي لم يأت من دهاليز الأحزاب ولا من كواليس المال الفاسد، بل خرج من قلب الشعب من وجعهم ومن آمالهم وإذا كنت سأعدد ما أنجزه سيادة الرئيس منذ توليه الحكم بعض الدقائق للتدخل لن تفيه حقه وسأذكر القليل من الكثير.

لقد أعاد القرار الوطني للتونسيين بعد أن كان مرهونا لعقود لدى مراكز النفوذ وضع دستورا جديدا بعد استفتاء للشعب يعبر عن إرادة شعبية أعاد به للدولة توازنها لا عن تسويات حزبية.

أنهى زمن الابتزاز السياسي وفتح معركة حقيقية ضد الفساد.

فرض السيادة الوطنية مواجها بكل صلابة محاولات الخارج فرض شروطه على تونس.

هذا الرجل لم يختر السهولة، بل اختار طريق الإصلاح.

حارب الفساد وأعاد هيبة الدولة وفتح العديد من الملفات من احتكار وغيرها من الملفات الكبرى والتي كان محرما مجرد الحديث عنها.

كشف التمويلات التي تمتعت بها بعض الجمعيات المشبوهة والتي بلغت تقريبا 260,000,000 م. د.

أطلق حربا على المحتكرين والذين يعيشون على قوت التونسيين وجعل من الرقابة الاقتصادية واجبا وطنيا لا مجرد إجراء إداري.

وضع الإصلاح الجهوي في صلب أولوياته وأمر بتشغيل العديد من المشاريع التنموية خاصة في الجهات الداخلية والمنسية.

وجه بوصلته نحو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ليعيد العدالة إلى المناطق المهمشة.

لم يخضع لسياسات صندوق النقد ولم يقبل أن تُرهن تونس بإملاءات أجنبية.

وضع حدا لمهزلة المناولة التي حولت العديد من العمال إلى عبيد طيلة عقود وحررهم من نظام العبودية والرق.

دعم القطاع الصحي في الجهات الداخلية.

فتح باب العدالة الجبائية ومحاربة التهرب الضريبي حتى تتحمل كل الفئات مسؤوليتها في إنقاذ الوطن.

هذا قليل من كثير لرئيس جمهورية لا ينام على حسابات سياسية، بل يسهر على هموم الناس البسطاء.

عندما كان البعض يتحدث عن السياسة كأرقام ومناصب كان الرئيس يتحدث عن الأمن المائي وحق الأجيال القادمة في الماء والهواء النظيف، تحدث عنه كقضية، قضية وجود، لا كملف ثانوي.

وقبل أن أمر إلى النقطة الثانية في مداخلتي، سأقول من يريد أن يعارض فليعارض بالأرقام، لا بالأحقاد والترذيل لأعلى رموز الدولة، لأنه في الواقع هو ترذيل لتونس فالرئيس يوما لم يكن ضد الديمقراطية، بل هو ضد الفساد الذي ارتدى لباس الديمقراطية.

نعم، هو رجل يخطئ ويصيب، ولكنه أبدا لا يخون وإذا كان ثمن الدفاع عن الوطن هو الهجوم عليه ومحاولة تشويه كل من ساند هذا المسار الإصلاحي عبر الصفحات المأجورة وبائعي الذمم حتى يضعونا في خانة الاختيار فليعلم الجميع أن الرئيس قيس سعيد ونحن وكل الشرفاء من أبناء تونسنا الغالية اخترنا الوطن، واخترنا الشعب، واخترنا التاريخ.

بالرغم من كل هذه الإنجازات تبقى بعض النقائص التي من واجبنا أن نتحدث عنها والتي سأعرضها عليكم تباعا وهي تهم ممن لم تحل ملفاتهم ولم يقع البت فيها وحملوني أمانة السؤال عن وضعياتهم وهم كالآتي: سأطرح عليكم هاته الوضعيات في شكل أسئلة وأرجو منكم التفاعل الإيجابي والإجابة على هاته الأسئلة لأنها في الحقيقة هي أسئلة الشعب، أسئلة المواطنين كل آمالهم محملة على قانون المالية 2026 وهي كالآتي: العديد من العمال وقع تسريحهم من عملهم لأنهم لم يشملهم الأمر الترتيبي الذي يشترط سنة عمل مسترسلة فمنهم من ينقصه أسبوع فقط وتم طرده من العمل فنرجو من السيدة رئيس الحكومة إصدار أمر ينصف هذه الفئة.

كذلك نتساءل متى سيتم إصدار القانون الأساسي للعمد؟ ومتى ستتم تسوية وضعية العملة العرضيين في البلديات؟ وكذلك الاعتمادات المفاوضة لدى وزارة الداخلية؟

هناك العديد من الوضعيات العالقة في العديد من الوزارات نتمنى من السيدة رئيسة الحكومة البت فيها نهائيا.

نحن اليوم كنواب شعب أمامنا تحديات كبرى والعديد من الآمال كما قلت علقت على قانون المالية 2026، فإذا لم نقترح فصولا إضافية تسوي وضعية الفلاحين الصغار أو أصحاب الشهائد العليا ومن طالت بطالتهم ولم نترك بصمتنا فيه فإن هذا القانون بالنسبة لي سيكون بلا روح.

كما أقترح في الختام أن يُعقد مجلس وزاري على كل إقليم حتى يتم الوقوف مباشرة على الملفات الكبرى والعالقة بكل ولاية وحتى لا يضطر سيادة الرئيس التنقل بنفسه لحل هذه الملفات. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا النائب المحترم محمد أمين مباركي عن كتلة صوت الجمهورية له عشر دقائق. تفضل.

السيد محمد أمين مباركي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بأعضاء رئاسة الحكومة،

الحقيقة اليوم سأتحدث عن موضوع ناقشته الآن في لجنة الطاقة والمناجم والبيئة مع السيد وزير البيئة في ما يخص مشروع محطة

تطهير سبيبة - جدليان للأمانة، هذا المشروع موجود منذ 2011 ودخل في مخطط تنمية 2016 - 2023 واعتماداته موجودة وممول المشروع هو البنك الفرنسي للتنمية هذا الأموال لم تبق لمشروع محطة سبيبة - جدليان بل صُرفت ورصدت الاعتمادات سنة 2018 بينما حين نجد اعتمادات في محطة تطهير شط مريم موجودة منذ سنة 2017 وحافظتم على المال وتمت حلحلة المشروع، أما بالنسبة لمعتمدية جدليان وسبيبة فلا نحافظ على المال المخصص للمشروع وأحدثتم لنا مشكلة عقار وهي غير موجودة لأن صاحب العقار أحد أفراد عائلتي وفي كل مرة ننتظر قدومكم لحل مشكلة العقار ويكفي من التميز الإيجابي فهذه أكبر كذبة أقنعتمونا بها فأين هو التميز الإيجابي؟ وهل هناك مشاريع فعلية؟ استردوا المطارات التي شيدتموها والنقل الذي سخرتموه لنا؟ والأمر يوجع القلب.

ننتظر محطة التطهير منذ 2011 لغاية 2026 غير معقول ثم لا نجد هذا المشروع في الميزانية ومهام وزارة البيئة فهل أخذتم وجودنا بالاعتبار في مخططاتكم أم لا؟ ثم تأخذون مخططات التنمية بالمجالس المحلية لجميع المعتمديات ما عدى دائرتي السبيبة - جدليان - العيون، فأين تريدون أخذنا؟ نتحدث ونساند وغير ذلك وتحدثت عن هذا المشروع منذ 2023، فهل تسمعوننا أم لا؟ وهل أننا موجودون في الدولة أم لا؟ فسروا لنا ووضحوا لسنا هنا لنلعب فقد انتخبنا الناس حتى نتحدث باسمهم ونفتك وأكررها نعم سنفتك وحتى إن لم يكن موجودا فيجب أن ينجز في 2026 وهذا نداء للسيد الرئيس، سيدي الرئيس، أنت تدخلت وحللت مشكلة العقار بالانتزاع من أجل المصلحة العمومية والسيد من أفراد العائلة وقال ليأتي أملاك الدولة للحصول على العقار وأعطوني المال وهذا موجود منذ سنة 2012، وتمت حلحلة المشكلة فأحدثتم مشكلة حتى تخصص الاعتمادات لجهات أخرى وهذا لا يسكت عنه وسنتكلم الآن ولن نتخلى عن حقنا.

ونمر إلى الملف الثاني وهو ملف النقل، وصلني الآن من معتمدية العيون سائق تابع للنقل المدرسي تابع لخط السويدات الكراتلية - العيون يهدد التلامذة بعدم نقلهم ويتم إنزالهم من الحافلة، السادة ممثلي رئيس الحكومة يجب فتح تحقيق جدي ورسمي في هذا لماذا ينزل التلاميذ الصغار ويهددهم؟ فهل وصلنا لهذه الطريقة؟ هؤلاء التلاميذ والذين لو حللتم المشكلة الموجودة في المدرسة الإعدادية بالعيون حيث أصبحت هناك مشكلة عروشية في حين أننا عائلة موحدة وأثرتم مشكلة عروشية، وهذه المنطقة فيها، لا أنا أعرف أن هناك قرارا سياديا من الوزارة ومن الحكومة ومن رئاسة الجمهورية تقول هذه المدرسة الإعدادية تكون هنا أو هناك والرجاء التدخل.

نمر كذلك لموضوع أصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل السيدة رئيس الحكومة، قدمت في بيانك أنه سيتم انتدابهم ولم نفهم كيف سيتم انتدابهم؟ بأي آلية؟ بأي طريقة؟ فسري لنا فالناس بالخارج في انتظار ردنا وقد أخذنا هذا الملف على عاتقنا ولن نستغني عنه أيضا ملف المعطلين عن العمل ومن طالت بطالتهم، الرجاء اتخاذ هذا الملف بجدية ونحن لسنا مستعدين أن نراه في بيانات وفي شعارات انتخابية قادمة كفاهم من الأحلام ومن إدراجهم في البرنامج الانتخابي كفانا من هذا الكل فهم سبب الثورة في 2011 وفي مسار 25 جويلية ونحن من ساندنا الأستاذ قيس سعيد في ترشحه كرئيس جمهورية وما زلنا ندعمه على أمل أن يجد الحل لهذا الملف الذي لا يجب أن يتاجر به ويجب أن يتم حله اليوم قبل الغد، هذا نداء لك السيد رئيس الجمهورية لأن الناس تعبوا وعندهم أمهاتهم وآباؤهم الذين تعبوا لأجلهم على أمل أن أبناءهم اليوم الذين ما زالوا يحصلون على مصروفهم من آبائهم بخجل وقهر ولا ينامون ليلا وكم من شخص يفكر في الموضوع هذا ولا ينام ليلا ويحلم بالتدريس والعمل وسحب مرتبه من الموزع الآلي ويرى أترابه والأصغر منه سنا من خريجي ترشيح المعلمين وقد تم انتدابهم فور تخرجهم وهم بلغوا 40 و45 و50.

وللأمانة سادتي، نحن دورنا أيضا تشريعي ومشاريع القوانين التي عندكم عندها أولوية وسأتحدث عن تنقيح قانون الوظيفة العمومية فحين زدنا 65 فيجب أيضا أن نرفع 45 سنة إلى 50 سنة لأن هناك أناسا تجاوزوا عمر الوظيفة العمومية وهم متخرجون وحقهم في دولتهم أن يعملوا وأيضا ننتظر للآن وكلما نضع أيدينا على مشروع قانون تقولون اتركوه هكذا حتى نحضر أين مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة الغابات؟ فحين نريد التدخل يقولون لك لا لقد أعددناه وسنحضره لكم في البرلمان أين هو؟ 2023، 2024، 2025 ونشارف على سنة 2026 ونحن ننتظر مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة الغابات وتنقيح قانون الوظيفة العمومية.

وإذا أردنا اليوم أن نتقدم بدولتنا فيجب أن نكون فاعلين وقادرين وليس بالكلام، بل باستراتيجية موجودة عندكم أنتم لأن عندكم الأولوية في القوانين ومقترحات القوانين وإذا لم تكونوا مستعدين الآن وليس عندكم أي شيء هذا دورنا التشريعي كنواب وسننطلق منذ هذه اللحظة في إعداد مجلة الصرف ومجلة المياه ومجلة الغابات وتمت مناقشة هذه المشاريع وهذه القوانين فيم بيننا كأعضاء مجلس نواب الشعب.

سأتطرق إلى ملف كبير جدا وهو أيضا نخدم به الحملات الانتخابية حول عمال الحظائر 45-55 ألم تسألوا أنفسكم متى تم التحاقهم؟ منذ 2011 احسب له من 2011 إلى 2025 فقد أمضى عمره في خدمة الدولة وما زالوا يعملون إلى الآن وهل تعرف أنه حتى من تم ترسيمهم أقل من 45 سنة لا يعملون بعدد الساعات التي يعملها من سنهم بين 45 و55 وقد فتحنا المنصة وقلتم قدموا معطياتكم وهناك من نشر له الإدراج فأين هم؟ وماذا فعلنا بملفهم؟ فالناس في الانتظار وقد أموضا عمرهم في العمل وعندهم أبناؤهم يدرسون في الابتدائي وحتى في الجامعة وفيهم من يعيل معطلين عن العمل معه بالحظيرة، للأمانة إذا أردنا اليوم أن نتقدم فهناك عدة مسائل تعالوا اسمعونا واجتمعوا معنا وافتحوا لنا الأبواب فقد أغلقتم دوننا كل شيء وطفح الكيل فهل تأتوننا في الميزانية فقط لأنه مضغوط عليكم؟ واتصلنا بكم عديد المرات ولا من مجيب فنحن منتخبون من الشعب فهل تريدون أن نحضره ليتحاور معكم ويجتمع بكم ويناقشكم ويطلب؟ هل تريدون المظاهرات والكذا والكذا؟ جئنا في مسار فرحنا به كلنا ودعمنا رئيس الجمهورية فافتحوا لنا الباب حتى نتفق.

مسألة أخرى في خصوص الفلاحين أيضا هذا الاحتكار هو كذبة كبيرة فالفلاح المسكين يعاني ويدفع معلوم القيمة المضافة وهو ممنوع منها يشتري الأدوية ويشتري كذا 19% الأدوية يدفعها الفلاح في حين أنه لا يتوجب عليه ذلك لأنه معفي من المعاليم فدعوا الاحتكار وأطلقوا الفلاح فبائع الخضر والغلال هو الذي يبيع بسعر مرتفع بالنسبة للفلاح في منطقتي وأنا أتبع معتمدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد أمين، يعطيك الصحة، قبل أن أعطي الكلمة للسيد نزار الصديق أطلب من السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم الاستعداد للتدخل: نزار، النائب المحترم إلياس بالكوشة، فيصل

الصغير، يوسف طرشون، منير كموني، موجود؟ فتحي مشرقي، عبد السلام دحماني، محمد بن حسين، طارق الربعي، محمد أمين الورغي وبعده محمد علي فنيرة.

إذن نعود إلى النائب المحترم نزار صديق عن كتلة صوت الجمهورية وأحيل لك الكلمة لك خمس دقائق من فضلكم المصدح.

السيد نزار الصديق

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بكم السادة أعضاء الحكومة،

عندي موضوع وحيد وبصراحة منذ تسلمنا العهدة في مجلس النواب حاولت فهمه وهو موضوع المستشفى الجهوي بنفطة ومدرج حاليا ضمن المشاريع المعطلة عندكم في رئاسة الحكومة، يعني تم إقراره هذا المشروع في الميزانية التكميلية لسنة 2012 يعني عنده الآن تقريبا 12 سنة السادة ممثلي رئاسة الحكومة، حاولت الفهم وما فهمت شيئا، يعني تنقلت بين كل المكاتب على المستوى المحلي والجهوي تقريبا لم يفهم كل الناس ممن ألتقي بهم ويبعثه للغير مما يزيد من تعقد الموضوع ويعوم الموضوع أكثر وما فهمت أي شيء بصراحة راسلنا، تكلمنا، صرخنا، خاصمنا، طالبنا ليس من السيد نائب الشعب بل من المواطنين هناك لدرجة أن الموضوع أصبح محل سخرية وأصبح للتندر بين المواطنين هناك وهذا الذي زعزع الثقة ما بين المواطنين والمسؤول، وزعزع الثقة بين المواطنين والمواطن ولا نريد أن نصل لهذا وهناك اجتماعات على ما أتذكر على مستوى محلي، زيارات، اجتماعات في الولاية، لجان في لجنة صحة، في لجنة رئاسة الحكومة، فهذه الإجراءات لا تعنينا ولا تهمنا ومر على الموضوع أكثر من عشر سنوات، 13 سنة بناية وصلت إلى 80% لماذا شيدتموها من البداية؟

كل أقسام المستشفى الجهوي القديم آيلة للسقوط ونحن خائفون على الناس وتحية للطاقم الذي يعمل في المستشفى المحلي القديم بنفطة، فالناس عرضة للخطر لا أفهم لماذا لا نتحرك إلا حين تصير مصيبة وكارثة للناس لنكمل المستشفى وما عاد يعنينا أين وصل بالضبط والله ما عاد يعني لنا الموضوع شيئا بصراحة تعبنا منه وأصبحت محرجا، حين أرجع لمنطقتي ويقولون لي ما الذي حصل فيه؟ والله العظيم أصبحت محرجا لقد تكلمنا وراسلنا ما الذي بقي لنا فعله؟ لم نعد نعرف هل أنه فاهم أم أن الناس لا يفهمونه وهل أنه يتكلم أم الناس صماء؟ لا يريدون أن يسمعوا، لم أفهم أين يريدون أن يصلوا بهذا الموضوع بالضبط؟

وأتذكر تقريبا بلاغ صادر عن رئاسة الجمهورية على إثر اللقاء مع السيدة رئيسة الحكومة وتم طرح موضوع المستشفى الجهوي بنفطة مع إضافة ثلاثة مستشفيات أخرى واكتملت مشاريع كل المستشفيات وفيها ما تحرك فيها الموضوع ورجعت الأشغال بها والمستشفى الوحيد في نفطة فلا نريد أن نكره بلادنا ولا الصحراء والحدود التي نعيش فيها، نحب كل شبر منها فهي أرض بلادنا ولا نريد مغادرتها وصراحة تريدون أن يغادر الناس إلى مناطق أخرى لو كانت محطة نووية لاكتملت بصراحة تعبنا في موضوع هذا المستشفى والإجراءات والإدارات ولم نعد نرغب في تتبعها. أجيبونا إجابة واضحة متى يكتمل المستشفى بنفطة؟ فالناس عرضة للخطر في المستشفى الآخر كما أن هناك نقصا في فريق الأطباء وأنا هنا في انتظار إجابة واضحة حتى يسمع الناس وأعرف ما سأقوله للناس أو تحدثوا أنتم مع الناس فقد أصبحت أخجل حين أعود إلى ولايتي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا نزار، الكلمة الآن للنائب المحترم إلياس بوكوشة عن كتلة الأحرار، أربع دقائق. تفضل.

السيد إلياس بوكوشة

شكرا للسيد الرئيس،

مرحبا بالسادة والسيدات ممثلي رئاسة الحكومة،

لن أخوض في مناقشة مهمة رئاسة الحكومة من حيث الأرقام، بل من حيث الواقع الذي خلفها، سأتوجه إليكم اليوم باسم أهل معتمديتي الفوار ورجيم معتوق من ولاية قبلي لأعرض مجموعة من الإشكاليات العميقة التي تعاني منها هذه المنطقة والتي تتطلب تدخلا عاجلا لأنها تمس مباشرة حق المواطن في المرفق العمومي وفي الخدمة الإدارية الأساسية. فرغم المجهودات المبذولة على مستوى وطني لتحقيق التنمية المتوازنة بين الجهات إلا أن معتمديتي الفوار ورجيم معتوق ما زالتا تعيشان حالة من الحرمان الإداري والتنموي، فتلك المناطق تشكو من نقص كبير في الإدارات العمومية الأساسية وكذلك غياب الإدارات القطاعية القادرة على تقديم الخدمات للمواطن محليا مما يضطر الأهالي للتنقل عشرات الكيلومترات إلى دوز وإلى قبلي لإنهاء إجراءات بسيطة كذلك ضعف الموارد البشرية في الإدارات الموجودة أصلا مما يخلق بطئا إداريا كبيرا.

فهذا الوضع لا ينسجم مع مبادئ التمييز الإيجابي وحق المساواة بين المواطنين المنصوص عليها بالدستور ولا مع توجهات السيد رئيس الجمهورية الداعية إلى اللامركزية وتقريب الخدمات من المواطن لذلك فإننا نطالب بما يلي: احداث فروع دائمة للمؤسسات الأساسية داخل المعتمديتين كفرع قار للشركة التونسية للكهرباء والغاز، فرع قار للشركة التونسية للاستغلال وتوزيع المياه، فروع قارة لمكاتب التشغيل، فروع محلية للصناديق الاجتماعية، فروع دائمة للمؤسسات المالية والبنكية كذلك تعمل الإطارات والموارد البشرية والتجهيزات في الإدارات الموجودة. لضمان استمرارية الخدمات.

نقطة أخرى لا تقل أهمية أيضا هي ملف شركة البستنة والغراسات في قبلي فاليوم وبعد صدور القانون 9 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومع تأكيد السيد رئيس الجمهورية على إنهاء كل ظواهر التشغيل الهش، فإنه أصبح من الضروري وضع خطة أو رؤية إستراتيجية لإعادة تأهيل الشركة وإيجاد حلول جذرية تنهي مع هذه الأصناف من التشغيل وفي هذا الإطار كنت قد توجهت بسؤال كتابي لسيادتكم وما زلت أنتظر الإجابة. شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم فيصل الصغير عن كتلة الوطنية المستقلة أربع دقائق. تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيد الرئيس،

مرحبا بالسادة إطارات رئاسة الحكومة،

اليوم ستكون مداخلتي ببعض الملاحظات العامة في شكل تساؤلات.

اليوم في مهمة رئاسة الحكومة ما نلاحظه هو غياب رؤية إصلاحية واضحة وشاملة في المقابل، نلاحظ الترفيع في ميزانية الهياكل المركزية رغم الدعوات إلى التقشف وارتفاع نفقات التصرف مثل المصاريف

المتعلقة بالتنقلات والمهمات وما نلاحظه أيضا هو تراجع نفقات التنمية والإصلاحات الهيكلية وتقلص دعم الجماعات المحلية والهياكل الجهوية.

في ما يخص الهياكل اليوم في رئاسة الحكومة نلاحظ تعدد الهياكل عديد الدواوين، عديد المستشارين وكتاب الدولة والهيئات التابعة لرئاسة الحكومة، ولكن بدون مردودية كافية لكن هل هناك اليوم برنامج لإعادة الهيكلة أو برنامج تحفيزي لإعطاء المردودية اللازمة كمؤسسة دولة.

في ما يخص التنسيق بين الوزارات اليوم ما لاحظناه هو تراجع دور رئاسة الحكومة في التنسيق بين الوزارات وهو ما ينعكس على ضعف الانسجام في السياسات العمومية.

في ما يخص نقطة الشفافية اليوم نلاحظ عدم وضوح في العقود والصفقات خاصة فيما يتعلق بمشاريع التحول الرقمي والاستشارات الخارجية إضافة إلى عدم وجود مؤشرات أداء واضحة لمدى نجاح برامج الإصلاح الإداري ولها تقارير دورية لتقييم مدى تقدم الإصلاحات وتحقيق الأهداف أو نسب التنفيذ في البرامج الوطنية.

في ما يخص التحول الرقمي ما نلاحظه اليوم هو تباطؤ في مسار الرقمنة والإدارة الإلكترونية رغم توفر ميزانيات مخصصة سنويا، وهنا سأعرج على مشروع دار الخدمات الرقمية بقلعة الأندلس وحسب إجاباتكم سابقا كان انطلاقها سيكون في شهر جوان لكن للأسف لم ينطلق نشاطها وهي اليوم مجهزة ومؤطرة وفيها كل التجهيزات لكن لم يتم إلى حد اليوم تكوين أعوان البلدية ونود معرفة متى يكون تكوينهم ومتى ينطلق نشاطها وهل ستكون هذه التجربة مقتصرة على 34 بلدية أو سيصير التعميم على بلديات أخرى؟

من حيث مركز القرار ما نلاحظه اليوم هو استمرار تمركز القرار على مستوى مركزي وعدم تفعيل مبدأ اللامركزية الإدارية الفعلية إلى جانب غياب سياسة تواصل حكومي يوضح للمواطن السياسات والإجراءات المتبعة والمستقبلية.

اليوم في تواصل مع المواطنين أريد أن أسأل عن موضوع العمال العرضيين بالبلديات؟ أين وصل؟ وما هي آفاقه؟ إضافة إلى ذلك اليوم لن أتحدث عن الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد لكن عن الأعوان الذين عملوا ما بين عامين وست سنوات وهم أصحاب الشهائد العليا ومارسوا تكوينا ما هو مآلهم خاصة أن من شعارات رئيس الجمهورية اليوم هو مكافحة الفساد وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي عشر دقائق. تفضل.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسادة ممثلي الحكومة، كل الاحترام،

اسمحوا لي ألا ألتزم كليا بجدول أعمالنا وبمناقشة ميزانية رئاسة الحكومة لأن هنالك هواجس تهم شعبنا وتهم هذا المجلس في هذه اللحظة بالذات وسأضع مداخلتي تحت عنوان "جدلية الوحدة والصراع" اليوم تتعالى الصيحات متهمة هذا المسار بالفشل، لماذا؟ لأن هنالك صراعا بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية وصراع داخل الوظيفة التنفيذية نفسها في أروقة البرلمان كأننا أجرمنا.

أقول لهؤلاء "هيجل" فيلسوف الجدلية يقول:" La guerre de la condition Utique de la santé" إن الحرب هي شرط الصحة الإتيقية لهذه الشعوب وتحت هذا العنوان أريد أن أذكر هؤلاء الذين يريدون أن يتهموا هذا البرلمان بأنه استنساخ في صراعه الداخلي وفي صراعه مع الوظيفة التنفيذية بأنه تكرار لبرلمانات سابقة وسأبين أن هذه ليست فقط مغالطة وإنما هي تدل على جهل وسوء تعقل لكيفية تسيير الحياة السياسية في بلادنا.

ما قبل الثورة، كانت هناك وحدة في البرلمان-وهنا سأتحدث على جدلية الوحدة والصراع- لم نرى أبدا نواب يتخاصمون في برلمان بن علي، كنا نرى الكل منسجم وفرحين والأمن مستتب و العصافير تزقزق ولم نر يوما نائبين يتخاصمان داخل البرلمان لأنه لا تهمهم مصالح الشعب وكل مشاريع القوانين ومداولاتهم تتمحور حول تمجيد السيد الرئيس وحول قرارات السيد الرئيس، إن هنالك وحدة، إذن هنالك وحدة صحيح ولكنها وحدة ميتة لأنه لا توجد سياسة لأنه لا يوجد صراع داخل هذا البرلمان، لا بين البرلمانيين ولا بين البرلمان والوظيفة التنفيذية أو السلطة التنفيذية آنذاك.

بعد ذلك بعد الثورة في جدلية الصراع والوحدة، وجدنا صراع، ولكن لم نجد وحدة، طوال اليوم خصام ولماذا يتخاصمون، ما هو موضوع الصراع، مصالح الشعب؟ لا. كانوا يتصارعون بموجب دستور 2014 الذي يكرس دكتاتورية الكتلة التي لديها الأغلبية فهي من يحدد رئيس البرلمان وهي تحدد رئيس الحكومة وتصادق على الحكومة نفسها، فهم يقومون بكل التعيينات.

إذا الكتلة الأقوى في البرلمان تحكم في كل شيء ففي دستورهم، دستور 2014 صلاحيات"طرطورية" سموه الطرطور وهم من يقولون هذا الكلام، لماذا وضعوه رئيس جمهورية؟ لأنه لا توجد لديه أي صلاحيات بموجب دستورهم، إذن وجدنا أنفسنا في صراع وبدون وحدة، طوال اليوم يتصارعون ولهذا السبب لم يكن هناك استقرار للحكومة إذن بعد الوحدة بدون صراع السياسة المية جاءنا الصراع بدون الوحدة مع سياسة المصالح وموضوع صراعهم هو التكالب على مصالحهم.

ونحن نعلم أن هناك قوانين قاموا بتشريعها بأسماء أشخاص، قانون فلانة وقانون فلان وتجد أن فلان هو نائب بالبرلمان والبعض منهم "كناطرية وزعماء الكناطرية" والبعض الآخر أوغاد والبعض الآخر داعمي الإرهاب ونحن نعرف حقيقتهم، ونعلم لماذا يتخاصمون ولماذا يتصارعون، لا توجد وحدة لم تكن هناك وحدة ولهذا السبب كل حكومة تأتي تقول الحكومة الأخر هذا وتسقط هذا وتسقط ذاك ومحاصصة إلى آخره، جاء 25 جويلية وجاء دستور 2022 قال نحن مع جدلية الصراع والوحدة، ولكن الصراع داخل الوحدة وحصر السلطة في من؟ في الشعب، السلطة للشعب فقط بينما نحن وظائف نعمل لدى هذه السلطة ويشرفنا ذلك، أن نكون وظائف لدى صاحب السيادة الوحيد الذي هو الشعب والشعب قال تفضلوا يمكنكم أن تعملوا.

ماذا يطلبون منا هؤلاء الناس، ماذا يريدون؟ قالوا لماذا يتصارع هؤلاء النواب بين بعضهم البعض داخل المجلس ولماذا يتصارعون مع الوظيفة التنفيذية؟ نقول لهم هذه علامة صحة ونضج العقل السياسي في تونس هو أننا لسنا إمعات ولسنا بيادق ونتصارع المجلس من أجل مصالح الشعب التونسي، يمكنكم أن تراجعوا كل مداخلات

النواب فيما يتحدث النواب؟ هل يتحدثون عن اعطيني وزيرا وأعطيك وزيرا؟ لا. كل النواب لا يوجد أي حي في الجمهورية التونسية لم يتم تسميته داخل هذا البرلمان، حي وليست قرية أو مكان ولا يوجد مشكل صحي أو نقل أو تربية أو تعليم لم يتم ذكره هنا.

نحن نتصارع، واجب أن نتصارع هذه علامة صحة من أجل مصلحة الشعب التونسي ويظن المشككون ويتساءلون لماذا؟ صحيح نحن نمارس هذا الصراع ولكن داخل وحدة الدولة وعندما نتصارع مع الوظيفة التنفيذية، فهذا شرف لنا وشرف لها لأننا نكرس الصراع داخل وحدة الدولة على أنني مؤتمن من قبل هذا الشعب عل الرقابة على أداء الوظيفة التنفيذية وهم يستفيدون منا وأكثر من مطلب وأكثر من قضية قمنا بإثارتها هنا استجابوا لها السادة ممثلي الحكومة وجسدنا مطالب الشعب التونسي، نحن أوفياء لشعبنا، نحن رجال دولة وندرك جيدا أن مسؤوليتنا داخل البرلمان ليست محاباة وليست لنشكر ولنقول بارك الله فيك، من يستحق الشكر شكرناه ولكن لماذا شكرناه، ليس لأنه سيعطينا شيء، لأنه قام بواجبه إزاء الشعب التونسي وتقييمنا للأداء هذا، هو واجب علينا وسنستمر في ذلك وهذه علامة صحة.

كذلك رسالة أخرى إلى هؤلاء المشككين، أن البرلمان لا يمكن أن يكون تحت سيطرة فكرة واحدة والصراع داخل البرلمان والاختلاف في علاقة بمشاريع القوانين في التصويت ولا في غيره، هذا يدل على أننا نفكر على أن كل ضمير حي يدافع على ما يعتقد أن هو من يذهب في خدمة الشعب وفي خدمة المواطنين ولذلك مسار 25 جويلية قد نجح في أنه يمر بنا إلى وحدة قائمة على فكرة الصراع الذي هو جوهر الوجود وجوهر الحياة، لا وجود لحياة إن لم يكن هناك صراع عندما كانت هنالك وحدة مزيفة، وهمية لأن هناك هيمنة على البرلمان لم يكن لدينا برلمان قبل الثورة، لم يكن لدينا برلمان أصلا فالنواب يأتون للمصادقة وللإمضاء ثم يعودون في حال سبيلهم، تتم المصادقة كلها بالإجماع، بعد الثورة لا بأس مرحلة انتقالية ولكنها كانت فاشلة بكل المقاييس، عشرية سوداء، لماذا؟ لأنها تمحورت حول الصراع، ليس الصراع من أجل مصالح الشعب، تمحورت حول الصراع وخصومات من أجل ماذا؟ على المحاصصات الحزبية، نحن لسنا في معرض هذا الصراع، هذا النوع من الصراع ونحن موحدون، وظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية ورئاسة الجمهورية.

ولذلك نحن نقول، أن داخل هذه الوحدة التي ستكون الضمانة لنجاح مسار 25 جويلية نتحرك معا ونتفاعل، لا يعني نتفاعل أن نحاذي بعضنا البعض، لا، نختلف ونتحاور هذه جدلية الوحدة والصراع التي نريد أن نجسدها هي "l'incarnation de la raison" هي التجسد والتعين للعقل السياسي في الممارسة السياسية داخل الدولة كوحدة والوحدة لا تعني أن الكل لديهم نفس اللون ونفس الخط ونفس الأفكار ونفس كذا ولذلك نحن نتصارع وداخل البرلمان هي علامة صحة، لكن ما هو موضوع الصراع، لماذا نحن نتصارع، لماذا نحن نختلف؟ هذا هو الأساس ولكن كلنا يقين وإيمان كل زملائي مهما اختلفنا، ندرك أن المصلحة العليا للوطن هي هدفنا، ولكن بإمكاننا تصورها بطرق مختلفة.

ولذلك ماذا نطلب من الوظيفة التنفيذية؟ نطلب من الوظيفة التنفيذية بكل وضوح أن ندير هذا الصراع فيما بيننا حول المضامين والأفكار التي يمكن أن تفيد شعبنا وأن ننصت إلى بعضنا البعض، قد تكون لنا آراء مختلفة وقد يكون رأيي أنا صواب ورأيك خطأ وقد يكون رأيك خطأ وتقنعني بيه ورأي صواب ونتصارع، الصراع الذي يكون هدفه مصلحة الشعب التونسي وأهنئ الشعب التونسي أهنئهم أي أطمئنهم نحن لسنا في صراع لأنه سيقع تفكيك الدولة كالذين يعيشون وراء البحار الذين يريدوا أن يعودوا للبلاد على دبابات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد يوسف، طيب تفضل السيد يوسف

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا على كرمك سيدي الرئيس،

رسالة إلى هؤلاء الأوغاد الذين يتربصون بوطننا، نقول لهم لا تفرحون كثيرا فهم عندما رأوا بعض الخلافات إلى غير ذلك فرحوا وقال ستسقط الدولة وسيسقط النظام وسيسقط قيس سعيد وسيسقط كذا، فقد فرحوا كثيرا.

أقول لهم أضغاث أحلام، نحن الضمانة لوحدة الدولة، ونحن مع هذا المسار وسنمضي بتونس بأهداف هذا المسار، العدالة الاجتماعية، السيادة الوطنية، محاربة الفساد والفاسدين وسنرتقي ببلدنا إلى عنان السماء، أهدافنا إستراتيجية ليست أهداف اليوم، صحيح لا يمكن أن نحقق كل شيء اليوم...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا أستاذ يوسف، لقد أطلنا على السيد محمد ماجدي، الكلمة للنائب المحترم محمد ماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، تفضل السيد محمد.

السيد محمد ماجدي

مساء الخير،

السيدة رئيسة الحكومة،

سأبدأ الحديث في موضوع مقترح القانون 23 لسنة 2023 المتعلق بانتداب من طالت بطالتهم من خريجي التعليم العالي: بما أن الحكومة لديها أولوية التشريع، لم تتقدموا بأي مبادرة فعلية للبرلمان وعندما وصل القانون بعد جهد وبعد معاناة لم تحضروا لا للنقاش ولا إبداء الرأي، وهنا نقطة استفهام وهذا ليس لأول مرة فالقوانين أصبحت تقدم بالنية اترك هكذا سيأتيكم القانون الفلاني أو ستأتيكم المجلة الفلانية ولكن لم يأتي شيء هناك العديد من الوزارات مع كامل احترامي لبعض الوزارات، لقد بعثنا لرئاسة الحكومة وننتظر التأشيرة، هذا الموضوع قد خلق مشكل اجتماعي بالخصوص في البلاد، استشارة بخصوص المعلمين والأساتذة النواب خارج قاعدة البيانات وهذه عينة، هذا محضر جلسة في المندوبية للجهوية بقفصة من فيفري 2025 عندما تسأل الوزارة تقول انتظر إجابة رئاسة الحكومة، نيابات ما قبل 2008 نفس الشيء في رئاسة الحكومة، عمال الحضائر الذين تم شطب اسمهم، يا رسول الله 15 سنة يشتغلون في الداخلية يتذكرون الآن بأن البطاقة عدد 2 ليست نظيفة من أجل معركة أو من أجل موضوع فارغ سنة 2000 وسنة 1999 والناس الذين دخلوا للعمل بشهائد مزورة والناس الذين دخلوا تحت الطاولة وكلنا يعرف كيف كانت تدار المناظرات يصولون ويجولون في الوزارة.

عمال البلديات وعمال الحضائر، ماذا كان سنهم وقد خرجوا بجراية ضعيفة لماذا؟ لأن الدولة لم تضخ مستحقات الصناديق، مشكل اجتماعي وهؤلاء الناس ينتظرون حل ولكن لم يجدوا أي حل.

أراضي أملاك الدولة: تم كراء الأراضي للفلاحين لاستصلاحهم منذ سنة 1998 متى تذكروا ديونهم؟ سنة 2024 وكل الآبار تعطبت، لذلك

فإن الفلاح ماتت كل أشجار الزياتين التي لديه وقال لك أعطيني أصل الدين واحذف لي الفائض أو يطالب بجدولة ديونه، أي من 1998 يتم التفكير في هؤلاء الناس الآن في سنة 2024-2023.

لجان الماء والكهرباء: يقطن فوق مسكن أبوه، أبوه لديه الماء والكهرباء وهو يقول له ليس لك الحق في الملكية، نحن في الحوض المنجمي مثلا لدينا مشكل عقاري، من سيقوم بحله؟ سيقوم بحله رئاسة الحكومة بحكم أن كل الوزارات تستشير رئاسة الحكومة.

الدور الاجتماعي للدولة: شباب عاطل عن العمل عندما يأخذ قرض من BTS أو يتم تمكنيه من التمكين الاقتصادي إن أراد فتح دكان حدادة أو دكان "plomberie" أنت تقول له ليس لك الحق في ذلك فهذا محل تجاري، أرأيتم كيف يتم افتعال المشاكل وتقوم بعض الوزارات بخلقها وكلها تستشير رئاسة الحكومة..

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لقد تم قطع المصدح عليك، بقي لديك دقيقتان، لقد أخذت ثلاث دقائق لقد تم قطع المصدح عليك، أعيدوا المصدح للنائب المحترم السيد محمد ماجدي، المعذرة السيد محمد، تفضل.

السيد محمد ماجدي

لم يتم منحه ترخيص في الماء والكهرباء لأنه محل تجاري والمحل التجاري صدر في شأنه منشور.

البناية المتعددة الطوابق: رخصة بناء، لا توجد لدينا رخصة بناء في الحوض المنجمي، كلها أراضي تابعة لأملاك الدولة وأراضي اشتراكية، ما الحل؟ يتم منح رخص للطابق السفلي وبقية الطوابق لا يتم منحها رخص، هذا مشكل.

مساكن "SPROLS" و"SNIT" نفس الشيء لقد أجابونا وبعثوا لرئاسة الحكومة، المواطن يطالب بأصل الدين ليسدد وليتملك العقار، لا توجد أي إجابة أي كل شيء يعود لرئاسة الحكومة.

مشاريع تنقيح القوانين الأساسية للشركات كالشركة الوطنية للسكك الحديدية لدى رئاسة الحكومة، بما أن كل شيء لدى رئاسة الحكومة لماذا هذه "الخرجات" والزيارات وعليك أن تذهب للولاية الفلانية واذهب إلى هناك إذن ليتم حل كل المشاكل مع رئاسة الحكومة ولتفض لنا المشكل رئاسة الحكومة ويجب غلق بقية الوزارات. هناك مشكل، حقيقة هناك مشكل نتحدث عن أشياء بسيطة يتم حلها بمجرد جرة قلم، يا أولادي المواطن يجري للحصول على حنفية ماء وهذا حق هل أنتم على علم بهذا أم لا، هل أنتم على علم بالمناشير التي يتم تطبيقها في مناطق يوجد بها مشكل عقاري لم يقع تسويته، كيف تطلب من مواطن في الحوض المنجمي بأن يأتيك بملكية يريد الحصول على حنفية ماء، على رئيسة الحكومة حل مشاكلنا، كل وزارة نقوم بمراسلتها تجيبنا لدى رئاسة الحكومة، ليكون التعامل إذن مباشرة مع رئاسة الحكومة، مع كامل احتراماتي للوزراء التي تشتغل لماذا عندما تكون هناك اتفاقية ويتم الاتفاق تحت الحائط لا يتم تشريك رئاسة الحكومة وعندما سيذهبون لبعث تمثيلية في وزارة معينة لا يقع استشارة رئاسة الحكومة وعندما يريدون إجراء ترقية لا يقع استشارة رئاسة الحكومة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا الأستاذ محمد ماجدي، الكلمة الآن للنائبة المحترمة سيرين المرابط عن كتلة الأحرار، اثنتى عشرة دقيقة، تفضلي.

السيدة سيرين المرابط

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة،

في الحقيقة تعرفون أيها السيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة أنني الآن فتحت "لايف" وأتمنى لو أتيحت الفرصة ليأتي أحد منكم إلى جانبي ليقرأ التعاليق إن كنت سأتحدث عمن طالت بطالتهم سيكتبون لي الإطارات المسجدية، إن كنت سأحدث عن الإطارات المسجدية سيكتب لي العمد عن قانونهم الأساسي، كل قطاع يريد له وأطلب من الله أن يقدرني في مدة اثنى عشرة دقيقة هذه لأوصل صوت كل شخص وضع ثقته في شخصي أو أنني في كل مهمة سأتحدث إن شاء الله عن كل قطاع مع مرجع نظره لقد وضعتهم في قائمة ولقد سجلتهم جميعا الواحد تلو الآخر.

لنبدأ بالأشياء التي تهم الميزانية:

السادة ممثلي رئاسة الحكومة،

عندما نقرأ الصفحة 95 في الصفحة 95 في كتابكم هذا الذي جلبتموه لنا كتب "اقتناء وسائل نقل عشر سيارات وظيفية بقيمة 800 ألف دينار للإدارة المركزية باعتبار 80 ألف دينار لكل سيارة" نأتي أيضا لمصلحة الأرشيف الوطني نجد أنكم ستقتنون سيارتين مصلحة بـ 150 ألف دينار بقيمة 75 ألف دينار للسيارة ألم تعملوا بمنشور التقشف وعدم اقتناء السيارات الوظيفية؟ وبما أن لدينا هذا المليار أليس أولى بهذه الأموال تسوية الوضعيات لقانون المناولة الذي قمنا به وسهرنا عليه وعملنا عليه والذي يعد إنجاز للسيد رئيس الجمهورية الذي حقيقة أدخل الفرح في قلوب آلاف العائلات، ولكن للأسف الشديد بالبيروقراطية المقيتة في رئاسة الحكومة وفي بعض الوزارات ولنقل أن اليوم الوزارات تحمل رئاسة الحكومة مسؤولية التعطيل من تتحدث معه يقول لك لقد بعثت باستشارة ألم يكن من الأجدر بنا الالتفات لملف تسوية وضعية عمال المناولة.

سيدي ممثل رئاسة الحكومة،

نجد أيضا تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات بـ869 ألف دينار، أي جمعيات سيتم تكوينهم ألم نقل بأننا ننتظر تنقيح مرسوم الجمعيات لدينا قانون موجود هنا رفضنا مواصلة النظر فيه لأننا قلنا هناك قانون سيأتي من الحكومة، شيء آخر هل تعلم السيد الأنور السيد الرئيس أن موظف في وزارة المالية وموظف في رئاسة الحكومة بنفس الرتبة، نفس الموظف تجده في وزارة أخرى يعمل بأجر أقل من 400 دينار على الأقل هل أن الزيادة في الأجور إن كنا نريد العدالة ألا يجب أن نزيد إلى أن يقع الترفيع في كل الأجور وبعد ذلك نذهب في الترفيع في الأجور بنفس الزيادة لكل القطاعات.

سيدي ممثل رئاسة الحكومة،

أريد أن أتحدث عن التلفزة وعن الإذاعة التونسية التي تم ذكرها في الصفحة عدد 56 القانون الأساسي المعمول به حاليا هي قانون مؤسسة الإذاعة والتلفزة منذ سنة 1999 ومن بين المفارقات أن هاتين المؤسستين تم فصلهما منذ سنة 2007 ما يعني أننا حاليا نعمل بقانون لم يعد له أي صلوحية، هل تعلم أيضا أن لديهما مصورين عرضيين يعملون على مدى ستة أشهر ويتم إيقافهم ثم يعودون للعمل؟ فحتى رئاسة الحكومة في مصالح الإذاعة والتلفزة التونسية قد صدرت لنا أعوان مناولة وهو شكل من أشكال التشغيل الهش، ماذا سأتحدث

عن عمال المناولة، هل سأتحدث عن عمال المناولة الذين تم طردهم طرد تعسفيا من شركة "OMV" بقابس؟ أكيد أنكم قد سمعتم بهذا، هل سأتحدث عن "Tunisair" وعن "Tunis air Handling" وعن المضيفين وعن المضيفات؟ فعندما تواصلت مع الرئيسة المديرة العامة لل "Tunisair" أجبتني بأنها تنتظر إذن من رئاسة الحكومة وسيقع تشغيلهم جميعا.

أم سأتحدث عن عمال شركة أشغال شركة الحديد التي قالت لهم وزارتهم وإدارتهم بأنها متسمكة بهم وأن هناك نقصا على مستوى العمال وهم إلى حد الآن ينتظرون استشارة وهل أنتم على علم بأن اليوم هناك قطار خرج عن السكة، أم أتحدث عن منح الخطر للأمينين وعن المنح العائلية التي تبعث عن الخجل؟ وأعيد وأقول ثمن "livraison" أكثر منها وأصبحت هناك فيديوات في كل مكان ويجب مراجعتها على رئاسة الحكومة.

أم أتحدث عن شركة البستنة بقبلي وبالولايات الأخرى وهذا الملف لديه سنين وسنين طويلة أم أتحدث عن لجنة التدقيق عن الشهائد المدلسة فعندما سألنا مستشاريكم في اللجنة قالوا هكذا عملوا وهذا ما قاموا به، نحن لا نريد كيف عملت، لدينا ثقة فيكم، لدينا ثقة في الناس التي تعمل وفي كفاءاتنا الوطنية نريد أرقاما، نريد أن تعطونا كم من ملف وكم شخص بما أننا نريد أن نتحدث عمن طالت بطالتهم ونقول ميزانية وميزانية الدولة عندما تقوم بطرد الأشخاص الذين دخلوا للعمل بشهائد مزورة يمكنك تعويض هؤلاء بمن طالبت بطالتهم.

عن ماذا يمكنني أن أتحدث وماذا يمكنني أن أقول؟ أتحدث عن مراسلة في 28 أكتوبر -وأطلب من التلفزة تقديم هذه المراسلة في التلفزة- هذه المراسلة من السيدة وزيرة المالية إلى السيد حاتم، هل أن السيد حاتم موجود معنا اليوم وهو رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية، ماذا تقول هذه المراسلة؟ وزارة الاقتصاد والتخطيط هذه المتمثلة في معهد الإحصاء بعثت بمكتوب لوزارة المالية بخصوص التمويلات هل بإمكانها انتدابهم أم لا وهل بإمكانها تسوية وضعيتهم أم لا، من يوم 28 أكتوبر بعثوا لهم بهذا الموضوع: تسوية الوضعية الإدارية لأعوان عرضيين بالمعهد الوطني للإحصاء، لانتدابهم بصفة أعوان وقتيين، ماذا تقول لكم وزيرة المالية؟ رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية، تقول لكم: "وجوابا أتشرف بإعلامكم أن مقترح المعهد الوطني للإحصاء لا يثير اعتراضا من جانبي من الناحية المالية، على أن يتم ذلك في إطار التشاريع الجاري بها العمل وهو قانون منع المناولة" ونحن ننتظره من 28 أكتوبر أسمع في كل مرة رئاسة الحكومة، أين مجلة الصرف؟ المجلة موجودة، أين مجلة الاستثمار؟ هي موجودة في الرفوف، في الرفوف، لا بأس السيد رئيس الجمهورية أطلب منك أن تذهب في يوم لرئاسة الحكومة واخلع تلك الرفوف، لأن كل وزير نسأله يقول والله مجلة المياه وجدتها متروكة في الرفوف ونياديت وحسنت وجودت مجلة الصرف وجدتها... هل لديكم رفوف دواميس كل ما ينزل هناك لا يمكنه أن يخرج؟ إلى متى؟ من سنة 2023 الميزانية هناك السيدة سهام نمصية سألتها أين مجلة الصرف؟ في قادم الأيام، قادم الأيام مرت عليه سنتين بقيت لنا سنة وسبع أشهر إلى مارس، ماذا بقي؟

هذه إجابة من السيدة رئيسة الحكومة بتاريخ 26 ما راسلتها بخصوص الإطارات المسجدية، هل أنني عندما بعثت لك بخصوص الإطارات المسجدية، هل طلبت منك تسميتهم لي: أيمة إلى و و طلبت منك تسوية وضعيتهم، قلت لك هؤلاء لا يعتبرون موظفين قارين في الوظيفة العمومية رغم مباشرة مهام دائمة وأساسية في مؤسسات عمومية، قلت لك لا يتمتعون بالاستقرار المهني ولا بحقوق الأعوان العموميين من ترقية ومنح وحماية قانونية شاملة، قلت لك لا يصنفون كذلك ضمن العاملين في إطار قانون المناولة، تبعثي لي بجواب تقول لي والله سنسعى، سنسعى لتمتيعهم بالضمان الاجتماعي، أعطاكم الله كل الصحة لا بهم.

إجابة من السيد وزير الداخلية، عندما تقدمت له بسؤال عن النظام الأساسي للعمد، ماذا قال لي يوم 27 أوت 2025، يقول لي:" علما بأنه على إثر صدور الأمر.... بتعيين أعضاء الحكومة، تمت إحالة صيغة محينة لمشروع الأمر المذكور على مصالح رئاسة الحكومة لاستكمال مختلف مراحل ختمه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية من 27 أوت" أنا معكم، معكم أن العمد والمعتمدين يتطلبون مراجعة في التعيينات وأن هناك الكثير منهم من المنظومة القديمة ولكن هناك الكثير منهم يعملون وهناك الكثير منهم يثنون الركبة وهناك الكثير من بينهم من أولاد المسار وهناك الكثير منهم تبنوا توجهات السيد رئيس الجمهورية، إن كنا لا نحتاج إلى هذه الخطة، قولوا لنا لنفهم ذلك، نريد إجابات اليوم فأقل واجب عليكم اليوم تجاهنا نحن وأقل حق لدينا تجاهكم اليوم السيد ممثل رئاسة الحكومة أنا كمرأة جئت منذ الساعة التاسعة صباحا إلى حد الآن الساعة تشير إلى العاشرة والنصف ليلا وكما ترون فأنا أدخل وأخرج وأنا مرابطة أنتظر أن تجيبوني.

في الدقائق المتبقية لا بأس سأعطيكم في هذه الدقائق أشياء برقية وسأعود عليهم إن شاء الله في المهام، ملف الأساتذة العرضين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية، ملف المتقاعدين، ملف المساعد الصحي، ملف العرضيين بالبلديات، ملف المرشدين التطبيقيين الناجحين غير المتعاقدين دورة 2017، ملف أساتذة الطفولة قرطاج درمش، عقود إسداء الخدمات بوزارة التعليم العالي، منظفات وعمال وحراس مكاتب الديوانة، عملة الحضائر 55/45 الأساتذة والمعلمين النواب خالصي الأجر بين 2006 و2024 الغير مدرجة أسماؤهم في قاعدة البيانات، ملف الخدمة المدنية، الساعة التطوعية.

الناس يتصلون بي وأنا لم أفهمه، نريد تفسير له، نريد أن تقدموا لنا تفسير بخصوصه لنفسر للناس هل لهم الحق أو أنه ليس لهم الحق، هل علينا أن نتدخل لهم أم لا قالوا لديهم محضر وزاري بتاريخ 2013 لاتفاقية 7 جانفي 2014 فسروا لنا لنعرف كيف نتواصل مع الناس، وضعية المتعاقدين بالأجر الأدنى بوزارة الشباب والرياضة منذ سنة 2016، عمال النظافة الآلية 41 التابعين للوكالة الوطنية للتصرف، المناولة في السفارات والمنظمات الدولية وهذا سأتحدث فيه مع وزير الخارجية، متعاقدين مراكز الفنون الدرامية والركحية صلب وزارة الشؤون الثقافية، لماذا جمعت لكم كل هذا؟ هذا من البعض الذين اتصلوا بي وهناك الكثير آخرين، لماذا جمعتهم لكم؟ لأن كل وزارة تقول انتظر رئاسة الحكومة وهذا غير معقول فأنتم تجلسون مع بعضكم في مجلس وزاري واليوم هناك مكاتب واعتمادات ومنح و و و لأجد على الأقل أنا إجابتي كنائب شعب، لذلك حقيقة فأنا اليوم لن أعود كنائب شعب إلا بعدما أسمع إجابة على كل تساؤلاتي وخاصة بخصوص وقد نسيت هذا ولم أذكرهم الاعتمادات المفوضة لوزارة الداخلية لأنه في آخر اجتماع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملي السيدة سيرين فكرتك.

السيدة سيرين المرابط

مع السيد وزير الداخلية قال لي الموضوع في مراحله الأخيرة بالتنسيق مع رئاسة الحكومة، قولوا لنا لأنني أنا من منبري هذا سيرين المرابط وأعيد هذا ميزانية لا تضمن حقوق هؤلاء الناس وتسوية وضعياتهم بما أننا سنبدأ في الجديد عليك بتسوية الوضعيات القديمة أولا وعليك بتصفية الوضعيات القديمة وقالوا سنصبر معك نعلم بأن هناك إكراهات للدولة التونسية، هناك إكراهات وهناك تعويل على الذات وهناك "ثني الركبة" معكم طلب منك أن تصرح له بذلك تحت قبة البرلمان قل لي أنه في سنة 2026 هناك كذا وفي 2027 هناك كذا على دفعات ننتظر يمكننا ذلك لكن بالله سوف ونعمل ونحقق كفانا من هذا، حقيقة كفانا من هذا الرئيس يقوم بعمل جيد جدا لا يجب علينا إفساد هذا بالبيروقراطية المقيتة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة سيرين، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم منير الكموني غير منتمي، دقيقتان، تفضل.

السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة الحاضرين،

أكيد إن رئاسة الحكومة هي الهيكل الأساسي في الوظيفة التنفيذية الذي ينسق العمل الحكومي ويراقبه، وبطبيعة هذا الموقع وهذه المهام يمكن أن يكون القاطرة التي تقود التغيير، كما يمكن أن يكون معرقلا في هذه الانطلاقة ولفترة قريبة كانت هي إحدى الرئاسات الثلاث، وفي بلدنا اليوم، لا بد من تحيين هذه الوضعية في أذهان الفاعلين، في ظل متغيرات قانونية ودستورية وحراك اجتماعي، ذكر عديد الزملاء هذه الوضعيات الجديدة التي خلقها التغيير القانوني والتي دائما تلقى فيها المسؤولية على عاتق رئاسة الحكومة، لأن كل الاستشارات وكل الوضعيات الشغلية التي طرحت دائما في انتظار الأمر من رئاسة الحكومة، سألتقط بعض النقاط من هدف برنامج الإشراف، هذا البرنامج الذي يعمل على تدعيم الشفافية وتفعيلها في مجال نشر المعلومة وعلى تطوير حوكمة التصرف العمومي، تعزيز حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وآليات تنفيذها، أريد أن أقف عند هذه النقطة فيما بقي من الوقت، لأن جودة التشريعات تكون بالمراجعة و بتقييم للقوانين التي تخلق وضعيات جديدة، اليوم نحن في قانون المناولة خلقت عديد الوضعيات الطارئة التي لم تدرس في القانون أو لم يتم اعتمادها، كذلك في وضعية الشيكات، كذلك في الأمر المتعلق بتشغيل النواب الأمر عدد 21.

إذن، حين نرتبط بقاعدة بيانات، خلق فراغ كبير بالنسبة إلى التدريس، اليوم عديد المؤسسات ليس لديها نائب لغياب أستاذ عرضي، هذه الوضعيات التي خلقت.

هناك نقطة أخرى تتعلق بتطوير دور الهيئات المستقلة...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

واصل فكرتك.

السيد منير الكموني

مجالات تخصصها، أتحدث عن عديد الهيئات الدستورية وخاصة سأتحدث عن هيئة مكافحة الفساد، باعتبارها ليس قضية شغلية، الجواب كان موجود في التقرير، ولكن اليوم ونحن في لجنة تطوير الإدارة وتنظيمها والحوكمة ومكافحة الفساد وبالرغم من مكافحة الفساد لاحظت كم المطالب التي كانت موجودة. هل كان لدينا الإطار الكافي في رئاسة الحكومة أو في الحكومة لتناول هذه الوضعيات؟ إذن لقد أعلنا أو صرحنا أكثر من 100 مختص في هذا الجانب، في مستوى قانوني بعضهم دخل بمناظرات وغير ذلك وبقي الملف يراوح مكانه، بعض الناس ما زالت في قضاء ولم يتم حسمها، بعض المبلغين عن الفساد يعانون من الهرسلة ولم يتم تطوير هذا الهيكل، علقت مهام ما هو مستقبل إستراتيجية مكافحة الفساد، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم، فتحي المشرقي عن كتلة الأمانة والعمل، لديك أربع دقائق، تفضل.

السيد فتحي المشرقي

شكرا سيدي الرئيس ومرحبا بممثلي الحكومة وكافة الضيوف،

الفصل 111 من الدستور التونسي" تسهر الحكومة على تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية" ولعل أهم توجه واختيار لرئيس الجمهورية هو الدولة الاجتماعية، ويتجلى ذلك بتطبيق قانون تنظيم عقود الشغل ومنع المناولة المؤرخ في 21 ماي 2025 ولذلك سوف أتطرق لبعض وضعيات التشغيل الهش رغم صدور القانون سالف الذكر، لكن رئاسة الحكومة إلى اليوم لم تطبق ولم تنخرط عكس المؤسسات الخاصة التي كانت سباقة وأعطت المثال الحسن وسوف أذكر بعض الوضعيات، على سبيل الذكر لا الحصر التي تنتظر التسوية لسنوات:

أولا، وضعية أعوان آلية تشغيل الهش والخدمة المدنية التطوعية في القطاع العام، رغم وجود اتفاقية في 2014 بحضور أطراف حكومية تنص على إدماج كل من قضى سنتين متتاليتين في المؤسسات المذكورة ونلاحظ أن الدولة اضطلعت بدورها الاجتماعي وإيجاد الحلول مثلا للآلية عدد 16 والآلية 20 والحظائر والنواب وأعوان تعليم الكبار وغيرها من أصحاب الشهائد العليا الذين باشروا في القطاع العام، فالسؤال الموجه لرئاسة الحكومة لماذا لم تتم تسوية وضعية أعوان آلية التشغيل الهش والخدمة المدنية التطوعية في القطاع العام كبقية الوضعيات.

ثانيا، وضعية المبسطين العاملين مع الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والذين يباشرون مع وزارة التشغيل لديهم أكثر من 20 سنة ومطالبتهم بتسوية وضعيتهم في ظل قانون عدد 9 لسنة 2025، والملف موجود في أدراج القصبة.

ثالثا، وضعية عمال الإسمنت بنزرت وعمال الشركة التونسية لصناعات التكرير ببنزرت وعمال المناولة والأعوان المتعاقدين والعرضيين بالجماعات البلدية، خاصة بلدية بنزرت وماطر وغيرها وهم موزعون على كافة البلديات.

رابعا، كذلك ملف المتعاقدين بالأجر الأدنى المضمون لمختلف المهن في القطاعات الغير فلاحية بوزارة الشباب والرياضة وعددهم لا يتجاوز 255 عون متعاقد وطلبهم الوحيد التسوية المهنية بالتنظير أو

بالترسيب برتبة أو صنف حسب النص الترتيبي المتفق علية، مع العلم أن الأجر لا يتجاوز 451 دينار شهريا مع 48 ساعة عمل في الأسبوع وغيرها من الحالات العديدة، مطلبهم الوحيد تسوية وضعيتهم المهنية الهشة وتطبيق قانون منع المناولة.

السادة الحضور، فهل أصبحت رئاسة الحكومة معطلة وعائقا لتطبيق القانون؟ فتقريبا كل الوضعيات المذكورة وغيرها تنتظر في أدراج وفي أروقة رئاسة الحكومة لتطبيق القانون، لأن أغلب الوزارات راسلت رئاسة الحكومة في الوضعيات العالقة والخاصة بتطبيق قانون منع المناولة لكن مازلنا ننتظر إجابة رئاسة الحكومة، فلا يعقل أن المؤسسات الخاصة انخرطت في التسوية ورئاسة الحكومة تنتظر التنسيق والتشاور.

السادة الحضور، متى سيصدر الأمر الحكومي المتعلق بتنقيح النظام الأساسي لأعوان المركز الوطني للإعلامية؟ مع العلم أن الأمور الإدارية مستوفاة بوجود موافقة كل من وزارة التكنولوجيا والمالية ورئاسة الحكومة وذلك دعما وتشجيعا للكفاءات التي انفك تبذل مجهودات كبيرة في خدمة المرفق العمومي والدولة ومتى يتم إلحاق هذه المؤسسة برئاسة الحكومة مثل ما كان الأمر عند نشأتها؟ وذلك ضمانا للشفافية وللحياد وحماية الأمن الوطني للمعطيات وللمعلومات وتسريعا في إنجاز المشاريع الوطنية وأهمها رقمنة الإدارة وتطوير التطبيقات ذات العلاقة المباشرة بالحكومة وبالوظيفة العمومية.

السادة الحضور، إن أكبر مشكلة تعترض النواب ليلا نهار، بل أصبح شاغلهم الأول هو صيحة وفزعة المواطن مطالبا بالماء الصالح للشراب والتيار الكهربائي إذ أنه توجد أحياء كاملة بدون ماء صالح للشراب والتيار الكهربائي ولقد جاء الفصل 48 من دستور الجمهورية ليدستر الحق في الماء ونرجع للمنشور 2023 السيء الذكر الذي أصبح عائقا أمام المواطن، فلذا نحن ننتقل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد فتحي.

السيد فتحي المشرقي

ننتظر تنقيح أو إلغاء هذا المشروع لكي يسرع في طلبات المواطنين والمواطنات. شكرا لك على الإصلاح، شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم فتحي المشرقي، الكلمة الآن للنائب المحترم الأستاذ عبد السلام الدحماني عن كتلة لينتصر الشعب، ست دقائق، تفضل.

السيد عبد السلام الدحماني

بسم الله،

مرحبا بالجميع في مناقشة مهمة رئاسة الحكومة،

سأعرض بعض النقاط في إطار ممارسة دورنا من خارج ما يقال عن دورنا.

أولا، قبل ذلك يثير العمل الحكومي عديد التساؤلات، بل ويذهب إلى استنتاجات متعددة وسأعرض في هذه المداخلة بعض الأفكار:

أولا، في تعامل الوظيفة التنفيذية مع ملف أصحاب الشهائد العليا المعطلين على العمل، من الذين طالت بطالتهم والذي تحدث عنه السيد رئيس الجمهورية مرات عديدة، حيث تم تأويل الفصل 68 من الدستور والذي يتحدث على عرض مشاريع القوانين على أنظار مجلس نواب الشعب في فقرته التالية "ولمشاريع رئيس الجمهورية، أولوية النظر" تم تأويل أولوية النظر من قبل المختصين والمختصين جدا على أساس أنه يكفي أن تعلن الحكومة عن نيتها، تعلن عن نيتها تقديم مشروع ما حتى تكون لها أولوية النظر ومن ثمة يجب البقاء في حالة انتظار، تم تقديم المقترح، مقترح إحداث أحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم من قبل كتلة لينتصر الشعر وبعض النواب بتاريخ 28جويلية 2023 - بالله استمعوا إلينا قليلا لا بأس من ذلك فهذه تمثل فرصة على الأقل وإن كنتم لا تريدون الاستماع لنتوقف عن الكلام أفضل- في إطار الاستجابة لمبدأ النية لحين تقديم طلب استعجال النظر والشروع في مناقشته داخل اللجنة المختصة بعد جهد غير مسبوق، استدعت اللجنة الوزارات المعنية للاستئناس برأيها ولكنها امتنعت عن الحضور لمرات عديدة، نية الحكومة تدخلت مرة أخرى، حين تم دعوتها إلى حضور يوم دراسي وتعهدت بتقديم ملاحظاتها كتابيا في غضون الأيام القادمة ولم تقدم.

نية الحكومة تدخلت أيضا حتى في تحديد موعد الجلسة العامة لمناقشة مشروع هذا القانون، موعد 16 ديسمبر 2025 إذ كان بالإمكان عرض المشروع على أنظار الجلسة العامة قبل الشروع في مناقشة مشروع الميزانية والميزان الاقتصادي.

نية الحكومة، الذي جاء مباشرة في خطابها مازال غير مطمئن، - الخطاب هو الخطاب الذي تحدثت فيه رئيسة الحكومة- بل يبدو أنه ثمة نية للالتفاف على هذا المشروع وبالنتيجة، فإن ما تم وما يتم لا يمكن تنزيله إلا في معركة ربح الوقت.

النقطة الثانية في حوكمة العمل الحكومي: ما تعلق بالمواكب المهيبة التي ترافق تنقل المسؤولين وتعطل حركة المرور وتكلف الخزينة العامة للدولة أعباء مالية يمكن صرفها فيما ينفع الناس، يحتاج الأمر إلى قرار.

ما تعلق بتقليص عدد الوزارات وتخفيف العبء على المالية العمومية، إذ يبدو أنه لا فائدة من اتساع دائرة الوظيفة التنفيذية، طالما أنه لا منجزة لها والدليل أن مسائل تظل تنتظر تدخل رئيس الجمهورية لحلها، يحتاج الأمر إلى قرار.

- ما تعلق بالدواوين وبعض الإدارات العامة التي تضخم، أو التي تضخم جسم الوظيفة التنفيذية وتخنق روحها، يحتاج الأمر إلى قرار.

-الأكرية التي تثقل كاهل الميزانية، والحال أنه توجد بناءات مهملة على ذمة أملاك الدولة وأعتبر أنكم لا تعرفون عددها أموال طائلة تصرف على الأكرية، طبعا السادة المديرون العامون والوزراء يريدون مباشرة مهامهم في أماكن راقية وفي ظروفها مريحة جدا وكأن رئاسة الحكومة عاجزة عن البدء في مشروع بناء مدينة إدارية توجد فيها كل الوزارات يحتاج الأمر أيضا إلى قرار.

ثالثا، صراع النفوذ في الوزارات وضرب مبدأ العدالة: ماذا يسمى تعطيل مشروع في جهة معينة من قبل وزارة ما لصالح جهة أخرى وأنا أتحدث عن وزارة التكوين والتشغيل تدقيقا التي عطلت إنجاز مشروع مركز التكوين في اللوجستيك وصيانة المعدات الثقيلة في الزركين من معتمدية مارث ولاية قابس، صراع النفوذ داخل الوزارات يستغل تغير الوزراء وعدم الاستقرار الإداري ليخطط ويبرمج وسنقدم نماذج أثناء مناقشة المهام مع الوزارات.

رابعا، غياب روح الفريق في العمل الوزاري وانعزال الوزارات عن بعضها البعض وانعكاس ذلك على أدائها والأمثلة عديدة في الانتدابات في الإشكاليات، في الاستثمار وهو ما يعطل نجاعة الخدمات، ينبغي تخطي الحواجز وإزاحة الحدود.

خامسا، الرقمنة والطريق نحو محاصرة الفساد، ويبدو أنه لا وجود لإرادة حقيقية، لأن المستفيد من الفساد لا يمكن أن يضع السيف على الرقبة.

سادسا، مؤسسات الدولة: هل تعترف بمؤسسات الدولة؟ ورد في إجابة السيد وزير الاقتصاد والتخطيط عن سؤال تعلق بملف التلوث بولاية قابس أنه تم الانطلاق في تنفيذ إجراءات بخصوص التلوث وهي محل متابعة مستمرة من قبل رئيس الجمهورية، الذي هو في اتصال مباشر بالأهالي في قابس وبكفاءاتها والعمل جار لحل كل الإشكاليات.

وبقدر ما نثمن حرص السيد رئيس الجمهورية على الاهتمام بملف التلوث، نسجل النقاط التالية:

أن الاتصال المباشر بالأهالي في قابس لا يمكن إجرائيا إنجازه لكل الأهالي، بدليل أن جزء كبير من الأهالي ما زال يسأل عن هذا الملف ولم ولن يتوقف عن مطلبه بتفكيك الوحدات.

الاتصال المباشر، لماذا يستثني المجالس المحلية والجهوية والإقليم ومجلس نواب الشعب بغرفتيه...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك السيد عبد السلام.

السيد عبد السلام الدحماني

غريب حقا والأمر على ما هو عليه، ألا تعترف مؤسسات الدولة بمؤسسات الدولة، بل وتضعها خارج مشاغل جهاتها وأنهي قولي.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن بقي في القائمة السيد محمد بن حسين، سأطلب بكل لطف من جميع السيدات والسيد النواب الالتزام الوقت، ففي الحقيقة فقد ضغطنا الوقت لذلك لم أعد مستعد لأضيف أي ثانية سامحوني، "الله غالب" السيد عبد السلام لقد ضبط الوقت، لا، لا بتاتا.

إذن السيد محمد بن حسين، أطلب من السيدات ومن السادة النواب الآتي ذكركم الاستعداد إذن: السيد محمد بن حسين، غير موجود إذن السيد طارق الربعي، السيد محمد أمين الورغي، السيد محمد علي فنيرة، السيد علي بوزوية موجود، السيد رمزي الشتوي، السيد وليد حاجي، الأستاذة نورة الشبراك، السيد عصام البحري، أحمد بنور والسيد ياسين مامي.

إذن الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير موجود، إذن نمر مباشرة إلى السيد طارق الربعي، الكلمة للنائب المحترم طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، تسع دقائق السيد طارق.

السيد طارق الربعي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة طابت ليلتكم.

أريد أن أبدأ مداخلتي بمسألة جديدة متجددة ألا وهي التوقيت الإداري وهي مسألة في ظاهرها تقنية، لكن في جوهرها تتعلق بفاعلية الإدارة وجودة الخدمات الإدارية المقدمة للمواطن وبمدى قدرتنا على التوفيق بين المردودية الاقتصادية والظروف الاجتماعية للموظفين.

فمنذ سنوات خلت وبمقتضى القانون الأساسي عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 والمتعلق بالنظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، يرزح الموظف العمومي تحت طائلة التوقيت المقيت، نظام الحصتين. على فكرة، تونس من الدول القلائل التي ما زالت تستعمل هذا النظام حصة صباحية وحصة مسائية، هذا النظام نظام الحصتين أصبح غير ملائم للتحولات الاقتصادية والاجتماعية وأصبح في حد ذاته مشكلا إذ تتسم الحصة المسائية على سبيل الذكر بضعف المردودية بسبب العوامل المناخية وضعف إقبال المواطنين على الإدارة خلال هاته الحصة وإهدار للطاقة.

أنا موظف عمومي على فكرة قبل أن ألتحق بمجلس النواب وخاصة أثناء فصل الأمطار وفي الحرارة لاحظت الاستعمال المفرط للنور الكهربائي والتسخين والتبريد وأجهزة الكمبيوتر التي تبقى تشتغل لساعات وهذا يؤثر حتى على فاعليتها نحن نريد التخفيف من العجز الطاقي لكننا في ظل التوقيت الطويل نستهلك الكثير من الطاقة.

أما البعد الاجتماعي والإنساني لمراجعة التوقيت الإداري فهو يرتبط بارتهان الموظف العمومي بعدد ساعات مرهقة تحرمه من حقه في العيش الكريم وتربية أبنائه والاعتناء بعائلته وحمايتها من الآفات الاجتماعية التي نراها اليوم مثل الالتصاق بوسائل التواصل الاجتماعي وغيرها، كلنا لدينا أطفال ونلاحظ تفشي آفة المخدرات الموظف العمومي حين تكون له حصة واحدة يمكنه ممارسة هواياته في الرياضة أو الموسيقى ويمكنه الاندماج في المجتمع والمساهمة في الجمعيات لهذا التوقيت مزايا عديدة.

وعليه نطالب الجميع بمراجعة التوقيت الإداري الذي لم نجد له أي أثر في مناقشة مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026، رغم قيام مصالحكم باستشارات وطنية لتقييم التوقيت الإداري ولم نر نتائجها إلى حد هذه الساعة، اعتماد نظام الحصة الواحدة الذي له مزايا ومحاسن عدة منها تخفيف حركة المرور تعرفون جميعا تأثيرها على صحة الإنسان حيث تسبب أمراضا عديدة مثل السكري وارتفاع الضغط وغيرها وما تخلقه من توتر وانفعال.

كذلك نطالب باعتماد إدماج العمل عن بعد "télétravail" في بعض المهام الإدارية القابلة للرقمنة وهي خدمة متاحة إلكترونيا على مدار الساعة 24/24.

ومن هذا المنبر نطالب بالإسراع في الإعلان عن نتائج الاستشارة الوطنية حول التوقيت الإداري وتعزيز الاعتماد على الرقمنة في الخدمات الإدارية وتحفيز الموظفين العموميين عبر بعض الآليات مثل ربط الترقية والتدرج والمنح والحوافز بالكفاءة والأداء والمردودية والتكوين المستمر وتشجيع التعليم عن بعد للموظفين.

كذلك نطالب بتقليص الفوارق في المرتبات بين الوظيفة العمومية والقطاع العام، فمن غير المعقول أن يشتغل أشخاص في نفس الخطة ونفس التوقيت ولا يتحصلون على نفس المرتب.

ونطالب بإلغاء أو حتى التخفيض في عدد الموافقات المسبقة للاستثناء بالعمل بعد سن التقاعد والإبقاء فقط على الإطارات التي يصعب حقا تعويضها وذلك لتحفيز الشباب، خاصة أننا نعرف أن الأنظمة الأساسية بعدة قطاعات مغلقة ولا تتيح آفاقا للترقية ونبقي على أصحاب القيمة العلمية الكبيرة مثل الأساتذة الجامعيين والعسكريين وغيرهم في قائمة حصرية.

مقابل ذلك وجب فتح أبواب الإلحاق أمام الموظفين مع توفير السلاسة والسهولة إذ أن العديد من الأشخاص يرغبون في الإلحاق، لكن توجد صعوبة وعدم موافقة من طرف مصالح رئاسة الحكومة،

كما نطالب بتعزيز منظومة التعاون الفني، ومن هذه الناحية نحييكم على سرعة الاستجابة للملفات خاصة تلك المتعلقة بالشركات الدولية الكبرى التي تفتح آفاقا للموظفين التونسيين.

كما نطالب بالإسراع بإصدار القوانين الأساسية لعدة قطاعات على غرار الأسلاك الجديدة مثل: الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتوجات الغذائية التابعة لوزارة الصحة، القانون الأساسي لسلك المراقبة الاقتصادية بوزارة التجارة، القانون الأساسي للعمد، القانون الأساسي للإذاعة التونسية والقانون الأساسي للتلفزة التونسية، وكما قالت زميلتي بأنها كانت تشتغل سابقا بقانون أساسي موحد قبل أن تنفصل المؤسستان عن بعضهما.

ضرورة القضاء على التشغيل الهش في صلب رئاسة الحكومة وذلك امتثالا للقانون عدد 9 لسنة 2025، المنظم لعقود الشغل ومنع المناولة، إذ توجد عدة مؤسسات تابعة لرئاسة الحكومة على غرار التلفزة التونسية التي يوجد بها العديد من الإشكاليات حيث يعمل الكثيرون بعقود هشة محددة المدة ومن هذا المنبر نحيي هؤلاء الذين يسهرون معنا إلى حدود الساعة الخامسة صباحا، وهم مشكورين، لكن مسألة العقود الهشة أخلاقيا لا تستقيم داخل رئاسة الحكومة التي هي مسؤولة عن الرقابة الإدارية وهي التي تراقب الإدارات والوزارات الأخرى لضمان حسن تطبيق القانون.

كما توجد عدة قطاعات أخرى بأسلوب برقي، مثلا الوكالة الوطنية لحماية التراث التابعة لوزارة الثقافة، مراكز التوازن الأسري التابعة لوزارة الأسرة والمرأة.

إضافة إلى ذلك ضرورة مراجعة القانون الخاص بالتقاعد، نأمل أن يرى النور في أقرب الآجال، كذلك نطالب بمراجعة قيمة المنحة المرصودة للمهمات بالخارج، فأنتم تعلمون جيدا أنها لا تزال في حدود 200 دينار (60 دولارا)، وهي لا تفي بالحاجة ولا تمكن الإنسان من تمثيل تونس أحسن تمثيل.

كما نطالب بتحفيز الموظفين عبر الترفيع في ميزانيات الوداديات والتعاونيات لتحسين الخدمات المسدات من قبلها، وعلى ذكر المنح، لاحظنا تعطيل إسناد المنحة المرصودة لتعاونية موظفي الدولة والاتحاد الوطني للمرأة التونسية.

كما لاحظنا تعطيلا لمهام التشريع التي هي بالأساس صلب رئاسة الحكومة، ومن ذلك تعطيل قانون الوظيفة العمومية، مجلة الصرف، مجلة الاستثمار، مجلة المياه، مجلة الأملاك الوطنية.

أين وصل موضوع إلغاء الرخص وتعويضها بكراسات الشروط لدفع الاستثمار؟ أين وصل قانون الجمعيات الذي أحدث تعطيلا كبيرا؟ وقد وصلتنا عدة تشكيات من جمعيات طالبت بتمكينها من التراخيص لكن طال الظرف الزمني على غرار الجمعية الدولية للبحث السريري في الصيام مقرها المستشفى الجامعي فطومة بورقيبة بالمنستير حيث وقع إيداع المطلب بتاريخ 4 أكتوبر 2024، وإلى حد الآن لم تتلق الجواب.

أين وصل الأمر المنظم للصفقات العمومية؟ الذي يعود لسنة 2014 وقد أصبح معطلا للاستثمار وكذلك أين وصل تحديث منظومة الشراء العمومي على الخط "TUNEPS"؟ على سبيل المثال نحن في حي التضامن طلب العروض سبع مرات وكان غير مثمرا وأردنا المرور إلى التفاوض المباشر، لكن مراقبة المصاريف رفضت ذلك، لذلك نرجو مراجعة القانون المنظم للسجل الوطني للمؤسسات " RNE"...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد طارق. الكلمة الآن للنائب المحترم محمد بن حسين غير منتمي، له ثمان دقائق تفضل.

السيد محمد بن حسين

شكرا السيد الرئيس،

التحية والاحترام لكافة الحضور الكرام.

بداية، سأبدأ بالإجابة عن بعض التساؤلات التي طرحها أبناء شعبنا في الأيام الأخيرة، الكثير من أبناء شعبنا يتساءل اليوم: ماذا يحدث تحت قبة مجلس نواب الشعب؟ والكثير يقوم بمقارنات ما بين برلمان 7 نوفمبر والبرلمان السابق والبرلمان الحالي، الإجابة وبكل وضوح: هذا البرلمان برلمان ما بعد 25 جويلية لا يشبه البرلمانات السابقة، والإجابة واضحة: نواب الشعب الموجودين تحت قبة هذا البرلمان لا يشبهون في شيء البرلمانات السابقة نحن في تجربة سياسية جديدة نواب الشعب الموجودين اليوم هم نواب شعب ونواب عن جهاتهم ولأول مرة في تاريخ تونس نجد نوابا لجهات لم يقع تمثيلها ولم يكن صوتها مسموعا في السابق.

اختلفنا، نعم نقر بوجود بعض الاختلافات تحت قبة مجلس نواب الشعب، لكن الذي نؤكده لكل أبناء شعبنا هو أن اختلافاتنا من المستحيل أن تكون بناء على مصالح شخصية ومن المستحيل أن يكون في هذا المجلس نوع من المعارك الإيديولوجية خياراتنا واضحة وهي الخيارات الكبرى للدولة التي وضعها الأستاذ الرئيس قيس سعيد.

المعركة اليوم وبكل وضوح هي معركة اقتصادية واجتماعية وهذا ما نادى به كل أبناء شعبنا وخاصة شبابه يوم 17 ديسمبر وكذلك يوم 25 جويلية، المواطنين الذين خرجوا إلى الشارع كانت طلباتهم واضحة،" شغل حرية كرامة وطنية"، للأسف الشديد كل السياسيين الذين تواجدوا عبر المراحل السابقة لم يتوقفوا عند تلك اللحظة.

فعلى الأقل ما نؤكده نحن كنواب شعب أو السلطة الموجودة أو الوظائف الموجودة اليوم جميعها في خدمة الشعب والسيادة الوحيدة اليوم هي للشعب التونسي والوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية تشتغل لدى صاحب السيادة وتشتغل لتحقيق طلباته وطلباته واضحة. إذن هذا قوس أغلقه، وإن شاء الله تكون الرسالة واضحة للجميع وللمتابعين.

نأتي الآن في علاقة برئاسة الحكومة، رئاسة الحكومة التي هي بمثابة المحرّك للوظيفة التنفيذية، كل شيء يمر عبرها، المشاريع المعطلة تمر عبر رئاسة الحكومة كل مشاريع الوزارات تمر عبر رئاسة الحكومة، دعونا هنا نسأل: ما الذي يحدث داخل رئاسة الحكومة؟

في الحقيقة هناك تعطيل كبير وهناك مشاريع كثيرة معطلة وهناك مشاريع قوانين عندما نسئل عنها يخبروننا بأنها معطلة في رئاسة الحكومة، خلال مناقشاتنا للمهمات مع السادة الوزراء كل مشروع نسأل عنه يخبرونا أنه في رئاسة الحكومة وأنهم في انتظار مناقشته وكذا، ما هو المشكل؟ يجب إخبارنا اليوم عن هذه الإشكاليات؟ وكيف يمكننا مساعدتكم؟ إن كانت تنقصكم الاعتمادات فسنوفرها لكم، إن كانت تنقصكم الموارد البشرية فسنطالب وزارة المالية بذلك ونضيف اعتمادات في قانون المالية يجب إخبارنا بالإشكاليات التي لديكم حتى نفهم.

قانون الهياكل الرياضية، أعتقد أنها لدى رئاسة الحكومة، القطاع الرياضي يعاني من إشكاليات كبيرة وكلما تساءلنا عن هذا القانون

يبلغوننا أنه لدى رئاسة الحكومة، ولكنه لم يصل إلى مجلس نواب الشعب إلى يوم الناس هذا، كذلك مجلة الصرف، مجلة المياه، الرقمنة وما أدراك ما الرقمنة، اليوم وزاراتنا مفككة وكل وزارة كأنها دولة وحده فمن غير المعقول ومن غير المقبول أن نواصل بهذه الطريقة،

حتى أنه من الصعب اليوم إخراج جثة من المستشفى وكما يقول المثل "لم ينج لا الأحياء ولا الأموات" لكي نتمكن من إخراج شخص توفته المنية في المستشفى يجب عليك الذهاب إلى البلدية أولا لتسجل أنه توفي، ثم تذهب إلى المعتمدية لأخذ إذن لنقل الجثة ثم تعود إلى المستشفى الذي توفى فيه لتؤكد لهم أنه توفي نحن لا نتحدث عن إجراءات معقدة، بل عن أمور بسيطة ونحن لدينا من الكفاءات تقوم بصنع التاريخ في الخارج لدينا مهندسين في الإعلامية يبنون حضارات في الخارج هل سنتركهم يبنون حضارات أخرى وبلادنا تعيش في هذه الوضعية، الأطباء التونسيين متواجدين في كامل المستشفيات بالعالم ألم نفكر اليوم كيف يمكننا أن نحافظ على بقائهم في تونس، هذه مأساة كبيرة.

المشاريع المعطلة وما أدراك ما المشاريع المعطلة، في كل مرة يقع إبلاغنا في الجهات أن رئاسة الحكومة تراسل للتسريع في إنجاز المشاريع المعطلة، على الأقل في جهة المهدية لدينا مشروعان اعتبرتهما سيادتكم من المشاريع المعطلة، مشروع المسبح البلدي بالمهدية وسأقول لكم بكل وضوح وقد عبرت عن ذلك في كل مناسبة أن هذه المشاريع برمجت في السابق بضغط سياسي وكلنا مقرين كيف كانت تبرمج المشاريع في السابق

الجميع يعلم أنه كان هناك فساد وأن المشاريع كانت تبرمج لصالح جهات معينة وأن هناك تمييز وكذا وخيارات تنموية خاطئة لو كان الوضع جيدا لما كنا هنا لقد هذه المشاريع برمجت خطأ،

واليوم في تقديرنا كنخب سياسية نمثل جهاتها، نقول لكم أن قيمة 12 مليار التي خصصت لإحداث مسبح بلدي بالمهدية هناك خيارات أهم من ذلك والتي تتمثل في إنجاز ملعب حي في كل عمادة من عمادات الولاية أفضل من مسبح واحد بـ 12 مليار، وبذلك يقع حل مشكلة كبيرة، اليوم في منطقة الحسينات قام المواطنين ببناء ملعب حي، ولكن بقيت المشكلة التي تواجههم هي تعشيبه ونحن نأتي لنقول لهم سنبني مسبحا بلديا؟ والله هذا لا يستقيم.

المواطنون اليوم يطالبون بالتغيير من غير المعقول أن نواصل في إنجاز المشاريع القديمة، صحيح أن المشروع قديم ووقعت برمجته مجددا ولكن هناك رسالة واضحة وتغيير على مستوى التفكير وهناك طرح جديد يجب ملاحظته على مستوى الجهات بحيث أن الاعتمادات المخصصة لإحداث مسبح بلدي بولاية المهدية التي تقدر بـ 12 مليارا طالبوا بإنجاز مسبح في كل ولاية وذلك نتاج لرؤية وتصور جديد، وسأقوم الآن بتقييم المسابح التي أنجزت على الأقل من خلال البحث الذي قمت به المسابح الموجودة بباجة وبالمنزه أغلبها معطلة ولم تخصص لها اعتمادات لصيانتها، وكلما خصص لها ذلك يقع صرفها وهذا يعتبر فسادا وإذا كنا سنواصل في ذلك فهذا في اعتقادي خطأ كبير.

كذلك مشروع مضاعفة خط السكة الحديدية المكنين-المهدية، اسم المهدية أضيف إليها كذبا وبهتانا هذا لا يخدم المهدية ومستحقاتها واضحة وصريحة وطرحناها في أكثر من مناسبة نحن طالبون مد خط السكة في اتجاه ملولش والجم عن طريق قصور الساف والبرادعة وسيدي علوان وكذا لأن الشريط الساحلي الوحيد الذي يعيش أزمة كبيرة في النقل هي ولاية المهدية، للأسف لم نأخذ حضنا لا في الفترة الأوى ولا في الفترة الثانية ولا حتى الآن يسمونها ولاية ساحلية ولكن بالإحصائيات والأرقام وكل الأرقام لديكم فإنها تعد منطقة داخلية بامتياز بها امتداد ريفي كبير ومشكلة كبيرة في النقل وفي الصحة،

وبالنسبة إلى المشاريع القديمة عندما يكون هناك تغيير سياسي وأناس جديد، يجب ألا نواصل في نفس الأخطاء القديمة وإلا سيصبح عبثا هناك أفكار جديدة وهناك طرح جديد دعونا نجلس مع بعضنا البعض ونتحاور وسيكون لذلك أثر إيجابي كبير على المواطن وسيشعر بالتغيير السياسي على أرض الواقع...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد. أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم محمد أمين الورغي، له سبع دقائق تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بالسيد مدير الديوان والإطارات المرافقة له.

استنادا إلى ما جاء بوثيقة الميزان تتولى مهمة رئاسة الحكومة تنفيذ السياسات العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية، بما يضمن السير العادي للمرفق العمومي وتسيير دواليب الإدارة طبقا لمقتضيات الدستور وهنا نتحدث عن الفصل 111 من دستور 25 جويلية 2022، وهنا أتساءل: ما هو المنجز المتعلق بالحكومة في سنة 2025 على المستوى الهيكلي وعلى المستوى التشريعي وعلى مستوى متابعة المشاريع المعطلة وعلى مستوى رفع نسق الإنجاز؟

في الحقيقة عديدة هي جلسات الحكومة، لكن القرارات، السيد مدير الديوان، مجرد قرارات "فيسبوكية"، لا أثر ملموس لها على المواطن شاهدت عديد من المجالس الوزارية ومنها المجلس الوزاري المتعلق بالوضع البيئي في البلاد لم يطبق إلى اليوم أي إجراء في هذا الملف ثم رأينا الكارثة التي حصلت في قابس، أنتم لديكم نظرة استشرافية للوضع البيئي وتعرفون مشاكل البيئة وكان من المفروض رفع نسق الإنجاز في علاقة بالنصوص والإجراءات المعلن عنها لكن لم يحصل أي شيء.

نتحدث عن الاقتصاد الموازي ونتحدث عن بعض المشاكل في بعض القطاعات، لكن المواطن لم ير شيئا ملموسا تم إنجازه في علاقة بالمواضيع المطروحة.

نقطة أخرى: من يحدد الأولويات؟ بعض المجالس الوزارية تعقد في غير وقتها، وبالتالي نحن اليوم في تركيبة جديدة للوظائف: وظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية ووظيفة قضائية، الوظيفة التشريعية اليوم بغرفتين في البرلمان وهناك مجالس محلية وأقاليم تم توزيعها على مستوى الخارطة الجديدة للدولة التونسية وكان من المفروض أن يتم تحديد الأولويات بالتشاور مع الغرف.

نأتي الآن إلى ما ذكره السيد رئيس الهيئة العامة للوظيفة العمومية حول تعزيز نجاعة العمل الحكومي وهنا أتساءل: هل بالتركيبة الحالية، وأنا لا أتحدث عن أسماء، بل عن حقائب وزارية، هل بالتركيبة الحالية يمكن تحقيق النجاعة الحكومية التي لم نحققها بالتركيبة نفسها منذ ست سنوات؟

لدينا اليوم 24 وزارة في تونس وأعتقد أن هناك دولا اقتصادها أكبر من اقتصادنا بخمسة وأربعين مرة ومع ذلك لديها 15 حقيبة وزارية فقط، بعض الوزارات لا تقدم أي خدمة للتونسيين وقد آن الأوان للاستغناء عنها ودمجها مع إعادة هيكلة المؤسسات التي تحت إشرافها.

نأتي إلى نقطة أخرى: التسريع في إنجاز المشاريع العمومية والأفضلية الوطنية. في الحقيقة نريد معرفة ماهي المشاريع العمومية التي تم تناولها صلب اللجنة وتم التسريع فيها وتم إنجازها وحلت مشاكلها؟ وما هي المشاريع التي ما زلتم بصدد النظر فيها؟ وما مستوى الإشكاليات: هل هي على مستوى قانون الصفقات العمومية؟ الذي نطالبكم اليوم بتنقيحه وتقريبا في الوضعية الحالية في صلب اللجان كل الوزراء تشكو من قانون الصفقات العمومية فقد آن الأوان للنظر في هذا النص.

منظومة صرف المال العام، نحن نتحدث اليوم عن سياسة التقشف لكن منظومة صرف المال العام بقيت كما هي ولم تتغير منذ سنوات، ونحن نتحدث اليوم عن سياسة التقشف ومن الأفضل في سياق التقشف أن نضع كل دينار في مكانه الصحيح.

نصل إلى تحديث الإدارة والوظيفة العمومية، من خلال تحديث آليات التصرف في الموارد البشرية وإعادة تنظيم مناهج العمل بالإدارة. وهنا أتسائل: متى سيتم تنقيح قانون الوظيفة العمومية؟ ثم هناك مسألة نظام الحصة الواحدة بالنسبة للأمهات العاملات في الوظيفة العمومية أو حتى في القطاع الخاص، لقد آن الأوان لهاته الأمهات اللواتي عملن طيلة 20 أو 30 سنة دون أن يتسنى لهن رؤية أطفالهن كما يجب فيكبر أبناؤهن دون أن يعشن معهم بشكل طبيعي، فمن المفروض أن تكون هناك لفتة للنساء التونسيات العاملات في الوظيفة العمومية أو في القطاع الخاص ونحدث نظاما جديدا في قانون الوظيفة العمومية.

وفي ما يخص المحافظة على الذاكرة الوطنية، لم أفهم معنى تركيز مركز التوثيق أما بالنسبة لمؤسسة الأرشيف فأنا أعرف ذلك، مكافحة الإرهاب والجريمة بقي هو نفسه، لكن الأهم في علاقة بحوكمة تحديث الإدارة هو تحويلها من أداة للاستهلاك إلى أداة منتجة، وهذا يجب أن يكون بنسق ملموس يشعر به المواطن.

نحن نتحدث عن تحديث الإدارة بينما ما زلت إلى اليوم أذهب إلى البلدية لإجراء "الإمضاء" نتحدث عن تحديث الإدارة في حين أنني لا زلت أذهب إلى البلدية لاستخراج مضمون حتى إن تمكنت من استخراجه بالأنترنت فإنك مجبر على أخذه إلى البلدية لوضع الطابع الخاص بها إما أنه غير معترف به هذه هي النظرة التي يستوجب التمشي فيها.

نقطة أخرى تتمثل في حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية: إلى حد اليوم لم نر أي خارطة طريق في علاقة بهذا الملف، نحن نصرف على مؤسسات ومنشآت عمومية مفلسة لا تقدم أيّ خدمة للتونسيين وعلى حساب قطاعات الصحة والتعليم والنقل، والمفروض أن توظف الأموال التي تصرف على هذه المنشآت في مجالات أولى.

السيد رئيس الجمهورية أكد أنه لا مجال للتفويت أو التفريط في هذه المنشآت وهذا قرار نحترمه، لكن متى سنجد الصيغة الملائمة لدمج هذه المؤسسات أو إصلاحها هيكليا لكي لا تستنزف المالية العمومية؟ لكي تكون أداة للتنمية لا للاستهلاك.

نصل إلى مخططات المشروع التنموي وهنا أتوجه لرئاسة الحكومة بسؤال مهم جدا: نحن اليوم تقريبا بعد بضعة أشهر من المصادقة على الميزانية، سنستقبل المخطط التنموي 2026–2030 وهنا يجب على رئاسة الحكومة أن تجيبنا كيف اختارت وزارة الاقتصاد والتخطيط هذه المشاريع؟ فلا يجوز المضي في مشاريع جديدة ما لم تكن مبنية على الجدوى الاقتصادية والمردودية وما الذي ستحققه هذه المشاريع للشعب التونسي وعلى أي أساس تم اختيارها؟ وما هي المناطق التي ستنجز فيها؟ يجب أن تكون مبنية على مؤشر التنمية، لأن هناك معتمديات فقيرة ومعتمديات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد أمين بإمكانك أن تواصل فكرتك فقط.

السيد محمد أمين مباركي

كما ذكرت وبعجالة يجب أن تكون مبنية على مؤشر التنمية.

نقطة أخرى وهي الهيئة الوطنية للمعطيات الشخصية، متى سيتم تكليف الهيئة رسميا لتعيين هيئة جديدة لأنهم يطلبون تلك الوثائق من المشتركين في الصفقات العمومية منها قطاع التأمين وبعض القطاعات الأخرى؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا محمد أمين. الكلمة النائب محترم محمد علي فنيرة عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق تفضل.

السيد محمد علي فنيرة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بممثلي رئاسة الحكومة.

أستغل تواجدكم اليوم ليس للحديث في المهمة فحسب، بل لأن تواجدكم اليوم مهم باعتباركم القاطرة التي تجر بقية الوزراء، ومعنى القاطرة أي أنكم المحرك الذي يحرك الحكومة بأكملها بوزرائها، ومن هنا أنطلق للحديث عن مستشفى قرمبيالية.

منذ أن تسلمت مهامي وكان من أوكد أولوياتي أن يكون لقرمبالية مستشفى جهوي، عامان ونصف وأنا من وزارة إلى وزارة ومن مكان إلى آخر اليوم هذا الملف، ملف مستشفى قرمبالية ما زلنا إلى غاية اليوم لم نتملك الأرض قرابة عشر مراسلات أرسلت إلى وزارة أملاك الدولة وتعود إلى وزارة الفلاحة ومن وزارة الفلاحة يقع إرجاعها إلى وزارة أملاك الدولة ثم تعيدها وزارة أملاك الدولة إلى وزارة الفلاحة، خمس زيارات وكل جهة تزور من ناحيتها عشرون مراسلة كلها لم يقع أخذها بعين الاعتبار وكلها تعطيل للمصلحة العمومية ولمصلحة المواطن وللمشاريع العمومية، إلى متى يتواصل هذا الوضع في باعتباركم القاطرة؟

سألنا البلدية، فأجابت وأيضا وزارة الصحة فعادوا لزيارتها مرة ثانية نحن لا نطلب شيئا وزارة الصحة أصدرت مكتوبين بعد موافقة جميع الأطراف وفي ظل العشرين مراسلة تلقينا الرد بالموافقة وزارتي الفلاحة أملاك الدولة فطلبت وزارة الصحة من وزارة الفلاحة بتغيير الصبغة ومن وزارة أملاك الدولية بإعطائها الملكية ولا أحد قادر على القيام بهذا الإجراء إلى حد الآن وبدأنا في مراسلات جديدة لأن وزارة أملاك الدولة تطالب بتغيير الصبغة ووزارة الفلاحة تطالب بالملكية، هل يعقل هذا؟ مع وجود مرسوم رئيس الجمهورية عدد 69 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة إنجاز المشاريع العمومية؟

في 15 جويلية عقدت رئيسة الحكومة اجتماعا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية في قطاع الصحة ومع ذلك، لم يدرج مشروعنا في هذه الجلسة لأنه مازال يتلوى في المراسلات ولكننا لن نتخلى عن المستشفى الجهوي بقرمبالية وسنظل وراء هذا الملف إلى أن نتحصل على الأرض ونبني المستشفى، أحب من أحب وكره من كره في الوزارات وفي الإدارات وأحملكم المسؤولية، وكل وزير سيقف أمامي سأحمله مسؤولية تعطيل المشاريع العمومية التي تحتاجها الدولة التونسية نحن لم نقل أننا سنبني هرم بل مستشفى لمعالجة المرضى وتقريب الخدمات من المواطن، ماذا يحدث اليوم؟ هل أن تغيير صبغة قطع أرض تتطلب عامان ونصف، يا لخيبة المسعى، لكي لا أقول شيء آخر ستبقى المشاريع معطلة.

أخيرا شركة "FOPROLOS"ستقوم ببيع عمارة في المركز العمراني الشمالي في حين أن وزارة الاقتصاد تكتري وأيضا وزارة البيئة أيضا بينما هي تبيع أملاك الدولة هل يعقل هذا؟ كيف لشركة "FOPROLOS" أن تقوم بالبيع في حين أن وزارة البيئة ووزارة الاقتصاد يكتريان بالمليارات؟ سبحان الله.

لقد تطرق الزملاء إلى مسألة التشريعات فما الإشكال؟ كل إجابات الوزراء تبين أن هناك تعطيل في رئاسة الحكومة منذ سنوات عديد وهنا أتحدث عن خبز الألياف وعن عديد الأوامر والقرارات والقوانين والمجلات، لماذا كل هذا التعطيل؟ هل نساعدكم بالمال؟ هل نساعدكم بماذا؟ دعونا نصلح البلاد لكي تحل مشاكل المواطنين.

الزيادة في القطاع الخاص، رفعتموها من 2026 إلى 2028 هل لا يحق لهم الحصول على الزيادة في سنة 2025؟ هل هذا طبيعي؟ هذا هو الدور الاجتماعي للدولة بأن تحرموا الموظفين في القطاع الخاص من زيادة سنة 2025، أين العدالة الاجتماعية؟ هناك من لديه اتفاقيات ولم يتحصل على الزيادة وهناك من لا يملك اتفاقيات ولم يتحصل على الزيادة كل يوم يتصل بي العمال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد محمد علي، الكلمة الآن للنائب المحترم على بزوزية عن الخط الوطني السيادي، له ست دقائق تفضل

السيد علي بوزوزية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة.

حول ترسيم عدد من الأعوان الوقتيين بوزارة التربية السلك المشترك، حاولت أن أتحصل ألف مرة على السيد حاتم عيشاوية وأنا أصلا لا أعرف أين هو الآن ولم أتحصل عليه، تحصلت مرة واحدة على السيد محمد القاسمي.

الأعوان الوقتيين بوزارة التربية السلك المشترك هناك ما يقارب 18 شخصا وقع انتدابهم بين سنتي 2018 و2019 بصفة قانونية في رتبة متصرف صنف "أ2". هؤلاء تم انتدابهم بين 2018 و2019، لكن وقع اقتراح ترسيمهم في صنف أدنى أي يريدون ترسيمهم في صنف "أ3". مع العلم أن من بينهم متحصلين على شهادة دكتوراه وأيضا شهادة الماجستير على أي أساس سيقع إرجاعهم؟ بناء على أمر حكومي صادر بتاريخ 25 فيفري 2020، في حين أن انتدابهم تم في 2018 و2019 وهذا فيه ضرب لعدم رجعية القوانين.

في وزارات أخرى مثل وزارة الثقافة ووزارة البيئة، نفس هذه الوضعية وقع ترسيمهم دون أي إشكال وفي نفس أصنافهم، إذن لماذا هذا التعنت؟ وإلى أين سيؤدي هذا العناد؟ كيف يمكن إرجاع أعوان يحمل بعضهم شهادات عليا؟ ما معنى هذا؟ المفروض أن هذا الإجراء سيؤدي إلى نقصان في جراياتهم بما يقارب 200 دينار شهريا لمدة سبع سنوات، أي كأنهم أخذوا قرضا، هذه فرصة كي أوصل وضعية أعوان وقتيون بوزارة التربية السلك المشترك، فقط يتم التأشير على وضعيتهم التي تعتبر قانونية.

أما الملف الآخر لقد اتصل بي أصدقاء في علاقة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد هناك ما يقارب 100 موظف وهؤلاء ليسوا قطط من بينهم متزوجون وامرأتان توفيتا بالمرض الخبيث ومن بينهما أم تركت طفلا عمره عشر سنوات وهي تركض بين رئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية حتى يقع تسوية وضعيتها، كما أن من بينهم أكفاء وشرفاء واليوم يجدون أنفسهم في الشارع ينتظرون.

السيد وزير الشؤون الاجتماعية وعدهم بأوامر ترتيبية، فتوجهوا إلى رئاسة الحكومة يريدون مقابلة شخص ما من بينهم من أخذ قرضا ولم يتمكن من تسديد الأقساط حتى أنهم أصبحوا يرسلون إليهم العدول المنفذين هؤلاء ليسوا قطط، بل كانوا يعملون لسنوات واليوم أصبحوا عاطلين عن العمل غارقين في الديون ومن بينهم المتزوج وهناك من توفي وضعيتهم الاجتماعية صعبة رغم أنهم من أصحاب الشهائد العليا ومن بينهم مجموعة أعرفهم شخصيا من الشرفاء والأكفاء التي تحب البلاد وأعتقد أن هناك مستشار يدعى ماهر غديرة، وعدهم بتسوية وضعيتهم وهو يجري من مكان إلى مكان.

هناك مجموعة لإسناد الخدمات التي تحدث عنها السيد وزير الصحة، آخر مرة قاموا بوقفة احتجاجية أمام وزارة الصحة هذه المجموعة عددها ما يقارب 764 شخصا ومن بينهم من هو "Plâtrier" لا يمكن حتى إخراجه من المستشفى لأن الموظفين يعتمدون عليهم وهم يتقاضون 420 دينارا فقط وينتظرون أمرا ترتيبيا هناك العديد من الناس ينتظرون الأوامر الترتيبية والكثير يحلم بتسوية وضعيتهم ويتم انتدابهم في إطار مقاومة عقود العمل الهشة.

نحن نطالب القطاع الخاص بعدم إبرام عقود عمل هشة، بينما الدولة نفسها مثل ديوان الحبوب ما زالت تبرم عقود عمل لمدة سنة بوضع هش أي لا يتجاوز راتبه 400 دينار، الدولة التي تطالب القطاع الخاص بعدم إبرام عقود عمل هشة وعدم استغلال الناس واستعبادهم والاستهزاء بهم هي نفسها من تواصل تشغيلهم بعقود عمل هشة بطريقة مبتذلة جدا.

في الختام، أود أن أطرح سؤالا، منذ سنة 2011، ومنذ عهد بن علي، دائما الاحتجاجات والاعتصامات تقام أمام رئاسة الحكومة لأنها تعتبر وزارة سيادة فمن كان لديه مظلمة أو تسوية أو أي مشكلة في وزارته يذهب إلى رئاسة الحكومة هناك سؤال أريد الإجابة عنه بكل شجاعة نحن نرى أن كل أجهزة البلاد وأيضا ومؤسسات الدولة ضعيفة، ولكن السؤال: لماذا لا يقع اتخاذ أي إجراء إلا بعد تعليمات؟ ومن تستشيرون؟ لمن تعودون؟ هل هو بالقصر؟ أرجو الإجابة عن هذا السؤال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم رمزي الشتوي عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا السيد الرئيس.

مرحبا بإطارات مؤسسة رئاسة الحكومة.

مرحبا بالزميلات والزملاء.

كنت قد تقدمت يوم أمس بطلب رسمي لتحويل المركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي بتوزر إلى معهد وطني للفلاحة وأجدد اليوم هذا الطلب بنفس الإيمان بقيمته التنموية والاستراتيجية إن هذا المشروع لا يندرج في باب المطالب الجهوية فقط، بل هو جزء من رؤية وطنية تثمن خصوصية الفلاحة الواحية وتدعم التكوين في مجالات الفلاحة الذكية والتأقلم مع التغيرات المناخية.

توزر تملك من المقومات لتكون قطبا وطنيا للتكوين الفلاحي التطبيقي والارتقاء بالمركز الحالي إلى مستوى معهد وطني سيمثل نقلة نوعية في التشغيل وفي البحث والتجديد الزراعي وفي تثمين المنظومة الواحية ككل.

سيدي المكلف العام بمتابعة البرامج العمومية وتصنيف المشاريع، أود أن ألفت انتباهكم إلى مسألة تصنيف المشاريع المهيكلة خاصة تلك التي تحمل قيمة مالية هامة وتأثيرا مباشرا على محيطها فعندما يصنف مشروع مهيكل وطني دون مراعاة القدرة الفعلية للجهة المستفيدة تكون النتيجة فشل المشروع منذ بدايته مهما كانت النوايا طيبة، وهذا ما حصل في مشاريع سابقة مثل المستشفى الجهوي بنفطة والمسبح الأولمبي وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتوزر التي بقيت حبرا على ورق أو لم تبلغ أهدافها الحقيقية.

وهنا يأتي الدور المحوري لرئاسة الحكومة في التنسيق بين الوزارات وتوجيه لجنة تصنيف المشاريع نحو مقاربة واقعية ومنصفة تراعي خصوصيات الجهات وإمكانياتها فبقرار من رئاسة الحكومة يمكن تصحيح هذه المقاربة وضمان أن تصمم المشاريع وفق حاجيات الجهة لا وفق مقاييس مركزية.

ونأمل أن تتولى رئاسة الحكومة المتابعة الدقيقة لهذا المقترح، وأن تأخذ بعين الاعتبار التفاعل الكبير لأهالي توزر معه، لأن حجم هذا التفاعل يجعلنا نتابع وبصفة لصيقة كل مراحل إنجازه إلى أن يصبح واقعا يخدم الجهة والوطن.

السادة ممثلي رئاسة الحكومة،

أود في نقطة أخيرة أن أثمن المجهود المبذول في إرساء المنصة الرقمية لتسوية وضعية عمال الحظائر، لكن العديد من العمال يواجهون مشاكل في التسجيل أو تم نقلهم بعيدا عن مناطقهم برواتب ضعيفة ولهذا نطلب من جنابكم إيجاد حلول سريعة للنقل وكذلك أريد لفت انتباه جنابكم إلى وضعية العمال العرضيين بالبلديات الذين طال انتظارهم منح البلديات التراخيص اللازمة لإدماجهم رسميا مع العلم أن الشغورات متوفرة ومع التأكيد على المرافقة والمراقبة والشفافية وشكرا لكم على حسن الإصغاء والانتباه.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد رمزي. إذا أحيل الكلمة الآن للنائب المحترم وليد الحاجي عن كتلة الأحرار، له اثنتي عشرة دقيقة تفضل.

السيد وليد الحاجي

شكرا، تحية لكل الحضور.

ومرحبا بضيوفنا الكرام.

طبعا بعيدا عن أرقام مصالحكم وكل الأرقام التابعة للميزانية سأتحدث في نقطة أولى كنت قد راسلت سيادتكم ووزارة الفلاحة في شأن الشركة التعاونية للخدمات الفلاحية بحاجب العيون أو التي يطلق عليها "العيون"، هذه شركة تعاونية فيها خدمات فلاحية منها مجمع الحليب الذي كان في فترة من الفترات ينتج 25.000 لترا من الحليب يوميا.

راسلتكم تقريبا في شهر أفريل وتلقيت أسرع إجابة خلال ثلاث سنوات من وزارتكم ومن وزارة الفلاحة تقريبا كانت نفس الإجابة لأنه الجواب جهوي، هذا الملف أعتبره ملف فساد ليس من جهتكم أجبتموني أنه يوم 14 ماي ستعقد جلسة وعقدت الجلسة وكان شعارها: "هز يديك باش تخلص"، الفلاح لم يحصل على مستحقاته والعمال والسائقون أيضا لكي يقع دفع مستحقات الفلاح يجب عقد مجلس إدارة جديد.

كيف تتم تفاصيل الجلسة؟ السادة النواب والسادة الحضور، تقريبا 300 منخرط أو أكثر يبلغون 20 أو 30 أو لا أدري والناس الحاضرة ترفع أيديها، المعمول به في الجلسات العامة في المنظمات أو الجمعيات هو التثبت في قائمة حضور المنخرطين عند التصويت وكل منخرط لديه بطاقة الانخراط الخاصة به يستظهر بها عند التصويت، أما شعار "هز يدك باش تخلص"، والفلاح متعطش ولديه ديون كثير في الحليب وفي الأعلاف والدواء إلى غير ذلك.

وبحضور السلطة المحلية وبحضور ديوان تربية الماشية بالقيروان الذي أحمله المسؤولية بما فيها المندوبية الفلاحية بأكملها فيما يخص الوضع الذي وصلت إليه هذه الشركة، ما الذي حدث؟ بعد انعقاد الجلسة بتاريخ 14 ماي تم غلق المجمع هذه التعاونية تتلقى دعما ماليا من الدولة الدعم الخاص بالحليب 55 أو 105 مليم للتر الواحد وهذا غير معقول.

اليوم، هذا المجمع هذا مديون بما يقارب 3 مليارات، منهم السيد، اسمعوني جيدا لأنه كان هناك تضارب مصالح هل من المعقول أن رئيس مجلس الإدارة هو نفسه السيد المستثمر؟ لأن التعاونيات بالشكل الجديد شركات أهلية أدخلوا عليها المستثمرون، هو صاحب مصنع العلف وهو رئيس مجلس الإدارة بعد حصوله على أموال طائلة لسنوات تبين اليوم أنه يدين للمجمع بـ 2 مليارات.

حتى إذا أردنا إخراجه ومحاولة التوصل إلى طريقة أخرى لإعادة قطاع الحليب في حاجب العيون فإن معظم الفلاحين ماتت أبقارهم بسبب نوعية العلف وهناك من قام ببيع أبقاره لأنه لم يستطع المقاومة في هذا القطاع إذ أنه يبقى خمسة أو ثلاثة أو أربعة أشهر والفلاح مديون فيما يخص مسألة الحليب وهناك إشكاليات كبيرة كل هذا بمباركة ديوان تربية الماشية بالقيروان.

لقد طلبنا من سيادتكم ومن وزارة الفلاحة تعيين خبير عدلي محاسب، نريد توفير مراقبة لمنع إمكانية حدوث سرقات أو فساد، ولكي يتحمل مسؤوليته وإذا كانت الأمور قانونية سنطمئن جميعنا النواب وأنتم والشعب بأكمله.

ما هو الحل اليوم؟ هل أن الدولة ستضخ الأموال في هذا المجمع لكي يعمل مجددا؟ ما هو الحل؟ نحن لا نعلم، المعتمد على علم بذلك وأيضا السيد وزير الفلاحة ورئيسة الحكومة والعالم بأسره، هل تعلم هذه منشأة كانت تنتج 25.000 لتر من الحليب في منطقة حاجب العيون واليوم نعيش اليوم أزمة حليب.

كما أن بالقانون 25، فصل تطرق إلى مسألة الأبقار في جزء منه منحة، ولكن لم يطبق بعد، ولكن لا نعلم ربما هذه الإجراءات تنتظر أوامر ترتيبية أو ماذا الرجاء النظر في هذا الموضوع.

أنا مصر على التدقيق في الحسابات، لأن السيد خرج إلى العلن وذكر أنه لن يمسه أي شيء حتى أن محكمة لاهاي لن تستطيع اتخاذ أي إجراءات ضده، لأن رئيس مجلس الإدارة جديد غطى عن كل الحسابات السابقة وبالتالي فإن محكمة لاهاي لن تفعل له شيئا هذا ما ذكره دون أن أوجه أي اتهامات لأي شخص وإذا كانت لدي اتهامات فسأحتفظ بها لنفسي.

لكن اليوم ضاعت حقوق الموظفين الذين يعملون في المجمع، كما أحيطكم علما أن لديه بناية خاصة، لقد كان هذا المجمع ناجحا وكان يبيع لوازم الفلاحة فوقع غلقه لأغراض شخصية لأن هناك أناس مشرفون يعملون لديهم بالمغازات التابعة لهم والتي تقوم ببيع المواد الفلاحية لا يريدون أن يتم ذلك في إطار التعاضدية الفلاحية في إطار شركة تعاونية وهذا يعد شكلا من أشكال الفساد.

لقد دمروا هذا المجمع اليوم لأن لديهم مجمع خاص في مكان قريب وما تبقى من الحليب في حاجب العيون يقع صبه في ذلك المجمع دون أن أسميه، هناك عائلات تشردت وإلى حد اليوم بقي الفلاح يطالب بالحصول على مستحقاته شجار قائم بين من ومن؟ بين الفلاح المربي وبين الناقل الذي لديه الشاحنة خصام شديد حول من سيتحمل المسؤولية، الله أعلم هذا بالنسبة للموضوع الأول.

في إطار دفع التنمية، نحن نخاطبكم أنتم، لأنكم كما قال زميلي محمد علي فنيرة، أنتم القاطرة الأولى في البلاد، هناك منطقتين سقويتين بحاجب العيون، منطقة سقوية اسمها "رحيمة 2" بعمادة رحيمة، قامت الدولة بصرف أموالا طائلة سنة 2012 لحفر بئر عميقة بعمق 600 و700 مترا جاهزة تمت كهربتها ثم توقف المشروع منذ سنة 2012، على امتداد 65 أو 70 هكتارا تقريبا، عارضوا بعض المواطنين ولكن ليس لديهم الحق في ذلك وأي مواطن سيعارض خارج المنطقة السقوية فقد خالف القانون وبذلك سيقع سجنه تخيلوا لو أن المنطقة السقوية اشتغلت منذ سنة 2012 إلى اليوم ونحن في سنة 2025 وسنمر إلى سنة 2026، لبقي الـ 65 هكتارا في انتاج متواصل طيلة 13 أو 14 سنة كانت ستنتج العود الأحمر والزيتون والخضر والأرض صالحة للزراعة.

منطقة سقوية أخرى في إطار برنامج التنمية المندمجة بمنطقة السودان من عمادة السرجة كمنطقة نموذجية أحدثت فيها العديد من المشارع منها منطقة سقوية، وبعد أن ضغطنا عليهم لسنوات طويلة قاموا بإحداث الـ "groupe"، ثم توقفوا عن مد القنوات المائية بعد ذلك بدلا من مد القنوات وكهربتها لكي يسقي الفلاح الضعيف ويطور نفسه تركوه فمن يملك المال يمد القنوات بمفرده ويصل إلى حقله حتى وإن كانت على بعد 1كيلوترا أو 200 مترا أما الفلاح الضعيف فلا يقدر شراء "brigade terre" ومدها لـ 30 أو 40 أو 50 مترا لا يستطيع إيصالها إلا من خلال نقل صهاريج الماء بالدواب.

وقد وجهت مؤخرا سؤالا كتابيا لوزارة الفلاحة لكهربة هذه البئر ومد القنوات، بإمكانكم أن تسألوا عن منطقة السودان التي يوجد بها أيضا مستوصف معطل وتقدمت بطلب إلى السيد وزير الصحة لتوفير بناية جاهزة لأنها من أفقر المناطق الريفية في تونس حتى أنها اعتمدت نموذجا في إطار برنامج التنمية المندمجة.

في إطار الحق في التمتع بالماء الصالح للشراب، بإمكانك القدم بمطلب للحصول على عدادا ماء ودفع المال كاملا أو بالتقسيط لكن هناك مناطق داخل العمران ليست مرتبطة بقنوات المياه ولا نعلم إن كانت مسؤولية البلدية أو رئيس الحكومة أو رئاسة الجمهورية لا ندري على عاتق من تقع المسؤولية ولكن القانون يكفل له الحق في التمتع بالماء الصالح للشراب ولكن رغم ذلك عندما يطلب المواطن التمديد في شبكة الماء الصالح للشراب لا يسمح له القانون دفع المال بالتقسيط زد على ذلك فإن شركة " SONEDE" تفرض على المواطن دفع 4 أو 5 أو 10 آلاف دينار حسب التكلفة والدراسة بمفرده لماذا كل ذلك في حين أن القانون يسمح له بالحصول على العداد بالتقسيط رغم أنه سيتحمل كمواطن أو مجموعة مواطنين تكلفة ربط منازلهم بقنوات الماء الصالح للشراب ويطلب منه دفع المال كاملا.

كذلك بالنسبة إلى مسألة مديونية المجامع المائية، هناك جمعية في منطقة "مسيوت القطار العلى" ما يقارب 800 مليون، وهذه جمعية واحدة والبقية ما بين 70 و100 و120، من المسؤول؟ وأين المحاسب؟

كذلك بالنسبة إلى مسألة الربط العشوائي لقد طالبنا عديد المرات بمقاومته فقد خرب الشبكة بدرجة أولى وتسبب في عدم وصول الماء إلى بعض النقاط خاصة عندما تكون مرتفعة جغرافيا ولا ندري لماذا تخاف السلطة اليوم؟ هناك أشخاص يسرقون الماء على حساب مواطن فترتفع كلفة الكهرباء والسبب الأول في زيادة المديونية هي سرقة الماء والربط العشوائي خاصة أنه دائما يسقي الزيتون وهذا غير معقول.

هناك مركز تدريب مهني بمنطقة العلا تمت الموافقة على إحداثه من قبل وزارة التشغيل وقد وفر المجلس الجهوي الأرض ووزارة التشغيل قبلت شرائها وتم تقييمها لكن العقار غير مسجل، ونظرا لظروف منطقة العلا نرجو تسريع التسجيل مع المحكمة العقارية لكي لا تتطلب المسألة سنتين أو 3 سنوات كما أن وزارة التشغيل والتكوين في إطار رؤيتها لهذا المشروع فهي تقبل بإحداثه بالعلا وتعلمون جيدا وضع الجهة دون الدخول في التفاصيل.

هناك مشاكل عديدة في الطرقات والوقت لا يسمح بتعدادها مثلا العلا صفر منطقة سقوية لماذا؟ لا ندري نحن في الحاجب لدينا بعض المناطق السقوية وأطالب باستكمال منطقة رحيمة 2، ونطالب بإضافة مناطق سقوية، أما العلا فهي صفر منطقة سقوية، ما هي التنمية التي نقدمها للعلا فقط المسالك الفلاحية والوقت لا يسمح بتعدادها وقد قمت بتسجيل ما تبقى بالعلا وحاجب العيون ولكن بصفة عامة أعطونا التنمية في العلا وحاجب العيون وقد تطرقت خلال انعقاد الجلسة الصباحية مع رئاسة الجمهورية عن عدة مشاكل إدارية، إلى أين تذهبون بالنسبة لمسألة منطقة العلا وبمعتمدية حاجب العيون؟

نرجو منكم القيام ببرنامج خاص، نحن نخاطب السادة الوزراء، ونطلب منهم القيام بزيارات ميدانية لكي يتمكنوا من رؤية الحقيقة والاستماع إلى مشاغل المواطن مباشرة وليس من خلال النائب فإن منطقة العلا صفر خدمات إدارية ولن أتحدث عن الصفر فاصل....

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وليد. الكلمة الآن للنائبة المحترمة نورة الشبراك عن الكتلة الوطنية المستقلة، لها خمس دقائق.

السيدة نورة الشبراك

شكرا، سيدي الرئيس،

مرحبا بإطارات رئاسة الحكومة،

الحقيقة، بالرجوع إلى مهمة رئاسة الحكومة واستراتيجيتها، نرى أن الهدف الأسمى، يتمثل في عمل حكومي متناسق.

وانطلاقا من الطابع الأفقي لمهام رئاسة الحكومة، فإن الحرص على تنفيذ استراتيجيات كافة الوزارات والمهمات أيضا يكتسي أهمية بالغة. ولكن هنا وبصفتي نائبة وبعد وقوفي على عديد المشاغل التي تمس المواطن، سواء على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي، تبين لنا أن هناك العديد من الإشكاليات تتطلب حلولا مشتركة بين أكثر من وزارتين أو أكثر ولهذا لا بد أن ننقل إليكم بعض النماذج من هذه الإشكاليات ونتساءل: هل هناك آليات للتنسيق في هذا الإطار؟

اليوم، هناك وضعيات لمساكن التي تم إنجازها على أراضي الدولة (ملك الدولة الخاص) ولدينا مثال في قربة، في بوجريدة وكذلك في مناطق أخرى في الوطن القبلي. الحقيقة عندما راسلت وزارة أملاك الدولة، فهمت من الإجابة أن الأمر عدد 504 لسنة 2018، لا يمكن أن يحل المشكلة بأكملها وعلمنا أن هناك مجلس وزاري انعقد في 20 جانفي حول تثمين الرصيد العقاري تحت عنوان "دعم الاستثمار الاقتصادي للدولة الاجتماعية" والأمل في أن تصدر رئاسة الحكومة أمرا ينقح الأمر 504 حتى يتسنى حل هذه الإشكاليات.

نحن لا نشجع الاستيلاء على أراضي الدولة بطبيعة الحال، ولكن من بين هؤلاء الناس فئات ضعيفة، منهم من لا يستطيع الحصول على رخصة ماء وكهرباء باعتبار أن ذلك يعود أيضا إلى السلطة التقديرية للبلديات، وهي بدورها تنضوي تحت وزارة الداخلية.

وهنا نثير الإشكالية على أساس أن الحل لا يمكن أن يأتي من وزارة واحدة، فهناك الداخلية والفلاحة والشؤون الاجتماعية للقيام بالبحوث الاجتماعية، إلى متى ستظل هذه الفئات غير قادرة على الحصول على رخص؟ نعلم أن رخص الماء والكهرباء لا تتملك، ولكن ما حصل قد حصل، ونحن نريد حلا قانونيا، تحدثت مع بعض منهم وقلنا لهم إننا لا نشجع الاستيلاء، ولكن يجب أن نفكر معهم في حلول.

توجهت أيضا بمراسلة إلى وزارة الشؤون الخارجية، بخصوص وثائق الحالة المدنية التي تسدى لعمالنا بالخارج وتحيينها يتم على مراحل طويلة جدا وقد تتجاوز السنة.

في جانفي 2025 انعقدت جلسة بين وزارة تكنولوجيا الاتصال ووزارة الداخلية ووزارة الشؤون الخارجية، بهدف إيجاد حل لمضاعفة المنظومة الإلكترونية المعتمدة في هذا المجال، ووعدونا بأن الآجال التي كانت تتجاوز سنة أو سنتين قد تصبح في حدود 72 ساعة، نرجو أن يرى هذا المشروع النور في أقرب وقت، وهذا في إطار عمل مشترك بين أكثر من وزارة.

أيضا وزارة التجارة في استراتيجيتها، تتحدث عن رقمنة أسواق الجملة للخضر والغلال وهذا لا يمكن أن يتم عبر وزارة التجارة بمفردها، بل عن طريق البلديات باعتبارها المشرفة على الأسواق.

كذلك هذا تقاطع، نحن عملنا على هذا الملف وطلبنا من السيد وزير الداخلية دعوة البلديات لتخصيص اعتمادات وقد تم ذلك، لكن ما يزال الأمر في بدايات محتشمة وبخطى بطيئة جدا، مشروع رقمنة أسواق الجملة مشروع سيدر مداخيل ونأمل أن تسرع رئاسة الحكومة وتيرة إنجازه بالآليات التي تراها مناسبة.

كما نعلم أن رئاسة الحكومة، تشرف على الوظيفة العمومية، وما أدراك ما الوظيفة العمومية بما فيها من إجراءات ووضعيات للموظفين.

اليوم هناك عديد الأسلاك التي لا تمتلك قوانين أساسية خاصة، مثل أعوان البلديات وأعوان وإطارات الشؤون الدينية. وسأتحدث هنا قليلا عن التشغيل الهش، الذي عرضوه بعض الزملاء، في العديد من الوضعيات، مثل وضعيات العملة العرضيين في البلديات، الذين يعانون تماما مثل عمال الحضائر والاعتمادات المفوضة وغيرهم، هذا كله تشغيل هش في القطاع العمومي.

شكرا لكم، نعلم أن الوقت متأخر، والجميع متعب، ولن نطيل أكثر، وإن شاء الله في مناسبات أخرى نعود لنستكمل، ولكن اقتراحي، حتى أوجز، هو لماذا لا نعد دليل إجراءات نعمل عليه معا، في إطار إعداد دليل واضح لكل ما يتعلق بالإشكاليات التي تتداخل فيها أكثر من وزارتين أو ثلاثة؟ شكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للنائبة المحترمة نورة الشبراك، الكلمة الآن للنائب المحترم عصام البحري الجابري عن كتلة الأمانة والعمل، أربع دقائق، سيد عصام.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للإطارات الوطنية برئاسة الحكومة،

الحقيقة القانون وحده لا يكفي، ويحتاج إلى ضمير حي ليطبق، لأن العدالة لا تبنى فقط بالنصوص، بل بالنية الصادقة والإرادة الحقيقية والحق يمكن أن يتأخر، لكنه لا يموت وإذا مات صاحب الحق فعند الله تلتقي الخصوم.

مداخلتي ستهم عمال الحضائر 45-55 أولا، هاته الفئة التي نصرها السيد رئيس الجمهورية، ونصرها كذلك مجلس نواب الشعب في الفصل 50 من قانون المالية 2024، وكذلك تم رصد الاعتمادات في ميزانية 2025، وهذه الفئة تنتظر عامين، الأمر الترتيبي وهو حسب السيد وزير الشؤون الاجتماعية في إدارة البرمجة في رئاسة الحكومة، لكن أريد أن أتوجه للمكلف بهذا الملف في رئاسة الحكومة.

أصحاب الحق والذين ماتوا عند الله ستلتقي الخصوم وعليك أن تحترم سواء رئيس الجمهورية أو مجلس نواب الشعب، هذه اللجنة وإخراج الأمر وإن شاء الله نجد الإجابة الشافية للأمر لعمال الحضائر 45 - 55.

بصراحة هذا الملف طال انتظاره، لا نريد عند قيامنا في إطار الدور الاجتماعي أن يفصل هذا الملف، فهناك أشخاص يعملون ضد السياسة العامة للدولة.

بصراحة هناك عديد الإطارات أحترمهم في رئاسة الحكومة، لكن هناك أيضا من يريد زرع الألغام وتأجيج الأوضاع، وإن شاء الله يخرج هذا الأمر الخاص بعمال الحضائر، فهؤلاء الناس مساكين طال انتظارهم، إن شاء الله نجد الإجابة، متى بالضبط سيصدر.

عمال الشركة "OMV" فقد تم تشريد أربعين عائلة، بقانون عدد 9، بصراحة، لست أفهم، نريد الإجابة. يا أخي، يرمونكم الكرة بين الوزارات، وكل شيء عند رئاسة الحكومة، يا أخي أصدروا لهم منشورا ولا تلقوا إلينا أي شيء، فأصل ملفاتكم في وزاراتكم وكل شيء عند رئاسة الحكومة.

عمال"OMV" ومنهم من أخذ قروضا لمدة إحدى عشرة سنة وعشر سنوات وتشردوا بعد أن كانوا يعملون عملا عاديا، ثم جاء

القانون وهذا الملف هو ضرب للسيادة الوطنية وللمواطن التونسي، وإن شاء الله تنظر وزارة الطاقة فيه وإعطاء الحق لأصحابه، وترسيم هؤلاء، عمال المجمع الكيميائي وشركات الصيانة.

أتحدث بحق هؤلاء العمال، في رئاسة الحكومة، أتمموا لنا هذه ملفات المرشدين التطبيقيين لأعوان التأطير وغير المتعاقدين وهذه مناظرة لسنة 2021...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

ماهي الفكرة؟ السيد عصام؟ الفكرة أكملها من فضلك، شكرا.

السيد عصام البحري الجابري

الإطارات المنتدبون في البلديات المحدثة، مددوا لهم سنة أخرى لماذا؟ سووا لهم وضعياتهم وامنحوهم الترسيم رغم أنهم نجحوا في مناظرة وطنية، شأنهم شأن أعوان الجمعيات للقروض الصغرى الممولة من خزينة الدولة، وكذلك الإطارات المسجدية.

بصراحة، آن الأوان لرئاسة الحكومة أن توضح موقفها الحقيقي تجاه هذه الوزارات المعني وأن تسرع في إحالة ملفاتهم ونأمل أن يصدر الأمر الترتيبي في أقرب وقت. متى سيصدر الأمر لفائدة عمال "الحضائر" 45-55؟ وشركات عمال "OMV"؟ واسترجاع هيبة الدولة.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عصام، الكلمة الآن للنائب محترم أحمد بنور عن كتلة الأحرار، سبع دقائق.

السيد أحمد بنور

شكرا السيد الرئيس،

ومرحبا بالسادة الحضور،

بعد الاستماع إلى مداخلات الزملاء وما قدموه من صورة غير مطمئنة وقاتمة، وأود أن ألتمس بعض العذر من رئاسة الحكومة، إذ فهمت من كلامكم أنكم "صبابين الماء على الأيدي" نحن أمام " الاسم عالي والمربط خالي"، فإن لم تكن لديكم الصلاحيات الكافية، قولوا لنا حتى نلتمس لكم العذر. هل هناك تغول من قرطاج على حساب القصبة؟ لأنه نشاهد إطارات كفأة، لكن النتيجة قاتمة، مما يعني أنه يوجد الأيدي مكبلة.

وخاصة عندما نرى مراسلات، رئاسة الحكومة تتوسل إلى إحدى الوزارات لتنفيذ قرار إداري لصالح مواطن تحصل على حكمين إداريين ومع ذلك ترفض الوزارة التنفيذ إلى اليوم.

كذلك القانون المتعلق بتنقيح الأمر عدد 1847 لسنة 2014 ولا سيما الفصل 23 منه الخاص بشركة "APAL" الانتصاب في الشريط الساحلي، هذا الملف متعطل والشريط الساحلي في المهدية في وضع فوضوي، ونحن ننتظر من رئاسة الحكومة إصدار التنقيح الجاهز منذ سنة والذي وصلها من وزارة البيئة، حتى رئيس الحكومة السابق قال إنه جاهز وقريبا سيصدر، وها قد مر عام كامل "ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها".

ومن خلال ما فهمته أن رئاسة الحكومة هي لتصريف أعمال. إلا أنه لا تعطلونا ولا تعطلوا الوزارات. لا نريد "بيع الريح للمراكب". وأضعف الإيمان ألا تعطلوا مصالح الوزارات وحتى أعوان الإدارة ونحن في مركز سيادة، هنا الموظفون منذ سنة 2014 لم يحصلوا على "CNI" ليأخذوا المنح مثل غيرهم.

كذلك أعوان مؤسسة التلفزة التونسية لهم نفس الوضع " لا نرحمو لا نخليو رحمة ربي تنزل". ثم نسمع بعد ذلك عن نية شراء سيارات جديدة، لا عليكم أن تتقشفوا معنا ومع الشعب.

وبالعودة إلى الاستراتيجية المرتبطة بمهام رئاسة الحكومة وحيث تتولون الحرص على تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية وتطوير آليات التصرف في المال العام، مع تكريس الدور الاجتماعي للدولة، فنتوجه لكم بالسؤال التالي:

حيث من أصل 63 مليار دينار من النفقات، لا يتجاوز الاستثمار العمومي 8.6 مليارات، أي أقل من 14 %، لكن التنفيذ الفعلي لا يتجاوز 70% وهذا يعني أن نصيب التنمية الحقيقي لا يتجاوز 10 %، في تونس تسعة دنانير من كل عشرة دنانير، تصرف على التسيير لا على البناء والتشييد. أي أن الدولة التونسية لم تعد تنتج الثروة، بل تستهلك ما تبقى منها. لقد أصبحت الدولة جسدا يقتات من عضلاته. فهل هذا استثمار أم تغذية اصطناعية؟ فمن يضع الأولويات في هذا البلد؟ ومن يقرر أنّ الجدران أهم من التنمية والمدارس والمستشفيات؟

إن الأسئلة التي تطرحها ميزانية 2026 لا تحتاج إلى إجابات سريعة، بل إلى وعي وطني طويل النفس وعميق.

هل الدولة مشروع وطني أم تحولت إلى شركة لتوزيع الرواتب والخلاص والسيارات؟

من يملك القرار الاقتصادي الحقيقي؟ الوزير أم المستشار السياسي؟

من يكتب أرقام والإحصائيات؟ الخبير الموظف في المالية أم الخبير في الولاء؟

هل الدينار التونسي، يعيش من عمله أم من "Oxygène" الصناديق والقروض؟

أين وضعت ميزانية الذكاء الاصطناعي والبحث العلمي في بلد يريد أن يبقى في التاريخ؟

وأخيرا، متى نكتب ميزانيتنا بضمير الأمة قبل دفاتر الدولة؟

وهنا نجد أنفسنا أمام السؤال الثاني: من يرزح تحت متابعة توجهات للدولة وواجبكم في متابعة التنفيذ.

ما مدى فعالياتكم تجاه المبلغين عن الفساد؟ فهناك ملفات بمليارات ضائعة، ومع ذلك لا حياة لمن تنادي. وأنا أتوجه إلى رئاسة الحكومة وإلى جميع الوزارات.

كذلك بخصوص تطهير الإدارة، إذ توجد إدارات متفشية بالعفو التشريع العام، ووزارة الصحة انموذج.

وأطرح سؤالا آخر وتجيبون بصراحة، هل هناك تعليمات من رئاسة الحكومة للوزراء بعدم قبول النواب؟ إن كان هذا صحيحا، فلنغادر الآن. لقد وقعت حالتان: وجهت الوزيرة اللوم عليكم

السيدة وزيرة الطاقة والصناعة والمناجم، والسيد وزير الشباب والرياضة، هؤلاء الإثنان امتنعا على قبول النواب وقالا إن هناك تعليمات من رئاسة الحكومة لعدم قبولنا.

أريد أن أقول لهم نحن باقون، وهم زائلون. وأريد كذلك اتخاذ قرار في هذا الأمر. نحن لسنا هنا للعب أو إضاعة الوقت.

في الآونة الأخيرة، أرسلت مستثمرا للوزيرة، فتجاهلته وتقول للنائب يجب أن أستشير حوله رئاسة الحكومة قبل مقابلته. هل هذه

المعاملة لممثل الشعب؟ وأريد لفت نظر لهؤلاء الذين لا يشرفون الإدارة التونسية

كذلك أشير إلى وحدة المنشآت العمومية التابعة لرئاسة الحكومة الموقرة، تعمل ضد التوجهات الوطنية والرئاسية، إستهترت بالقانون عدد 9 لسنة 2025 المتعلق بالقطع مع شتى أشكال التشغيل الهش. وردت عليها استشارة من وزارة الثقافة بخصوص ترسيم الأعوان رفضت ذلك بحجة أن الأصل في الانتداب هي المناظرة. أذكرها بأن الرئيس ومجلس النواب صادق على القانون الجديد.

كما أشير إلى كثرة الهياكل، هذه الصناعة " AFI" و "API "، أي أصبح تعطل المستثمر وتتنقل به من مكتب إلى آخر.

صدقوني، بلادنا لا يمكن أن تكون لها التنمية ولا للتقدم

كذلك تسوية وضعيات الأعوان العموميين الذين يعملون دون مطابقة لشهائدهم العلمية، ومن طالت بطالتهم وأريد أن أفهم الآليات التي ستعتمدونها لتشغيل أصحاب الشهائد العليا، مجموعة من المعلمين والأساتذة النواب خالصون الأجر

وختاما، أود الحديث عن ولايتي المهدية...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

لا والله، الفكرة فقط يا سيد أحمد لا نمدد الوقت من فضلك.

السيد أحمد بنور

لدينا مصالح ومشاريع معطلة وهي اليوم رهينة لدى رئاسة الحكومة. فعندما نقول رئيس الحكومة، فهذا في أذهاننا يعني الدولة التي يجب أن تحكم. لدينا معهد جديدة في المهدية، الجهر والتوسع لميناء الصيد البحري، مصب مراقبة النفايات، سبخة بن غياضة والمسبح البلدي. هؤلاء ليس للسلط جهوية ومحلية.

وختاما، أود أخذ رأيهم في تعييناتهم لبعض السادة الوزراء وبعض...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد أحمد، الكلمة للنائب محترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، ست دقائق.

السيد عادل ضياف

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بممثلي رئاسة الحكومة،

نحن في البداية استبشرنا بالتوجهات الاجتماعية التي توختها الدولة، خاصة وأنه في مشروع ميزانية سنة 2026، لاحظنا أن هناك بداية حل لأصحاب الشهائد العليا المعطلين عن العمل والدكاترة الذين أنفقت عليهم الدولة أموالا طائلة، وندرك المسار الذي يمر به الطالب للحصول على الدكتوراه وهو مسار شاق وأنا واحد من الناس عانيت منه، وأدرك العراقيل والمضايقات والإرهاق الذي يناله حتى يتحصل على هذه الشهادة ولذلك فرحنا عندما رأينا أن هناك برنامجا لتشغيلهم ولامتصاص نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل من حاملي الشهائد الجامعية، ولكن هناك حالات أخرى ما زالت عالقة، خاصة بعد إصدار القانون الذي يمنع المناولة، وهذه الحالات كثيرة ومتنوعة ومعقدة، كنا نعتقد أن المناولة تقتصر على بعض الأنواع، لكن ظهرت لنا مشاكل أخرى والأوامر الترتيبية إلى حد الآن لم تسو وضعيات العديد منهم.

وأنا من الناس الذين يتصل بهم المواطنون يوميا، ليلا ونهارا، بخصوص عديد الإشكاليات العالقة، ومنهم من تم طرده تعسفيا، وندرك أن من يعيل عائلة وله أبناء وله قروض، يجد نفسه في النهاية تحت الجدار، وهذه إشكالية كبيرة ونحن نطالب بالعدالة الاجتماعية وبإلغاء التشغيل الهش وتسوية وضعية كل هذه الأنواع.

ولنبدأ بالأساتذة المدرجين ضمن محاضر جلسات سد الشغور وخارج قاعدة البيانات منذ سنة 2020.

لدينا أعوان الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الذين تم طردهم تعسفيا في أوت 2021، وقد قضوا من إثنان إلى ستة سنوات من العمل، من بينهم دكاترة، وفيهم أصحاب شهائد عليا وماستار.

لدينا المرشدون التطبيقيون الناجحون وغير المتعاقدين منذ دورة 2017، ومنهم من قضى ثماني سنوات.

لدينا الأعوان المنتدبون في البلديات المحدثة ضمن البرنامج الخصوصي وهذا وفق منشور وزير الداخلية بتاريخ 3 مارس 2023.

لدينا أيضا عملة المناولة بشركة "OMV" الذين تم طرد حوالي أربعين عاملا منهم. ونعلم ما يعنيه الطرد وما ينتج عنه من أضرار.

لدينا عمال "الإعاشة" في شركات البترول، و"الإعاشة" عندها طابع عمل دائم ومستدام وأنا أعرفهم وحضيت بزيارتهم، وهؤلاء يعملون داخل المطابخ وليسوا مثل العملة الذين يعملون بالخارج.

لدينا العملة العرضيين بالبلديات، الذين لا يتجاوز أجرهم أقل من خمس مائة دينار، وعديد منهم متحصل على شهادة جامعية.

لدينا أيضا الخدمة المدنية التطوعية في القطاع العمومي، وهي اتفاقية 07 جانفي 2014، وهذا نص إدماجي.

لدينا أعوان شركة سكك الحديد،

لدينا أعوان وزارة الثقافة،

لدينا أعوان ديوان الأراضي الدولية،

لدينا أعوان تعاونية الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الذين يتنقلون بينهم دون وضوح مرة يقال لهم إنهم تابعون، ومرة يقال إنهم غير تابعين.

لدينا الأساتذة العرضيين بالمعاهد العليا للدراسات التكنولوجية.

لدينا الإطارات المسجدية الذين يتقاضون منحا متفاوتة حسب المهنة والاختصاص، ونرجو تسوية وضعياتهم.

لدينا أيضا الأعوان والحراس ومنظفي مكاتب الديوانة، الذين يطالبون بتسوية وضعياتهم.

لدينا عملة الحضائر، فرحنا بإدماجهم عبر مراحل، لكن هناك فئة عمرها بين 45 و55 سنة، منهم من قضى 14 أو 15 سنة في العمل، ونرجو أن تنظر لهم الدولة بعين الرحمة وتنصفهم وتسوي لهم وضعياتهم.

لدينا عمال النظافة الآلية 41، التابعون للوكالة الوطنية للتصرف، والعديد من الملفات الأخرى، ولا أريد الإطالة،

والخلاصة أننا نطالب رئاسة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعية بالإسراع في إصدار أمر حكومي شامل لتسوية وضعية جميع العملة والأعوان المتعاقدين والعرضيين في كل المنشآت العمومية والبلديات دون استثناء.

توحيد المعاملة بين كل العمال مهما كانت الجهة المشغلة، حماية لمبدأ العدالة والمساواة بين الجميع، وتمكينهم من حقوقهم المهنية والاجتماعية في أقرب الآجال.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أتمم الفكرة فقط من فضلك.

السيد عادل ضياف

حفاظا على كرامة العامل التونسي.

في النهاية نريد تسوية وضعية المتساكنين والعقارات المبنية على ملك الدولة الخاص الذين ضلوا ينتظرون في التسوية وراسلنا نحن وزارة أملاك الدولة وإلى حد الآن لم يتم إيجابهم لأنهم مستحقون للماء والكهرباء وهو حق دستوري. نريد أن تتم تسوية هذه العقارات.

كذلك العمد أيضا ينبغي تسوية وضعهم ونظامهم الأساسي يصدر. من لديه مشاكل يطردونه ومن ليست لديهم مشاكل يتم تسوية وضعياتهم.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد عادل ضياف والكلمة الآن للنائبة المحترمة مهى عامر، عن كتلة الأحرار، ثلاث دقائق.

السيدة مهى عامر

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدات والسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

نحن اليوم نطالب رئاسة الحكومة بالتدخل لإضافة فصل جديد في ميزانية 2026، ترصد فيه اعتمادات لانتداب أصحاب الشهائد العليا ممن طالت بطالتهم، هؤلاء مجموعة من أبنائنا ظلموا في وقت ما، ويجب على الدولة اليوم أن تتدخل لرفع هذه المظلمة.

الأمر الثاني، أصحاب شهائد الدكتوراه، فقد رأينا أن هناك 1300 خطة في الميزانية مع العلم أن من بينها وعدا سابقا بـ 800 خطة تعود لسنة 2021، وقد وعد بها الدكاترة ونحن نطالب اليوم بالترفيع في هذا العدد، كما نطالب بتسوية وضعية الدكاترة، فأعلى شهادة في الدولة التونسية لا يجوز أن تهمش، ولا يجوز أن يقال لصاحبها إنه لن تتم تسوية وضعيته.

هناك أشخاص تجاوزت بطالتهم عشر سنوات وخمس عشرة سنة وهذا يسيء إلى قيمة الشهائد وإلى مكانتها. أيضا مقترح القانون الذي تقدم به مجلس النواب والمتعلق بتسوية الوضعية هو حفظ كرامة الدكتور، نحن نقول إنه ليس انتدابا، بل هو تخصيص نسبة 30% في التعليم العالي الخاص، حفظ كرامة الدكتور ولتحسين جودة التعليم العالي الخاص وقد وردت مراسلة من رئاسة الحكومة تقول إن هذا من مهام المجلس الأعلى للتربية وليس من مهام مجلس النواب ونحن ننتظر متى؟ ومتى سيتدخل المجلس الأعلى للتربية؟

ونطالب أيضا رئاسة الحكومة باللزمات لكي تطالب من وزارة الصناعة إرسال إلينا اللزمات والمتعلقة بالطاقة الشمسية للعمل. إلى متى سيظل انتظار هذه اللزمات؟ لديك شركاء في اللزمات؟ لماذا نضيع الوقت في هذا

لدينا مشكل عجز طاقي يبلغ 50% من نسبة العجز العام في الميزانية؟

كما نطالب بمراجعة سلم الأجور في الوظيفة العمومية، فلابد أن يتقاضى كل فرد أجرا يتناسب مع شهادته وألا يكون هناك تفاوت. فالراتب يجب أن يحتسب على أساس الشهائد.

ونطالب كذلك من رئاسة الحكومة بتسوية وضعية الأعوان العرضيين العاملين في البلديات، فهؤلاء أشخاص بلا دفاتر علاج ومن دون تغطية اجتماعية،

عقود إسناد خدمات المؤسسات الجامعية،

ملف الاعتمادات والمفاوضة،

البرنامج الخصوصي لدعم الموارد البشرية في البلديات المحدثة، نحن عندما نراسل أي وزارة من الوزارات تقول لنا إن هذه الملفات ضمن مهام رئاسة الحكومة.

وكذلك بالنسبة إلى الأساتذة والمعلمين النواب، فاليوم لدينا أقسام وتلاميذ بلا أساتذة ولا معلمين، يذهبون يوميا ويعودون دون دراسة، لماذا؟ إنه يوجد أمر لانتدابهم، لماذا لم يتم استكمالها؟ ولماذا تترك أقسام بلا معلمين وبلا أساتذة؟

ونحن نطلب منكم التدخل، لأن هذا الملف شراكة بينكم وبين وزارة التربية. كما نطالب رئاسة الحكومة بالتدخل مع وزارة المالية لتخصيص اعتمادات لفائدة وزارة البيئة للتدخل في...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة أسماء درويش عن كتلة الأمانة والعمل، لك أربع دقائق.

السيدة أسماء درويش

شكرا، نرحب بالسادة ممثلي رئاسة الحكومة،

اليوم سأواصل في نفسه الموضوع، موضوع الساعة، ذلك الذي يتحدث عنه الجميع وتردنا بسببه رسائل ومكالمات ونقابل بسببه الناس أمام مجلس النواب وهو مثل بقية الملفات، ملف الانتداب وتسوية الوضعيات.

وسنتحدث اليوم عن الأشخاص الذين تجاوزوا سن الأربعين ولم يعملوا إلى اليوم، رغم أنهم أصحاب عائلات، أبناءهم يدرسون ويعملون وهم يشجعون أبناءهم على الدراسة والعمل حتى يمنحوهم أملا ودافعا، بينما هم أنفسهم ما يزالون في بطالة ولم يجدوا عملا يضمن لهم العيش الكريم، هؤلاء ينتظرون فرصة واحدة ليعملوا ويعيشوا بكرامة.

وأنا أعلم أن هذا الموضوع يحتاج دراسة وتنظيما، كما رد علينا السيد المستشار عن رئاسة الجمهورية، وأعلم أن التشغيل مسؤولية كبيرة وهو من أولويات السيد رئيس الدولة، لكنني أريد أن أقول للسيد رئيس الدولة، إن الوضع غير معقول، فرب العائلة الذي كبر في السن ليس له عمل، ولا يمكن أن يعمل الابن قبل أبيه وأمه لمجرد أن عمره يسمح بالمشاركة في المناظرات.

الأولويات يجب أن تراعى، هناك أشخاص تجاوزوا الأربعين والخمسين وما زالوا ينتظرون فرصة واحدة قبل بلوغ التقاعد ولم يجدوها.

نحن نريد الانتداب والدولة تقول إن الانتداب يكون بالتناظر، لكن قانون الوظيفة العمومية لا يسمح لهم بالمشاركة لأنهم تجاوزوا السنّ القانوني.

ولدينا أيضا ملف الأساتذة النواب، تم تشغيلهم أخذوا مستحقاتهم، ثم قيل لهم لاحقا إنهم لم يسجلوا في قاعدة البيانات وكأن الأمر يمرر عليهم وكأنه شكل من أشكال التحايل. كيف يمكن لشخص أن يتقاضى أجرا ويثبت ذلك، ثم يقال له للأسف لست مسجلا في قاعدة البيانات.

ولدينا كذلك المتعاقدون والمتطوعين أشخاص تطوعوا ومازالوا يواصلون العمل ولم يحصلوا على حقهم في الترسيم رغم أنهم خدموا الدولة مثل غيرهم، بل أكثر.

اليوم لا زلنا نرى للأسف إعلانات انتداب بالتعاقد من بعض المندوبيات، رغم أننا لم نسوّ بعد الوضعيات القديمة، وفي مؤسسات كثيرة لم يطبق قانون المناولة، وكأن العدالة الاجتماعية مجرد كلام.

وأريد أيضا نقل صوت المكلف العام بنزاعات الدولة والظروف المزرية التي يعملون فيها رغم حساسية المهام الموكولة إليهم باعتبارهم محامي الدولة.

كما أن المنحة الخاصة بالمستشارين المقرّرين، التي كانت موضوع عدة مجالس وزارية، ما زالت دون أي قرار نهائي حتى الآن.

ولدينا أيضا وضعيات أخرى تحدّث عنها زميلي، وهي وضعية أعوان وزارة التربية المنتمين إلى السلك المشترك "A2". فقد عملوا مثل زملائهم في وزارات أخرى، لكن لم يرسموا رغم صدور الأمر عدد 54 لسنة 2023، الذي يتيح لهم الترسيم، وهناك كذلك توجّه لإسقاط درجتهم بعد سنوات من العمل وإكتساب الخبرة، وهذا يعتبر إهانة لهم، وقد تواصلنا معكم السيد حاتم في هذا الملف، وكنت أنتظر إجابة، لكن إلى الآن لم تصلني أي إجابة في هذا الموضوع.

وأنا متأكدة أن الحكومة على علم بكل هذه الوضعيات، وتعرف هشاشة ظروف العمل التي يمر بها هؤلاء. فهم لا يطلبون المستحيل، بل يطلبون العدل والإنصاف.

ومن أجل ذلك نطالب: لماذا لا تعقد قمة وطنية تجمع كل الأطراف، يكون فيها حوار صادق وقرارات واضحة بآجال مضبوطة؟ فالمواطن ما زال لديه ثقة في رئيس الجمهورية، لكن الثقة تحتاج إلى أفعال. هؤلاء الناس لم يطلبوا صدقة، بل طلبوا حقهم في الكرامة والشغل. لا تتركوهم في الظلام. دعوا الدولة تعيد لهم الأمل عبر الحوار وشكرا لكم على حسن الاستماع.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة أسماء، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد الستار الزارعي.

السيد عبد الستار الزارعي

شكرا السيد الرئيس

يظهر عليك الإعياء الساعة الآن تشير إلى نصف الليل ونص تقريبا،

يا حكومة، رجاء يوجد سؤال طرحه العديد من السادة النواب، ويسأله كذلك المواطنون، وأرجو منكم الإجابة عنه، أين السيدة رئيسة الحكومة؟ إذا كانت لها شرعية أو عمل شرعي أكبر أو أقوى من أنها تستمع إلى نواب الشعب وإلى مشاكل الشعب؟ نريد الإجابة؟ نحن ليست لدينا مشاكل شخصية مع الحكومة ولا مع رئاسة الحكومة، بل دورنا هو نقل مشاكل المواطنين وإيصالها إليكم. وصدقوني، تونس اليوم مليئة بالمشاكل، وليس هذا مدعاة للفرح، بل بالعكس، أي مشكل يتم حله، دليل أنكم حكومة تحكمون في الدولة.

المواطن البسيط يرى الحكومة شيئا كبيرا، لقد تعبنا ومللنا، ولا أعتقد أن أي مسؤول يعيش يوميا ما يعيشه المواطن في أحيائه وشوارعه.

نحن ليست لدينا خصومة معكم، لكن هناك اليوم محاولات لزرع الفتن، فتنة داخل مجلس النواب، وفتنة بين رئيس الجمهورية ومجلس النواب، وفتنة بين النواب والحكومة. أريد أن أطمئن الشعب التونسي الكريم، الصبور، الوطني، أنه لا توجد معارك ولا فتن، الموجودة على صفحات الفتن.

يا شعب تونس، اطمئنوا، نحن نناضل فقط من أجل مصلحة هذا الوطن. وليست لنا مشاكل شخصية،

يا سيادة الحكومة، البرلمان وساحة البرلمان يوميا مكتظ بطالبي الشغل وبطالبي حل مشاكل الملفات.

ولنبدأ بالملفات: ملف الأساتذة العرضيين، ملف المتقاعدين، ملف المساعدين الصحيين، ملف الأعوان العرضيين بالبلديات، ملف المرشدين التطبيقيين، الناجحين غير المترسّمين، المتعاقدين لسنة 2017 بعقود إسناد خدمات من وزارة التعليم العالي، عمال الحضائر 45-55، عمال هيئة مكافحة الفساد المنحلة، وفيهم أساتذة ودكاترة ومواطنون تونسيون، ما ذنبهم؟ منهم من تورط في قروض ومنهم من يعيل أطفالا، ماذا يفعل؟ ولدينا كذلك عمال جمعيات التنمية أو موظفوها التابعون لبنك التضامن، يشتغلون بلا قانون أساسي ويتقاضون أجورهم "تحت الحيط"، " هل علمت السيد رئيس ديوان رئاسة الحكومة ما هو هذا الموضوع، جمعية التنمية التابعون لبنك التضامن، رغم أنهم مواطنون تونسيون، وبعضهم أصحاب شهادات عليا.

أصحاب الشهائد العليا خاصة من طالت بطالتهم ولدينا أيضا ملف الدكاترة وملف تفعيل النظام الأساسي لمؤسسة الإذاعة والتلفزة التونسية الموجود حاليا لدى رئاسة الحكومة بعد استكمال جميع مراحله وقد رصدت له ميزانية في ميزانية 2025 وهو اليوم ينتظر فقط إمضاء رئاسة الحكومة والاتفاق الممضى من وزارة المالية منذ بداية من جانفي 2025، هؤلاء تابعين الإذاعة الوطنية.

الشعب التونسي لا يستحق الوضع الذي هو فيه، بلادنا ليست فقيرة، بلادنا غنية، شعبنا يستحق المكان الذي هو فيه.

تونس هي تونس قرطاج وتونس حنبعل، ومع ذلك، المتربصون بالبلاد هل تقرؤون الصفحات وفي الفضاء الافتراضي وكأننا أمام كارثة أو مشكل في تونس. يا سادتي رئاسة الحكومة وكلامي موجه إلى جميع الوزارات في تونس

مشاكل الفلاحين، مشاكل الزيتون، ثرواتنا تضيع بين أيادينا، ثرواتنا ضائعة بين أيادي اللوبيات الأجنبية والداخلية، نحن حراس على أرزاقنا. نحن لسنا بلدا فقيرا. فأين الاستثمار؟ أين العقول التونسية النيرة؟ أين علاقاتنا الخارجية؟ أين سفاراتنا وقنصلياتنا في الخارج؟ ما دورها؟ بعضهم يعيش كالسيّاح ويتقاضون أجورهم. الطرابلسية في عهد بن علي، كانوا يأتون بالاستثمار إلى تونس، ويا خيبة المسعى.

أنا في حيرة من أمري سيدي يا سيد رئيس ديوان رئاسة الحكومة، نحن لا نكرهكم ولا ندفع نحو الفتنة، نحن نحب بلادنا، ونحن نتحمل مسؤولياتنا، نحن أبناء الأحياء الشعبية، أبناء الريف، أبناء "البطحاء" نحن أبنا الشعب الحر، نعيش مع الشعب ونتحدث معه ونسمع معاناتهم، دافعنا عن هذا المسار لأننا نريده فعلا مسار الإصلاحي.

أتذكر في ذلك المنبر عندما تولّى رئيس الجمهورية مهامه ويأدي القسم ورفع شعارات التعويل على الذات والبناء والتشييد.

واليوم نوجه هذا الكلام إلى الحكومة، هذه حكومتكم، يا سيادة الرئيس وأنتم من عينها، يجب أن يكون لها برنامج واضح لطمأنة

الشعب التونسي. لم نسمع حتى الآن مرة واحدة رئيسة الحكومة تقدّم برنامجا واضحا يطمئن الشعب التونسي أو حتى السادة النواب.

أين المجلات: مجلة المياه؟ مجلة الصرف الصحي؟ مجلة الأحوال الشخصية؟ مجلة الاستثمار؟ أين باقي مجلاتكم؟

نحن في البرلمان، لكن بصراحة نحن برلمان يتيم، البرلمان في عهد بورقيبة كانت له حكومة والحكومة كان لديها خبراء في المال والاقتصاد وكانوا يقومون بالتغيير في القوانين ويأتون بها "مساء" كانت لديهم أحزاب تقدم كل شيء جاهزا. نحن في هذا البرلمان على حد أقصى، اللجان لها مستشارين اثنان فقط في الإدارة، فكيف تريدون من النائب أن يقوم بثورة على مستوى القوانين؟

نعلم ونؤمن أن هذه البلاد مكبلة بقوانين بالية تعود إلى العهد الفرنسي وأنتم رئاسة الحكومة ووزراء، أين خبراؤنا؟ أين العلماء؟ نحن شعب الكفاءات

يا سيد رئيس الديوان لهذه الدرجة هذا كله بفعل فاعل "حزب الإدارة" الذي يتحدث عليه رئيس الجمهورية، أين هو؟ ومن هم ؟ ولماذا مكبلين البلاد لم تتفطنوا إليهم؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد عبد الستار، ننهي الكلمة مع النائب المحترم السيد شكري بن البحري.

السيد شكري بن البحري

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا برئاسة الحكومة وكل إطاراتها،

سأتحدث أولا عن مشروع اعتبرناه، ونعتبره، مشروع حلم في معتمدية العقارب.

مشروع ينتظره حوالي 50,000 مواطن يهدف إلى تمكين وتقريب الخدمات الإدارية المفقودة وغير المتوفرة أصلا في معتمدية العقارب.

لا يوجد لا "CNAM" ولا "CNSS" لا "CNRPS"فحتى الآن هناك مكتب بريد وحيد ومكتب التشغيل لا يوجد، كذلك "ONAS" لا يوجد.

المشروع كان من المفترض أن ينطلق في سنة 2020، لكن بعد ما تم اختيار المقر، وأجريت الدراسات والأمثلة الهندسية وتمت الزيارات الميدانية، ورصد الميزانيات، وتحديد رئيس المشروع الذي هو اتصالات تونس، لكن المشروع توقف ولم يستكمل لأسباب غير معلومة.

انتظرنا حتى عام 2023 حين تم اختيار بلدية عقارب ضمن القائمة النهائية للبلديات التي ستستفيد من مشروع جديد باسم "إحداث دور الخدمات الرقمية"، كأول بلدية في ولاية صفاقس، فرحنا بالرقمنة والتحديث الإدارة، لكن منذ سنة 2023 ونحن في انتظار الانطلاق.

في عام 2023 تم تهيئة الفضاء وتجهيز شبكات الاتصال داخل المقر وفي عام 2024 تم تركيب التجهيزات الخاصة وتعيين الأعوان الذين سيتولون الإشراف على المشروع منذ عدة أشهر اكتمل كل شيء ومع ذلك ما زلنا ننتظر موعد الانطلاق نشاط دار الخدمات الرقمية.

فكل مرة يقال لنا "الشهر القادم"، نرجو منكم تحديد الموعد الرسمي لانطلاق هذا المشروع الحلم وشكرا.

الشيء الثاني: كنت قد أرسلت لكم في شهر فيفري بخصوص طلب تسوية وضعية 61 عامل، عملوا لسنوات ضمن برنامج العمل البيئي في منطقة قرقورة والمحرص وقد وردنا ردكم بأن الملف تم عرضه على أنظار رئاسة الحكومة في عديد المناسبات وآخرها في 26 أفريل 2024 وتم خلالها إقرار التمشي المبني على إبرام الاتفاقيات الثلاثية بين المجلس الجهوي و"L'ETAP" والاتحاد التونسي للتضامن والمتعلقة بضبط حقوق والتزامات كل الأطراف ضمن برنامج اقتصادي واجتماعي...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل فكرتك. أرجعوا له المصدح لمدة ثواني.

السيد شكري بن البحري

إلى تسوية وضعية العملة الذين ينتظرون في تفعيل هذا الحل هذا، متى سيتم تفعيل الحل الذي ذكرتموه.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن نرفع الجلسة مؤقتا لإعداد الأجوبة، لا أعلم 54 دقيقة تكفي السيد منصف؟ 54 دقيقة، نعود على الساعة الواحدة وعشرين دقيقة، سنعود.

(كانت الساعة منتصف الليل وخمسة وثلاثون دقيقة)

استئناف الجلسة
وبيانات وأجوبة السيد مدير ديوان رئاسة الحكومة

(كانت الساعة الواحدة وخمسة وعشرون دقيقة ليلا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب الأفاضل من المجلسين،

نمر الآن إلى الاستماع إلى ردود السيد منصف حمدي، مدير ديوان رئاسة الحكومة، على استفسارات السيدات والسادة النواب من المجلسين، وذلك لمدة لا تجاوز45 دقيقة، فليتفضل.

السيد منصف حمدي، مدير ديوان رئاسة الحكومة

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بجزيل الشكر للمجلسين الموقرين على حسن الإفادة،

كما أتوجه إلى كافة السيدات والسادة النواب، بالشكر والتقدير على تفاعلهم الإيجابي، مع مضامين مشروع ميزانية مهمة رئاسة الحكومة لسنة 2026 وبرنامج عملها وهو خير دليل على روح التكامل التي تميز عملنا المشترك انسجاما مع الأطر التي سنها الدستور.

كما أتوجه بالشكر إلى اللجنة المشتركة لتنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد بمجلس النواب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، على مضمون التقرير الموحد الذي أتى على كافة النقاط التي تم التداول فيها خلال جلسة الاستماع المنعقدة بتاريخ 31 أكتوبر 2025 والتي كانت مناسبة لتبادل وجهات النظر بشكل شفاف وبناء حول إستراتيجية مهمة رئاسة الحكومة ومحاور عملها خلال الفترة القادمة، مع التركيز على سنة 2026.

كما لا يسعني إلا أن أنوه بجودة المداخلات والأسئلة التي أثرت النقاش والتي تجسد حرص الوظيفة التشريعية الدائم على تحسين أداء مؤسسة رئاسة الحكومة، كسائر الهياكل العمومية وتعكس المتابعة الجدية التي يوليها السيدات والسادة النواب، لمشاغل المواطنات والمواطنين في علاقاتهم بمؤسسات الدولة ومرافقها العامة في كافة القطاعات وفي كل أرجاء الوطن.

حضرات السيدات والسادة النواب المحترمين،

تعمل رئيسة الحكومة في إطار فريق حكومي متضامن منسجم على تفعيل تنفيذ السياسة العامة للدولة، طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها سيادة رئيس الجمهورية، من أجل تحقيق انتظارات الشعب التونسي، صاحب السيادة وتتولى رئاسة الحكومة تنفيذ السياسة العامة للدولة طبقا للتوجهات والاختيارات التي يضبطها سيادة رئيس الجمهورية بما يضمن تحسين سير المرافق العمومية ودواليب الإدارة طبقا لمقتضيات الدستور.

كما تعمل رئاسة الحكومة في هذا الإطار على متابعة تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية والقطاعية والتنسيق بينها وتطوير آليات حسن التصرف في المال العام بما يضمن تحقيق أهداف التنمية الشاملة وتحسين نسق النمو الاقتصادي وتكريس الدور الاجتماعي للدولة.

تعمل رئاسة الحكومة على ضمان عمل حكومي متناسق لتصرف ناجع حديث في المرفق العمومي، يستجيب لتطلعات المواطن ويحقق التنمية الشاملة بما يضمن الاندماج الاقتصادي والاجتماعي الشامل والعادل للجهات وخلق مناخ اقتصادي ملائم محفز للاستثمار، يقطع مع مخلفات السياسات التي تم توخيها فيما مضى.

حيث كانت القرارات تسقط من المركز، في معزل عن محيطها ولا تستبطن الحاجيات الفعلية والمشاغل والهموم الحقيقية للمواطنين بمختلف جهات البلاد ولم تحقق العدالة والإنصاف اللتين هما أساس الاستقرار.

فكلما عم العدل ازدادت الثروة وتقلص الحرمان وتحقق الاستقرار ولن يتأتى ذلك إلا باعتماد مخطط مؤسس على منهج تصاعدي وفق رؤية سيادة رئيس الجمهورية، ينطلق من المستوى المحلي فالجهوي ثم الإقليمي وصولا إلى المستوى الوطني، بما يستجيب للحاجيات الحقيقية للتونسيين والتونسيات.

ويقوم هذا المخطط على حق المواطن في الاختيار الحر والتنمية العادلة والشاملة والتعويل على الذات والدور الاجتماعي للدولة، مع تكريس العدالة الاجتماعية، ضمان الاستقرار وتكافؤ الفرص بين الجهات والأقاليم ولتحقيق هذه الأهداف تعتمد رئاسة الحكومة الآليات التالية:

- مراجعة الأطر التشريعية، والتحول الرقمي لتحقيق الإدماج بهدف تحقيق الإدماج الاجتماعي وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصال، ورقمنة الإدارة وتبسيط الإجراءات وتأهيل الكفاءات، وتطوير القدرات والمهارات في المجالات الرقمية،

- إنجاز عدد من المشاريع التي تهدف إلى تقريب الخدمات الإدارية، ذات الأولوية من المواطن من خلال إحداث دور الخدمات الرقمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية ورقمنتها وتأخذ بعين الاعتبار حاجيات المتعامل مع الإدارة وتطلعاته،

- تحديث الوظيفة العمومية التي تتضمن عدة محاور، من بينها مراجعة قانون الوظيفة العمومية ودعم الحراك والتنقل الوظيفي، وتطوير التكوين والمعلومات وإرساء نظام للتصرف التقديري في الموارد البشرية، ومراجعة الأنظمة الأساسية

- التسريع في إنجاز المشاريع العمومية المعطلة، من خلال إحداث لجنة عليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، تترأسها رئيسة الحكومة، وتتولى إيجاد الحلول الملائمة لتسريع إنجاز هذه المشاريع واتخاذ التدابير الكفيلة بتجاوز الإشكاليات التي تعترضها.

وقد مكنت هذه الجهود من إعادة الانطلاق في تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية بمختلف الجهات الجمهورية، في مجالات الصحة والنقل والبنية التحتية والفلاحة والبيئة والشباب والرياضة وغيرها من القطاعات ذات الأولوية التي أخص بالذكر منها:

- المستشفى متعدد الاختصاصات بقفصة،

- مستشفى الملك سلمان بالقيروان الذي ينطلق إن شاء الله خلال الأيام القريبة والمقبلة،

- بناء مستشفيات جهوية ومحلية بكل من الجم وسيبة وسبيطلة

- تحديث المستشفى الجهوي بسيدي بوزيد،

- وتطوير الخدمات الصحية بكل من المستشفى الجهوي بالرقاب والمستشفى الجهوي بالمكناسي،

- بناء وتجهيز عدد من المستشفيات الجهوية بكل من غار دماء، جلمة ومكثر وحفوز والدهماني،

- محطة تحلية المياه، مياه البحر بسوسة بطاقة استيعاب 50,000 م3، في اليوم قابل للتوسيع إلى 100,000 كم في اليوم، إن شاء الله تنطلق في القريب العاجل.

- سد واد ملاق بالكاف،

- سد القلعة الكبرى،

- سد الدويميس ببنزرت وإستصلاح سد العروسية بمنوبة

- الترفيع في نسق أشغال إنجاز عدد من مشاريع البنية التحتية، على غرار طريق السيارة تونس جلمة وتجاوز عديد الإشكاليات المالية الخاصة التي مرت بها المقاولات العمومية المكلفة بإنجاز هذه المشاريع.

مشاريع النقل الحديدي للفسفاط على غرار استعادة الخط الحديدي رقم 50 الذي ينقل 40% من الفسفاط والانطلاق في مشروع تجديد 190 كم من مثلث الفسفاط قفصة قابس المتلوي.

تأهيل الخط الحديدي رقم 06 الرابط بين تونس والقصرين، ومضاعفة جزء من الخط الحديدي رقم 22 الرابط بين سوسة والمهدية.

وبالنسبة إلى التسائل النائب المحترم حول المستشفى الجهوي بالنفطة، تم إجراء استشارة موسعة من طرف وزارة الصحة بتاريخ 8 أكتوبر 2025 وتم طلب تقديم العروض، حدد آخر أجل ليوم 7 نوفمبر 2025 وتمت التمديد فيه ليوم 10 نوفمبر 2025، إجابة على السؤال الذي تم إثارته منذ قليل.

بالنسبة إلى الجنة المشاريع الكبرى، هي لجنة تترأسها رئيسة الحكومة بعضوية عدة وزارات تعتمد إجراءات مبسطة، بما من شأن اختصار آجال إبرام العقود وإنجاز المشاريع لتحقيق الحاجيات في مختلف المجالات، كالنقل، الصحة، البنية التحتية، الرياض، التعليم العالي، وقد تمكنت من الموافقة على إنجاز أكثر من 16 مشروع عمومي، على غرار المستشفى الجامعي الهادي شاكر، المستشفى الجهوي ببئر بن علي بن خليفة، مشروع منصة أسواق الإنتاج بالوسط

بسيدي بوزيد، اقتناء 30 عربة مترو، الملعب الأولمبي بالمنزه، المدرسة الوطنية للمهندسين ببنزرت والمدينة الرقمية بالنحلي.

مقاربة جديدة للدور الموكول لمصالح رئاسة الحكومة، في إطار متابعة الإصلاحات الكبرى والإجراءات المتعلقة بالبرنامج الاقتصادي والاجتماعي للدولة، تم إحداث فريق عمل برئاسة الحكومة، يضم ممثلي جل الوزارات والهياكل العمومية وذلك بموجب مقرر صادر عن السيدة رئيسة الحكومة، في إطار متابعة تنفيذ الإصلاحات الكبرى في كل المجالات ومتابعة تقدمها.

ويتنزل إرساء هذه الآلية في إطار مقاربة فعالة لإضفاء النجاعة على العمل الحكومي وتعد هذه الآلية من المبادرات الجوهرية التي تم تنزيلها ضمن مهام رئاسة الحكومة، حيث تتم المتابعة وفق رزنامة ومؤشرات إنجاز مع توخي التنسيق المتواصل والاستجابة بفعالية للتحديات والسرعة في معالجة الأزمات،

تحسين أداء المنشآت العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية، واستعادة دورها كفاعل اقتصادي واجتماعي وذلك من خلال تطوير منظومة أدائها، وفقا لمبادئ الشفافية والمساءلة.

وسنواصل سنة 2026 تنفيذ عدد من المشاريع أو البرامج التي تم الشروع فيها والتي تتعلق بمحاور الوظيفة العمومية، التكوين، تنظيم المصالح العمومية، التحديث الإداري والمؤسسات والمنشآت العمومية التي سيتواصل تنفيذها لما بعد 2025 ويمكن تعدادها كالآتي:

* الوظيفة العمومية محاورها والانتهاء من مراجعة قانون الوظيفة العمومية،

* مواصلة إرساء أدوات التصرف التقديري في الموارد البشرية،

* تسوية كل وضعيات التشغيل الهش بالوظيفة العمومية، "الحضائر"،

* تسوية وضعية أساتذة التعليم الابتدائي والثانوي، "النواب"،

* البرنامج الاستثنائي للإحالة على التقاعد،

* التكوين،

* تطوير جودة الخدمات في الوظيفة العمومية،

* البرنامج التكوين الوطني لدعم الهياكل العمومية في تمشي علاقة إرساء علامة "مرحبا" لجودة الاستقبال،

* إعداد الإستراتيجية الوطنية للتكوين في الوظيفة العمومية،

* استكمال رقمنة منظومة التكوين في الوظيفة العمومية،

* تنظيم المصالح العمومية،

* المراجعة الوظيفية كأداة لإعادة تنظيم المصالح العمومية،

* ومشروع تطوير وحدات التصرف حسب الأهداف.

التحديث الإداري، هو من خلال مشروع دور الخدمات الرقمية من خلال العمل عن مواصلة تنفيذ برنامج الإحداث 34 دار خدمات رقمية. سيتم افتتاح ثمانية دور خدمات رقمية نموذجية خلال النصف الثاني من شهر ديسمبر، في كل من مدينة كركر الوردانين، بئر مشارقة، أولاد حفوز والوسلاتية وفي بداية شهر جانفي، سيتم افتتاح ثلاثة دور خدمات رقمية على التوالي: حيدرة، قبلاط والكريب وسيتم اتباع افتتاح بقية الدور وعددها 26 بصفة متتالية خلال الفترة من فيفري وماي 2026.

تنفيذ مقترحات الحذف والتبسيط الخاصة بمشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية المستوجبة من المتعاملين مع الإدارة: مشروع تبسيط الإجراءات وفق مقاربة أحداث الحياة من خلال إعادة هندسة عدد من المسارات للمواطن والمؤسسة، تعميم علامة "مرحبا"، مواصلة تنفيذ مختلف المشاريع المتعلقة بتطوير جودة الخدمات العمومية على الخط وتعزيز المشاركة الإلكترونية، المؤسسات والمنشآت العمومية.

مراجعة منظومة الإشراف بما يسمح بالموازنة بين الاستقلالية الوظيفية ومرونة التصرف للمؤسسة والمنشأة العمومية وحماية مصالح المساهمة العمومية واحترام قواعد التصرف والتسيير،

تدعيم استقلالية مجالس الإدارة في تسيير المنشآت،

تدعيم آليات المساءلة لممثلي المساهمين العموميين،

تنظيم برامج تدريب لأعضاء مجالس الإدارة والمؤسسة في مجالات ذات اهتمام مشترك،

إعداد أدلة ومواثيق تؤطر عمل المجالس المؤسسة

حوكمة تتصرف في الموارد البشرية من خلال تكريس نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية، واعتماد آليات إعادة التوظيف، وتدعيم التكوين في إطار ترشيد التصرف في الموارد.

تركيز نظام معلوماتي مندمج يمكن من التجميع والتحليل والاستغلال الأمثل للمعلومات.

حضرة السيدات والسادة النواب،

استسمحوا حضراتكم بعد هذا التقييم للإجابة على أسئلتكم والتفاعل مع ملاحظاتكم بتبويب مداخلتي وفقا لمواضيع تدخلاتكم والتي يمكن توزيعها على المحاور التالية: الوظيفة العمومية، منع المناولة في القطاع العام، إصلاح المنشآت العمومية، الرقابة على الهياكل العمومية، المشاريع العمومية، الصفقات العمومية، الثورة التشريعية ومجال الجمعيات ومجال الهيئات العمومية

في مجال الوظيفة العمومية كان التساؤل حول مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الإدارية، ويندرج هذا المشروع ضمن برنامج تحديث منظومة التصرف في الموارد البشرية، بالوظيفة العمومية والتي يتمثل في العمل على تطوير أساليب التصرف في الموارد البشرية من خلال إرساء منظومة تصرف تقديري في الموارد البشرية، بما يسمح من الانتقال من التصرف في الأعوان حسب الأصناف والرتب إلى تصرف حديث وأكثر فاعلية حسب الكفاءات.

وتقوم هذه المبادرة على بناء مجموعة من الأدوات على غرار الدليل المشترك لمهن الوظيفة العمومية والأدلة الوزارية وبطاقات وصف الخطط والتي ستمكن من تحديد الحاجيات من الموارد البشرية بأكثر دقة وحسب الحاجات الحقيقية للإدارة، كما تساهم في توزيع فعال للموارد البشرية على مختلف الجهات وتيسير الحركة والتنقل الوظيفي، تبعا الاحتياجات الحقيقية لمختلف الهياكل الإدارية وتدعيم إرساء نظام لتقييم الأداء الفردي للأعوان للعموميين ومرافقة تطور المسارات المهنية للأعوان، كما يمكن أن تساهم في التحكم في كتلة الأجور والحفاظ على الكفاءات اللازمة لضمان حسن تسيير المرافق العمومية، تطوير منظومة المعلومات لإدارة الموارد البشرية، قصد المساعدة على اتخاذ القرار والتصرف في الموارد البشرية في قطاع

الوظيفة العمومية وتجميع وتوفير معطيات إحصائية دقيقة حول الأعوان العموميين ومراكز عملهم وفئاتهم وأصنافهم وتوزيعهم الجغرافي والمهني قصد اتخاذ القرارات الإستراتيجية في الغرض.

التساؤل المتعلق بتشغيل أصحاب الشهائد العليا، مع التركيز على الدكاترة من بينهم، قامت الحكومة بمجهود استثنائي للانتداب في الوظيفة العمومية، حيث تم اقتراح إدراج 51,778 خطة انتداب بميزانية سنة 2026 مقابل 21,376 انتداب تم إقراره بمقتضى قانون المالية لسنة 2025 منها 12,727 خطة انتداب جديدة ستخصص أغلبها لأصحاب الشهائد.

مواصلة تجسيم برنامج إدماج الأساتذة والمعلمين النواب بالمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد، 13,837 خطة وحاملي الإجازة التطبيقية 260 1خطة وتسوية وضعية أساتذة التربية البدنية 1066 خطة، بالإضافة إلى المرشدين والقيمين وأعوان المخابر المتعاقدين 1226 خطة.

كما أعدت الحكومة بتوجيهات من سيادة رئيس الجمهورية خطة لانتداب حاملي شهادة الدكتوراه من أبرز عناصرها انتداب 3700 أستاذ مساعد على خمس-ست سنوات بالإضافة إلى ما تمت برمجته من 1350 خطة خلال سنة 2026، تم فتحها للتناظر بداية من هذا الشهر.

برمجة انتداب 500 من حاملي شهادة الدكتوراه بالوظيفة العمومية خلال سنة 2026 ضمن بعض الأسلاك داخل الإدارة بعد تنقيح أنظمتها الأساسية الخاصة وفتح باب التناظر فيها للمحرزين على الشهادة الوطنية للدكتوراه أو ما يعادلها.

هذا وتقوم رئاسة الحكومة حاليا بإعداد مشروع أمر لتنقيح وإتمام عدد من الأوامر التي تتعلق بضبط الأنظمة الأساسية الخاصة ببعض الأسلاك التي ينتمي إليها أعوان الوظيفة العمومية في إطار فتح الإمكانية لاستيعاب المحرزين على الشهادة الوطنية للدكتوراه أو ما يعادلها، في 25 سلكا بمختلف الإدارات العمومية، مساهمة في معالجة ملف تشغيل هذه الفيئة من أصحاب الشهادات العليا وحرصا على تمكين الإدارة من تحديث مواردها البشرية وطرق عملها في التعاطي مع بعض الملفات من خلال تطعيمها بإطارات مطلعة على طرق البحث المختص وعلى مزيد انفتاح الإدارة العمومية على المحيط الجامعي والبحثي على بعضهم.

وحري بالإشارة، أنه في إطار معاضدة القطاع الخاص للمجهود الوطني لانتداب حاملي الشهائد العليا وخاصة الدكاترة من بينهم وذلك بتكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي بعنوان الأجر المدفوع لفائدة الأجراء من حاملي هذه الشهادات الذين سيتم انتدابهم من قبل مؤسسات القطاع الخاص، ابتداء من غرة جانفي 2026 ولمدة خمس سنوات، كما سيتم تدعيم توسيع تدخلات الصندوق الوطني للتشغيل، لتشمل تمويل البرامج والآليات الرامية إلى الرفع من مؤهلات طالبي الشغل وطلبة السنوات النهائية ومتكوني مراكز التكوين المهني ويتم منح الأولوية لمن طالت مدة بطالتهم.

هذا وقد تم تضمين مشروع القانون المتعلق بالتعليم الخاص الذي يتم إعداده حاليا بالتنسيق مع الوزارات المعنية تتعلق بإلزام الجامعات الخاصة بانتداب نسبة من حاملي شهادات الدكتوراه ضمن إطار التدريس القار العامل، لما في ذلك من ضمان لجودة التعليم بهذه المؤسسات والمساهمة في المجهود الوطني لتشغيل هذه الفئة من الكفاءات.

بالنسبة إلى التساؤل حول تسوية ملفات الأساتذة النواب، تم تسوية كافة ملفات الدفعة الأولى والتي تخص سنة 2025 والبالغ عددها 10,069 ملف وسيتم الشروع في تسوية الملفات الخاصة بالدفعة الثانية خلال سنة 2026، اعتمادا على قاعدة البيانات التي أعدتها وزارة التربية حيث تم رصد الميزانية المخصصة لذلك بمشروع ميزانية الدولة لسنة 2026.

بالنسبة إلى عمال الحضائر حول إجراءات تسوية الدفعات الثلاث لعمال الحضائر، بلغت نسبة تقدم الإنجاز بخصوص الملفات المعالجة أي العمل الذين باشروا العمل أو تمت دعوتهم لمباشرة العمل أو تم شطب اسمهم بلغت 83.7%، حيث بلغ عدد الذين باشروا العمل فعليا 14,953 بتاريخ 16 أكتوبر 2025 وأن التأخير في معالجة هذه الملفات يرجع لأسباب مختلفة، أهمها الإجراءات التكميلية للتأكد من توفر شروط الدخول للوظيفة العمومية، من ذلك شرط حسن السيرة والأخلاق، وشرط السلامة البدنية والعقلية وكذلك التأكد من المستوى التعليمي بهدف تصنيف وترتيب المعنيين، مراجعة وزارة التربية هذا إلى جانب تأخر بعض العمل المعنيين بالتسوية في الإدلاء بجميع الوثائق المكونة لملفاتهم الإدارية.

كما تم تنزيل منصة الحضائر الخاصة بالدفعة الرابعة بتاريخ 24 أكتوبر 2025 بعد أن قامت اللجنة باستكمال دراسة الشغورات المقترحة من قبل الهياكل الوزارية ومدى ملائمتها مع الحاجيات الحقيقية للإدارة.

وحول إمكانية التسريع في تسوية الدفعة الخامسة تم التأكيد على أن هذه التسوية لا يمكن إجراؤها إلا باستكمال جميع إجراءات تسوية الدفعة الرابعة.

بخصوص العملة الذين تم شطبهم نذكر بأن الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021، اقتضى أنه لا يتم إدماج من لا تتوفر فيه شروط الانتداب بالوظيفة العمومية ويتخذ قرار الشطب، رئيس الإدارة المعنية بناء على رأي اللجنة الوزارية المحدثة، بمقتضى القرار الوزاري المؤرخ في 16 جويلية 2021 الذي عهد إلى كل لجنة وزارية، بالتثبت من توفر شروط الانتداب بالوظيفة العمومية، لدى المعنيين بالإدماج، معتمدة في ذلك على الوسائل القانونية والمادية المتاحة.

بالنسبة إلى إصدار الأمر الترتيبي الذي سيمكن عملة الحضائر من الشريحة العمرية 45-55 سنة من تسوية وضعيتهم وفقا لأحكام القانون عدد 27 لسنة 2021 المنقح بقانون المالية لسنة 2024، يفيدكم باستكمال المراحل التحضيرية لإعداد مشروع الأمر المتعلق بإجراء تسوية وضعية عملة الحضائر من هذه الفئة والذي سيصدر إن شاء الله في أقرب الآجال وتجدر الإشارة إلى أنه تم إصدار قائمة في عملة الحضائر من الشريحة هي 45-55 وحيث تلقت كل من الوزارة المكلفة بالتنمية والوزارة المكلفة اعتراضات تخص عملها لم يتم إدراجهم بالقائمة، فهي تقوم حاليا بدراسة هذه الاعتراضات.

بالنسبة إلى مسألة المناولة في القطاع العام، مثل القانون عدد 9 لسنة 2025 المؤرخ في 21 ماي 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، الذي كان مشفوعا بالأمر عدد 327 لسنة 2025 المتعلق بمنع المناولة في القطاع العام وحل شركة الاتصالية للخدمات، لحظة تاريخية وفارقة في القطع مع الاستغلال الفاحش للعمال في عدة قطاعات وقانونا ثوريا يساهم في بناء الدولة الاجتماعية التي تحقق فيها العدالة الاجتماعية بالتوازي مع العدالة الاقتصادية تطبيقا لرؤية وتوجيهات سيادة رئيس الجمهورية وتطبيقا لأحكام الفصل 46 من

الدستور الذي ينص على أن العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف وأن لكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل وعليه وسعيا إلى توفير ظروف العمل اللائق للعمال في القطاع العمومي والقضاء على مختلف أشكال التشغيل الهش مع ضمان استمرارية المؤسسات والمنشآت العمومية وديمومتها، تم تحجير إبرام عقود مناولة جديدة بالقطاع العمومي والانطلاق في تسوية عقود المناولة في الإدارات والمنشآت وهنا وجب التوضيح نقطتين أساسيتين لحضراتكم:

النقطة الأولى تتعلق بضرورة التمييز من ناحية بين عقود المناولة التي تقتضي إحالة اليد العاملة إلى المؤسسة المستفيدة وهو ما يفضي إلى وجود علاقة مباشرة بينهما وهي عقود تم منعها وتجريم استعمالها، من ناحية أخرى عقود إسداء الخدمات وهي العقود التي تعتبر صفقات إسداء خدمات أو إنجاز أشغال وطلبات عمومية تشمل مختلف عناصر الإنتاج، بما فيها العنصر البشري وتتوفر فيها عدة شروط، منها أن تكون المؤسسة المسدية منتصبة بغرض ازداء خدمات لفائدة مؤسسات مستفيدة تحتاج إلى قدرات أو اختصاصات معينة لفترة زمنية محددة وأن لا يكون الأعوان المستخدمون تحت إدارة ومراقبة المؤسسة المستفيدة وأن تمارس الجهة المستفيدة رقابتها على الإنجاز، وأن تكون المؤسسة المسدية مختصة في مجال فني أو معرفي أو مهني معين.

أما النقطة الثانية فتتعلق الأعوان المعنيين بالإدماج على معنى الأمر وكيفية الإدماج والتي يقتضي توفر شرط أقدمية سنة لدى شركات المناولة للمستفيدين من إجراء الإدماج وشرط الاسترسال وإدماج المعنيين بالمؤسسات المستفيدة بمراكز العمل التي كانوا يشغلونها وهي الحراسة والتنظيم.

بالنسبة إلى إصلاح المنشآت العمومية، التساؤل حول الإصلاحات الهيكلية والتنظيمية للمؤسسات والمنشآت العمومية، تتمثل البرامج الجاري إنجازها على مستوى رئاسة الحكومة في مجال إصلاح المؤسسات والمنشآت على المستويين الهيكلي والتنظيمي.

صياغة مشروعي أمرين يتعلقان بتعديل الأمر عدد 2197 و2198 لسنة 2002 في اتجاه مراجعة منظومة الإشراف نحو مزيد حوكمتهم بالشكل الذي يسمح بالموازنة بين الاستقلالية الوظيفية ومرونة التصرف للمؤسسة والمنشأة وبين حماية مصالح المساهم العمومي واحترام القواعد بعد حسن التصرف والتسيير في اتجاه التقليص في عدة التزامات المحمولة على هذه المؤسسات والمنشآت العمومية.

الانتهاء من إعداد مشروع أمر يتعلق بإتمام الأمر الحكومي المؤرخ في 30 ديسمبر 2020 والمعلق بتطبيق أحكام الفصل 22 ثالثا من قانون 89 المتعلق بالمنشآت وذلك بإدراج بعض المنشآت العمومية للاستفادة من أحكام هذا الفصل ويتعلق مشروع باستثناء بعض المنشآت التي تعمل في محيط تنافسي أو التي تم في شأنها وضع برنامج هيكلة من تطبيق أحكام بعض فصول القانون والمتعلق أساسا بالإعفاء من مصادقة سلطة الإشراف على بعض قرارات مجلس الإدارة وكذلك الاستثناء من تطبيق الأمر المتعلق بالصفقات العمومية، إعداد مشروع أمر يتعلق بتطوير مبادئ وإجراءات اختيار وإعفاء رؤساء المؤسسات والمنشآت العمومية وضبط تأجيرهم، العمل على تطوير التصرف في الموارد البشرية بالمؤسسات والمنشآت عبر مراجعة النظام الأساسي العام لأعوان المؤسسات والمنشآت العمومية نحو ربط التأجير والترقية بالجدارة والكفاءة والأداء وتحقيق الأهداف.

النظر خلال الفترة الأخيرة في عدة برامج إنقاذ عدد من المنشآت ووضع برامج خاصة يتلاءم مع خصوصية كل منشأة على غرار الشركة التونسية لصناعة الأدوية، الشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، شركة الخطوط التونسية، الشركة التونسية لصناعة الفولاذ، الشركة التونسية للسكر.

العمل في إطار برنامج يخص كافة الوزارات والمؤسسات والمنشآت العمومية الخاضعة لإشرافها على الترشيد عدد المؤسسات والمنشآت والحد من تضخمها والحد من خلق مؤسسات محدودة الصلاحيات، دون أن يكون لها دور فاعل في خدمة الصالح العام، مع تفادي تداخل هذه المهام بين مؤسسات تنشط في نفس القطاع أو قطاعات مختلفة أو تؤدي نفس الدور وذلك في إطار توحيد الجهود وتثمين إمكانيات المؤسسات المعنية.

القيام بالدراسات المستوجبة في إطار إعادة الهيكلة، قصد إيجاد حلول جذرية من خلال وضع برنامج إعادة هيكلة بالتنسيق بين كل الأطراف المتداخلة، الحوكمة المالية للمؤسسات والمنشآت العمومية، عبر توجيه الدعم المالي وفق مؤشرات قيس الأداء، يندرج برنامج إصلاح المؤسسات والمنشآت في إطار التوجهات الرئاسية الرامية إلى المحافظة على عمومية المؤسسات والمنشآت وعدم التفويت فيها ويرتكز هذا البرنامج المعتمد من قبل رئاسة الحكومة على إعادة هيكلة هذه المؤسسات حالة بحالة، على أن يشمل البرنامج الجوانب التقنية والتنظيمية بالإضافة إلى الحوكمة المالية التي تتطلب اعتمادات هامة تعمل رئاسة الحكومة على توفيرها على المستويين الوطني والدولي.

وبغرض تأمين حسن استعمال الموارد المرصودة، أو التي سيتم رصدها لفائدة المؤسسات والمنشآت العمومية، أصدرت رئاسة الحكومة منشورا حول إعداد عقود الأهداف وعقود البرامج للفترة 2023-2025 الذي يتم التمديد فيه إلى غاية 2026 إلى حين صدور مخطط تنمية.

وينص المنشور على وجوب تضمين العقد لمؤشرات أداء، تلزم الأطراف المتعاقدة وتضمن المساءلة حول مدى حسن سلامة استعمال الأموال المرصودة ومدى بلوغ الأهداف المرسومة، وستواصل العمل مستقبلا بعقود الأهداف وعقود البرامج بين الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية، بغاية إحكام التصرف في الموارد المالية المرصودة لها، وتطوير أدائها.

بالنسبة إلى السؤال حول تعدد هياكل الرقابة، تم تكليف الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، بإعداد مشروع إصلاح للمنظومة الرقابية بناء على تشخيص قامت به مع كافة المتدخلين من هيئات رقابية وتفقديات، حيث قامت بإعداد مشروع نص هو حاليا قيد الدرس من قبل هياكل معنية، كما قامت في هذا الإطار بإعداد منصة رقمية لتبادل المعطيات والتقارير كتجربة أولية سيتم تعميمها على كافة الهياكل الرقابية.

السؤال المتعلق بالصفقات العمومية، باختصار، النص الحالي الأمر عدد 1039 لسنة 2014 هو محل مراجعة وتم الانتهاء كما قال الزملاء في جلسة الاستماع من إعداد مشروع الأمر، بعد التشاور مع الوزارات والهياكل المعنية المتدخلة والمشروع يتضمن عديد الأحكام التي من شأنها أن تحسن إنجاز المشاريع العمومية، تم استيحائها انطلاقا من مشاكل الصفقات وواقع الصفقات العمومية وإن شاء الله سيتم إصداره في القريب العاجل.

بالنسبة إلى رقمنة الإجراءات في مجال الصفقات العمومية وإشكالية "TUNEPS" يتم اعتماد منظومة "TUNEPS" التي تعد منظومة لاعتماد الإجراءات على الخط، ويتم في كل مرحلة، وبصفة فعلية تقييم أداء هذه المنظومة للوقوف على النقائص المتعلقة بها، مما أدى إلى تطويرها، حيث يتم حاليا استكمال النسخة الثالثة والتي تؤمن مرحلة إعداد وإبرام الصفقات، علما أنه يتم حاليا العمل على مشروع مكمل لهذه المنظومة ويتعلق بالخلاص المتصل بمتابعة خلاص ومتابعة تنفيذ الصفقات العمومية.

فيما يتعلق بالثورة التشريعية وتعطل وتأخر إصدار المجلات والمشاريع نصوص القوانين تعتمد الحكومة في إعداد مشاريع النصوص القانونية، مقاربة جديدة تقطع مع التجارب السابقة والتي تولد عنها تضخم تشريعي، دون أن تكون لهذه النصوص انعكاسات ملموسة على أرض الواقع وتترجم مفهوم الثورة التشريعية في أبعادها التي أرادها سيادة رئيس الجمهورية، مع مراعاة الجودة والوضوح والدقة في صياغة النص بما يضمن الفاعلية في التطبيق ومنهجها في ذلك التسريع ولا للتسرع في اقتراح عن إصدار النصوص.

وفي هذا الإطار تسعى الحكومة إلى أن تكون النصوص القانونية ذات طابع شامل وتعالج الإشكاليات بصفة جذرية، ليس لها وضعيات ظرفية أو مجرد إعادة صياغة توجهات أثبتت فشلها في وقت سابق، ولا تتماشى مع التوجهات المكرسة والتي يكرسها دستور 25 جويلية 2022.

وتحرص الحكومة وقبل المبادرة باقتراح مشروع نص. على التعمق في الخيارات المتاحة، وتقدير ملائمة هذا النص، من خلال استيفاء البحث عن الحلول الممكنة للإشكاليات المطروحة كبدائل عن مشروع النص القانوني المقترح، وذلك بدراسة تلك الإشكاليات وتقدير مدى الحاجة إلى إصدار نص قانوني أو مراجعته.

كما تحرص على أن تندرج مشاريع النصوص في إطار السياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة والاستجابة لتطلعات المواطن، دون أن يكون إصدار تلك النصوص غطاء للفساد وخدمة لأصحاب النفوذ والتفافا على الإرادة الوطنية في الإصلاح، بعيدا عن الإملاءات الخارجية.

وتولي الحكومة أهمية قصوى لمسألة إعداد النصوص، وخاصة مشاريع النص، القوانين الكبرى، على غرار المجلات، نظرا لما يترتب على تطبيقها من انعكاسات مستقبلية وتحرص على أن تكون الخيارات والتوجهات التي يتم تضمينها، مؤسسة على دراسات مستفيضة شاملة وعلى عملية تقييم دقيقة للنص القانوني الجاري به العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار عند إعداد هذه النصوص، انعكاسها المالي والاجتماعي والبيئي والاقتصادي.

وتقوم المقاربة على اعتماد التشاركية من خلال تشريك جميع الوزارات والهياكل وتمكينها من إبداء رأيها تلافيا للمبالغة في الصيغة القطاعية التي ميزت عديد النصوص التشريعية فيما مضى وجعلتها القاصرة على المعالجة الشاملة والكلية للإشكاليات المطروحة.

كما تشمل الاستشارة المواطنين، من خلال الخدمة القانونية المحدثة برئاسة الحكومة تحت عنوان مشاريع نصوص معروضة على استشارة العموم وتتولى من خلالها نشر مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية لتمكين العموم من الاطلاع عليها، ما لهم من تعليقات في شأنها وذلك عبر البوابة الوطنية للإعلام القانوني، هذا بالإضافة إلى تشريك ممثلي المهن في النصوص ذات العلاقة، بممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية.

وتحرص الحكومة على تدعيم المصالح القانونية بمختلف الوزارات بالعنصر البشري وهو ما سيتم تجسيمه في إطار الانتخابات التي تنفذ بعنوان سنة 2026 وعلى تطوير مهنة إصدار النصوص ونشر المعلومة القانونية وإتاحتها للجميع من خلال العمل على مشروع تأهيل وتطوير البوابة الوطنية للإعلام القانوني، بتمويل من صندوق المواصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصال وقد تم الانتهاء من إعداد كراس الشروط وسيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الشهر القادم.

وتواصل الحكومة بثبات إعداد مشاريع النصوص القوانين في مختلف القطاعات، في إطار تسليم سياسة الدولة الاجتماعية والاقتصادية وتبسيط الإجراءات وخدمة المواطن وإحكام التصرف في مقدرات المجموعة الوطنية من الثروات الطبيعية، وحماية الأملاك العمومية والتكريس الفعلي للحقوق التي كرسها دستور الجمهورية وأقرها الشعب التونسي.

وفي هذا السياق نفيد السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب، أن عديد مشاريع القوانين قد تم استيفاء الاستشارة بشأنها، وهي جاهزة لإحالتها على المجلس، بعد إتمام إجراءات عرضها على مجلس الوزارة للتداول في شأنها، كما أن هناك عديد المشاريع القوانين هي في مرحلة الاستشارة.

والمعلوم في هذا الصدد أن الحكومة تحرص تباعا وانطلاقا من الثلاثية الأولى من سنة 2026 على إحالة العديد من المشاريع النصوص على مجلسيكم الموقرين نذكر منها مجال التنظيم وتثمين استغلال المجال الترابي فيه:

* مشروع مجلة التهيئة الترابية والتعمير،
* مشروع قانون يتعلق بالأراضي الاشتراكية في مجال دفع الاستثمار الخاص والعمومي،
* مشروع مجلة الصرف،
* مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون الاستثمار،
* مشروع قانون يتعلق بممارسة نشاط شركات التجارة الدولية،
* مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون الانتزاع من أجل المصلحة العمومية، في مجال الثروات الطبيعية والنهوض بالطاقات المتجددة،
* مشروع مجلة المحروقات،
* مشروع مجلة المناجم،
* وهناك مشاريع قوانين تتعلق بلزمات إنتاج الكهرباء بالمحطات "الفتو الضوئية"،
* ومشاريع قوانين تتعلق بالموافقة على اتفاقيات امتياز استغلال المحروقات،
* مشروع قانون يتعلق بتنظيم استغلال المقاطع.
* مشروع قانون يتعلق بأحداث هيئة التعديلية للكهرباء،
* مشروع مجلة المياه،
* مشروع مجلة الغابات
* مشروع مجلة أملاك الدولة،
* مشروع قانون أساسي المتعلق بالهياكل الرياضية،
*مشروع قانون يتعلق بمكافحة أعمال العنف والشغب والتعاصي في المجال الرياضي،
* مشروع مجلة البيئة،
* مشروع قانون يتعلق بمراجعة قانون المسؤولية المجتمعية،

* مشروع قانون يتعلق بإحداث نظام تأمين على فقدان مواطن الشغل،

* مشروع قانون يتعلق بمراجعة القانون المتعلق بالصحة الإنجابية،

* ومشروع قانون يتعلق بلجنة التحاليل المالية،

* ومشروع قانون يتعلق بالجمعيات،

وفي هذا المجال تساءل حول الرقابة على الجمعيات ضمانا لشفافية في معاملتها المالية، كما أثاره السادة النواب، تعتمد مصالح رئاسة الحكومة، منهجية تشاركية في تعاملها مع الجمعيات، تقوم على الإصغاء لمشاغلها والإجابة على الاستفسارات الصادرة عنها وتوضيح بعض الأحكام الواردة بالمرسوم المؤرخ في سنة 2011 والمتعلق بتنظيم الجمعيات، فضلا عن توجيهها إلى أحسن الممارسات عند قيامها بأنشطتها ودعوتها إلى التقيد بالمنظومة التشريعية.

وتثمن رئاسة حكومة الدور النبيل للجمعيات في معاضدة مجهودات الدولة في جميع المجالات خاصة منها الاجتماعية والصحية، عبر التدخل لفائدة الفئات الهشة أو ذوي الاحتياجات الخصوصية، مع التأكيد المستمر على ضرورة التزام الجمعيات بواجباتها المحمولة عليها قانونا، عند ممارستها لأنشطتها وفي مخالفتها لذلك يتم اتخاذ الإجراءات العقابية المنصوص عليها بالفصل 45 من المرسوم المنظم للجمعيات في احترام تام لإجراءات ولقواعد توزيع الاختصار.

ويمثل اللقاء بكم حضرات السيدات والسادة النواب، فرصة لرفع اللبس حول ما تم تداوله بصفة مغرضة حول حيث مصدره الإدارة طال عديد من الجمعيات بسبب تسليط عقوبة تتعلق بتعليق نشاطها لمدة شهر في تناسي إلى أن فرض هذه العقوبة من اختصاص القضاء بمقتضى إذن على عريضة تقدمه الإدارة، تثبت من خلاله مخالفة على قدر جسامة الخطأ ويتحقق القاضي من جديته وخطورته وكما نشير إلى أن عددا من هذه المخالفات يتعلق بتلقي تمويلات مشبوهة يتم صرفها في غير الأغراض التي أحدثت من أجلها الجمعية، بل أن عددا منها كان الغاية منها بث الفوضى والمس من مقومات النظام العام.

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الحكومة بصدد إعداد مشروع قانون جديد ينظم الجمعيات والذي سيحافظ على المكتسبات التي مع تدعيم آليات الرقابة، وتحقيق الشفافية في المعاملات المالية للجمعيات، بإرساء منصة إلكترونية تمكن من تعزيز التواصل وتبادل المعلومات بين مؤسسات الدولة والجمعيات، مما سيوفر قاعدة بيانات دقيقة شاملة تمكن من تنظيم وتخزين هذه البيانات والوثائق المتعلقة بها ورصد ومتابعة مختلف الأنشطة بشكل يسهم في تعزيز الشفافية والمساءلة.

بالنسبة إلى التقدم في مشروع المراجعة الشاملة للإجراءات الإدارية، يتمثل المشروع في القيام بمراجعة شاملة مختلف الإجراءات الإدارية الموجهة للأفراد والمؤسسات الاقتصادية وذلك وفق منهجية محددة ومعايير واضحة لتقييم الإجراءات، تم تكريسها بمقتضى الأمر الحكومي المؤرخ في 27 أوت 2020 وتتمثل أهدافه في تطوير الخدمات الإدارية وتكريس شفافية إزداء الخدمات الإدارية وتيسير الحصول عليها وتخفيف العبء الإداري الذي يتحمله المتعامل مع الإدارة وتسهيل الحصول على الخدمة عبر التحديد أهداف لتبسيط ما لا يقل عن 65 من جملة الإجراءات ونسبة حذف لا تقل عن 5% من جملة الإجراءات الإدارية وستنشر نتائج عملية المراجعة على منصة وطنية موحدة للإجراءات الإدارية تتضمن الصيغة المحينة للإجراءات وجميع النصوص التشريعية المنظمة لها، مع إلزامية تقيد الهياكل العمومية بالإجراءات وستعوض هذه المنصة نظام الاتصال والإرشاد "SICAD".

بالنسبة إلى التساؤل حول تركيز دور الخدمات الرقمية، يتم الإشراف حاليا على تنفيذ برنامج الإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات والتي ستمكن من تغطية 21 ولاية وسيلبي حاجيات أكثر من 9000,000 مواطن وستوفر دور الخدمات الرقمية 26 خدمة إدارية راجعة بالنظر إلى سبعة هياكل: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الشركة الوطنية للاستغلال وتوزيع المياه، الشركة التونسية للكهرباء والغاز، شركة اتصالات تونس ووزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسيتم افتتاح هذه الدور، كما ذكرت منذ قليل خلال الفترة القادمة وينبني على مبدأ الترشح التلقائي للبلديات وعلى معايير اختيار، حيث تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناءا على بلاغ لفتح باب الترشحات وفق نموذج وملف ترشح موحد ومعايير موضوعية واضحة ومسار شفاف فيه جملة من المعايير: المعيار الأول هو التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية، المعيار الثاني قدرة البلديات على إنجاز المشروع وقد بلغ عدد الترشحات 62، تم القيام بعملية تقييمها بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية التي تم التوصل إليها هي 34 بلدية ويتعين على البلديات الراغبة في الانخراط في تجربة دور الخدمات الرقمية الاستجابة لهذه الشروط الأساسية.

بالنسبة إلى التساؤل حول بعض مسألة التأجير لفائدة هيئة المعطيات الشخصية، تم رصد 5000 دينار كمنحة بعنوان تأجير مخصص للخدمات العرضية باعتبار أن تأجير أعوان الهيئة يتم على المستوى المركزي لرئاسة الحكومة، كما لم يتم رصد اعتمادات تسيير وتدخل لفائدة الهيئة حيث أن تأمين استمرارية نشاطها عبر تخصيص مكاتب لأعوانها صلب مقر رئاسة الحكومة مع اقتصاد في نفقات الأكرية والمحروقات والطاقة تناغما مع التوجهات السامية بترشيد التصرف.

بالنسبة إلى هيئة النفاذ إلى المعلومة، تمت مضاعفة منحة التأجير، إذ تم ترسيم أربعة أعوان من شركة الاتصالية صلب الهيئة، كما تم ترشيد النفقات الأكرية والمحروقات بتمكين أعوانها من مكاتب صلب مقر رئاسة الحكومة وتمكينهم من تلقي المراسلات والعرائض والمطالب عبر مكتب العلاقة مع المواطن.

بالنسبة إلى وضعية من انتموا إلى هيئة مكافحة الفساد، إثر توقف الهيئة عن النشاط تم إلحاق الأعوان الملحقين بهياكلهم الأصلية، وعدم تجديد عقود أعوان المتعاقدين وعددهم 165 بداية من سنة 2022 وفقا لما تقتضيه أحكامه والتي تقر انتهاء العقد بانتهاء مدته دون تنبيه أو إجراء خاص، مع تمكينهم من كافة حقوقهم المادية التي ضمنتها لهم العقود المبرمة في الغرض.

حضرات السيدات والسادة النواب،

إنها لفرصة سانحة إزاء تواتر الطلبات من أن تنسب إلى هيكل عمومي في فترة معينة، في علاقة شغلية غير قانونية وغير ترتيبية للتفكير أمام حضراتكم بأن المناظرة تبقى المدخل الأساسي الرئيسي للولوج إلى الوظيفة باعتبار الصيغة التي تضمن العدل والإنصاف وتحقق تكافؤ الفرص وتقطع مع ما شابه، صيغ الانتداب في القطاع

العمومي لعقود خلت من طرق ملتوية، جراء المحسوبية والمحاسبات والموالاة، وصلت إلى حد توريث الوظائف بين أجيال العائلة الواحدة، حتى أننا خلنا أن عددا من المؤسسات والمنشآت العمومية ضيعات عائلية أو إقطاعية.

إن إعادة الاعتبار للمناظرة كسبيل أوحد لاكتساب صفة العون العمومي تسليم فعلي لمفهوم دولة القانون واستعادة مبادئ الاستحقاق والجدارة وقطع عملي مع الفساد والإفساد في المرفق العمومي.

حضرات السيدات والسادة النواب،

إنها من أقوى من المسالك في إصلاح المرفق العمومي، إلى قيمة العمل، مع الحرص على إتقانه والسعي إلى تجويده وليس لنا من خيار حتى نبلغ هذا المقصد إلا فرض احترام التوقيت الإداري المحمول على كافة الأعوان العموميين وهو خطوة مبدئية للتصدي لمظاهر التسيب وتعزيز ثقافة العمل، وفرض الانضباط واسترجاع المواطن في الإدارة وهو ما عملت رئاسة الحكومة على تسليمه من خلال دعوة كافة الهياكل إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتركيز تجهيزات متابعة الحضور بمقرات العمل وضمان وظيفيتها، مع حسن استغلالها لتقييم مستوى المواظبة في كافة الهياكل.

وإن القناعة راسخة بأن هذا وعلى أهميته، لن يكون لوحده كافيا للارتقاء بمردود الأعوان كما وكيفا ولذلك تم التأكيد على أن قاعدة العمل المنجز تقتضي المتابعة والمباشرة للمسؤول الإداري لحضور منظوريه، والتزامهم بأداء واجبيتهم المهنية وليس مجرد تسجيل للحضور في مقرات العمل.

وختاما، أجدد لكم شكري على ما ميز فعاليات هذه الجلسة من مناخ تشاركي بناء وثري والذي كان برهانا متجددا على ما يميز العلاقة بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية من تعاون متكامل، كما نؤكد على أن ملاحظاتكم واقتراحاتكم ستحظى بالمتابعة الواجبة والمستمرة من أجل الارتقاء بمؤسسة رئاسة الحكومة على وجه الخصوص والجهاز الإداري عموما، بما يمكن من تجويد أداء المرفق العام.

شكرا لكم على حسن المتابعة والإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا للسيد منصف حمدي، مدير ديوان رئيسة الحكومة وكافة ممثلي رئاسة الحكومة الحاضرين معنا على كل هذه الإفادات والبيانات القيمة.

شكرا موصولا لجميع السيدات والسادة النواب بالمجلسين،

الشكر أيضا لكل من لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد، بمجلس نواب الشعب ولجنة المخططات التنموية والمشاريع الكبرى بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

ولا يفوتني أن ألاحظ في خصوص البيان المقدم، بأنه اشتمل على ذكر العديد من المشاريع القوانين، ونعتقد وأن هاته المشاريع والتي حسب ما أظن تجاوزت الـ 25 مشروع قانون، المجلس متعطش لاستقبال هاته المشاريع ولدراستها بما يستوجب الأمر من عمق الدراسة والتدقيق.

ونحن نأمل باسم جميع النواب أنه في السداسية الأولى من سنة 2026، تكون كل هاته المشاريع لدى مجلس نواب الشعب، لكي نكون قد أوفينا بما تعهدنا به لشعبنا من تحقيق ثورة تشريعية، ما وقع ذكره فعلا إن تم إنجازه سيحقق هذه الثورة التشريعية، لكن لا يجب أن نبقى في حالة انتظار.

نحن الآن نريد الإنجاز وتناغم الوظيفتين التشريعية والتنفيذية، يتم عبر الإيفاء بالوعود التي الآن تم تقديمها وأملي وطيد في أن الوظيفة التنفيذية، تنجز ما تعهدت به الآن أمام السادة النواب بالمجلسين، ومن خلال وسائل الإعلام أمام الشعب التونسي، لذلك نحن حريصون ونعيد التأكيد أننا حريصون على أن يتعهد مجلس نواب الشعب بكل هاته المشاريع خدمة للصالح العام وخدمة لطموحات الشعب التونسي.

زميلاتي زملائي،

أجدد شكري وتقديري لكافة أعضاء وفد رئاسة الحكومة، الذين عاشوا معنا هاته الحصة، هاته المهمة، والتي استمعوا من خلالها إلى مختلف التدخلات من السادة النواب للمجلسين، والتي تدل على مدى حرص السادة النواب، على إيصال صوت ناخبيهم، والتعبير عن إرادة ناخبيهم.

لذلك فإن التناغم بين الوظيفتين يقتضي، أن نكون في هذه المرحلة في مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقنا.

رفع الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لكم وهكذا، نأتي إلى نهاية أشغالنا المتعلقة بمناقشة مهمة رياسة الحكومة من مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 على أن نواصل جلستنا العامة المشتركة يوم الإثنين المقبل بإذن الله لمواصلة النظر في المهمات المبرمجة، وفقا للرزنامة في الغرض والله ولي التوفيق ونرفع الجلسة.

(كانت الساعة الثانية وعشرين دقيقة صباحا)